الحركة الوطنية شرق السعودية

١٣٧٣ - ١٣٩٣هـ/ ١٩٥٣ - ١٩٧٣م

الجزء الثاني

سيد علي السيد باقر العَوَّامي

الحركة الوطنية شرق السعودية

١٣٣١ - ١٣٩٣هـ/ ١٩١٣ - ١٩٧٣م

الجزء الثاني

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

الفصل الأول

توطئة

أشرت، في الجزء الأول من هذا الكتاب، إلى أن الجزء الثاني سيتعرَّض للأحداث منذ بداية الستينات الميلادية، وأن المحور الرئيسي فيه سيكون أحداث عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م (اعتقالات المتهمين بالشيوعية)؛ لذا فإنه لا بدَّ من العودة للوراء؛ لاستعراض - ولو بصورة موجزة - تاريخ التنظيم الوطني الذي تكوَّن في منتصف عقد الخمسينات الميلادية، والأحداث، والتطورات التي حدثت على الساحة المحلية في المملكة العربية السعودية، والساحة العربية، والعالمية منذ تلك الفترة، فقد كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على تطوُّر هذا التنظيم، وتبلور الأفكار، والمفاهيم لدى أعضائه؛ ذلك أن التهمة الموجهة للمعتقلين عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م هي الشيوعية، من خلال انتمائهم لهذا التنظيم.

***

في عام ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م قام جماعة من الوطنيين - من الرياض والمنطقة الشرقية - بعقد اجتماع لهم في (...)(*)، وقد أسفر هذا الاجتماع عن تكوين تنظيم أطلقوا عليه اسم (جبهة الإصلاح الوطني)، الغرض منه إصلاح نظام الحكم في السعودية، القائم على النظام الملكي الفردي الاستبدادي، وتطويره إلى حكم مَلِكي ديمقراطي، بحيث يستطيع الشعب أن يساهم في صنع القرارات السياسية، والإدارية عن طريق ممثليه المنتخبين في المجلس النيابي (البرلمان، أو مجلس الشورى) المنتخب، وتكوين مؤسسات شعبية: أحزاب سياسية، نقابات مهنية وعمالية، ونوادٍ، ومؤسسات ثقافية، وغير ذلك، وكان مِن ضمن من حضروا هذا الاجتماع عبد العزيز بن إبراهيم بن معمَّر(**)(رحمه الله)، وعبد العزيز أبو اسْنيد[1]، وآخرون لا أعرف أسماءهم(***).

وكان انبثاق هذا التنظيم نابعاً من إحساس هذه الفئة، من الشباب الوطني الواعي، بحاجة البلاد إلى نقلة حضارية متطورة، تُجاري روح العصر، بعد أن ربطها تفجر البترول من أراضيها بالعالم الخارجي الحضاري المتطور، وأخرجها من عزلتها.

(*) كان عبد العزيز بن معمر مقيماً بفندق مطار الظهران، وفيه عقد الاجتماع. م

(**) انظر: جـ١/ ١٢٦، وهامشها رقم: (٥) ص: ٢١٢ - ٢١٤. م

(***) ليسوا إلا ثلاثة هم: إسحق الشيخ يعقوب، وابن معمر، ومحمد الهوشان. م

وقد أصدرت الجبهة بياناً مطوَّلاً عن أهدافها وغاياتها، إلا أنها لم توزعه على نطاق واسع، وبصورة علنية في وسائل الإعلام؛ لأن ذلك لم يكن متاحاً لها في ذلك الوقت، ولكنها وزعته على من تثق به من الشباب الواعي المثقف.

انتسابي إلى التنظيم

في عام ١٩٥٨م، ١٣٧٧هـ، وبعد خروجي من السجن ببضعة شهور – وكنت أراجع مكتب العمل والعمال بالدمام؛ للبحث عن عمل – التقيتُ، هناك، بعبد العزيز أبو اسْنيد، حيث كان موظَّفاً فيه، ومسؤولا عن شعبة الرخص، وبعد أحاديث، هنا وهناك، عرض عليَّ فكرة الانضمام للتنظيم، فوافقت على ذلك، وصرت أزوره بين فترة وأخرى في بيته بالدمام، حيث نناقش، ونتداول في شؤون الساعة، المحلية والعربية، وبعدها بفترة صرنا نلتقي، أنا وأبو اسْنيد، ويوسف الشيخ يعقوب.

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥٨م، الموافق ٥ ربيع الثاني ١٣٧٨هـ عُقد اجتماع عام لأعضاء الجبهة (لم أحضر أنا هذا الاجتماع)، وتقرر فيه تحويل اسم الجبهة من اسم (جبهة الإصلاح) إلى اسم (جبهة التحرر الوطني)، واستمرت لقاءاتنا – أنا ويوسف، وأبو اسْنيد – حتى سفر أبو اسْنيد للعراق، وكانت لقاءات روتينية ليس فيها ما يثير، أو ما يستحق الذكر والتسجيل.

(١)

سفر أبو اسْنيد للعراق

بعد قيام ثورة العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨م بالعراق، وسيطرة الوطنيين على الحكم، وبعد أن أصبح للحزب الشيوعي العراقي نفوذ هناك، وعودة صحيفته للصدور بصورة علنية، وانتشار توزيعها، كل ذلك أغرى عبد العزيز أبو اسْنيد بالعودة للعراق - أبو اسْنيد مولود في مدينة (سوق الشيوخ) بالعراق من أم عراقية، وأب سعودي، وكانت نشأته وتعليمه الأوّلي بالعراق، ولم يأت للسعودية إلا في منتصف الأربعينات الميلادية - وصارت فكرة العودة تُلِحُّ عليه، ورغم اعتراض زملاء عبد العزيز في التنظيم على سفره للعراق وترك السعودية، إلا أن فكرة السفر ظلت تُلحُّ عليه؛ مما جعله يصرُّ على موقفه، مبرِّرا ذلك بأن التنظيم لم يستطع التحرك بصورة واسعة، ولم يَظهر له أيُّ تأثير على الساحة السعودية، وأنه ظلَّ محصوراً بين فئة قليلة من المثقفين، في حين أن في العراق، الآن، مجالًا واسعاً للعمل الوطني، ولاسيما أمام الشيوعيين، وأنه - إذا ما ذهب للعراق،

واتصل هناك بالحزب الشيوعي العراقي - ربما استطاع أن يفيد الحركة الوطنية، والتنظيم هنا بسبب وجوده هناك.

وهكذا غادر أبو اسْنيد السعودية، نهائيًّا، للعراق عام ١٩٥٩م، إلا أن سفره للعراق لم يقطع صلته بالتنظيم، بل ظل عضواً فعَّالا فيه.

عند ما أخذَت الأوضاع وتطورات الأحداث في العراق، تتَّجه نحو الانحراف عن التعاون مع الشيوعيين، بل ومطاردتهم، غادر أبو اسْنيد العراق، واتَّجه إلى بيروت، واستقرَّ فيها، وأصبح مسؤول التنظيم وممثله في الخارج[٢].

وبعد مغادرة أبو اسْنيد للسعودية صرت ألتقي، أنا، بيوسف الشيخ يعقوب، وكنت قد أصبحت - قبل أن يغادر أبو اسْنيد السعودية - مسؤول التنظيم في القطيف، ويوسف الشيخ مسؤول التنظيم في الخبر والدمام، ثم صرت ألتقي بيوسف وعبد الله ابراهيم الحقيل، وكان هذا عضواً سابقاً في التنظيم، إلا أني لم أكن ألتقي به، ثم أصبحنا، نحن الثلاثة - أنا ويوسف، والحقيل - المشرفِين أو - على الأصح - المسؤولين عن التنظيم في المنطقة الشرقية.

(٢)

آثار المناخ العربي العام

ولكي تجيءَ الأحداث مترابطةً، متَّصلة الحلقات بعضها ببعض؛ لا بـدَّ لنا من التعرض لبعض الأحداث العربية، والمحلية التي حدثت خلال تلـك الفترة؛ لما لها من صلة، وتأثير على مجرى التنظيم، وتطوراته.

من المعروف أنه، في منتصف الخمسينات للميلاد، جرت محاولات مـن بريطانيا لإنشاء حلف مركزي في الشرق الأوسط يـربط المنطقـة بالتحـالف الغربي للوقوف في وجه الإتحاد السوفييتي، والمد الشيوعي، وليعـوِّض هـذا الحلف المركز الذي فقدته بريطانيا بجلائها عن قناة السويس، إثر قيام ثـورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر، واضطرارها للجلاء عن مصر بعـد مفاوضـاتها مع قادة الثورة.

ومن المعروف، أيضاً، أن كلاًّ من مصر وسوريًّا والسعودية رفضت هذا الحلف، وقَبِلته كلٌّ من العراق وتركيا وإيران، وهو ما كان يعرف بـ (حلـف

بغداد)، أوَّلاً، ثم الحلف المركزي أو المعاهدة المركزية، بعد قيام ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨م، في العراق، وانسحاب بغداد منه، وأنه - بسبب معارضة هذه الدول - مصر، سوريا، السعودية - لهذا الحلف؛ عقدت بين هذه الدول الثلاث اتفاقيات عسكرية تقضي بتوحيد جيوش هذه الدول، وتحالفها ضد أيٍّ عدوان يقع على أي دولة منها (وإن ظلت هذه الاتفاقيات حبراً على ورق، ولاسيما من قبل السعودية، لارتباطها الوثيق بأمريكا).

وبعد أحداث السويس - إثر تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس - والعدوان الثلاثي: البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي، على مصر عام ١٩٥٦م، وما تبع ذلك من أحداث، وخروج أمريكا - التي تظاهرت بأنها ضد الغزو - بما سمي (مشروع آيزنهاور)(*)، ورفض مصر لهذا المشروع.

بعد كل تلك الأحداث، والتطورات صارت السعودية متأرجحة في موقفها؛ فهي لا تريد رفض (مشروع آيزنهاور)؛ لأنها لا تريد إغضاب أمريكا - الحليف الإستراتيجي لها - ولكنها - في الوقت نفسه - تخاف مصر، ونفوذ عبد الناصر، فيما لو أعلنت قبولها للمشروع، ولاسيما أن نجم

(*) عُرِف هذا المشروع بـ(مشروع أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط)، ويقصد به استبدال الاحتلال والنفوذ البريطاني بالمنطقة العربية بالاحتلال والنفوذ الأمريكي. م

عبد الناصر أخذ يتصاعد بقوة، مستقطبًا جماهير الشعب العربي، ولاسيما بعد أحداث السويس(*).

ولقد أخذت الشكوك والهواجس والتوجسات من عبد الناصر تعصف بمشاعر الأسرة السعودية، وإن ظلت تجامله خوفاً منه، منذ عام ١٩٥٥م إثر اكتشاف السعودية محاولة الانقلاب التي قادها عبد الرحمن الشمراني (رحمه الله)، ومعرفتها بمدى تأثُّر الانقلابيين بأفكار ثورة مصر، وجمال عبد الناصر.

وسافر الملك سعود للولايات المتحدة عام ١٩٥٧م، وهناك أغراه آيزنهاور قائلا له أن أمريكا لا تريد عبد الناصر؛ لأنه أصبح خطراً على مصالحها في الشرق الأوسط، وأن أمريكا على استعداد لأن تجعل منه – أي الملك سعود – زعيماً عربيًّا بدلا من عبد الناصر، إذا ما قبل مشرع آيزنهاور وتعاون معها.

وعاد الملك سعود، وهو يضمر الشر لعبد الناصر، ولما تقدَّمت سوريا إلى عبد الناصر بمشروع الوحدة بين مصر وسوريا، وقامت هذه الوحدة

(*) أحداث السويس: قيام الثورة المصرية بتأميم شركة إدارة قناة السويس المملوكة لبريطانيا وفرنسا، في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م، وما تلا ذلك من العدوان الثلاثي. م

بينهما في فبراير ١٩٥٨م، وجدت السعودية – في هذه الوحدة – خطراً يهدد كيانها، فحاول الملك سعود إجهاضها باغتيال عبد الناصر.

وهكذا اتصل الملك سعود بعبد الحميد السراج، أحد الضباط السوريين الشبان المتحمسين للوحدة، وأغراه بمبلغ عشرين مليون جنيه استرليني، لكي يقوم بإسقاط طائرة جمال عبد الناصر عن طريق وضع متفجرات بداخلها، وتظاهر السراج بقبول العرض، وأعطاه الملك سعود دفعة مقدَّماً بمبلغ ألفي جنيه استرليني بموجب شيك صادر من البنك العربي بالرياض، مسحوباً على بنك "ميدلاند" بسويسرا، فما كان من السراج إلا أن قدم هذا الشيك لعبد الناصر، وقام عبد الناصر بكشف هذه المؤامرة في خطاب علني بدمشق، ونشرت الأهرام صورة الشيك(*).

وهنا اهتزت أركان الأسرة السعودية لهذا النبأ، ولاسيما أن السعودية كانت – رغم مواردها النفطية الضخمة – تعاني أزمة مالية حادة بسبب إسراف وتبذير الملك سعود للأموال بحيث هبطت قيمة الريال السعودي

(*) راجع صور الشيكات في كتاب محمد حسنين هيكل (سنوات الغليان)، قسم الوثائق ص: ٨٤٨/ ٨٤٩(❀).

(❀) يحتوي هذا القسم من الكتاب صوراً لثلاثة شيكات الأول: بمبلغ مليون جنيه استرليني، والثاني: بمبلغ سبعمائة ألف جنيه، والثالث: بمبلغ مائتي ألف جنيه، مع صور إيدعاتها في البنك العربي. م

حتى أصبحت قيمته في السوق السوداء تتراوح بين ٦-٧ ريالات للدولار الواحد في حين أن سعره الرسمي (٤) ريالات، وحتى أصبحت الدولة تتأخر في دفع أقساط المقاولات للشركات والمقاولين الذين كانوا يقومون ببعض الأعمال، والإنشاءات للدولة.

وإزاء ذلك وجدت الأسرة السعودية أن عليها - لحفظ كيانها - أن تتخذ خطوات حاسمة للحد من تصرفات الملك سعود، فاجتمع كبراؤها، وضغطوا على الملك بأن يتخلى عن صلاحياته كرئيس لمجلس الوزراء، ويعين أخاه الأمير فيصلاً، ولي العهد، رئيساً لمجلس الوزراء، ويظل هو الملك.

وهكذا صدر مرسوم ملكي بتعيين فيصل رئيساً لمجلس الوزراء، وشكل فيصل وزارة جديدة، واحتفظ هو لنفسه بوزارة المالية لفترة، ثم أسندها لمحمد سرور الصبان[٣].

وقام فيصل باتخاذ خطوات لإصلاح الوضع المالي؛ فأوقف كل المشاريع، كما قام بإصدار نظام لمجلس الوزراء ظل معمولاً به حتى ربيع الأول عام ١٤١٤هـ، أغسطس ١٩٩٣م، حيث أصدر الملك فهد نظامًا جديدًا لمجلس الوزراء مع نظام مجلس الشورى، ونظام المقاطعات الذَين صدرا خلال هذه الفترة.

وظل الأمير فيصل هو الحاكم الفعلي، والملك سعود مجرد ملك يصدر المراسيم التي يطلبها منه مجلس الوزراء، وكأنه في بلد دستوري ديموقراطي يملك ولا يحكم.

وخلال هذه الفترة أعلن الأمير طلال بن عبد العزيز وبعض إخوانه - عبد المحسن، فواز، بدر، وآخرين - أعلنوا دعوتهم لتغيير الأوضاع، وإصلاحها، وسمَّوا أنفسهم الأمراء الأحرار، وأعلنوا تنازلهم عن بعض مخصصاتهم ورواتبهم؛ لرصدها في ميزانية إنمائية خاصة طالبوا بإنشائها.

(٣)

الصراع بين الأخوين: سعود وفيصل

لم يستطع الملك سعود - بعد تقليص صلاحياته، واقتصاره على لقب ملك، اسماً فقط - الصبر طويلاً على هذا الوضع، فبعد أقلَّ من سنتين على تولي الأمير فيصل رئاسة الوزراء، وسيطرته على مقاليد الحكم؛ قام الملك سعود بتعيين الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم بن معمَّر (رحمه الله) مستشاراً له في الديوان الملكي، وظلَّ يترقَّب الفرص لكي يُبعد أخاه فيصلاً عن الحكم، ويعودَ هو - مرَّةً أخرى - مسيطراً على كل شيء.

وجاءته الفرصة حينما قدَّم الأمير فيصل ميزانية الدولة للعام المالي ١٣٨٠ - ١٣٨١هـ، ١٩٦١م للديوان الملكي ليصدق عليها الملك، ويصدر المراسيم باعتمادها؛ إذ رفض الملك سعود التصديق عليها، مما جعل الأمير فيصل يغضب، ويقدم استقالته، فسارع الملك سعود لقبولها.

إنَّها (غلطة الشاطر) من فيصل، وبديهي أنَّ رفْض الملك سعود التصديق على الميزانية كان بتدبير وتخطيط من ابن معمر.

وما أن أُعلِن عن قبول الملك سعود استقالة الأمير فيصل من رئاسة مجلس الوزراء حتى صدرت المراسيم بتشكيل وزارة جديدة برئاسة الملك سعود نفسه، وقد عُرِفت هذه الوزارة بالوزارة الوطنية، أو وزارة الشباب؛ إذ جاء فيها الأمير طلال بن عبد العزيز وزيراً للمالية، والأمير عبد المحسن وزيراً للداخلية، وهما من الأمراء الأحرار، والأمير محمد بن سعود وزيراً للدفاع، وأُنشِئت وزارة جديدة للنفط والمعادن، وكانت، من قَبل، مجرَّد مصلحة، فعُيِّن الشيخ عبد الله الطريقي، الشخصية النفطية المشهورة، وزيراً للنفط، كما عُيِّن الدكتور حسن نصيف وزيراً للصحة، وعبد الله الدبَّاغ وزيراً للزراعة، وأُبعِد الأمير فيصل حتى من وزارة الخارجية التي كان يتمتع بها منذ إنشائها في عهد والده الملك عبد العزيز(*)، وعُيِّن إبراهيم السويل وزيراً للخارجية بدلاً من الأمير فيصل.

كما عُيِّن ناصر المنقور وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء، وعُيِّن الشيخ حسن المشاري وكيلاً لوزارة المالية للشؤون المالية، والسيد مصطفى حافظ

(*) في ٢٦ رجب ١٣٤٩هـ، ١٧ ديسمبر ١٩٣٠م، صدر مرسوم ملكي بتحويل مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة للخارجية، وأن يكون النائب العام - وهو يومئذ الأمير فيصل - وزيراً للخارجية، وقد ظل فيصل وزيراً للخارجية منذ ذلك التاريخ.

وهبة وكيلاً لوزارة المالية للشؤون الاقتصادية، وقد أُذِيعت مراسيم تشكيل الوزارة مساء يوم الأربعاء (ليلة الخميس) ٤ رجب ١٣٨٠هـ، ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠م.

ولقد سادت الأوساط الوطنية – إثر تشكيل هذه الوزارة – موجة غامرة من الفرح والسرور، وعلّقوا عليها الآمال العريضة؛ إذ ظنوا أن ساعة التغيير والتطوير الجذري قد بدأت، وأنهم قد وضعوا أرجلهم على أول خطوة في طريق الألف ميل، ولاسيما أنه سرت إشاعة قوية في الأوساط الوطنية بأن هذه الوزارة ليست إلا الخطوة الأولى أو – على الأصح – الخطوة التمهيدية للنقلة الكبرى؛ إذ إن هناك اتفاقاً بين أعضاء الوزارة والملك سعود بأن يصدر، بعد فترة، النظام الأساسي للحكم، (دستور، ومجلس شورى، أو برلمان، وغير ذلك من مقتضيات التحوُّل للنظام الديموقراطي).

ولهذا فقد نشط التنظيم – خلال هذه الفترة – في التعبير عن أفكاره، وآرائه، ومطالبه، ولعب أبو اسْنيد – الذي كان يقيم في بيروت حينها – دوراً في نشر كل ما كان يكتبه بعض أعضاء التنظيم للتعبير عن وجهات نظرهم في الصحف الوطنية ذات الاتجاه اليساري التي تصدر في بيروت، ولكن هل جرت الرياح بما تشتهي السفن؟ ذلك ما سنراه قريبًا.

من الطبيعي أن لا يُرضي التشكيل الجديد للوزارة بقية أعضاء الأسرة السعودية، وكل الفئات اليمينية في المملكة، وفي طليعة هؤلاء مجموعة من المستشارين في الديوان الملكي، ورئاسة مجلس الوزراء، مثل رشاد فرعون، وجمال الحسيني، وأضرابِهما، وكذلك شركة الزيت (أرامكو) ذات النفوذ الواسع في الدوائر العليا للحكم السعودي، فشن كل هؤلاء حملة هوجاء - ولكن من وراء الستار - على الملك سعود، واتهموه بأنه وقع بيد الشيوعيين، يرسمون سياسته، ويوجهونه حسب ميولهم، ورغباتهم.

وكانت بعض صحف بيروت اليمينية، وفي طليعتها جريدة الحياة التي كان يملكها ويرأس تحريرها كامل مُرُوَّه، مسرحاً لهذه الحملة، غير أن ذلك لم يكن ليؤثر لو أن المجموعة التي جاءت للحكم ظلت متمسكة بوحدتها، واتفاق كلمتها، ولكن ما إن مضت شهور قليلة على التشكيل الوزاري حتى أخذت التناقضات، واختلاف وجهات النظر والاتجاهات الفكرية بين المجموعة، التي ظلت مختفية خلال فترة النضال ضد السلطات، واستئثار الأمير فيصل رئيس الوزراء بكل الصلاحيات - أخذت هذه التناقضات تبدو على السطح.

وكان أول خلاف بدأ حينما صار عبد العزيز بن معمر - مهندسُ هذه التشكيلة الوزارية، ومصمِّمُها - يحضر جلسات مجلس الوزراء لكونه مستشار الملك الذي هو رئيس مجلس الوزراء، فاعترض على حضوره

جلسات المجلس كلٌّ من الأمير طلال، وزير المالية، وعبد الله الطريقي، وزير النفط، وقالا إنه ليس عضواً في مجلس الوزراء؛ إذن فإن حضورَه غيرُ قانوني، وإذا كان لديه رأي خاص – في ما يتخذه المجلس من قرارات – فإن عليه إبداء هذا الرأي عند ما تحال قرارات المجلس للديوان الملكي للتصديق عليها، هنالك يُبدي ما لديه من ملاحظات، أو تحفظات، والمجلس، بدوره، يقوم بدراستها، فإما أن يقبلها وإما أن يرفضها.

وحاول آخرون التوفيق بأن هذه أمور شكلية لا ينبغي لها أن تُحدث خلافاً، أو انشقاقاً بينهم، غير أن كلاًّ من طلال والطريقي تمسكا بموقفهما، وأصرَّا على رأيهما، ولكون طلالٍ أخا الملك، ومن الأسرة الحاكمة؛ فإنه كان أقوى شخصية في المجلس، وكان يتصرف وكأنه هو رئيس مجلس الوزراء الحقيقي، وأن سعودًا مجرد واجهة؛ لأنه الملك، وطلال يعرف مدى قدرة ابن معمر، ومدى تأثيره على الملك سعود. لذا فإنه وجد أن حضور ابن معمر جلسات مجلس الوزراء يحدُّ من تصرفاته، وهيمنته على المجلس؛ لأنه يُدرك، تمام الإدراك، أن ابن معمر هو الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يقف في وجهه، إذا ما تصرف تصرفا، أو اتخذ قراراً لا يُوافِق عليه.

من هنا أصرَّ على عدم حضور ابن معمر جلسات المجلس، متَّخذاً من النقطة القانونية حجة يتذرَّع بها، وهكذا امتنع ابن معمر عن حضور جلسات مجلس الوزراء، وكانت هذه مجرد بداية للتناقضات التي أخذت

تظهر على السطح بين المجموعة، ومن ثم سهَّلت لخصومهم عملية تمزيق وحدتهم، وتشتيت كلمتهم، ثم إبعادهم من مناصبهم.

ولقد تتالت حملة اليمينيين ضد الوزارة الجديدة، والضرب على نغمة سيطرة الشيوعيين على الملك سعود، ولم يكتف هؤلاء بالحملة في الصحف، بل إنهم قاموا بخطوات عملية لدى الملك سعود ليحذروه من هذه المجموعة اليسارية، ومن ابن معمر بالذات؛ لأنهم يدركون أن ما حدث هو من تخطيط ابن معمر وتوجيهاته.

وقد طلب أحد كبار موظفي أرامكو، وهو مدير العلاقات العامة بين الحكومة السعودية وأرامكو- لا أذكر اسمه الآن(*) - طلب من ابن معمر الاجتماع به، ولما اجتمعا قال الأمريكي لابن معمر: «لقد قال لي محمد سرور الصبان إنك أنت شيوعي، فهل أنت شيوعي؟ وإذا كنت لست شيوعياً فأصدر تصريحاً تنفي فيه عن نفسك تهمة الشيوعية، وتستنكرها، أو اكتب مقالاً تنتقد فيه الشيوعية والشيوعيين، وإلا فإننا سنبلغ الملك سعود بأنك شيوعي».

(*) هو نائب مدير أرامكو، واسمه تيري ديوس J. T. Duce. تقاعد عن العمل في الشركة سنة ١٩٥٩م. انظر: (Aramco Hand Book دليل أرامكو، ص: ١٤٥)، ويقال إنه لقيَه في فندق اليمامة بالرياض، وكان يحمل معه رسالة من الصبان إلى الملك سعود يحذره من بن معمر، بدعوى أنه شيوعي، وقد أوصل الرسالة إلى الملك سعود. م

ورد عليه ابن معمر: «أنا لست ملزماً بأن أبرئ نفسي أمامك، وما هي صفتك حتى توقفني موقف الاتهام؟ وتطلب مني الدفاع عن نفسي، وبالطريقة والأسلوب الذي يرضيك؟».

وهنا لم يجد الأمريكي مجالاً للرد على ابن معمر، وسكت، ولكنه - في دخيلة نفسه- أدرك أن هذا دفاع دبلوماسي؛ فهو لم ينف التهمة، ولم يثبتها، وقام السفير الأمريكي بالاتصال بالملك سعود، وحذّره من ابن معمر؛ لأنه شيوعي(*).

هذه الحادثة - بالإضافة إلى الحملة الصحفية المتواصلة - هزّت الملك سعودًا وهو - كما هو معروف - رجل ضعيف الشخصية، رجراج التفكير ومتقلّب، فقرَّرَ أن يُبعِد عبد العزيز بن معمر عن محيطه، ويبعثه سفيراً للمملكة في سويسرا؛ ليستريح من وجع الرأس ولسان حاله يقول: (الباب اللي تجيك منه الريح سده واستريح)(**).

وهنا أدرك أحد الوطنيين - السيد مصطفى حافظ وهبة، وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية - بذكائه وبصيرته النفاذة - أن هذه الخطوةَ - خطوة نقل ابن معمر للخارج - ليست سوى البداية في عملية تفكيك

(*) سمعت هذه القصة من السيد مصطفى حافظ وهبة، وكان، وقتها، وكيلا لوزارة المالية للشؤون الإقتصادية، وذلك عند ما اجتمعت به في دمشق في أكتوبر عام ١٩٩٣م).

(**) أبعد معه، أيضًا، المستشار الآخر الشيخ فيصل الحجيلان، وعُين سفيراً في اسبانيا. م

الترابط بين هـذه المجموعـة، فقـام بمـسعى لـدى الأمـير طـلال وعبـد الله الطريقي طالباً منهما أن يقوما - هما وآخرون من أعـضاء مجلـس الـوزراء - بجُهد ومحاولة لدى الملك سعود؛ ليُوقِف نقل ابن معمر للخارج؛ لأن ذلـك ما هو إلا خطوة أولى في إبعـادهم جميعـاً عـن مراكـزهم، وحـذَّرهم مـن أنَّ خـصومهم يـسعون لتمـزيقهم، وتـشتيت وحـدتهم، لكـن الأمـير طـلالاً، والطريقيَّ لم يستجيبا لهذا التحذير؛ إذ كان كل واحد منهما ينظـر للموضـوع من زاوية خاصة ضيقة.

فالأمير طلال - وقد رأينا موقفه من حضور ابن معمر جلسات مجلـس الوزراء – رأى، في إبعـاد ابـن معمـر، فرصـة ذهبيـة ليظـلَّ هـو الشخـصية المسيطرة على مجلس الوزراء؛ إذ إن إبعاد ابن معمر إبعادٌ للعين اليقظـة التـي تراقب تصرفاته، وتتتبَّع خطواته، وبغيابه ستكون الـساحة، أمامـه، واسـعة رحبة، يصول فيها ويجول دون أن يجد من يعترض طريقه أو يحـدَّ مـن سـيره واندفاعه.

أما الطُّريقي فلم تكن لديه أطماع في أن يكون هو الحاكم بأمره حتـى في حدود وزارته - وهي الوزارة ذات الأهمية القـصوى - لأنـه كـان شخـصاً نزيها، ووطنيًّا مخلصاً، لكنـه - بحكـم ميولـه، واتجاهـه القـومي النـاصري، وتحفظه - من منطلق هـذه الميـول - في تعاملـه مـع ذوي الاتجـاه اليـساري

بحذر- وجد - في إبعاد عبد العزيز - إراحة له من المجاملة والحذر الذي كان يتعامل بهما مع عبد العزيز، المتهم بالميول اليسارية.

من هنا فإن كلا الاثنين، طلال والطريقي، لم يستجيبا لدعوة السيد مصطفى، وقالا له: «لعل في نقله ما يُسكِت هذه الصحف التي دأبت على مهاجمتنا»، ورد عليهما مصطفى بأسى: «ستريان في المستقبل وسأذكِّركما».

وسافر ابن معمر سفيراً للمملكة في سويسرا[٤]، واستمرت الوزارة - بعد سفر ابن معمر - تباشر أعمالها الروتينية، ولكن الخلافات والتناقضات بدأت تظهر، وتتكاثر، ولاسيما بين الأمير طلال والملك سعود.

فالأمير طلال يريد أن يعتبر نفسه هو رئيس مجلس الوزراء غير المسمى، ويتصرف على هذا النحو، حتى أنه - بصفته وزيراً للمالية - كان يقف، أحياناً، في وجه الملك سعود، ويعارض بعض تصرفاته المالية، والملك سعود لا يريد أحداً يَحُدُّ من تصرفاته المالية، ولأن صمام الأمان الذي كان يُمسِك بالتوازنات، ويوفق بين المختلفين، ويحل المشاكل - عبد العزيز بن معمر - غير موجود؛ فقد تفاقمت الخلافات بين الأخوين، وتراكمت

(وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر)[*].

(*) عجز بيت لعنترة بن شداد العبسي ونصه:

سَيَذكُرُني قَومي إذا الخَيلُ أَقبَلَت وَفي اللَيلَةِ الظَلماءِ يُفتَقَدُ البَدرُ ==

وأخيراً وجد طلال نفسه - إزاء هـذا الوضـع غـير المـريح - مـضطراً لتقديم استقالته من وزارة المالية، وتبعه أخوه عبـد المحـسن، فاسـتقال مـن وزارة الداخلية، وبعدهما اسـتقال مـصطفى وهبـة مـن وكالـة وزارة الماليـة للشؤون الاقتصادية.

وكانت استقالة الأمير طلال وأخيه عبـد المحـسن في الثـاني مـن ربيـع الثاني ١٣٨١هـ، ١٢ سبتمبر ١٩٦١م، وعَيَّن الملـك سـعود الأمـيرَ نَوَّافًـا - شقيق الأمير طلال - وزيراً للمالية، وفيصل بن تركي بن عبد العزيـز - ابـن أخ الملك - وزيراً للداخلية، وعبد الله السعد وزيـراً للمواصـلات، وجعـل حسن مشاري - وكيل وزارة المالية للـشؤون الماليـة - وكـيلاً عامـاً لـوزارة المالية.

واستمر هذا الوضع بضعة شهور، وهدأت العاصـفة، نوعـاً مَّـا، بعـد خروج ابن معمر، أوَّلاً، ثم خروج طلال وعبـد المحـسن ومـصطفى وهبـة ثانياً، ولكن - حتى بعد خروج هؤلاء من الـوزارة - لم يُغـير الملـك سـعود

== من قصيدة مطلعها:

دَهَتني صُروفُ الدَهرِ وَانتَشَبَ الغَدرُ وَمَن ذا الَّذي في الناسِ يَصفو لَهُ الدَهرُ

وقد ضَمَّنه أبو فراس الحمداني قصيدته ذات المطلع:

أراك عصيَّ الدمع شيمتك الصبر أما للهوى نهيٌ، عليك، ولا أمر؟

انظر: ديوان عنترة، ص: ١٥٥، وديوان أبي فراس، ص: ٩ - ١٢. م

موقفه من أخيه فيصل - ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء السابق - بل ظـل هذا منزويًا في الظل، لا يحمـل إلا اسـم ولي العهـد، ولكـن لا دور لـه عـلى مسرح السياسة، لكن الأمراء غير الراضين عن هذا الوضع، ولاسيما الكتلـة التي يتزعَّمها الأمير فهد - الملك حالياً(*)- وهي الكتلة المعروفـة في الأسرة السعودية بكتلة آل فهد، الذين ينحدرون من أمهم السديرية (حصة)(**).

هؤلاء ظلوا يراقبون الوضع عن كثب، ويتحيَّنون الفرص للانقضاض على الحكم، وإمساك زمام السيطرة بأيديهم، متَّخذين مـن فيـصل - لكونـه الأكـبر وولي العهـد - واجهـة يـدافعون ويطـالبون باسـمه، وخـدمتهم الظروف، ولكـن قبـل أن نتـابع الأحـداث، وتـداعياتها، نقـف لحظـة عنـد التنظيم.

بعد أن استقال مصطفى وهبـة مـن وكالـة وزارة الماليـة عـاد للمنطقـة الشرقية[٥]، وظهر على مسرح التنظيم بالنسبة لي - على الأقل - إذ عرَّفني بـه

(*) توفي الملك فهد يوم الأثنين ٢٦/ ٦/ ١٤٢٦ هـ، الموافق ١/ ٨/ ٢٠٠٥ م. م

(**) آل فهد: هم سبعة أمراء أشقَّاء من أم سديرية، اسمها (حصة)، وهم: فهد - الملك حالياً – سلطان، وزير الدفاع، نايف، وزير الداخلية، سلمان، أمير الرياض، أحمد، نائب وزير الداخلية، عبد الرحمن، نائب وزير الدفاع، تركي - كان نائباً لوزير الدفاع قبل عبد الرحمن - ويعتبرون أقوى كُتلة في الأسرة الحاكمة، وهم الآن القابضون على أزِمَّة الحكم.

يوسف الشيخ يعقـوب، ثـم صرنـا نلتقـي، بـين حـين وآخـر، في جلـسات تنظيمية – أنا ويوسف والحقيل، ومصطفى – إذ أصبح مصطفى هو الرئيس والمسؤول عن التنظيم في المنطقة، ويوسف الشيخ يعقوب هو مسؤول الخبر، وعبد الله الحقيل مسؤول الدمام، وأنا مسؤول القطيف.

(٤)

مرض الملك سعود
ونقله لمستشفى أرامكو بالظهران

في مساء يوم الخميس (ليلة الجمعة)، ٩ جمادى الثاني ١٣٨١هـ، ١٧ نوفمبر ١٩٦١م أذاع تلفزيون أرامكو أن الملك سعود جيء به مساء الأمس (يوم الأربعاء – ليلة الخميس) إلى مستشفى أرامكو بالظهران؛ لأنه أصيب بمرض مفاجئ (نزف في المعدة) – جيء به، ليلاً، إلى المستشفى، وأُفرِد له فيه جناح خاص، وقد أقام فيه لبضعة أيام أُعطي، خلالها، علاجاً أوَّليًّا تحسنت به صحته، لكنه لم يُشفَ تماماً، وأشار عليه أطباء أرامكو بأن يسافر للولايات المتحدة للعلاج هناك[٦].

وخلال إقامة الملك سعود بجناحه بمستشفى الظهران تقاطر الزوار عليه للسؤال عن صحته، وقد ظل جناحه مفتوحاً أكثر ساعات النهار وقسماً من الليل، وجاء، خلالها، أخوه الأمير فيصل، ولي العهد، للزيارة،

ولكنها كانت زيارة قصيرة عاد، بعدها، مباشرة للرياض، ولعلها كانت للمجاملة، أو للتعرف على مدى خطورة المرض الذي أُصيب به أخوه.

ولما أراد الملك سعود السفر لأمريكا رأى أن يُشكِّل مجلسَ وصاية يقوم مقامه خلال غيابه، على أن يكون هذا المجلس برئاسة ابنه محمد، وزير الدفاع، وعضوية الأمير فيصل بن تركي، وزير الداخلية، وناصر المنقور، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، لكن الأمير محمد لم يوافق على هذا الرأي، وقال لوالده: «إن عمي الأمير فيصلاً هو ولي العهد، ورسميًّا هو الذي يخلفك في غيابك، (كان الأمير محمد متزوجاً ابنة عمه الأمير فيصل)، وهنا اضطر الملك سعود للاستجابة لوجهة نظر ابنه محمد، وأصدر أمراً ملكيًّا بتكليف الأمير فيصل، ولي العهد، للقيام بأعباء الحكم نائبًا للملك خلال فترة غياب الملك في الخارج، وسافر الملك سعود لمنتجع (ميامي) بولاية (فلوريدا)، ومن هنا بدأت دراما الأحداث تأخذ منعطفاً جديداً[٧].

كان سفر الملك سعود للولايات المتحدة في يوم الثلاثاء ١٣ جمادى الثاني ١٣٨١هـ، ٢١ نوفمبر ١٩٦١م، وفي بداية الأمر تولى الأمير فيصل إدارة دفة الحكم بشكل روتيني، فلم يتخذ أيَّ خطوة في سبيل تعديل الوزارة، أو تبديل أيٍّ من الوزراء، بل أدار الحكم بصورة اعتيادية روتينية بصفته نائباً للملك[٨].

وبعد فترة قضاها الملك سعود في منتجع (ميامي)- بولاية (فلوريدا) في الولايات المتحدة- عاد للبلاد عن طريق مطار جدة، وإثر عودته - وهو لا يزال في جدة - أصدر تصريحاً قال فيه إنه سوف يجري تطوير مجلس الشورى(٩).

وقد أقيمت الأفراح، ونُصِبت الزينات في شوارع المدن الرئيسية، وأقيمت العرضات والأهازيج في الشوارع طوال ثلاثة أيام، ابتهاجاً بعودة الملك سعود مُعافى، وتكفَّلت إمارات المناطق والبلديات بالصرف على هذه الأفراح.

كان للتصريح الذي أدلى به الملك سعود في جدة - إثرَ عودته من الولايات المتحدة بأنه سوف يُجري تطوير مجلس الشورى - ردود فعل متباينة؛ فبقدر ما فرح به الوطنيون؛ لأنه جاء دليلاً على أن الملك سعود لا يزال عازماً على تنفيذ ما وعد به من تطوير الحكم - بقدر ما فرح به هؤلاء؛ استاء منه المعارضون - وفي طليعتهم كتلة آل فهد - ولم يقف استياء أولئك عند مجرد الانفعال، وعدم الرضا، ولكنه تحوَّل إلى فعل وخطوات سريعة لإجهاض وإفشال ما يحاول الملك سعود تنفيذَه.

فما إن وصل الملك سعود للرياض، وعقد أول جلسة لمجلس الوزراء برئاسته، بعد عودته، حتى تلقى خمسة وزراء - وهم عبد الله الطريقي، وزير

النفط، والدكتور حسن نصيف، وزير الصحة، وعبد الله الدبَّاغ، وزير الزراعة، وإبراهيم السويل، وزير الخارجية، وناصر المنقور، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء - تلقوا مذكرات تهديد موقعة من (٢٨) أميرًا في طليعتهم كتلة آل فهد، ولكن ليس بينهم الأمير فيصل ولي العهد، وقد طالبتهم هذه المذكرات بالاستقالة، فورًا، من مناصبهم وإلا فإن حياة كل واحد منهم في خطر، ولا يلومون إلا أنفسهم.

وصلت هذه المذكرات لكل واحد من الوزراء الخمسة كلٍّ على حدة، ولكنها، كلَّها، بصيغة واحدة، وذهب هؤلاء الوزراء للملك سعود، وأطلعوه عليها، وتساءلوا عن موقفه منها، وردِّ فعله عليها، قائلين له: «إننا لسنا خائفين منها إذا ما وقفت، أنت، إلى جانبنا، ووعدتنا بالحماية»، لكنهم لم يجدوا لدى الملك سعود إلا الارتعاش، والخوف، والتردد قائلاً لهم بوهن: «لاتخافوا، لن يصيبكم شيء»، لكنه لم يؤكد لهم أنه سوف يقف إلى جانبهم، ويحميهم.

وهنا وجد الوزراء أنفسهم مضطرين إلى تقديم استقالة جماعية بصورة احتجاجيَّة[١٠]، وقبِل الملك سعود الاستقالة، ولكنه لم يسلم السلطات، مرة أخرى، لأخيه الأمير فيصل - كما كان يطمح المعارضون - بل إنه شكَّل وزارة جديدة برئاسته، وعين فيصل بن تركي وزيرا للداخلية، وحسن

مشاري، الذي كان وكيلاً لوزارة المالية، وزيراً للزراعة، ووزراء آخرين - لا أذكر الآن أسماءهم ومناصبهم - وأعاد فيصلاً لوزارة الخارجية، وسارت الأمور سيراً عاديًّا روتينيًّا.

في هذه الأثناء قامت ثورة اليمن عام ١٩٦٢م، وأطاحت بحكم آل حَمِيد الدين، وأعلن عبد الناصر - الذي أصبح خصماً لدوداً للملك سعود بعد اكتشاف مؤامرة السرَّاج - تأييده للثورة اليمنية، وتدخلت السعودية في شؤون اليمن، بعد أن اكتشفت أن الإمام البدر حي لم يمت - كما ادعى الثوار في أوَّل بيان لهم - وأرسلت قوات لتأييد البدر، وللإطاحة بالثورة اليمنية، واتخذت من نجران مركزاً لانطلاقها، وأعمالها ضد الثورة الفتية، وهنا استنجدت الثورة بعبد الناصر، فأرسل قوَّات لنجدتها، وحمايتها، وهكذا قامت حرب اليمن المعروفة.

(٥)

الحرب اليمنية + المصرية = السعودية

بعد قيام الثورة في اليمن، وتدخُّلِ كلٍّ من القاهرة والرياض فيها، كل واحد منهم يناصر طرفاً، بدأ زخم جديد من الأحداث، والتطورات، سواء على صعيد المنطقة، أو على صعيد التنظيم، ففي هذه الفترة كان عبد العزيز أبو اسْنيد قد استقرَّ في بيروت، وأصبح متفرِّغاً للعمل الحزبي.

فلما بدأ التدخل السعودي في اليمن؛ أخذ التنظيم يكتب المقالات، باسم التنظيم أحياناً، وباسم أعضائه أحياناً أخرى، كما صار يُصدِر البيانات شجباً، واستنكاراً للتدخل السعودي في شؤون اليمن، مطالباً الملك سعود بتنفيذ ما وعد به من تطوير لنظام الحكم؛ لأن هذا التطوير هو الذي يحمي الحكم السعودي من الانهيار، أما الزج بالجيش في الحرب، وتكليف البلاد نفقات الحرب الطائلة فإنه لن يحمي العرش السعودي، بل سيضاعف من مشاكله ويعجِّل بنهايته.

وخلال حرب اليمن هرب عدد من الطيارين السعوديين الذين كُلِّفوا بنقل ذخائر ومعدات للقوات السعودية في الجنوب - هربوا بطائراتهم وما تحمله، للقاهرة، وكان لهذه الخطوة أصداء بعيدة بين المواطنين.

وفي هذه الفترة، أيضاً، خرج الأمير طلال وإخوانُه - الأمراء الأحرار - وأعلنوا تمرُّدَهم، ونقمتَهم على تصرف السلطات السعودية، وموقفها من ثورة اليمن، كما خرج أفراد من السعودية للخارج، ومنهم بعض الوزراء الذين تلقوا تهديدات من بعض الأمراء - كما أشرنا سابقاً - كالدكتور حسن نصيف، وزير الصحة، الذي أصبح لاجئاً سياسيًّا في القاهرة، كما خرج آخرون من الوطنيين من غير الوزراء، منهم ضحيان بن عبد العزيز، الذي كان موظفاً في مصلحة العمل بالرياض، وصار يذيع بيانات وتعليقات ضد السعودية من إذاعة صوت العرب بالقاهرة، والشيخ يوسف الدغفق، وهو قاض - ضرير - وكان لفترة قاضياً بالقطيف، وهو، أيضًا، كان يذيع من صوت العرب، وخرج عبد الله الطريقي، أولُ وزير للبترول، وأقام في بيروت، وأصدر مجلة شهرية تُعنى بشؤون النفط.

أما على صعيد التنظيم فقد جرى اتصال بين جبهة التحرر الوطني والأمراء الأحرار برئاسة الأمير طلال، وجرى عقد اتفاق تعاون بين الطرفين، ووضع نظام جديد للتنظيم الموحد والذي سُمِّي (جبهة التحرر العربية)، وقد أذاع بيان هذه الجبهة الإذاعي المعروف، أيام عبد الناصر،

أحمد سعيد، من صوت العرب - أذاعه أكثر من مرة، واتصل طلال بحكومة القاهرة، وجمال عبد الناصر، وجرى بين الطرفين - جبهة التحرر العربية، ويمثلها طلال، وحكومة القاهرة - على التعاون ضد السلطات السعودية، وأعلن الأمير طلال تخلِّيه - وأخوانه الذين خرجوا معه - عن لقب أمير، وقال: «إننا مواطنون عاديون».

وهنا - في السعودية، وفي المنطقة الشرقية خصوصاً- بذلنا، نحن، نشاطاً مكثَّفاً؛ لأن الأحداث حركت المشاعر والآمال، فكسب التنظيم أعضاءَ جددًا، وصارت تصل إليه إصدارات التنظيم في الخارج من منشورات، وبيانات، ومقالات.

كما أن بعض الأعضاء، من الداخل، صاروا يكتبون مقالات، وتعليقات على الأحداث بأسماء مستعارة، ويبعثون بها إلى بيروت - مركز التنظيم الرئيسي يومذاك - لنشرها في الصحف المتعاونة مع التنظيم، غير أن شهر العسل - بين التنظيم الموحد من جهة، وبين القاهرة من جهة أخرى، ثم بين جبهة التحرر الوطني من جهة، والأمراء الأحرار من جهة أخرى - لم يدم طويلاً.

***

لست أعرف، بالتفصيل، الأسباب والظروف والملابسات التي أدَّت إلى انفصال التعاون بين هذه الأطراف، فالمعلومات التي وصلت إلينا من بيروت عن الانفصال لم تُشر، بالتفصيل، إلى الأسباب الرئيسية، ولم يدُم بقائي، في التنظيم، طويلاً – بعد الانفصال، بسبب الاعتقال – حتى أستطيع الحصول على المعلومات الدقيقة، وما جرى خلف الكواليس، مما أدى إلى عملية الانفصال، ولكن الذي عرَفته – أخيراً، من مجمل الأحاديث التي جرت بيني وبين بعض الأفراد عن الموضوع – هو أن القاهرة أرادت احتواء طلال وجماعته، وتوجيههم حسب إرادتها ومصالحها هي، وأن القاهرة لم تُقم لوجهة نظر طلال وزناً في الأحداث، والقضايا التي تختلف فيها وجهة نظر طلال عن وجهة نظر القاهرة.

وقيل – وأنا، مبدئيًّا، أتحفَّظ على هذا القول؛ لأني لم أسمعه من مصدر خبير – قيل إن طلالاً اقترح على جمال أن يذهب هو، شخصيًّا، (أي طلال) لليمن، ويقوم بتبديل خطة الجيش المصري هناك من كونها دفاعاً عن الجمهورية اليمنية الوليدة إلى خطة هجومية، وغزو يقوده طلال لاجتياح الأراضي السعودية من الجنوب، وإذا ما دُحرت القوات السعودية في الجنوب؛ فإن السيطرة على بقية المناطق أمرٌ سهلٌ، ولاسيما إذا كان قائدَ الحملة أميرٌ من الأسرة السعودية الحاكمة، لكن جمالاً لم يوافق على هذا الرأي؛ لأن القاهرة ستتحول النظرة إليها– في الأوساط والمحافل الدولية

(الأمم المتحدة، مجلس الأمن) – من كونها دولة تُقدِّم المساعدة لدولة أخرى طلبت منها تلك المساعدة للدفاع عن أراضيها – ستتحول إلى دولة غازية معتدية على دولة أخرى، وسيقف المجتمع الدولي كله – وفي طليعته الولايات المتحدة ذات المصالح الكبرى في السعودية – في وجه القاهرة، وعملية الغزو مما لا تريده القاهرة، ولا تستطيع تحمل تبعاته، كما أن القاهرة – منذ الأيام الأولى لاتفاقها مع طلال – تحفظت ضد بعض أعضاء تنظيم جبهة التحرر الوطني، الذين اتَّحد معهم طلال وإخوانه، وكوَّنوا جبهة التحرر العربية، والتي أذاع بيانها صوت العرب – كما ذكرنا قبل قليل – إن القاهرة تحفظت تجاه هؤلاء باعتبارهم شيوعيين، فلم تسمح، مثلاً، لعبد العزيز أبو اسْنيد بدخول القاهرة.

كل هذه الأمور أحدثت نوعاً من التبرم والضيق في نفس طلال، وأحسَّ أن تعاونه مع القاهرة لم يُجدِه نفعاً، وأن القاهرة تستغل اسمه – كأمير من الأسرة السعودية الحاكمة – في صراعها مع السعودية دون أن تمنحه – مقابل ذلك – شيئاً ذا قيمة وأهمية، فقطع صلته بها، وعاد لبيروت.

وقد كان لهذا اليأس والإحباط – لدى طلال من القاهرة – أثر على علاقته مع جبهة التحرر الوطني؛ إذ وجد نفسه في بيروت، أيضاً، لا عمل له ذا فعالية – حسبما يريد ويطمح – بل ظل أسير بيانات، وكتابات تنشر بين فترة وأخرى في بعض صحف بيروت، ولا تصل للسعودية إلا لعدد ضئيل

من أعضاء جبهة التحرر، كما أنه تـبرَّم، أيـضاً، مـن تـصرف بعـض أعـضاء الجبهة، وتظاهرهم، وتفاخرهم بأنهم شيوعيون، ولا شك أن طـلالاً معـادٍ، بطبعه، للشيوعية، وهو - وإن تعاون مـع بعـض الـشيوعيين - فـإنما ذلـك تكتيك، ووقتي فقط.

لذلك كله وجد أن من الأفضل أن ينفصل عن الجبهة كما انفـصل عـن القاهرة، إلا أنه ظل يحتفظ بودٍّ خاص واحترام، وصداقة لبعض أفرادها.

ولما جمَّد الأمراء الأحرار نشاطهم؛ توسـط لهـم الأمـير عبـد الله الـسالم الصباح، أمير دولة الكويت، لدى الأمير فيصل الذي تـولى رئاسـة الـوزراء من جديد - كما سيجيء بعد قليل - على أن يسمح لهم بـالعودة للـسعودية، شريطة أن لا يُسألوا عن أي عمل قاموا به حينما كانوا بالخارج.

ولقد قال طلال لعبد العزيز أبو اسْنيد، حيـنما عـزم هـو وإخوانـه عـلى العودة للسعودية: «إنني أعطيكم وعداً بأن لا أقول عنكم شـيئاً، ولكنـي لا أضمن إخواني أن لا يقولـوا شـيئاً عـنكم»، أمـا عـلى صـعيد الأحـداث في السعودية فإن استمرار حرب اليمن، وظهور ضـعف القـوات الـسعودية في موقفها تجاه القوات المصرية؛ سبَّب قلقاً للولايات المتحدة، وخافت أن تطال يد عبد الناصر مصالحها - رغم تحسن العلاقات، نوعاً مَّا، في تلـك الفـترة، أيام كندي- بين القاهرة وواشنطن.

ويبدو أن الولايات المتحدة – بعد دراسات للوضع في السعودية – قرَّرت أن تجرب الأمير فيصلاً، ولي العهد، لتُسنَد إليه إدارة دفة الحكم؛ لأنه أكثر حزماً، وقوة من أخيه الملك سعود، وهكذا جرى تبادل رسائل بين الملك سعود والرئيس جون كندي، رئيس الولايات المتحدة، يومذاك(*)، قام الملك سعود على أثرها بإصدار أمر ملكي بإسناد رئاسة الوزراء لولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز، وتكليفه بتشكيل وزارة جديدة، وقد صدر الأمر الملكي هذا في ٦ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ، ١٨ أكتوبر ١٩٦٢م، وكان فيصل، وقتها، في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفته وزيراً للخارجية.

(*) أتذكَّر أن نصَّ الرسالتين المتبادلتين بين الملك سعود والرئيس كندي حول تكليف فيصل بتشكيل وزارة جديدة قد نشرتا في الصحف السعودية، وكنت محتفظاً بها، غير أنها صودرت – من قبل المباحث يوم القبض عليَّ – ضمن ما صودر مني من أوراق وكتب وصحف.

(٦)

تشكيل فيصل وزارته الجديدة

بعد صدور الأمر الملكي بتكليف فيصل بتشكيل وزارة جديدة، وعودة فيصل من نيويورك، وفي ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ، ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م صدرت المراسيم بتشكيل وزارة جديدة برئاسة ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز، وقد جاء فيها الأمير فهد بن عبد العزيز - الملك حالياً(*)- وزيراً للداخلية، والأمير مساعد بن عبد الرحمن - عم فيصل - وزيراً للمالية، واحتفظ فيصل بوزارة الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزراء، ولكن عُيِّن عمر السقاف وزير دولة للشؤون الخارجية، وقد أصدر الأمير فيصل بياناً عن برنامج وزارته يتألف من عشر نقاط، كان من أهمها:

إصدار نظام أساسي للحكم (دستور).

تكوين مجلس للشورى.

(*) توفي الملك فهد يوم الاثنين ٢٦/ ٦/ ١٤٢٦ هـ، الموافق ١/ ٨/ ٢٠٠٥م.

وضع نظام للمقاطعات.

إلغاء الرق، وتحرير العبيد الموجودين[١١].

مواد أخرى تتعلق بتنظيم الوضع المالي، والقضائي، وغير ذلك من مرافق الدولة، إلا أن تلك المواد لم ينفذ منها شيء إلا المادة المتعلقة بتحرير الرقيق، فقد رصدت الدولة مبلغ (١٥) مليون ريال لتعويض مالكي الرقيق عن أرقَّائهم. وقد ذهب أكثر هذه الملايين للأمراء الذين ألغوا، اسميًّا، ملكية عبيدهم، وتقاضوا عنها مبالغ من الدولة، حتى أن المبلغ الذي كان مرصوداً لم يَكفِ، ورُصِد لهم مبلغ إضافي، ومع ذلك فقد ظل الأمراء محتفظين بهؤلاء الأرقاء خدماً لهم.

أما النظام الأساسي للحكم فقد شُكِّلت لجنة من ثلاثة أشخاص أذكر من بينهم الكاتب الديني المعروف (أحمد محمد جمال) لوضع هذا النظام[١٢]، ولا أدري هل باشرت اللجنة عملها وأتمته، أم لا؟ ولكن فيصلاً جمَّده؟ فقد نشر، بعد فترة، في الصحف السعودية نظام المقاطعات[١٣] على أن يجري تنفيذه بعد تسعة أشهر من صدوره، غير أن شيئاً، من ذلك، لم يتم.

وبعد تشكيل فيصل لوزارته ببضعة شهور قام بجولة في المنطقة الشرقية زار خلالها مدينة القطيف، وتجوَّل في أزقة وسوابيط[*] (القلعة) حاضرة

(*) السوابيط، جمع ساباط: مجاز مسقوف بين بيتين فوقه غرفة أو أكثر. م

القطيف، زائراً بيوت بعض شخصياتها، وأعيانها، وعلمائها[١٤]، وكان ذلك في يوم الخميس ٩ شوال ١٣٨٢هـ، ٤ مارس ١٩٦٣م. ويبدو أن فيصلاً لم يأت للحكم إلا بشرط أن يظلَّ مطلقَ اليدين في الشؤون الداخلية والخارجية.

فبالرغم من أن الملك سعود لا يزال، اسميًّا، هو الملك؛ فإن فيصلاً لم يتردد في إصدار قرار – بصفته رئيساً لمجلس الوزراء – بإعفاء عبد العزيز بن معمر من منصبه كسفير للمملكة في سويسرا، رغم صلة عبد العزيز بالملك سعود – كما هو معروف – حتى أنه لم يترك لعبد العزيز فرصة لترتيب شؤونه بعد تركه العمل، وعودته للبلاد، بل طلب منه إخلاء المنزل الذي يسكنه حالاً، وفي اليوم التالي مباشرة لصدور القرار، مما اضطر عبد العزيز للانتقال لأحد الفنادق هو وعائلته.

وقد صدر قرار الفصل هذا بتاريخ ٢٦ ذي القعدة ١٣٨٢هـ، ١٩ ابريل ١٩٦٣م.

أما حرب اليمن فإن أمريكا أمدت فيصلاً بالمعدات العسكرية، وقطع الغيار، وزودته بعدد من القادة والمستشارين العسكريين الذين اتخذوا من نجران مقرًّا لقيادتهم، وبدأت كفة الحرب تميل لصالح السعودية.

صحيح أن القاهرة لم تُهزم، وأن حكومة اليمن الثورية ظلت مسيطرة على معظم أنحاء اليمن، لكن صحيح، أيضاً، أن الخطر ابتعد عن السعودية، وأصبح احتمال اجتياح القوات المصرية للقوات السعودية أمراً بعيداً.

لقد أصبحت الحرب حرب استنزاف للطرفين، وبدا واضحاً أن القاهرة وقعت في ورطة، وأنها تكبَّدت مبالغ ورجالاً، وأصبحت حرب اليمن عبئاً ثقيلاً عليها، فلا هي بالقادرة على دحر القوات السعودية، وإبعاد خطر عودة أسرة حميد الدين إلى اليمن، ومن ثم تثبيت الحكم الثوري الجديد، وتركيزه، وليس في مقدورها الانسحاب من اليمن، وترك الثورة فريسة للقوات السعودية المناصِرة لأسرة حميد الدين، وصحيح، أيضاً، أن الحرب كلفت الطرفين، وأنهكتهما، معاً، ماديًّا، إلا أن السعودية كانت أقدر على تحمل التكاليف بسبب مواردها النفطية.

وهكذا عاد فيصل للحكم أقوى مما كان قبلاً، وسيطر على كل شيء، حتى استطاع، أخيراً، عزل أخيه الملك سعود عن الحكم، والتربع على العرش ملِكاً، وذلك في شهر جمادى الثاني ١٣٨٤هـ، نوفمبر ١٩٦٤م.

هوامش الفصل الأول

(١) تعود معرفتي بعبد العزيز أبو اسْنيد إلى عام ١٩٥٣م، حينما زرته - يوم كان موظَّفاً بأرامكو - في حجرته بالحي المتوسط (intermediate)، في الظهران، بصحبة صديقي المرحوم حسين بن علي الشماسي، وكان أبو اسْنيد، يومئذ، رئيساً للجنة العمال، وكانت غرفته تعجُّ بالزائرين، إلا أن هذه الزيارة لم تربطني به بصداقة خاصة، ثم اعتقل، وبعد خروجه من السجن أُبعِد إلى لبنان(❀)، ثم صدر العفو عنه من قِبَل الملك سعود، وعاد، ثانيةً، للبلاد، ولكنه أُوقف - إثر عودته - بتهمة جلب منشورات شيوعية معه، وزرته برفقة حسين الشماسي، أيضاً، في التوقيف الذي خرج منه بعد فترة قصيرة، حيث ثبتت براءتُه من التهمة الموجهة إليه، (راجع الجزء الأول، الفصل الثالث، والهامش رقم (١) من الفصل الثالث)(❀❀)، وبعد فترة من عودته أقام شباب عمال أرامكو - من أهل القطيف - حفل غداء تكريماً لعبد العزيز، وبعض رفاقه من الذين اعتقلوا معه، وغيرهم من طليعة العمال، وقد أقيم الحفل في حسينية آل الشماسي بالقلعة حيث لا يوجد لدى أيٍّ من الشباب محلٌّ يتسع لهذا العدد

(❀) كان المفترض أن يُبعَد إلى العراق، لكنه أبعد إلى البحرين، فبقي فيها فترة، ثم ذهب إلى الكويت وبقي فيها لدى بعض معارفه بواسطة شقيقة عبد الله. م

(❀❀) جـ١/ ٩٤، وهامشها (١) ص: ١٠٧. م

من المدعوين، وكنت، يومها، أحد المسؤولين، والمشرفين على تنظيم هذا الحفل، وتوفير احتياجاته.

من كل ذلك صرت، أنا وأبو اسْنيد، كلٌّ يعرف الآخر، إلا أن رابطة الصداقة الخاصة بيننا لم تتأكد إلا بعد لقائي به - بعد خروجي من سجن العبيد - حينما زرته في مكتبه بمصلحة العمل بالدمام، واتفقنا على أن أنْضَمَّ للتنظيم، وبدأنا نعمل سويًّا(❀).

(٢) تجدر الإشارة، هنا، إلى أن عبد العزيز ظل في التنظيم عضواً في لجنته المركزية لمدة طويلة، ورئيساً لها في بعض الفترات، وبعد خلاف بينه وبين بعض أعضاء اللجنة الآخرين فُصل من التنظيم، ولست أعرف السبب الرئيسي لفصله؛ إذ كنت، يومها، في السجن، وبعد خروجي لم أهتمَّ بالتحرِّي، والسؤال عن ذلك؛ تجنُّباً لإثارة الحسَّاسيات، ونبش المشاكل التي طواها الزمن، ولما عاد عبد العزيز للمملكة، إثر مقتل الملك فيصل(❀❀)، وصدور العفو العام عن كل المعتقلين والمبعدين عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م كنت ألتقي وإياه في بعض المناسبات الثقافية؛ كندوات النادي الأدبي في المنطقة الشرقية، وفي عام ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م - حيث كنت أنا وهو وآخرون مدعوين لمهرجان الجنادرية بالرياض - كنا نلتقي جميعاً، وبعض الأصدقاء، ونجلس معاً، ونتحدث خلال فترة المهرجان، ومن كل ذلك تأكَّدت الصداقة بيننا مرة أخرى، وقد زارني أكثر من مرة في بيتي، لكن ما بيننا، الآن، هو مجرد صداقة

(❀) راجع ص: ١١. م

(❀❀) الملك فيصل اغتاله ابن عمه - الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز - صباح يوم الثلاثاء ٢٥/ ٣/ ١٩٧٥م، ١٣/ ٣/ ١٣٩٥هـ. م

أخوية عادية ليس فيها أيُّ ارتباط، أو التزام سياسي، أو تنظيمي، ولا يزال هو يكتب - بين حين وآخر - في الصحافة السعودية.

(٣) محمد سرور الصبان: أحد الشخصيات الأدبية البارزة في الحجاز، ويقال إنه منحدر من أسرة عبيد زنجية الأصل كانت مملوكة لأسرة الصبان، وآل الصبان أسرة حجازية، ولما أُعتِق والده تسمَّى باسم أُسرة أسياده، ويقال إنه كان أحد الدعاة لفصل الحجاز عن السعودية، إلا أنه - شأنه شأن كل من كان يحمل هذه الفكرة - تخلى عن هذه الدعوة بعد أن أصبحت السعودية دولة نفطية غنية، وأصبحت الحجاز تستفيد استفادة كبرى من هذه الثروة، وهو من مواليد عام ١٣١٦هـ، ١٨٩٩م، وقد توفي عام ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م (د. ظافر بن عبد الله الشهري، مجلة الدارة، تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، الرياض، العدد ٣ السنة ٢٢، رجب ١٤١٧هـ، ص: ١١٠).

(٤) ظل عبد العزيز بن معمر سفيراً للمملكة في سويسرا حتى تولَّى فيصل رئاسة الوزراء في عام ١٩٦٣م؛ فأصدر قراراً - بصفته رئيساً لمجلس الوزراء - بفصل ابن معمر من وظيفته كسفير للمملكة في سويسرا.

ولقد جاء إليه، يومئذ، السفير المصري في سويسرا، وقال له: «إن ذهابك للسعودية فيه خطر عليك، فتفضل وأقم بالقاهرة معزَّزاً مكرماً»، ولكن عبد العزيز رفض العرض، وقال: «إنني لم أَقُم بأي عمل أُمنع، بسببه، من دخول بلادي، وشكر السفير على عرضه، وعاد للسعودية، وإثر عودته توجه للأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض، وسلمه جوازه الدبلوماسي، وقال له أرجو أن تأمر بإعطائي جوازاً عاديًّا، كأي مواطن، وبعد فترة من عودته جرى اعتقاله بدعوى أنه كان يتحامل على فيصل في أحاديثه ومجالسه، وقد فُرِضت عليه، أوّلاً، الإقامة الجبرية في قريته التي

ولد فيها - روضة سدير(*) - لكن بيته صار مزاراً لأصدقائه، ومحبيه، فأمر فيصل بنقله إلى سجن العبيد بالأحساء (راجع وصف هذا السجن في الجزء الأول، فصل أحداث ١٩٥٦م، ص: ٢٩٣ - ٢٩٧، و٣٠٥ - ٣١٠).

ولما طال مقامه في سجن العبيد ذهبَت زوجته إلى فيصل - وكان قد أصبح ملكاً - وطالبته بالعفو عن زوجها، وإطلاق سراحه، فكان رده خشناً وجافًّا؛ إذ قال لها: «إنسي أن لك زوجاً اسمه عبد العزيز بن معمر».

وهكذا ظل عبد العزيز في سجن العبيد - السجن المظلم الموحش - مفرداً، لا أنيس معه، حتى مقتل الملك فيصل عام ١٩٧٥م، أي إنه بقي في هذا السجن (١٢) عاماً، من ١٩٦٣ - ١٩٧٥م، ولما أطلق من السجن كان لا يستطيع الإبصار، بسبب المدة الطويلة التي قضاها في الظلام، كما أن صحته كانت متردِّية، وقد عطف عليه الملك خالد، وأمر بترحيله إلى أسبانيا لعلاج عينيه، غير أن ذلك لم يجُده نفعًا، وعاش، بعد ذلك، منعزلاً عن المجتمع، لا يزوره - مِن أصدقائه - إلا نفر قليل من الخلص، حتى توفي بالخبر في أكتوبر عام ١٩٨٤م، ١٤٠٥هـ رحمه الله.

(٥) كان السيد مصطفى حافظ وهبة - حينما كان مديراً لمكتب الزيت والمعادن بالدمام - يسكن، هو وعائلته، حيَّ كبار الموظفين لدى أرامكو بالظهران، ولما تولَّى وكالة وزارة المالية لم ينقل عائلته للرياض، بل أبقاها بالظهران، وصار يعود في العطلة الأسبوعية، وكان متزوِّجاً من فتاة نمساوية تعرَّف إليها في الجامعة، في بريطانيا، حينما كان يدرس هناك؛ إذ كان أبوه - الشيخ حافظ وهبة - سفيراً للسعودية في لندن، وقد أنجب منها ابنتين، وبعد خروجه من وكالة وزارة المالية ظل، لفترة، مقيماً مكانه بحيِّ كبار الموظفين بالظهران، وكنت أزوره هناك، ثم بعد فترة اشترى أرضاً في الخبر، ووضع

(*) الصحيح أنها حريملاء. م

فيها بيتين متنقِّلين (Portable)، ابتاعهما من أرامكو، وسكنهما، وظل فيهما حتى اعتقاله عام ١٩٦٧م؛ إذ اتُّهِم بالإشتراك في المظاهرة التي خرجت من جامعة البترول احتجاجاً على عدم قطع السعودية البترول عن الغرب خلال حرب ١٩٦٧م، وقد سُحبت منه الجنسية السعودية، وطُلب منه تصفية ممتلكاته بالسعودية، فباع بيته، ورحل للكويت؛ لأن أمَّه كويتية، وهو مولود هناك قبل مجيء والده للسعودية عام ١٩٢٦م، ولقد ظل في الكويت حتى الغزو العراقي لها في أغسطس عام ١٩٩٠م، ويومها كان مسافراً خارج الكويت، فلم يعد لها حتى بعد التحرير، وسكن في الأردن؛ لأنه انفصل – بعد خروجه من السعودية – عن زوجته النمساوية، وتزوَّج أردنية، وهي أم ابنه عمر، الذي يكنى به، وفي عام ١٩٩٢م سُمِح له بدخول السعودية، فأقام بالرياض لفترة حصل خلالها على جواز سعودي، لكنه – خلال إقامته بالسعودية – لم يتصل بأصدقائه القدامى – شركاء التنظيم – ثم عاد للأردن، وخلال زيارتي لسوريًّا في شهري أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٩٣م التقيت به في بيت أحد الأصدقاء القطيفيين من الذين كانوا مقيمين في سوريا، فقال لي إنه حصل على الجواز من السعودية، لكن البطاقة الشخصية التي تُصدرها الأحوال المدنية لم يُعط إياها بعدُ؛ لأن أمر إعطائه إياها لا بد أن يصدر من الملك نفسه، وأن المعاملة، الآن، في الديوان الملكي، ولقد سمعت، أخيراً، أنه جاء للسعودية مرة ثانية، وحصل على بطاقة الأحوال المدنية، لكنه لا يريد العودة للسعودية، والإقامة فيها بصورة دائمة، بل سيظل مقيماً في الأردن، ويزور السعودية بين حين وآخر حسب الحاجة.

(٦) يشكُّ بعض المواطنين في صحة ادعاء أطباء أرامكو حاجة الملك سعود للسفر إلى أمريكا؛ لأن مرضَه ليس من الخطورة بحيث لا يستطيعون علاجه، ولكن نصيحته بالسفر كانت جزءًا من مخطط؛ لإتاحة الفرصة للأمير فيصل لأن يعود للأضواء، ويتعرف على ما يجري في أروقة مجلس الوزراء التي غاب عنها فيصل؛ لأن غياب

الملك خارج البلاد سيضطره لتكليف فيصل - ولي العهد - بأن يكون نائب الملك، كما يقضي بذلك النظام.

(٧) أذكُر أننا كنا مجتمعين في بيت يوسف الشيخ يعقوب بالخبر، في إحدى الليالي التي كان فيها الملك سعود لا يزال بمستشفى الظهران، وكان حاضراً الاجتماع الشيخ فيصل المبارك - أحد الشخصيات الوطنية في جدة، وعضو مجلس الشورى هناك - وكان صديقاً حميماً لعبد العزيز بن معمر، فقال لنا - تعليقاً على مرض الملك سعود: «إذا ظل هذا في الحكم، فإن القوى الديموقراطية بخير، أما إذا ذهب فيا ويلها من فيصل!».

(٨) لما عُقِدت اتفاقية الامتياز بين شركة الزيت اليابانية في منطقة الخفجي والحكومة السعودية عام ١٩٥٧م - فيما أظن - كان السيد كمال أدهم - وهو شقيق الأميرة عِفَّت، زوجة الملك فيصل - (كمال وعفت أمهما تركية، وأبوهما سعودي)، وقد أصبح كمال - بعد تولِّي الملك فيصل الحكم - رجل المهمات الخاصة الذي يعتمد عليه فيصل، ولاسيما في القضايا السياسية الخارجية، وقد أصبح أحد كبار رجال المال في المملكة - كمال أدهم هذا كان وسيطاً بين الشركة اليابانية والحكومة السعودية في عملية عقد اتفاقية الامتياز للتنقيب واستثمار الزيت في الخفجي، وقد اشترط كمال أدهم على الشركة أن يكون له نسبة (2٪) من صافي حصة الشركة في الأرباح بصورة مستمرة حتى انتهاء فترة الامتياز، شبيهاً بالسيد كولبكيان الأرمني الذي كان له نسبة (٥٪) في شركة نفط كركوك بالعراق، والذي صار يعرف بمستر (٥٪).

وقد ظل أدهم يتقاضى هذه النسبة لعدة سنوات، وفي آخر جلسة لمجلس الوزراء - قبل مرض الملك سعود - عرض وزير النفط عبد الله الطريقي على المجلس أن تتخذ الدولة قراراً بمصادرة حصة كمال أدهم (٢٪) من صافي أرباح شركة النفط اليابانية، وإضافتها لحصة الدولة السعودية باعتبارها حصة غير شرعية، فوافق المجلس على

هذا الاقتراح، وأخذ قراراً به، ويبدو أن فيصلاً عرَف بذلك، ففي أول جلسة لمجلس الوزراء – بعد سفر الملك سعود لأمريكا للعلاج – برئاسة فيصل، بصفته نائب الملك – في هذه الجلسة طلب فيصل من أمانة المجلس شريط الجلسة السابقة؛ إذ كانت جلسات المجلس، يومذاك، تسجَّل على أشرطة، وأدار الشريط، واستمع لمناقشات المجلس حول حصة كمال أدهم في الشركة اليابانية، وقرار مصادرتها، فرمق الأمير فيصل عبد الله الطريقي بنظرة حادة لكنه لم يقل له شيئاً، كما لم يطلب إلغاء القرار.

(٩) كما أشرنا سابقاً؛ كان ثمة اتِّفاق بين الملك سعود والقوى الوطنية على اتخاذ خطوات جذرية لتطوير وإصلاح الحكم، ومن هذه الخطوات تطوير مجلس الشورى؛ بحيث يكون ممثِّلاً لكل أنحاء المملكة، ويبدو أن الملك سعود أراد – بتصريحه هذا – أن يُطمئِن القوى الوطنية بأنه لا يزال عند وعده، وأن يقول للقوى الرجعية المناوئة للتطوير: «لا تفرحوا، فنحن ماضون في خططنا»، ولكن...

(١٠) أتذكَّر أنني زرت السيد مصطفى وهبة – في بيته بالظهران – بعد استقالات الوزراء، ووجدت لديه الطريقي، وأناساً آخرين، وكان الطريقي يتحدَّث منفعلاً، وهو يلوِّح بورقة التهديد التي تلقَّاها من الأمراء، ويقول: «هذه وثيقة تاريخية بيدي تدين الأمراء السعوديين، وسأفضحهم، وأفضح أساليبهم الإرهابية»، ورد عليه مصطفى بهدوء: «تذكُر – يا أخ عبد الله – أنه سبق لي أن حذَّرتكم – حينما أراد الملك سعود أن ينقل ابن معمر إلى سويسرا – ولكنكم لم تسمعوا إلى تحذيري، وهذه هي الأيام أثبتت صحة ما كنت متوقعاً حدوثه»، ثم تمثل ببيت الشعر:

«أمرتُهمُ أمري بمنعرج اللِّوى فلم يستبينوا النُّصحَ إلا ضُحى الغد(*)»

(*) البيت لدريد بن الصمة الجشمي، من قصيدة مطلعها:

أَرَثَّ جَديدُ الحَبل مِن أُمِّ مَعبَدِ بِعاقِبَةٍ وَأَخلَفَت كُلَّ مَوعِدِ

ديوانه، ص: ٥٧ – ٦١. م

(١١) كانت السعودية تتعرَّض، دائماً، للنقد من قبل المنظمات والهيئات الدولية؛ لإقرارها نظام الرق، الذي أصبح محرَّماً دوليًّا، وكانت السعودية تُنكِر ذلك، رغم أن لديها بطاقات خاصة بالأرقاء تعطى للرقيق بدلاً من الهوية الشخصية (حفيظة النفوس، أو التابعية كما كانت تسمَّى)، وهذه البطاقات موجودة لدى دوائر (إحصاء النفوس، أو التوابع - الأحوال المدنية الآن)، وتتضمن البطاقة اسم الرقيق، وصفاتِه، واسم مالكه، وعنوانه، وقد وضع صورة لها أحد الوطنيين في كتابه (جحيم الحكم في السعودية).

(١٢) لما شكَّل فيصل هذه اللجنة لصياغة النظام الأساسي للحكم؛ كتب أحدهم- لا أتذكر، الآن، من هو - تعليقاً على تشكيل هذه اللجنة مطالبا بأن يُضمَّ إلى هذه اللجنة أناس من الرياض، وبعض المدن الأخرى في المملكة، وأهمل المنطقة الشرقية بأكملها، فكتبت تعقيباً على هذا الاقتراح، وطالبت بأن يكون أعضاء اللجنة من جميع مدن ومناطق المملكة الرئيسية، وتساءلت كيف ينسى الكاتب المنطقة الشرقية ذات الاتساع الجغرافي الكبير، وذات الثقل الاقتصادي للمملكة؟ وأرسلت المقال لنفس الصحيفة التي نشر فيها الكاتب مقاله - جريدة الندوة - وقد نشرت الصحيفة ملخصاً للمقال، ولم تنشره كاملا، وبعدها كتبت مقالاً مطوَّلا بعنوان (الشعب مصدر السلطات) قلت فيه ما ملخصه: إن هذه بديهية تتفق عليها كل الأمم والشعوب والحكومات، وحتى الحكومات الدكتاتورية لا تستطيع إنكارها، وإنما هي تزيف الانتخابات، وتزور نتائجها حسب أهوائها ورغباتها، ولكنها - في الوقت نفسه - تدَّعي أن هذه النتائج هي رأي الشعب.

ثم قلت: بعد التسليم بهذه البديهية، ولكي تكون خطواتنا نحو التطور الدستوري خطوات سليمة، وقانونية؛ فإني أقترح أن يجري انتخاب جمعية تأسيسية

من كل المناطق، ويُضم اليها – ولو بالتعيين – عدد من الخبراء القانونيين، ولو مـن خارج البلاد – إذا لم يتوفر أحد من الـداخل – ويناط بهـذه الجمعيـة وضـع نظـام أساسي للحكم، دستور، ونظام للمجلس الوطني، أو النياب – البرلمان، أو مجلـس الشورى – أيًّا كان اسـم هـذا المجلـس – ونظـام المقاطعـات، أو المنـاطق، ونظـام الانتخابات، وبعد إقرار كل هذه القوانين والأنظمة من قبل الملك يجري حـل هـذه الجمعية، وينتخب مجلس وطني حسب مـا جـاء في هـذه الأنظمـة، وتأخـذ بـذلك البلاد سيرها الدسـتوري، ثـم قلـت: إن ثمـة بـلادًا أخـرى – سـبقتنا في تطورهـا الدستوري – أخذت هذه الخطوات نفسها، وكان نظام حكمهـا – مـن ذي قبـل – مماثلاً، ومشابهاً لنظام الحكم عندنا حاليًّا، وضربت مثلاً بالكويت والمغـرب، وقـد أرسلت هذا المقال لنفس الجريدة، الندوة، ولكنها لم تنشره، وكنت محتفظـاً بنـسخة منه في ملف يحتوي على نسخ لكل المقالات التي كنـت أكتبهـا للنـشر في الـصحف السعودية – مانشر منها وما لم ينشر – ولما وقـع هـذا الملـف بيـد المباحـث، خـلال القبض عليَّ، تعرضت لتحقيق طويل، ومناقشة حـول هـذا المقـال والأفكـار التـي جاءت فيه، (سيأتي تفصيل ذلك عند استعراضنا لقصة الاعتقال والتحقيقات.

(١٣) كنت محتفظا بعدد من إحدى الصحف السعودية التي نشرَتْه، ولما جاءت المباحـث، للقبض عليَ، كان هذا العدد ما يزال أمامي على الطاولة التي كنت أجلس إليها عند ما أريد القراءة، أو الكتابة، ولقد أخذَته المباحث، فيما أخذت. وأذكر أننـي كنـت، ذات مرة، داخلاً على مدير المباحث في مكتبه، أثناء فترة التحقيق، ووجـدت ذلـك العدد أمام مدير المباحث على طاولة مكتبه، ويظهر أن فيصلاً كلـف لجنـة في وزارة الداخلية لصياغة هذا النظام (لا أذكر أنه جرى إعلان عن تشكيل هـذه اللجنـة)، فقد قرأت، مؤخَّراً، في جريـدة الريـاض العـدد ٩٢١٢ الـصادر في ٢٧ ربيـع أول ١٤١٤هـ، الموافق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م، مقالاً للأسـتاذ فهـد العريفـي مـدير عـام

مؤسسة اليمامة الصحفية يرثي فيه المرحوم عبد العزيز الرفاعي، الأديب والكاتب المعروف يقول فيه: «إن أول مرة تعرفت فيها على الرفاعي عام ١٣٨٣هـ، حينما كنا معاً أعضاء في اللجنة التي صاغت نظام المقاطعات».

والنظام يكاد يكون صورة طبق الأصل للنظام الذي صاغه الأمير طلال ضمن ما صاغ ووضع من أنظمة، حين خروجه، أو هو مقتبس من نظام طلال؛ إذ لا يختلف عنه إلا بتعديلات بسيطة، فطلال اقترح أن يكون عدد أعضاء مجلس المقاطعة (٣٠) عضواً، ينتخب ثلثاهم، والثلث الباقي يعينون من كبار موظفي الدولة، وممثلي الوزارات في المنطقة، أما نظام فيصل فقد خفَّض الأعضاء إلى (٢٠) فقط، وكلهم بالتعيين - سواء كانوا من المواطنين، أو من الشخصيات، أو من الموظفين، وتعديلات أخرى بسيطة لا أتذكرها».

(١٤) من الشخصيات الذين زارهم الأمير فيصل في بيوتهم بالقطيف: المرحوم محمد صالح الفارس، والمرحوم عبد الله علي منصور اخوان، وفضيلة الشيخ محمد صالح المبارك الصفواني، قاضي محكمة الأوقاف والمواريث الشيعية بالقطيف يومها، وقد ألقى الأخ السيد حسن السيد باقر العوامي كلمة ترحيب باسم أهالي القطيف، فتعرض في كلمته لبعض مطالب القطيف، واحتياجاتها؛ مطالبا بتنفيذها، كما زار فضيلة الشيخ محمد علي الخنيزي، يرحمه الله، على الرغم من أنه كان مريضاً، ونائماً بالمستشفى، ولكنه زار بيته، واستقبله ابنه محمد سعيد (رحمه الله)، وقد أمر فيصل بنقله للخارج للعلاج على حساب الدولة، إذا كان محتاجاً، للعلاج خارج المملكة، غير أنه توفي بعد أيام قليلة، وكانت زيارة فيصل للقطيف، ومشيه، راجلاً، من منزل إلى منزل، عَبْرَ أزقتها الضيقة في صباح يوم الخميس ٩ شوال ١٤٨٢هـ ١٤ مارس ١٩٦٣م.

الفصل الثاني

الاعتقالات

توطئة

قبـل أن نتعـرَّضَ لتفاصـيل مـا حـدث فجـر يـوم الـسبت، ١٧ صـفر ١٣٨٤هـ، ٢٦ يونيو ١٩٦٤م، لا بدَّ من العودة للوراء قليلاً لإعطـاء فكـرة موجزة عن الشخص الذي كان السبب المبـاشر، أو – عـلى الأقـل – الـذي أعطى السلطات السعودية المبرِّرَ لشن حملة الاعتقالات فجر ذلك اليوم.

(١)

عبد الحميد منصور(١) الزاير

هذا الشخص توفي عنه والده، وهو طفـلٌ صـغير، وتربَّـى في أحـضان أعمامه، وأبناء عمومته، ولاسيما أحمد بن محمد جواد الزاير، وهو تـاجر، ثـم خاله حسن محمد علي المصطفى، وهو تاجر، أيضاً، وتمرَّس على أيدي هؤلاء في شؤون التجارة، والبيع، والشراء منذ صغره؛ لأنـه كـان يجلـس معهـم في متاجرهم، ويباشر العمل معهم، ولست أعرف الكثير عن تفاصـيل نـشأته،

أو تعليمه، ولا عن تاريخ ميلاده، رغم أنه لا يصغر، في العُمر، عنـي كثـيراً، وأن بيته ليس بعيداً عن بيتنـا، إلا أنـه لم يكـن مـن الأولاد الـذين ضـمتني، وإيَّاهم، ساحات اللعب، ولا ممن ضـمني، وإيَّـاهم، أحـد الكتاتيـب التـي يتعلم فيها الأطفال يومذاك؛ لهذا فإني لا أعرف الشيءَ الكثير عـن طفولتـه، وإن كانت طفولته - كأي طفل عادي - ليس فيها ما يثير، أو يُلفت الانتباه، ولكني عرَفت أنه لَّما بلغ سن المراهقة والإدراك لم يكن عـلى وِفـاق مـع ابـن عمه - أوَّل من احتضنه وكفله: أحمد محمـد جـواد الزايـر - ممـا اضـطره إلى طرده، فأواه خاله بعد طرد ابن عمه له، ولكنه عاد فاختلف معه، أيـضاً، ثـم رأيناه، وقد فتح متجراً مستقلًّا له، وظل يمارس البيع والشراء.

وفي أوائل الخمسينات الميلادية، وبعد أن بدأ شباب القطيف - ولاسيما الذين التحقوا بالعمل لدى أرامكـو - يُـدركون حـاجتهم للثقافـة، وقـراءة الكتب، والمجلات، وأخَذَ وعيُهم، على العالَم الخارجي، يتفتح، منبهرين بهذا العالَم الذي يختلف - كثيراً، وفي شتى المجالات - عن العالَم والمجتمَع الـذي يعيشون فيه، وتفتحت أعيُنهم عليه، ولم يكن ثمة - في القطيف - مكتبة لبيع الكتب أو الصحف[٢].

ويبدو أن عبد الحميد - الذي لم يُوفَّق في تِجارته المفردة، رغم دعم أحـد أصدقائه له من شباب البحرين التجار[٣] - أحسَّ بحاجة البلد إلى مكتبة؛ لما لاحظه من تطلع الشباب، وبحثهم عـن الكتـب، فأخـذ يمـزج بـين تجارتـه

العادية، واستيراد بعض الكتب، ولما وجد أن تجارة الكتب رائجة تخلص من البضائع التي كان يتَّجر فيها، وتفرغ لبيع الكتب، وسافر للبنان - مصدر الإنتاج والتوزيع الرئيسي للكتب في تلك الفترة - وعقد اتفاقيات مع أكثر من دار نشر وتوزيع، وصار يستورد الكتب الجديدة، حديثة الصدور.

ولما كان منتصف الخمسينات - وحتى أوائل الستينات الميلادية - سوقاً رائجة للكتب السياسية، ولاسيما ذات الاتجاه اليساري؛ أخذ عبد الحميد يكثر من استيراد هذا النوع من الكتب، مثل كتب الدكتور جورج حنا - الكاتب اللبناني اليساري المعروف - وغيره، كما استورد كتباً شيوعية صريحة مثل (رأس المال لماركس)، و(البيان الشيوعي) الذي وجهه ماركس وإنجلز لعمال العالَم عام ١٨٤٨م، وجاء فيه نِداؤهما الشهير: «يا عُمال العالم اتحدوا»، وكُتب ستالين، وقِصص الكُتَّاب الروس المشهورين، مثل رواية (الأم) لمكسيم جوركي، و(الحرب والسلام)، و(الأخوة كورمازوف)، وغيرها كثير.

ويومها لم يكن لدى الدولة أي جهاز للرقابة على استيراد الكتب؛ لذا فإن عبد الحميد وجد أمامه المجال واسعاً، والباب مفتوحاً على مصراعيه، فاستورد كميات كبيرة من هذه الكتب الرائجة؛ إذ وجد الشباب متلهِّفاً على شرائها.

من هنا تكونت لعبد الحميد علاقات بكل الشباب الجديد؛ إذ كانوا، كلُّهم، زبائن وعملاء له، بل إن تجارته امتدت لخارج القطيف؛ إذ لم يكن في الدمام والخبر مكتبات تبيع أمثال هذه الكتب.

وقد ساعد عبد الحميد على ذلك؛ الإهمال والعِزلة التي كانت الدولة تعامل بها القطيف، لكن عبد الحميد – في امتداده للدمام والخبر، وإن لم يفتح له محلاً في أي منهما خوفاً من أن ينكشف، وإنما كان ينقل الكميات التي يطلبها بعض الأفراد من الوطنيين الذين تعرف عليهم، أو هم سمعوا به، وبالكتب التي يبيعها من أصدقائهم، وزملائهم في العمل من القطيفيين – ينقلها إليهم في أي مكان يحددونه إليه، ولم يكن عبد الحميد مقتصراً – في استيراده – على هذه النوعية من الكتب الممنوعة، وإن كانت هي الغالبة، بل إنه استورد كثيراً من الكتب الدينية، ولاسيما ما يتعلق منها بالمذهب الشيعي، وهي كتب لا يزال لها قراؤها، والباحثون عنها في مجتمع القطيف، الذي لا تزال تغلب عليه النزعة المحافظة، ولا تزال الأكثرية منه متمسكة بعقيدتها الإسلامية، ومذهبها الجعفري، وعبد الحميد ليس سوى تاجر يبحث عن الربح، فهو يستورد أي بضاعة تروج، وليس هو مروج مبادئ وأفكار.

على كل حال؛ فقد تنبهت الدولة – في أواخر عقد الخمسينات الميلادية – وأنشأت (المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر)، وفتحت لها فرعاً

بالدمام، وفرضت نوعاً من الرقابة على الكتب، وصارت الكتب المستوردة تُحال للجنة يرأسها قاضي محكمة الظهران، وأصبحت الكتب تتعطل كثيراً لدى هذه اللجنة، وطبعاً فإن هذه اللجنة تعارض استيراد الكتب ذات النزعة، أو الميول اليسارية، بل وكل الكتب السياسية، كما إنها صارت تعارض الكتب الشيعية؛ لأنها تخالف - من وجهة نظرها الوهابية - تعاليم الدين الإسلامي، حتى إنه في إحدى المرات كتب أهالي القطيف خطاباً للمسؤولين يستنكرون الموقف الذي تتخذه هيئة الرقابة ضد الكتب الشيعية، واستشهدوا بكتب استوردها عبد الحميد ومنعت هيئة الرقابة دخولها، ولم تكتف بالمنع من الدخول بل أرادت مصادرتها وحرقها، ولو نُفذ ذلك لكلفه هذا الإجراء مبلغاً كبيراً من المال، وقد طالب الأهالي بفسحها، والسماح بإدخالها؛ لأنها كتب شيعية، ومستوردة لقرَّاء شيعة، أو - على الأقل - السماح بإعادتها للجهة التي بعثتها؛ لئلا يتكبَّد صاحبها خسائر مالية كبرى لا طاقة له بتحملها(*).

وفي إحدى المرات جاء إلى مكتبته شخص لا يعرفه، جاء كمشتر، ودخل المكتبة، وصار يقلب، ويتعرف على الكتب المعروضة ثم خرج، بعد

(*) راجع كتاب (الشيعة في المملكة العربية السعودية) لحمزة الحسن، قسم الوثائق، جـ٢/ ٤٤٥ – ٤٤٧(❀).

(❀) صورة الخطاب في ملحق الوثائق، الوثيقة رقم (١)، ص:٤٢٧ -٤٢٩ . م

أن ابتاع بعض الكتيبات، ولم يكن هذا الشخص سوى السيد عبد الغني آشي، رئيس فرع المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر بالدمام(٤).

ولما ضويق عبد الحميد في قضية الكتب، واستيرادها، ولم يعد يستطيع توفير ما يتطلبه الشباب من كتب خاصة، أو حتى ما يطلبه المحافظون من كتب دينية شيعية، وانخفضت مبيعاته كثيراً، وقلَّت أرباحه، بل وتكدست لديه الكتب دون أن يجد من يبتاعها؛ لأن ما يستطيع إدخاله من كتب لا سوق له، عندها اتخذ قراراً بنقل مكتبته للبحرين، وساعده -على استخراج رخصة له بفتح مكتبة هناك -صديقه السيد صادق محمد البحارنة.

انتقل عبد الحميد للبحرين، وظل هناك، ولما خرج طلال بن عبد العزيز وإخوانه - الأمراء الأحرار - لخارج السعودية - كما ذكرنا سابقاً - سافر عبد الحميد لبيروت، واتصل، هناك، بطلال، وطلب من طلال أن يَعتمِده وكيلاً، أو ممثلاً له بالبحرين، وكان قصده أن يقتنص من طلال مبلغاً مجزيًا من المال، وكاد طلال أن يستجيب لعرض عبد الحميد، غير أن عبد العزيز أبو اسْنيد الذي خبر أساليب عبد الحميد الملتوية في التجارة، وبيع الكتب حينما كان عبد العزيز بالدمام، وكان ممن يتعاملون معه، ويشترون منه الكتب - نصح طلالاً بأن لا يستجيب له، وحذَّره منه، وتراجع طلال، لكن عبد الحميد صار يستورد صحيفة (الشعب) التي كانت قد خَصّصت صفحة أسبوعية لجبهة التحرر الوطني، فصار عبد الحميد يوزعها على بعض من

يعرف من شباب البحرين، كما أنه كان يهرب بعض أعداد منها، أحياناً، للقطيف؛ إذ كان يتردد على القطيف على فترات.

ويبدو أن حكومة البحرين أحست بنشاطه، فقامت بزيارة لمكتبته، وفتشتها، وأخذت منها بعضاً مما كان فيها، مثل البيان الشيوعي، وبعض أعداد من الصفحة التي كانت تحررها جبهة التحرر الوطني في جريدة الشعب، وأشياء أخرى، ويومها لم يكن هو حاضراً في البحرين بل كان مسافراً، وإنما كان هناك أحد أصدقائه من أهالي البحرين يوكله على المكتبة عندما يغيب(*)، وسأل المفتشون الوكيل عن صاحب المكتبة فأخبرهم أنه مسافر، فخرجوا، ولم يتعرَّضوا للمكتبة، بل ظل الوكيل يفتحها كالعادة.

وحينما عرَف عبد الحميد عن تفتيش مكتبته من قِبل السلطات البحرانية ظل متردِّداً بين أن يعود للبحرين أم لا، ويبدو أنه أحسَّ بخطورة الوضع؛ ففي شهر محرم عام ١٣٨٤هـ - بعد تفتيش مكتبته بفترة -جاء للقطيف، ونزل ضيفاً على الوجيه عبد الله علي منصور اخوان؛ إذ إن عائلته ليست معه، ولا سكن لديه في القطيف، وصار لا يخرج للسوق إلا آخر النهار متنكرا، وبعد أيام من مجيئه للقطيف اتخذ قراراً بالذهاب إلى البحرين، فنصحه مُضيفه (ابن اخوان) بأن لا يسافر للبحرين؛ لأنه قد يتعرض

(*) اسمه: حسن زليخ، وهو شريك لعبد الحميد في المكتبة بالبحرين. م

للاعتقال هناك، ولكنه رد بأنه مضطرٌّ للسفر للتعرف على وضع المكتبة، ومعرفة ما لها وما عليها، وماذا بقي، وماذا انصرف، وقال: «لو فرضنا أن البحرين لا تريد بقائي لديها فسأطلب مهلة لتصفية المكتبة أو - على الأقل - لأعمل ترتيبا مع وكيلي هناك لإدارتها، وتصفيتها، وأغادر البحرين، ولا أعتقد أن حكومة البحرين ستُمانع، وإذا مانعت فسأعود من حيث أتيت، لا أقل ولا أكثر»، ولعله لم يكن يتصوَّر أن السلطات البحرانية ستسلمه إلى السلطات السعودية.

وبعد سفره إلى البحرين بأسبوعين، تقريباً، وفي آخر نهار أحد الأيام، وكنت جالساً في السوق، في أحد الدكاكين مع كل من المرحومِين حسن علي المرزوق، والحاج صالح محمد المسلم، وعبد الله سلمان الشماسي، إذ جاءنا المرحوم عبد الباقي بن خميس(٥)، وقال: «الآن أنا قادم من البحرين على أحد القوارب (اللنشات) التي تنقل المسافرين بين الخبر والبحرين، وكان معنا - على نفس اللنش - (عبد الحميد الزاير) وهو بصحبة ضابطين من البحرين، ومقيَّد اليدين، وعندما وصلنا ميناء الخُبر جاء ضابط سعودي، واستلمه».

وفي الحال قمت وذهبت إلى عبد الله اخوان وأخبرته بما نقله ابن خميس، وقلت له: «إذا كان لديك أوراق تعود لعبد الحميد، أو أي شيء فأبعده من بيتك، فربما فُتشت؛ لأنه كان نازلاً عندك، قبل سفره للبحرين، قال: «ليس لدي شيء له، كانت معه آلة كاتبة عربي صغيرة، وأراد إبقاءها لدي، لما عزم

على السفر للبحرين، لكني رفضت إبقاءها، وطلبت منه أخذها، وهكذا كان، ولا أعرف إلى أين نقلها »، ثم أردف ابن إخوان قائلا: « لقد نصحته بأن لا يسافر للبحرين، فلم يستمع لنصحي، وها هو حدسي يصدق »، قلت: « كان الله في عونه »، ثم خرجت من عند "ابن اخوان"، وذهبت لابن عم عبد الحميد "عبد الجليل الزاير"، وهو شاب، وأبوه أحمد محمد جواد الزاير، الذي كفل عبد الحميد بعد وفاة والده - كما مر - ونقلت لعبد الجليل ما سمِعتُه من ابن خميس، وقلت له: « لابد أنه الآن في السجن، وسيحتاج إلى فراش، وملابس، فحَبَّذا لو أخبرت والدك، وأعمامك، وأرسلتم إليه ما يحتاج إليه هناك »، فرد عبد الجليل: « أنا أشاركك الرأي، ولكنك تعرف أن تصرفاته مع والدي وأعمامي كانت جد سيئة، وأنهم لم يعودوا يُطِيقونه، أو يهتمون به »، قلت: « أعرف ذلك، ولكن عند المآسي ينسى الأقارب خلافاتهم، ويُعين بعضُهم بعضًا »، قال: « سأحاول »، وتركته، ولم أعرف ماذا فعل، وبعد أسبوعين على وصول عبد الحميد للسعودية، مخفوراً، من البحرين حدث ما لم يكن متوَقعاً.



(٢)

ليلة الاعتقال

لم يكن بيني وبين عبد الحميد، ولا أيِّ أحدٍ من زملائي أعضاء التنظيم أيَّة صِلة أو علاقة من أي نوع، اللهم إلا صِلة شراء الكتب منه، حينما كان بالقطيف.

ومنذ أن انتقل للبحرين انقطعت الصلة بيننا وبينه، ولعله – من واقع الكتب التي كان الشباب يشترونها منه – كوّن لنفسه تصوُّراً لكل واحد، وفِكرة عن ميوله واتجاهاته الفِكرية، والسياسية، وصنَّفهم – حسبما بدا له – حسب وجهة نظره هو، ولم يُفرِّق بين شراء الكتاب من أجل الثقافة العامة والإطلاع، وبين الإيمان والاعتقاد بما يحتويه ذلك الكتاب، وأن قِراءة كتابٍ مَّا لا يعني، بالضرورة، التسليم والاعتقاد بما في ذلك الكتاب من أفكار، ونظريات، وآراء. ومن هذا الخلط لدى عبد الحميد، واعتباره اقتناء كتابٍ مَّا دليلاً على إيمان صاحبه بما في ذلك الكتاب من أفكار، سواء جاء خلطه هذا

عن جهل وقِصَر نظر، أو عن قصد متعمَّد، وسوء نية؛ وقعت الكارثة(*). أما بالنسبة لي، شخصيًّا، فإني – لما سمعت باعتقال عبد الحميد – لم يخالجني أيُّ خوف، أو قلق، ولم يدُر بخلدي أن اعتقاله قد يؤدِّي إلى اعتقالي، أو اعتقال أيِّ أحدٍ من أعضاء التنظيم؛ ذلك أنه، حتى لو كان يعتقد أن فلانًا ميوله كذا نتيجة للمفهوم الخاص الذي كوَّنه من شراء الكتب؛ فإنه لا يعرف أيَّ شيء عن علاقتنا بالتنظيم.

ومن هنا كان اطمئناننا إلى أن اعتقاله شيء فردي يخصه، وليس فيه أي خُطورة علينا، ولكن اتَّضح لنا خطأ هذا التصور، ولم يكن ذلك بسبب قِصَر نظر، وقِلة إدراك لدينا، ولكن المشكلة كانت في عبد الحميد، والنفسية التي يحملها، وعلى كلٍّ، فقد وقع،كما قلت، ما لم يكن في الحُسبان.

في الساعة الرابعة من فجر يوم السبت، ١٧ صفر ١٣٨٤هـ، ٢٦ يونيو ١٩٦٤م – وكنت في السطح في بيتي المستأجَر؛ بيت أبناء علي بن حسن أبو

(*) وقد يكون هو قد اقتصر اعترافاته على ذكر زبائنه، وماهية الكتب التي يشتريها كل واحد منهم، لكن الدولة استنتجت ميولهم السياسية وارتباطاتهم التنظيمية بناءً لماهية الكتب التي يشترونها، فمثل هذه الاستنتاجات هي المعول عليها في السعودية، وعلى أساسها كانت تُمنع الكتب، وتُفتَّش البيوت بحثًا عنها، ويعتقل الأفراد، وسيظهر ذلك جلياً خلال سرد المؤلف للتحقيق. م

م

السعود، بالقلعة، ولم يكن، وقتها، لدينا مكيفات، إذ لم يمض سوى شهرين على وصول الكهرباء للبيت، وكانت أسعارها لا تزال مرتفعة - في ذلك الوقت المبكر فوجِئت بطَرْقٍ عنيف على الباب، وقُمت من نومي، واستيقظَت معي زوجتي، أم كامل، وناديت بأعلى صوتي مِن فوق السطح: « مَن؟ »، فجاءني الرد: « أنا علي السوبادي، افتح الباب »(*)، ونزلت، وفتحت الباب، وإذا بي أُفاجأ بجندي يقبض على يدَيّ، ويمسكني بقوة، وأدرت وجهي صوب الجِدار، وإذا العُمدة واقف منزوٍ عند الجدار، وتقدم مني ضابط، وقال: « نريد الدخول لتفتيش البيت » (كان هذا الضابط مديراً لشرطة الظهران، يومها، واسمه "عبد الله عسيري")، قلت: « تفضلوا »، وأنرت لهم الكهرباء.

كان الدور الأرضي يحتوي على حجرتين: حجرة كنت أستعملها مكتباً، وفي الوقت نفسه حجرة استقبال (مجلِس)، وحجرة كانت مجلساً للعائلة، والأولاد، وكانتا مقفلتين، فقلت لهم: « إن المفاتيح معي في السطح، وسأركب لإحضارها »، قال الضابط: « يركب معك عسكري »، قلت: « كيف يركب معي عسكري؟ وزوجتي وبناتي وأولادي نائمون، هل تريدون إزعاجهم وترويعهم؟ ثم هل تتصورون أني سوف أهرب؟ ومن

(*) هذا الرجل كان يعمل خادمًا ومراسلاً لدى عُمدة القلعة، يومذاك، محمد بن صالح الفارس.

أين؟ هل سألقي بنفسي من أعلى طابق؟ »، قـال: « لا بـأس، يركـب معـك، ويقف عند منتصف الدرج، ولا يصل إلى النهايـة »، وركـب معـي شرطـي، ووقف قُرب نهاية الدرج، وأخذت المفاتيح ونزلت[٦].

قام الضابط بتفتيش كل غُرف المنزل، ثم أقفـل غرفـة المكتـب، وأخـذ المفتاح معه، وأقام عليها جنديًّا للحِراسة، وطلب مني مـصاحبته، وخرجنـا معاً والوقت لا يزال حالـك الظـلام، ووصـلنا لـساحة أمـام المنـزل الـذي استأجرَته إمارة القطيف مقرًّا مؤقتا لها فيما كـان يُعـرف، يومـذاك، بـــ "دار الإمارة" (يومها كان مقر الإمارة الرسـمي (الدرويـشية) تحـت الإصـلاح، وإعادة البناء)، وهناك، في الساحة، وجدت تجمُّعا، وأُناساً جالسين، لم أتبـين من هم؛ لأن الوقت لا يزال ظلاماً، لكني عرَفت أن من ضـمن هـذا الجمـع ضباطاً وجنوداً، وعرفت أن من ضمن الموجودين المرحوم منصور بـن عبـد الله بن علي اخوان؛ إذ ناداه الضابط الذي جئت معه باسمه، طالباً منه مفتاح سيارة "البكب" العائدة لوزارة الصحة، ومنصور كان يستعملها؛ لأنه كان، يومئذ، موظفاً لدى وزارة الصحة، ولما أخـذ الـضابط المفتـاح مـن منـصور ذهبنا مشياً - أنا، والضابط، وجندي - إلى البيت الذي كان منـصور سـاكناً فيه، في المحلة المعروفة، يومذاك، بـــ"الخَنّـاق"، شـمالي غـرب حـي "بـاب الشمال"، وأخذ الضابط السيارة "البكب"، وركبت معه في الوسط بينه وبين الجندي، وعدنا إلى بيتي، وعند عودتنا وجـدت هنـاك أخـي الـسيد حـسن،

واتضح أن زوجتي أيقظت ابني أميناً[٧]، وطلبَتْ منه أن يذهب لبيت عمه السيد حسن ليخبره بمجيء الشرطة إلي، وبدأ الجنود في نقل كل كتبي، وأوراقي إلى السيارة، ولم يُبقوا لديَّ أيَّ شيء حتى الجرائد السعودية القديمة، وكانت مكدَّسة في أكياس، وملقاة في روازن[٨] عالية بالغرفة أخذوها، وكذلك صور فوتغرافية لأولادي، وبعض أصدقائي أخذوها.

كان أخي السيد حسن يعرف الضابط "العسيري" الذي جاء إليَّ - يعرفه بحكم مهنته كمحام، وكان يُراجِع، أحياناً، هذا الضابط في قضايا هو وكيل فيها، واقترح أخي على الضابط أن يُهَيِّء له مكاناً خاصًّا في البيت، ويقوم بفحص الكتب، ويأخذ منها ما يراه؛ إذ ليست كلها من الممنوعات، ورد الضابط بأن الأمر ليس بيده، وأنه مجرد شخص مُكَلّف، وأنه مطلوب منه أن يحمل كل ما يجد من كتب وأوراق.

وهكذا أخذوا معهم كلَّ ما وجدوه، وطلب إليَّ الضابط أن آخذ معي ملابس، وفِراش، وكانت زوجتي واقفة على الدرج، فقالت للضابط: « إذا كنتم تريدون أخذه فخذوا معه أولاده، فإني لا أستطيع القيام بمؤونتهم، ورِعايتهم دون وجود أبيهم معي »، فقال لها الضابط: « لا تخافي، سيعود إليك بعد أيام قليلة »، ورد عليه أخي السيد حسن قائلا: « لا تكذب عليها، وتخدعها ».

سكت الضابط، ولم يعلق بشيء، وخرجت معه، وركبت في السيارة في الوسط بين الضابط، الذي هو قائد السيارة، والجندي، وتوجهت بنا السيارة، رأساً، للدمام دون المرور بالساحة التي اتخذتها المباحث نقطة التقاء وتجمع بين الضباط الذين داهموا منازل المُعتقَلين فجر ذلك اليوم، ووصلنا بيتاً في الدمام يقع قريباً من مقرِّ إمارة المنطقة بالدمام(٩)، وكانت المباحث قد استأجرت هذا البيت، بصورة مؤقتة، واتخذته مركزاً لتوقيف المُعتقَلين، والتحقيق معهم.

ولما وصلنا لهذا البيت وُضِع فراشي قُرب الغرفة التي اتَّخذوها مكتباً، ولم أُوضَع - شأن بقية المُعتقَلين - في غرفة من غرف هذا البيت، ولم أكن أعرف، بعدُ، من هم المُعتقَلون، عدا "منصور اخوان"؛ لأني رأيته في الساحة، كما مرَّ.

(٣)

الْمُعتَقَلون

بعد وصولي للمنزل الذي جُعِل محلاً للتوقيف، بصورة مؤقَّتة، لم أكن أعرف - كما ذكرت - مَن هم الْمُعتقَلون، وفي اليوم التالي جيء إلينا بكشف ليوقِّع كلُّ واحدٍ منَّا عليه، وهو يتضمن أسماء كل المعتقلين، والغرض من التوقيع أن نُوقِّع على استلام مبلغ (٥) ريالات، هي مقدار الإعاشة اليومية المقرَّرة لكل معتقل، وهذه الريالات لا تُصرف للمعتقل نفسه، بل يُوقِّع عليها هو، وُتسلَّم لصاحب المطعم الذي اتفقت معه إدارة المباحث على تزويدنا بوجبات الغداء، والعشاء، والفطور.

ومع أنه لا يُسمَح بالتوقف أو التمعُّن لقراءة الأسماء، وإنما يُطلَب من كل شخص التوقِيع بجانب اسمه فقط؛ فإنني تمكنت - بنظرة خاطفة على الأسماء المدونة في الكشف أثناء التوقيع - من معرفة بعض أسماء الْمُعتقَلين، وبتكرار عرض الكشف يوميًّا - إذ كان يُعمَل لكل يوم كشف منفرد - عرفت كل الأسماء تقريباً.

وفي اليوم الثاني لاعتقالنا، وعند الظُهر، وكان لدى أحد الجنود المكلفين بحراستنا راديو صغير، وكان مفتوحاً على أخبار الكويت، سمِعنا -من إذاعة الكويت- البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية عن اعتقالنا، وجاء فيه: «إنه جرى إلقاء القبض على خلية شيوعية، وأن التحقيق جارٍ معهم»، (وقتها لم يبدأ التحقيق بعد)، وأخيراً اتَّضح أن المعتقلين هم:

من القطيف

(١) سيد علي السيد باقر العوامي، موظف ببنك القاهرة بالقطيف(*).

(٢) حسين علي الشماسي، موظف بشركة أرامكو.

(٣) منصور عبد الله إخوان، موظف بوزارة الصحة.

(٤) علي عبد الله إخوان، موظف بشركة أرامكو.

(٥) باقر علي الشماسي، موظف بمكتب العمل والعمال بالدمام.

(٦) عبد الله عبد الله الشماسي، موظف بشركة أرامكو.

(٧) رضا محمد الشماسي، موظف بجمرك الخبر.

(٨) عبد الله علي الغانم، موظف بشركة أرامكو.

(٩) زكي عباس الخنيزي، طالب بجامعة الرياض.

(١٠) موسى الشيخ علي آل حسّان، موظف بمكتب العمل بالدمام.

(*) مؤلف الكتاب. م

(١١) مهنا حسن الشماسي، موظف بشركة أرامكو.

(١٢) محمد حسن عبد الله منصور الجشي، موظف بشركة أرامكو.

(١٣) عبد الله الشيخ علي الجشي، (شاعر) موظف بوزارة العمل بالرياض.

(١٤) محمد سعيد موسى المُسلِم، (كاتب وشاعر) موظف ببنك الرياض بالقطيف.

(١٥) عبد الرسول حسن عبد الكريم العلقم، موظف بشركة جتي - المحايدة (سابقاً، المقسومة حاليًّا) جيء به من هناك[١٠].

(١٦) عبد الرؤوف حسن الشيخ علي الخنيزي، موظف ببلدية القطيف.

(١٧) صالح بن حسن سلاط، موظف أرامكو (حاليًّا تاجر)[*].

من الخبر والدمام والأحساء

(١٨) يوسف الشيخ يعقوب، محام- الخبر.

(١٩) عبد الله إبراهيم الحُقيل، محام - الخبر.

(٢٠) صالح سعد الزيد، موظف بشركة (جتي) بالمحايدة، من الأحساء (جيء به من المحايدة).

(٢١) سليمان الطّيب، موظف بجمرك القطيف، يسكن الخبر، وهو حجازي من أصل أندنوسي[١١].

(*) يتّجر في الملابس الجاهزة، أعيد اعتقاله في اعتقالات جدة عام ١٩٧٠م، وتوفي بعد إطلاقه عام ١٩٧٣م بسنيَّات. م

(٢٢) محمد سعد الدين، مهندس فلسطيني متجنس، كان موظفاً بـأرامكو، ثم استقال، وفتح له مكتباً لعمل الخرائط المنزلية، ثـم أصـبح مقـاوِل بِناء، يسكن الخبر.

(٢٣) عبد الرزاق الريِّس، من كِبـار مـوظفي أرامكـو، عمـل لفـترة مـديراً لمكتب العمل بالدمام، يسكن حـي كبـار مـوظفي أرامكـو: (senior staff) بالظهران.

(٢٤) عبد الرحمن محمد المنصور(*)، (شاعر) من كِبار موظفي مكتب العمل بالدمام، يسكن الدمام.

(٢٥) الـسيد عبـد الله الهاشـم، مـن مُعـتقلي عـام ١٩٥٦م، صـيدلي، مـن الأحساء.

(*) يعدُّ رائد شعر التفعيلة في نجد، وأحد أبرز رواد الشعر الحديث بالسعودية، ولد بالزلفي عام ١٩٢٠، وسافر إلى الرياض لطلب العلم وهو شاب، ثم انتقل إلى المعهد السعودي بمكة المكرمة عام ١٩٤٠، ثم سافر إلى القاهرة فنال شهادة الليسانس في الفلسفة والشريعة واللغات الشرقية من الأزهر الشريف، وشهادة الماجستير في التربية وعلم النفس من جامعة عين شمس، وفي عام ١٩٥٤عاد الى السعودية، وباشر عمله مفتشاً عامًّا في مصلحة العمل والعمال بالدمام، وعمل مديراً عامًّا لشؤون العمل بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٩، بعد الإفراج عنه عام ١٩٦٧م اعتزل الحياة الأدبية، وتفرغ للتجارة، وتوفي في الأحساء في ١٩ صفر ١٤٢٩هـ، ٢٦ فبراير ٢٠٠٨م، انظر: من رواد الشعر السعودي الحديث، محمد بن عبد الله السيف. م

من الرياض

(٢٦) عبد الكريم الجهيمان، (أديب وكاتب) موظف بوزارة المالية بالرياض.

(٢٧) عابد خزندار، (أديب وكاتب) مدير عام وزارة الزراعة بالرياض، حجازي.

(٢٨ و٢٩) - سليمان العباد، صالح القرعاوي، كانا من موظفي الدولة بالمحايدة، اتهما من قِبل أحد المُعتقلين، وجيء بهما من هناك.

(٣٠) خليفة أحمد خلفان، من البحرين، كان يعمل في ورشة فيلبس بالخبر، وكان معتَقلا قبل اعتقالنا بشهور[١٢]، وبعد اعتقالنا أُضيف إلى مجموعتنا لورود اسمه في التحقيقات.

(٣١) عبد الحميد منصور الزاير، بطل القضية الذي اتَّهَم المجموعة.

(٤)

التحقيق

كان جهاز المباحث الذي تولَّى هذه القضية يتكون من الضباط التالية أسماؤهم(*):

عبد العزيز الجيفان، رئيس المباحث بالمنطقة الشرقية.

عبد الله الشايع عسيري، مدير مباحث القطيف[١٣].

سعد محمد الراجحي، مدير مباحث الدمام[١٤].

"...الجريدي"، (نسيت اسمه الأول)، مدير مباحث الخبر.

عثمان إدريس، مدير مباحث الأحساء.

كما كان هناك ضُباط صغار، برتبة ملازم، يتولَّون نقل المعتقلين، والمجيء والذهاب بهم من مكان لآخر، حسب مقتضيات الحاجة[١٥].

(*) لم أتمكن من معرفة رُتبهم العسكرية.

وقد بقي المعتقلون لمدة يومين لم يُستدع أحد منهم للتحقيق، ولم يوجَّه لأي منهم أيُّ سؤال، ويبدو أنهم بدأوا بالتفتيش في الكتب والأوراق التي أُخِذت من المعتقلين، وبعدها بدأت التحقيقات.

وبالنسبة لي؛ فبعد ثلاثة أيام من الاعتقال استُدعيت إلى حجرة خاصة، وكان هناك عثمان إدريس، مدير مباحث الأحساء، وبدأ التحقيق بأسئلة عامة لا أذكر تفاصيلها، ولكني أذكر أن من الأسئلة التي وُجِّهت إلي ما يدور حول كيفية حصولي على بعض الكتب التي وُجِدَت لدي، ومنها كتب عن العراق، صدرت بعد ثورة ١٤ تموز – يوليو ١٩٥٨م، ثم تركز التحقيق حول مقال كتبته عن النظام الأساسي للحكم (الدستور)، والمجلس الوطني (مجلس الشورى أو البرلمان) في السعودية، وكان المقال بعنوان (الشعب مصدر السلطات)[*]، وقد استوقف هذا المقال نظر ضابط المباحث، فأخذ يُركز التحقيق حول مضامينه، والأفكار والآراء التي وردت فيه.

ولست أذكر تفاصيل التحقيق، ولكني أذكر جانباً منه حول نقطة هامة بقيت في ذهني، فقد سألني الضابط: «كيف تُطالب بوضع دستور؟ ألا تعلم أن لدينا دستوراً مقدَّساً هو القرآن؟ أليس هذا دليلاً على انحرافك، وشيوعيتك؟».

(*) راجع ص: ٤٨، وهامشها رقم: (١٢)، ص: ٥٨ – ٥٩. م

كانت هذه أول مرة يرد في التحقيق اتهامي بالشيوعية، وضحكت – في سِرِّي – من هذا السؤال، وقلت للضابط: «هل أن رئيس مجلس الوزراء – أعني به الأمير فيصلاً – لما وعد بوضع دستور، وكلف لجنة تقوم بصياغته لا يعلم، أو نسي، أن عندنا دستوراً مقدَّساً هو القرآن؟».

ثم قلت له: «أنا لم آت بجديد من عندي، والمطالبة بالدستور لم أبتدعها أنا، وكل ما فعلته أنا هو أنني ناقشت خُطة تنفيذ فِكرة وضعها رئيس مجلس الوزراء».

ثم عقبت قائلا: «إن وضع دستور، أو قوانين جديدة للبلاد لا تعني الخروج على قوانين الإسلام وأحكامه، ولا نبذاً للقرآن، كما تتصور أنت؛ لأن كل هذه الأنظمة والقوانين ما هي إلا نقاطٌ تفصيلية تعالج قضايا المجتمع، ومشاكله، وهي مستمدة من روح وأحكام الدين الإسلامي الذي هو مصدر التشريع لدينا، إن القرآن ليس فيه نقاط تفصيلية تعالج كل القضايا، وإنما يحتوي على أحكام عامة، ولولا ذلك لما احتجنا إلى عُلماء وفُقهاء يستنبطون الأحكام، ويُفتون الناس، ولما نشأت المذاهب الإسلامية المختلفة التي هي نتيجة طبيعية لفهم هؤلاء الفُقهاء لمضمون ومجمل أحكام القرآن والسُنة النبوية».

وأذكر أنه – لما قرأ هذا الرد – ظلَّ، لفترةٍ، ساكتاً، وبدا عليه الذهول، والحَيرة والارتباك، ولم يقل شيئاً، ثم بدأ مُنعطَف جديد في التحقيق.

بعد أن انتهى التحقيق معي حول كل ذلك، وتأكدت أنهم لم يجدوا في أوراقي وكتبي أيَّ شيء يُدينونني به – سياسيًّا أو عقائديًّا – مثل تهمة الشيوعية؛ فإنني قد ارتحت – نوعاً مَّا، داخليًّا – وقلت في نفسي: « أرجو أن أجتاز هذه المحنة بسلام »، ولكنني فوجئت – عصر اليوم الثالث لبدء التحقيق معي، قبيل الغروب بقليل، وبعد أن قام المحقق خارجاً من عندي لفترة قصيرة، وبقيت أنا في مكاني أنتظره – فوجئت به يعود ومعه عصا خيزران، وأوراق، وجلس، ووضع العصا بجانبه، وقدم لي أوراقاً مطبوعة على الآلة الكاتبة، عرفتها حالاً، وأدركت، حينئذ، أنني واهمٌ في تصوري وظني، وأن المتاعِب بدأت تُطِل عليَّ برأسها، وقدَّم لي – مع الأوراق – ادعاءً من باقر علي الشماسي بأني أنا الذي أعطاه هذه الأوراق، وسألني: « هل هذه الأوراق من عندك؟ وأنك أنت الذي أعطاها لباقر؟ »، ولم يتمهل ليسمع ردِّي، بل أردف قائلا: « إن شكل الأوراق، والطِباعة تتطابق مع شكل أوراق وطِباعة ملف مقالاتك، فلا مجال لديك للإنكار والنفي ».

وقبل أن أتعرض لموقفي وردِّي على هذا السؤال لا بدَّ من إيضاح ما هي هذه الأوراق، وما الذي تحتوي عليه.

قُبيل الاعتقالات بفترة قصيرة - شهران أو أكثر، لا أتـذكر - كنـا، في إحدى جلسات التنظيم، قد وضعنا ما يُـشبِه دِراسـة عامـة، ولكـن بـشكل موجز عن السعودية، وأوضاعها، وضمنَّاها عدة نقاط عـلى شـكل مطالـب لعلاج تلك الأوضاع، وكان ذلك باسم التنظيم: (جبهة التحـرر الـوطني)، وقد ساعَدَنا - في صِياغة هذه الدِراسة، والمطالب التي تـضمنتها - منـدوب (جبهة التحـرر) في البحـرين، الـسيد أحمـد الـذوادي، (عُـرِف أخـيراً بـأبي قيس)(*)، وبعد إقرارها من قِبلنا أرسلناها لعبد العزيز أبو اسْنيد في بـيروت ليطَّلع عليها، ويُدخل عليها ما يراه، وينشرها في الصفحة المخصصة للجبهة في جريدة الشعب(**).

(*) أحمد الذوادي: أحد الوطنيين المناضلين بالبحرين، ولد عام ١٩٣٨، وتوفي عام ٢٠٠٨م، بمرض السرطان، عن سبعين عاماً، بعد أن نفي خارج البحرين مدة ٢٠ عاماً. م

(**) كانت الجبهة قد اتفقت مع السيد " محمد دوغان "، صاحب جريـدة الـشعب التـي كانت تصدر في بيروت، على أن تُخصِص الجريدة صفحة أسبوعية للجبهة، تنـشر فيهـا تعليقاتها، وأخبارها، وكل ما يتصل بحركة النضال في الـسعودية، وفي هـذه الـصفحة نُشِرت الدِراسة المُشار إليها، وبعد نشرها قمـت بطبعهـا عـلى الآلـة الكاتبـة - بـنفس الصيغة التي نشرت بها - ووزعتُها على الأصدقاء والزملاء الأعضاء.

ولست أذكر ما إذا كان عبد العزيز قد عدَّل فيها، وأضاف إليها شيئاً، أم إنَّه نشرها كما جاءته، ولكني أعرف أنه نشرها في الصفحة المخصصة للجبهة، وقد وصلت إلينا منشورة، وقمت أنا بطبعها على الآلة الكاتبة كما نُشِرت، ووزَّعْتُ منها نسخاً على بعض الأعضاء، ومنهم باقر الشماسي[١٦] .

وحينما سألني المحقق: «هل هذه الأوراق من عندك، كما يدعي باقر الشماسي؟ »، وتعقيبه على ذلك بأنَّ طِباعتها وأوراقها تُماثِل طِباعة وأوراق مقالاتي، أدركت أنه يعتقد صحة ادعاء باقر بأنها مني، ومن هنا فإنه سيُشدّد عليَّ، وسيحاول انتزاع اعتراف مني بصحة ادعاء باقر، إلا أن هذا ليس صميم المُشكِلة بالنسبة إلي.

إن المحقق لم يترك لي مجالاً أو وقتا للتفكير والموازنة بين الاعتراف والنفي، وأيهما أصح وأكثر نفعاً لمجرى التحقيق، وللقضية ككل، ولقد بدا لي - لأول وَهلة - أن الصواب في الاعتراف بها، وتحمل المسؤولية عنها، وإبعاد باقر عن المسؤولية نهائيًّا.

لا أدعي البُطولة، وأقول إني لم أخف العصا التي جاء بها المحقق مع الأوراق، لا، لقد خفتها، واعترتني رجفة عندما وقعت عيني عليها، لكنني تماسكت بسرعة، ولم يلحظ المحقق - فيما أظن - ما اعتراني، لكن اعترافي لم يكن بدافع الخوف من العصا، فقد كنت واضعاً في حسباني احتمال تعرضي

للضرب، وغيره من أنواع الضغط والإكراه، وكنت موطِّناً نفسي على تحمل ذلك ما استطعت، فمنذ اعتقالي، ومعرفتي أسماء مجموعة المعتقلين، وسماعي بيان وزارة الداخلية عن ضبط خلية شيوعية؛ أدركت أنني سأواجه الكثير من المتاعب، وسأتعرض للكثير من العنف.

إن اعترافي كان بسبب تقديري للموقف في لحظة حرجة كان علي فيها أن أبتَّ بسرعة، ودون تردد، وقد كان تقديري للموقف أن الأصح تصديق ادعاء باقر، والاعتراف بأن الأوراق مني، وأني أنا الذي سلمته إياها.

وحتى الآن، وبعد مضي ما يزيد على ثلاثين عاماً، لا أزال أعتقد – وقد يخالفني غيري في ذلك – أن تصرفي كان صائباً؛ ذلك أنني لو نفيت ما قاله باقر فإن النفي لن يُجديَني شيئاً؛ لأن المحقق معتقد بصحة ادعاء باقر، وسوف يستعمل معي الشدة والعنف – إذا ما نفيت ادعاء باقر – ليجبرني على الاعتراف، وحتى لو صمدت أمام العنف، وأصررت على النفي فإن ذلك لن يُجديَني شيئاً، أيضاً؛ إذ إنهم – في هذه الحال – سيعودون لباقر، ويقولون له إنك تكذب؛ لأن فلانًا (أنا) نفى أنه أعطاك هذه الأوراق، رغم استعمال الشّدة معه، وحينئذ فإن باقراً – لكي يُثبِت صحة ادعائه – سوف يُدلي بمزيد من الاعترافات، وسوف يكشف عن أشياء كثيرة يعرفها، بل حتى لو فرضنا – وهذا مجرد افتراض – أن المحقق صدَّقني في حالة النفي، ولم يستعمل معي العنف فإنه، حتماً، سيعود لباقر ليتأكد منه، وحينئذ

سيتصرف باقر التصرف نفسه الذي أشرت إليه، ولأني لا أريد لباقر أن يقع في مأزق كبير؛ لا رأفةً به، ولكن لكيلا يكشف كل ما يعرف، من هنا فقد تحمَّلت المسؤولية رأساً، وقلت للمحقق: «نعم هي مني، وأنا الذي أعطيته إياها».

هكذا كان تقديري للموقف: تحمل المسؤولية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه؛ لأن السفينة بدأ المَدُّ يطغى عليها، وستغرق حتماً، فلنحاول إنقاذ من نستطيع إنقاذه من ركابها، من هنا قبِلت تحمل ما تحملت، ولست نادماً - رغم كل ما جرى لي - فعلى الإنسان تحمل نتيجة تصرفاته، وأعماله خطأً وصواباً.

أما ماذا جرى بعد اعترافي للمحقق بأن الأوراق هي، فعلاً، مني فإن ذلك بِداية الانعطاف الحاد في مجرى التحقيق معي، بل في مجرى التحقيق في القضية ككل.

حينما قلت للمحقق: «إن هذه الأوراق مني»، أتبعت ذلك بقولي: «إن هذا الموضوع وجدته منشوراً في جريدة، ولما كنت، شخصياً أهتم، بكل ما يُكتب عن السعودية، بغضِّ النظر عن ماهيَّة ما هو مكتوب، أهو مدح أم نقد، وإنَّ قراءتي لأيِّ نقدٍ يُوجَّه للسعودية لا يعني إيماني وتصديقي به، وإنما هو من باب العلم، والثقافة العامة - من هذا المنطلق قمت بطِباعة هذه الأوراق من الجريدة التي نشرتها.

أما إعطائي إياها لباقر؛ فلأننا أصدقاء، ودائماً نتذاكر، ونتحدث عن الأوضاع العامة، لذلك أعطيته هذه الأوراق ليطلع عليها فقط، أما إعطاؤه إياها لأخيه حسين فلم يكن ذلك بأمر مني، وإنما هو تصرف منه لم يُخبرني به، ولم أعرف ذلك إلا منكم الآن حينما قلتم أنكم، وجدتموها لدى أخيه حسين».

لقد حررت مضمون هذا كتابة، لكن المحقق لم يعقب بشيء على ذلك، بل قال: «إن الوقت انتهى، وسوف نتابع التحقيق غدا»، وقام.

ولابد من الإشارة إلى أن السؤال حول الأوراق وردِّي؛ كان حاضراً، وقتها، معنا ضابط آخر هو (عبد الله الشايع)، مدير مباحث القطيف، لكنه كان مجرد مستمع، ولم يتدخل، ولا بكلمة واحدة، وكان الذي يتولى التحقيق هو عثمان إدريس مدير مباحث الأحساء.

لقد أدركت – بعد قيام المحقق من عندي – أن إجابتي لم تُقنعه، وأن بداية المتاعب قد أخذت تُطِلّ برأسها، ذلك أن العادة جرت– في كل مرة أُستدعى فيها للتحقيق– أن أعود لمحلي، وفراشي بعد انتهاء التحقيق، أما ذلك اليوم فقد تُرِكت في نفس المكان الذي جرى معي التحقيق فيه، وهي حجرة خالية ليس فيها فراش سوى حصير كنا نجلس عليه، ولما قام المحقق بقيت محلي، ولم يُسمَح لي بالعودة إلى فراشي، وجيء إلي بالعَشاء حيث كنت،

ولما حان وقت النوم لم يُؤت لي بفراشي من المكان الذي كنت فيه، بل تُرِكت أنام على الحصير.

وفي حوالي الساعة الثالثة فجراً فوجئت بشخص يُوقِظني، فجلست وأنا أتصبب عرقاً؛ لأن الوقت صيف، والحجرة ليس فيها أيُّ وسيلة من وسائل التهوية، ولا حتى مروحة كهربائية سقفية، والنافذة الوحيدة مُغلقَة؛ لأنها تُطِلُّ على الشارع، وأنا - كما أشرت - نائم على حصير على الأرض، ولما جلست وجدت أن الذي أيقظني هو الضابط الذي كان برفقة المحقق مغرب ذلك اليوم، فقال لي: «لِمَ أنت نائم هكذا على الحصير بدون فراش؟»، قلت: «ليس الأمر بيدي، لم يُؤت لي بفراش، فنادى العريف، وقال له: «هات فراش السيد»، فجلسنا معاً على الفراش، وقدم لي نفسه قائلا: «أنا عبد الله بن شايع العسيري، مدير مباحث القطيف، ألا تعرفني؟»، قلت: «لا»، قال: «لا أظن، حينما فُتِحت إدارة المباحث بالقطيف، ألم تُصدِر تعميماً لجماعتك تُحذرهم؟»، فضحكت، وقلت: «أي جماعة؟ هل أنا رئيس دائرة فأُصدِر تعميما لموظفيها؟»، (كان زمان فتح إدارة مباحث القطيف قبل اعتقالنا بفترة قصيرة، قد لا تبلغ العام، وإن كنت لا أذكر تاريخ ذلك بالضبط).

تابع الضابط توجيه أسئلته إليَّ فقال: «أنا أعرفك، ألست أنت الذي ألقيت كلمة في الإحتفال بعيد الغدير الماضي في المسجد بعنوان (الجانب

الإشتراكي في حياة الإمام علي)؟ »، قلت لـه: « لم ألـق أنـا أي كلمـة في هـذا الحفل الذي ذكرت؛ لأني لم أحضره، (هو يعرف أني لم أكن الـشخص الـذي ألقى هذه الكلمة، لكنه لما كان يريد معرفة هذا الشخص فقد وجه الكلام إلي ظانًّا بأني -عندما أنفي التهمة عن نفسي - فإني سوف أذكر له اسم الشخص الذي ألقاها تأكيداً للنفي).

قال: « هل لـديك أخـوة؟ »، قلـت: « نعـم »، قـال: « هـل ألقاهـا أحـد منهم؟ » قلت: « لا أدري؛ لأني لم أحضر هذا الحفل حتى أعـرف مـن الـذي ألقى؟ »[١٧].

ثم أخذ يتحدَّث معي حـديثاً عامًّـا لا أذكـر تفاصـيلَه، ثـم انعطـف إلى موضوع العزاء الذي يُقِيمه الشيعة في المحرم، (كانت الحكومة السعودية قـد منعت، مـؤخَّراً، المُعـزِّين مـن الخـروج بـالعزاء للـشارع، بـل يظـل داخـل الحُسينيات فقط)، وقال لي: « بصفتك شخصاً مُـتَعلِّماً، مثقفـاً، هـل تستـسيغ ضرب الناس على صدورهم، والدوران حول النار وهم يقولون: « بنـو اميـة وسفيان حاطوا على الشرايع؟ ».

قلت له: « لا، أنا لا أستـسيغ هـذا، ولكنـي في نفـس الوقـت لا أرضى تدخلكم فيه، ومنع الناس منه ».

قال مستغربا: « لِمَ؟ »، قلت له: « العـزاء، أساسـاً، لـيس شـيئاً واجبـاً في

المذهب الشيعي، لكنه أخذ طابعاً عقائديًّا لـدى الجماهـير، وأصـبحت هـذه الجماهير تعتقد أن منعها من ممارسته هو تدخل في عقيدتها الخاصة، ومنعا لها من ممارسة معتقداتها، وهو ما لا ترضاه.

إن المنع ليزيدها إصراراً، وتحديًّا، وحتى من لا يُعزِّي سوف يُعزي إثباتا للذات، وتحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة »، ثم قلت له: « دعوهم وشأنهم، وسوف يتلاشى العزاء مع الزمن، عندما يعم التعليم، ويتخرج الشباب، ويمارسـون أعمالاً ووظائف، إنهم حينئذ سيتركون العزاء من تلقاء أنفسهم »، وتابعـت: « أنا شخصيًّا كنت أُعزي، ولكني الآن لا أعزي »، قال: « هل تعتقد ذلك؟ »، قلت: « نعم، إن المرءَ حريصٌ على ما مُنِع، فكيف فيما يتصل بعقائـد النـاس، وموروثاتهم؟ »، ثم تشعب الحديث حتى وصـل إلى النقطـة التـي جـاء مـن أجلها: التنظيم، وعلاقتي به، وكيف هو؟ ومن هم أعضاؤه؟ و...؟ و...؟

(٥)

وبدأت المتاعب

لا أستطيع الآن - بعد مُضي ما يزيد على ثلاثين عاماً - أن أتذكَّر تفاصيل الأسئلة التي طرحها علي الضابط عبد الله شايع عسيري، فجر ذلك اليوم، وهو جالس معي على الفراش، ولكني أتذكَّر أنه، فجأةً، تحول من شخص هادئ يبتسم، ويتحدث بلباقة، وأدب جمٍّ إلى شخص عدواني، متجهم، شرس يتهدد، ويتوعد، لقد قال: إذا لم أُعطه تفاصيل كاملة عن حقيقة التنظيم، وأهدافه، وبياناً تفصيلياً عن أعضائه، فإنني سوف ألاقي أشد أنواع العذاب، وربما فقدت حياتي.

قال، بصيغة تساؤل: « هل يستحق تنظيمكم هذا أن تُضحِّيَ بنفسك، وتُيتِّمَ أولادك؟ »، ومع إدراكي أن هذا مجرد تهديد، وتخويف إلا أني تيقنت أنني مقبل على فترة حالكة، وأوقات عصيبة، ولكني صممت على أن لا أستسلم بسهولة، وسأحاول الصمود ما استطعت.

قلت له: «أنا لا أريد أن أضحي بحياتي، أو تيتيم أطفالي، ولـيس لـدي شيء يستحق أن أضحِّي بنفسي من أجله، لكن الذي تطلبـه منـي شيء غـير موجود، أنا لا أنكر أن لدي - كأي شاب متعلم - اهتمامات بـما يجـري مـن أحداث، محليَّة أو عربية، وأني - وهذا شيء طبيعي - قـد أتحـدث عنهـا مـع أصدقائي، لكن ذلك لم يصل، بيننا، إلى الارتباط بتنظيم، وعضوية، ونـشاط معاد للدولة، كما تتصور».

وهنا زمجر، وأرعد، وقال: «لقد احترمتك، وقـدَّرتك؛ لأني لمـست مـن مجرى التحقيق معك، ومن الكتب التي لـديك، والمقـالات التـي تكتبهـا - لمست، من كل ذلك، أنك شخص مثقف، وتُحِب بلادك، ومن هنا عاملتـك باحترام، ظانًّا بأني سأجد منك التجاوب معي، وستكون صادقاً في إجاباتك على أسئلتي، لكنك خيبت ظنـي، إنـك تريـد أن تجعـل مـن نفـسك بطـلاً، وأنت، بذلك، إنما تجني على نفسك»، ثم نادى العريف وقال: «خذ السيد»، وجاء العريف، ووضع قيوداً في يدي، ثم أخذني مقيدَ اليدين.

ولم أكن أدري إلى أين يُراد بي، وإذا بي أجدني، وقد جـيء بي إلى ممـرٍّ، في البيت، طويل، لا يزيد عرضه على مـتر، أو مـتر ونـصف، عـلى الأكثر، وفي الجدار دولاب مُغلق تُوضع فيه الملابس، من النوع الثابت في الجدار، ولـيس دولاباً منفصلاً يمكن تحريكه، وفتح العسكري الـدولاب، وأدخلنـي فيـه،

وطلب مني أن أضع يدي على أحد الرفوف، وأن أنكّس رأسي، وأضعه فوق يدي، ثم أغلق الدولاب.

لست أعرف كم هي المدة التي بقيت فيها داخل الدولاب، لكنني لم أشعر إلا والعسكري يرشُّ الماء على وجهي، ويناديني باسمي، ويهزُّني بيديه، ولما فتحت عيني، وجدت نفسي جالساً على أرض الممر، ورأسي مستند على الحائط، ولكن ليس بوضع شخص جالس جلوساً طبيعيًّا، وعندها أمسكني العسكري من يدَيَّ؛ إذ إنهما مقيدتان، وأنهضني، ثم قادني إلى المكتب، وهناك أوقفني، وكان الضابط "الشايع" هناك، وبعد بُرهة قصيرة جيء بحسين علي الشماسي، ويداه مربوطتان إلى عُنِقه بقيد، فسأله الضابط عبد الله الشايع عسيري: «ما هو دور السيد علي؟».

أجاب حسين: «هو رئيس الحزب».

عاد فسأله: «ما هو حزبكم؟»، فأجابه: «حزب شيوعي»، فأخرجه، ثم أجلسني الضابط على كرسي، وناولني ورقة مكتوبة بخط حسين نفسه، وقرأتها، وإذا مكتوب فيها ما ملخصه: «إننا جماعة نكوِّن حزباً شيوعيًّا، وأن السيد علي العوامي هو الرئيس، وأن الأعضاء هم فلان وفلان، وعدد أسماء كل المعتقلين تقريباً، وبعد أن أنهيت قِراءتها قال لي الضابط:

« ماذا تقول الآن؟ هل تُصرُّ على أقوالك؟ »، قلت له أنا الآن مرهق، ومتعَب، ولا أستطيع أن أفكر، اعطني فرصة أستريح فيها، وبعدها سوف أكتب لك ردي.

قال: « لا بأس »، ثم نادى العريف، وقال:

« أرجعه إلى فراشه، واعطه دفتر أوراق، وقلم ليكتب ».

فأُرجِعت إلى فراشي، وقد فُكَّ القيد من يدَيَّ، وبعد فترة قصيرة استعدت فيها أنفاسي اتخذت قراري الثاني والأخطر: الاعتراف.

قبل أن أشير إلى نوعية الاعتراف، وما الذي قلته؟ أو – على الأصح – كتبته، لا بد لي من إيضاح الأسباب والدواعي التي حملتني على الاعتراف بهذه السرعة.

مرة أخرى ليس سبب الاعتراف هو الانهيار، والخوف من التعذيب، وإن كنت لا أنفي أنني أحاول تجنب التعذيب، لكن تجنب التعذيب عندي يخضع لمقياس الفائدة، والمردود، أو بلغة البنوك (عاملي الربح والخسارة).

فإذا لم يكن لدى المحقق ما يستدل به على عدم صحة ما أنكره، فإني، حينئذ، أتمسك بأقوالي، حتى لا يحصل مني على مزيد من البيانات والإيضاحات، والتفاصيل، أما إذا كان الإنكار لا يجديني شيئاً؛ لأن لدى المحقق ما يؤكد أن إنكاري ليس حقيقيًّا؛ فإني، حينئذ، أغامر، وأقدِم على

التعرض للتعذيب بدون فائدة؛ إذ إني لا أعتبِر الإصرار - في هذه الحالة - بطولةً وصموداً، وإنما هو حُمقٌ وتهوُّر، وهنا - في قضيتي هذه - فكرت: هل أصر على الإنكار؟ وحسين الشماسي قد اعترف، واتَّهمني بالرئاسة، فإذا ما أنكرت فإنه سوف يعطيهم تفاصيل أكثر ليُثبِت صحة أقواله، وهو يعرف الكثير، وحينئذ لا فائدة سوى المزيد من كشف المستور، لهذا قررت الاعتراف علَّني أستطيع توقيف بعض هذا التداعي والانهيار؛ كيلا يتساقط البناء كله.

قد يخالفني - في هذا الرأي- آخرون، ولكن هذا ما اقتنعت به، يومذاك، ولا أزال - حتى الآن - أعتقد أنني اخترت أهون الضررين(*)، فماذا قلت في اعترافي الرئيسي؟ لست أذكر نص الاعتراف الذي كتبته صبيحة ذلك اليوم الأسود، وليس لدي صورة منه، ولكنني أذكر، جيداً، فحواه.

لقد قلت: «إن التنظيم ليس حزباً شيوعياً، بل هو جبهة وطنية، هي: (جبهة التحرر الوطني)، والجبهة بمفهومها العام، هي تنظيم يضم أعضاءً مختلفي الاتجاهات والميول السياسية والعقائدية، لكنهم متفقون على برنامج

(*) ربما اعتقد آخرون أن كل هذا إنما هو من باب إيجاد المبررات لضعفي وانهياري، وخوفي من التعذيب، فرحت أفلسفه، بعد أن مضت عشرات السنين، وأنا أقول لمن يقول هذا: إنني صادق مع نفسي، وأنتم أحرار فيما تعتقدون.

الجبهة، وملتزمون بالتقيد بتنفيذه، وأنا، شخصيًّا، لست شيوعيًّا، وإذا كان هناك شخص شيوعي فذاك أمر يخصه هو.

وقلت: «إن الجبهة مقرها الرئيسي بيروت، وأمينها العام هو عبد العزيز أبو اسْنيد، وأنا مسؤول القطيف، فقط، ومرتبط، تنظيمياً، بيوسف الشيخ يعقوب بالخبر[١٨]»، وقلت، أيضاً: «إننا لا ندعو إلى قلب الحكم، أو الإطاحة بالدولة، وإنما ندعو إلى تطوير الحكم، وذلك عن طريق، وضع دستور، ومجلس نيابي، وتنظيمات حزبية، ونِقابات مِهنية، وعُمالية، وغير ذلك من مظاهر الحكم الديموقراطي»، ثم عددت الأعضاء الحقيقيين المنتسبين للجبهة من المعتقلين، ونفيت عن البعض ممن ذكرهم حسين الشماسي، وهم في الواقع ليسوا أعضاءً.

وبعد أن أكملت كتابة هذا الاعتراف سلمته للضابط، ولما قرأه ارتاح؛ لأنه انتصر، وحقق ما جاء من أجله، ولم يعلِّق على الاعتراف بشيء، ولم يُزِد عليه أسئلة أخرى، بل تركه على الطاولة - يبدو أنه من أجل أن يطلع عليه الرئيس "الجيفان" - وفي هذا الوقت كانت الشمس قد طلعت، وانتشر ضوء النهار، ونادى الضابط العريف، وأمره بأن يُحضِر لنا - أنا، وهو، وحسين الشماسي - فطوراً (خبزًا وفولاً مدمَّسًا)، فأحضر العريف الفطور، وطلب مني، ومن حسين أن نأكل معه، وقال: «ليكن بيننا عيش وملح».

لكني كنت في حالة نفسية متألمة من اضطراري للاعتراف، كما أن الفول كان مليئاً بالدهن، فلم أستطع الأكل، واعتذرت، ثم عدت لفراشي لآخذَ قسطاً من الراحة بعد هذه الليلة الليلاء.

بعد أن استطاعوا أن ينتزعوا مني اعترافاً بوجود تنظيم سياسي، وأسماء بعض أعضائه، لم يشاءوا أن يناقشوني في التفاصيل الثانوية في نفس الوقت، ولعلهم أرادوا أن يوهموني بأن دوري قد انتهى، وأنهم- بعد أن حصلوا على ما يريدون- لا حاجة لهم فيَّ، الآن، وبهذا أستقر نفسيًّا، ففي اليوم التالي نُقِلت من البيت الذي اتُّخِذ مقرًّا رئيسيًّا للتحقيقات إلى بيت داخل سوق الدمام القديم، هو محل إدارة مباحث الدمام.

وهناك وجدت عبد الرسول العلقم، ولكنهم لم يضعونا في محل واحد، بل هو في مكان، وأنا في مكان آخر، ثم في اليوم التالي لوصولي نقلوه هو للمقر الرئيسي، وبعد ثلاثة أو أربعة أيام أُعِدت لنفس البيت، وسُئِلت عن الورقة من الذي صاغها؟ وقلت، لا أعرف بالضبط من الذي صاغها؛ لأني وجدتها منشورة بجريدة الشعب اللبنانية، وربما أبو اسْنيد هو الذي صاغها، (لم أقل لهم إننا نحن الذين صُغناها هنا، وبعثناها لأبي اسْنيد)، وسُئِلت، كيف وصلت الجريدة إلي؟

وهنا وقعت في ورطة جديدة، ومُحرِجة بالنسبة لي؛ فالجريدة تصل الي عن طريق عبد الرسول العلقم، الذي كان يعمل في شركة "جتي" للزيت

في المنطقة المُحايدة (سابقاً) المقسومة (حاليًّا)، وعبد الرسول هـذا صـديقي، وخطيب ابنتي الكبرى "بهجة"، واعترافي بأنه هو الـذي يجـيء إلي بالجريـدة معناه شهادة عليه، وشـهادتي ضـده سـتكون أقـوى الـشهادات، ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(*)، وهذا ما لا أريده، ولكن هل مـا لا أريـده أسـتطيع تجنُّبه؟ كلَّا، لا بد مما ليس منه بد، ولا مناص من تجـرع الغُـصَص، وركـوب المركب الوعر الصعب، فأخبرتهم بأن الذي يُحـضِرها لي هـو عبـد الرسـول العلقم، بحكم ما بيننا من صداقة وقرابة.

قلت ذلك وأنا أتمزق في داخلي، من أجل عبد الرسول مرة، ومن أجـل ابنتي أخرى، ثم نُقِلت مرة أخرى لمحل آخر في أطراف الـدمام مـن الناحيـة الشمالية الغربية، قرب المحطة القديمة للكهرباء، وهناك وجدت محمد حسن عبد الله منصور الجشي، وعبد الحميـد منـصور الزايـر، كـل واحـد مـنهما في مكان وحده، ووُضِعت في مكان قرب محمد حسن الجشي، بحيـث نـستطيع أن نتبادل بعض الحاجات من المأكولات، أما عبد الحميـد فكـان بعيـداً عنَّـا نسبيًّا، وكانت عليه حِراسة مشددة.

(*) يوسف: ٢٦.

م

(٦)

محاولة عبد الحميد الزاير الانتحار

بعد وصولي، بيومين، للمحل الذي فيه عبد الحميد الزاير، وعند الظُهر فوجئت بحركة غير عادية في الحجرة التي فيها عبد الحميد، ثـم رأيـت عبـد الحميد محمولاً على أيدي جنود وهم خارجون به، ولما سألت عـن الموضـوع قيل لي: إن عبد الحميد حاول الانتحار، فسألت: «كيـف؟»، فقيـل لي: «إنـه يدعي أنه يُعاني مشاكل في معدته، وأنه لا يستطيع أن يأكل من الطعام الـذي يأتيه من المطعم، ويطلب، دائماً، مُعَلّبات.

وفي هذا اليوم غافل الجندي الـذي يحرسـه، وقـام بفـتح عُلبـة أننـاس بمفتاح العُلَب، وأخذ غِطاء العُلبة، وصار يحُزُّ به جلدة حلقه؛ يريد أن يقطع شرايين رقبته، وقد التفت إليه الجندي، وتداركه بعد أن أدمى الجلد، ولكنـه لم يصل إلى الشرايين، وأخذ منه العلبة، ثم أخبرَ عنـه، ونُقـل إلى المستـشفى، وبعد فترة أُعيد عبد الحميد إلى محله، ووُضِعت في يَدَيـه أصـفاد (كلبـشات)

باستمرار لتُعيقه عن القُدرة على إعادة محاولة الانتحار مرة أُخرى، وشُدِّدت عليه الحراسة.

قضيت بضعة أيام في هذا المحل، وخِلالها جيء إلينا بآلة حِلاقة كهربائية (فيلبس(*)) حلقنا بها ذقوننا التي طال شعرها، كما سُمِح لبعض عوائلنا بزيارتنا لأول مرة، وقد زارني الأخ السيد حسن، وهو يحمل ابني بسَّام، وعمره، يومئذ، لا يتجاوز الثلاث سنوات، كما زارتني إحدى أخواتي، أم ميرزا عباس الشماسي، أما زوجتي فلم تزرني في ذلك اليوم، بعدها أُعِدت- مرَّة أخرى - للمقر الرئيسي للتحقيقات.

عندما عدت للمقر الرئيسي وُضِعتُ مع مجموعة من الزملاء المعتقلين في غرفة واحدة، لكن وُضِع معنا حارسان، يقف أحدهما وسط الغرفة، والآخر على المدخل، ويمنعاننا من التحدث مع بعضنا حتى الحديث العادي، وعلينا أن يظل الواحد منا على فراشه صامتاً، أو نائماً، ولا شيء لديه يقرؤه، أو راديو يستمع إليه، وممنوع من الحديث مع من هم معه في الغرفة.

إنه التعذيب النفسي، وكانت المجموعة التي في الغرفة تتكون مني، ومن حسين علي الشماسي، وباقر علي الشماسي، وعبد الرسول حسن العلقم،

(*) كانت هذه الآلة عند عبد الرسول العلقم في حقيبة ملابسه حينما قُبِض عليه، وهو عائد من القطيف إلى مقر عمله.

وموسى الشيخ علي آل حسّان، وكان يوسف الشيخ موضوعاً في بهو خارج الغرفة، نمر به عند ذهابنا للحمام، ولكنا لا نستطيع التحدث إليه.

وفي عصر أحد الأيام فوجئت بالعريف يُدخِل عليَّ ابني كامل، وعمره، يومئذ، ثلاثة عشر عاماً، فسلم عليَّ وعلى الجالسين معي، ولم يسمح له بالبقاء معنا، ولو لوقت قصير، مجرد سلام ثم أخرجوه، وقال لي العريف: «لقد وجدته يحوم حول البيت، ويحاول التسلق إلى إحدى النوافذ ليُطِلَّ منها على داخل البيت، وسألته: «من أنت؟» فقال لي: «أنا ابن السيد علي»، فجئت به إليك على مسؤوليتي، فشكرت العريف على صنيعه.

(٧)

تسجيل الاعتراف

في ظُهر أحد الأيام استدُعيت إلى المكتب، وكان هنـاك مـدير المباحـث عبد العزيز الجيفان، ووجدت هناك شخصاً لديه آلـة تـسجيل كبـيرة، وهـو يربطها بالكهرباء، ويـضع بكـرات التـسجيل عليهـا، وجلـست عـلى أحـد الكراسي خلف مكتب المدير، فأخرج اعـترافي الرئيـسي الـذي كتبتُـه بخـط يدي، وطلب مني قِراءته بصوت واضح، وقرَّب مني لاقطة المسجل.

وهنا غامت الدنيا في عينيَّ، وترقرقت الدموع فـيهما، وكـدت أُجْهِـش بالبكاء؛ لأنني تصوَّرت أن الغرض من هذا التسجيل هو إذاعتـه عـلى المـلأ بقصد تأكيد ما سبق أن أذاعتـه الحكومـة مـن قبـضها عـلى خليـة شـيوعية، ولتبرير ما سوف تتخذه ضدنا من إجراءات أو أحكام.

وعلى الرغم من أن اعترافي ليس فيه اعتراف بـأنني شـيوعي، بـل نفـي لذلك، وإن كان يتضمن اعترافاً بانتسابي لجبهة التحرر الوطني، وأنها تـضم

أشخاصاً شيوعيين، إلا أني لم أحتمل أن يستمِع العالم لاستسلامي، واعترافي، وأنا المفروض أن أصمد حتى النفَس الأخير.

ولما رأى الجيفان الدمع يترقرق في عينَي، وأنا أكاد أجهش بالبكاء، أخذ يُهدئ من روعي، ويقول: « لا تخف ليس فيه شيء ».

ولم أُصدِّق الجيفان، ولكن ليس أمامي سوى التماسك، وتنفيذ ما يريد.

وهكذا قرأت الإعتراف بصوت مرتفع، ولكنه متهدِّج، ونحمد الله أن الحكومة السعودية لم تقم بإذاعة اعتراف أيٍّ منا.

(٨)
المقابلات

بعد انتهاء التحقيقات قام ضباط المباحث- الذين تولـوا التحقيـق مـع السجناء- بإلقـاء نظـرات عـلى تحقيقـاتهم، فـرأوا أن يُجـروا مقـابلات بـين المتَّهِمين (بكسر الهاء) والمتَّهَمين (بفتح الهاء) حتى يتأكدوا من صِـحة ادعـاء المتهمِين (بكسر الهاء).

ولما كنت لم أتَّهِم أيَّ أحد، وأن الذين مرَّت أسـماؤهم في اعـترافي بـأنهم أعضاء؛ كلهم معترِفون قبل اتهامي لهم، بل إن بعضهم اعترف، وأنـا نفيـت عنه، حتى قال لي مرة أحد الضباط: «أنت تنفي عن أناس هم معترفون!؟»، (لكن هذا الكلام لم يكن ضمن التحقيـق، ولم يـدون عـلى ورق، وإنـما كـان تعليقاً ضمن حديث عام)؛ لهـذا فـإني لم أُسـتدع لمقـابلات إلا مـرة واحـدة، حيث وجدت هناك حسين الشماسي، وسُئِلت عن صالح حسن سلاط: هل هو عضو معنا؟ فأجبـت بـالنفي، فنظـر الـضابط إلى حـسين غـامزاً بعينـه، ومشيراً إليَّ.

ويبدو أن حسين استند - في اتهامه لصالح - على دعوى أني أنا الذي قلت له أن صالحاً عضو معنا؛ إذ قال لي حسين: «أنا سمعت منك أن صالحاً عضو».

قلت له: «أنت غلطان، أنا لم أقل لك ذلك»، ثم ذكَّرته بأنه تحدث معي مرَّة عن صالح، وقال لي: «أنا أظن أن ميول صالح بعثية».

قال الضابط: «لا نريد اتهامات جزافاً، تقوم على الظنون والتخمين»، ثم وجه الكلام لي قائلاً:

«بضميرك، يا سيد، هل صالح معكم أم لا؟».

قلت: «ليس معنا، وصِلتي بصالح أني مجرد زبون له، أبتاع منه، أحياناً، بعض الملابس(*) الجاهزة لعائلتي وأولادي»[١٩].

وجدت هناك عبد الحميد الزاير جالساً (لا أدري هل قوبل بأحد أم لا؟)، ولما أراد القيام طلب من مدير المباحث - عبد العزيز الجيفان - فك القيود عن يديه، فقال له الجيفان: «هل ستترك محاولة الانتحار، وتصير رجال؟»، قال: «نعم»، قال له الجيفان: «سآمر بفكها، وتأكد أنك - إذا

(*) كان صالح موظفا بأرامكو، وانفصل، وأصبح تاجراً، (صاحب نوفوتيه)، يبيع الملابس الجاهزة؛ رجالية، ونسائية، وأطفال.

متَّ- فلن آسف عليك، وأن الذين سيخسرونك هـم زوجتـك وأولادك»، ثم أمر بفك الأصفاد، "الكلبشات"، من يديه.

ولقد وجدت في هذه الجلسة ضابطاً كبيراً من الأمـن العـام، الـشرطة، هو (علي الصيرفي) الذي كان، يومها، مديراً للأمن العام بالمنطقـة الـشرقية، وجدته يشترك مع ضباط المباحث في مـساءلة المعتقلـين، ومناقـشتهم، أثنـاء المقابلات، ولعل المباحث أرادت الاستعانة بـه لخبرتـه في التنـسيق، وكتابـة التقرير العام، عن مُجمَل التحقيقات والمعتقلين.

(٩)

الانتقال لمحل آخر
وإعادة التحقيق مع بعض المعتقلين

بعد أن تمت التحقيقات، وانتهت المقابلات، ورُفِع التقرير لوزارة الداخلية؛ قامت المباحث باستئجار عِمارة تعود لعبد الله أبو اسْنيد - أخي عبد العزيز أبو اسْنيد - ونقلَت السجناء إليها، وفرَّقتهم في غرف الدور الأول، ولم يُسمح لهم بالاختلاط، بحيث يستطيع الفرد منهم أن ينتقل، أو يزور سجيناً آخر في غرفة أخرى، بل ولا يُسمَح له بالحديث معه حتى ولو لقيه صدفة في الممر، أو الحمام، واتُّخِذ الدور الثاني مكاتبَ لضباط المباحث، أما الدور الأرضي فكان سكناً للجنود والحراس، وظل الوضع جامداً، فلا مساءلات، ولا تحقيقات، ولا زيارات، لفترة.

ويبدو أن وزارة الداخلية قد أبدت بعض الملاحظات، ووضعت بعض الأسئلة حول نقاط محددة في التحقيقات؛ فقد عادت المباحث - بعد فترة من الانتقال للعِمارة الجديدة - للتحقيق مع بعض المعتقلين، واستعملت مع

البعض منهم العُنف والقسوة، ومنهم يوسف الشيخ يعقوب؛ إذ جلدوه على باطن قدميه جلداً مُبرِّحاً عدة مرات حتى لم يعد يستطيع المشي على قدميه لعدة أيام، بل كان – إذا ما أراد الذهاب للحمام – يذهب زحفاً، وكذلك جُلِد خليفة أحمد خلفان أكثر من مرة.

وبالنسبة إلي فقد جاءني – مرة أخرى، في ضحى أحد الأيام – عبد الله الشايع ووجَّه إلي أسئلة لا أذكر تفاصيلها الآن، ولكني أذكر أن من بينها سؤالاً عن بقية الأعضاء الذين لم يُعتقلوا، وعن المسؤول الرئيسي في المنطقة؟ وأجبته بأني – كما سبق أن قلت لهم – مسؤول القطيف، وهؤلاء الذين ذكرتهم لهم هم أعضاء القطيف، ولا يوجد غيرهم، أما المسؤول الرئيسي فلقد قلت إني مرتبط بيوسف الشيخ، ولا أعرف غيره.

نعم أعرف أن أبا اسْنيد، في بيروت، هو المسؤول الأول، أما في المنطقة فلا أعرف أحداً غير يوسف الشيخ، ولم يرُق له هذا الجواب، فاستعمل معي العنف؛ إذ أخذ في جَلدي بالعصا على باطن قدمي لمدة، ثم توقف، وسكب ماءً مثلَّجاً على باطن القدم، ثم واصل الجلد مرة أُخرى، ثم توقف، وكان قد حان وقت أذان الظُهر، ونزل الجيفان من مكتبه، وقال للشايع ضع (الكلبشات) في يديه، وسنعود إليه عصراً.

ووضع في يدَيَّ (كلبشات) من النوع التي لها درجات في الإقفال بحيث يمكن التحكم فيها ضِيقاً وسعة؛ إذ يُمكن جعلها تضغط على اليد بقوة، أو جعلها تتحرك في اليد مثل السِوار، ولقد جعلها ضيقة جدًّا، وأقفلها، وسلم المفتاح للعريف، وخرج مع الجيفان، وصارت تضغط على مِعصمي بقوة، وظللت أتألم من ضغطها، بالإضافة إلى ما أحسه في قدمي من ألم بسبب الجلد العنيف.

وبعد فترة تصاعد الدم إلى رأسي بسبب ضغط (الكلبشات)، وأصِبت بدوار، وصرت أصرخ، ثم أحسست بأني أريد أن أتقيأ، وسارعت للحمام، ولكني لم أستطع الوصول إليه، بل إني تقيأت على الأرض، في الممر الموصل للحمام، وكدت أسقط.

ورآني حسين الشماسي، وكان في غرفة مجاورة لغرفتي، وكان طيلة فترة الجلد يسمع الضرب والصُراخ، فنادى العريف، فجاءني العريف، ولما رأى وضعي قال: «سأفتح، الآن، (الكلبشات) عنك، ولكني سأعيدها قرب مجيء الرئيس، والضباط»، قلت له: «المهم أرحني منها الآن»، ففكها، ودخلت الحمام، وأبدلت ملابسي التي اتسخَت من القيء، ثم أخلدت للنوم فترة، ولم أطق الأكل ظُهر ذلك اليوم، وأعدت غَدائي كما جيء به، وكنت أترقَّب جولة أخرى من ضغط (الكلبشات)، إلا أن العريف لم يُعِدها، ولعله

لمس عدم إمكانية إعادتها حالاً؛ لأن أثرها ظل واضحاً في المعصم، ولم يمتح إلا بعد شهور عديدة.

وفي صباح اليوم التالي عاد الضابط عبد الله الشايع إلي، وجلس معي، وقال: «هل تريد أن تَخرج؟»، قلت له: «هذا سؤال جوابه معروف، ولكن كيف أخرج؟ أنا وحدي؟»، قال: «نعم»، قلت: «كيف؟ أنا معترف»، قال: «هذا من شؤوننا نحن، لكن خروجك بتبرئة له ثمن»، قلت: «ما هو؟»، قال: «تساعدنا في القبض على أبو اسْنيد»، قلت: «كيف؟» قال: «نطلق سراحك، ونعلن براءتك، وتسافر إلى بيروت، ويسافر وراءك أُناس منا، وهناك تلتقي أبو اسْنيد، ثم تسهل لقاء مندوبينا معه، وبعدها البقية لست مسؤولا عنها»، قلت له: «هذا أمر صعب، بل مستحيل، وكيف يثق بي أبو اسْنيد إذا خرجت لوحدي، وسافرت لبيروت، وظل البقية في السجن؟ إنه سيشك، حتماً، في الموضوع، لا أريد البراءة بهذه المغامرة»، قال: «أنت لا تريد أن تخدم العدالة»، قلت: «أنا أخدم العدالة، ولكن بطرق صحيحة»، ثم غير الحديث، وانعطف نحو موضوع ثانٍ قال: «هل تعرِف أن البعثيين هم الذين وشوا بكم عندنا؟»[٢٠]، أجبته بهزة من الكتف قائلاً: «لا أدري»، قال ما نصه: «أي كوّة تفتحها على البعثيين تفتح بها باباً لخروجك»، قلت: «أنا لا أعرف شيئاً عنهم».

كان هذا الكلام شفويًّا، بعدها حرَّر سؤالاً على دفتر التحقيقات الـذي كان بصحبته، وصيغته: « ما هي معلوماتك عـن التنظـيمات البعثيـة؟ اعطنـا تفصيلاً عن كل ما تعرفه عنهم »، ثم أعطاني الدفتر، والقلم لأكتب الجـواب خطيًّا، فكتبت ما نصه: « إذا كان هنـاك تنظـيمات للبعثيـين فهـي سريـة، ولا يعرفها إلا العضو المنضمُّ إليها، وأنا لـست بعثيًّـا، ولا عـضواً في تنظـيماتهم، ولهذا فلست أعرف عنها شيئاً ».

ولما قرأ الرد قال: « أنت ما فيك خير ».

قلت له، وهذا الكلام شفويًّا: « إذا كنت تريد مجرد اتهام لأناس معينين، فاكتب أسـماءهم أنـت، وأنـا أوقـع عليهـا، أمـا إذا كنـت تريـد معلومـات صحيحة فأنا لا أتَّهِم أحـداً إلا إذا كانـت لـدي معلومـات عنـه متأكـد مـن صحتها، بحيث إذا أنكرها وقوبلت به أسـتطيع أن أضـع أُصـبعي في عينـه، وأُواجهه بما لدي من حقائق لا يستطيع إنكارها ».

قال مكرِّراً جملته: « أنت لا تريد أن تتعاون مع العدالة »، وقام، وكانـت هذه آخر جولة من تحقيقات المباحث معي.

(١٠)

لجنة التحقيق الثانية

بعد انتهاء جولة التحقيقات التي أجرتها المباحث مع بعض المعتقلين بناءً على ما جاءهم من تساؤلات، وملاحظات من وزارة الداخلية، بقي السجناء، حيث كانوا، في حُجرِهم في عِمارة عبد الله أبو اسْنيد، وتوقَّفَت التحقيقات معهم، إلا أنهم ظلوا مقطوعين عن الخارج، وممنوعين حتى من زيارة عوائلهم لهم، بل وممنوعين من الاختلاط مع بعضهم البعض، بحيث لا يستطيع معتقل - وهو في غرفة مقابلة أو ملاصقة، لغرفة معتقل آخر - أن يقوم بزيارته في غرفته، بل ولا حتى أن يقفا على باب غرفتيهما، ويتحدثا معا، ولو من بُعد، كما أن الصحف، والراديو ممنوعة عليهم، وفي ٢٨ جمادى الثاني ١٣٨٤هـ، ٣ نوفمبر ١٩٦٤ م، في الأسبوع الذي أُعلِن فيه عن عزل الملك سعود عن عرش الحكم، وتنصيب أخيه الأمير فيصل، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ملكاً على البلاد(*)، في مساء ذلك اليوم لاحظنا -

(*)عُزِل الملك سعود بفتوى من شيوخ الرياض وأمراء العائلة المالكة يوم الأحد ==

نحن السجناء - أن إحدى حجر الدور الأول - الذي يقطنه السجناء - صارت تضاء كل ليلة من بعد صلاة المغرب وحتى الساعة (١١) مساء.

ولم تكن هذه الحجرة مأهولة بأحد من المعتقلين، كما أنها لم تكن مُستعمَلة كمكتب لأيٍّ كان، وبسؤالنا الحراس قالوا لنا: «إن هذه لجنة جاءت من الداخلية، وهي تدرس ملفاتكم».

وبعد حوالي أسبوع قال لنا الحراس (وما أدري هل أنهم يتلاعبون بعواطفنا أم أنهم كانوا يظنون ذلك)، قالوا لنا: «إن اللجنة تنظر في قضيتكم؛ لأنه سوف يجري إطلاق سراحكم بعفو ملكي بمناسبة تتويج الملك فيصل.

== ١٦/ ١١/ ١٣٨٣هـ، ٢٩/ ٣/ ١٩٦٤م، وسلمت السلطة، بأكملها، لأخيه الأمير فيصل، وظل سعود ملكاً ، اسماً، فقط، وإثر هذه الفتوى أصدر مجلس الوزراء سلسلة من القرارات بإلغاء سيطرة الملك على الحرس الملكي والحرس الخاص، وتسليم الأول لوزارة الدفاع، والثاني لوزارة الداخلية، كما ألغت تلك القرارات البلاط الملكي، وقلصت المخصصات السنوية للملك إلى النصف، فجعلتها ٢٣٨ مليون ريال سعودي، وقد استمر حكم الملك سعود اسميًّا فقط حتى ٢ نوفمبر ١٩٦٤ حيث عزل من منصبه وعين ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ملكاً، فغادر سعود إلى اليونان، وبها أقام حتى توفي في أثينا بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٦٩، ونقل جثمانه إلى مكة المكرمة حيث صلي عليه في المسجد الحرام، ثم نقل إلى الرياض، ودفن في مقبرة العود في الرياض. م

ومن هذا عرفنا عن عزل الملك سعود، وتتويج فيصل ملكاً بدلاً منه، ولم نكن نعرف - من ذي قبل - شيئاً عن هذه التطورات التي حدثت بالمملكة؛ إذ - كما سبق أن أشرت - كانت الزيارة ممنوعة علينا، وكذلك الصحف والراديو.

وفي إحدى الليالي قال لنا جندي - وهذا كان يتلاعب بعواطفنا - قال: «لقد أرسلوا على أهاليكم لإحضار كُفلاء لكم».

وزاد من كذبه فقال: «لقد جاء بعض منهم، وهم الآن واقفون على الباب ينتظرون الإذن لهم بالدخول.

ولقد صدَّق أحدنا هذه الكِذبة، فقام، وهيأ ملابسه، وأغراضه، وطوى فراشه حتى يكون جاهزاً بمجرد أن يُستدعى، وطبعاً لم يُستدع، ولم يخرج، وفي الليلة التالية بدأت اللجنة تستدعي بعض المعتقلين.

عرفنا، بعدئذ، أن تلك اللجنة منتدبة من وزارة الداخلية لإعادة التحقيق مع المعتقلين دون استعمال العنف معهم، وهي مكونة من لواء اسمه عبد الغني... مدير شرطة مكة، وضابط من المباحث بالرياض، نسيت اسمه، ومستشار شرعي بوزارة الداخلة.

وقد استلمَت هذه اللجنة ملفات التحقيقات مع جميع المعتقلين، وأصبح المعتقلون تحت تصرفها، بحيث أصبحت هي التي تُجري التنقلات

فيما بينهم؛ فتأمر بوضع فلان مع فلان، وإبعاد فلان من محله، أو عن الشخص الذي كان معه، ووضعه مع آخر، أو وحده، ولم يعُد للمباحث أيُّ دور حول السجناء سوى القيام بما يحتاجون إليه من خدمات؛ كالحراسة، وتأمين الطعام، أو العلاج، وما شابه ذلك.

وبعد أيام من بدء عملها في التحقيق استُدعِيت إليها، وعلى الرغم من أن بعض الزملاء - لما لمسوا أن التحقيق ليس فيه عنف - أنكروا ما اعترفوا به لدى المباحث، إلا أني قررت أن لا داعي للإنكار؛ لأن الدولة لن تصدق، وقد حصلت على معلومات، ووقائع محددة، ومفصلة من قِبَل المعترفين، لهذا فإني قررت أن أقول ما قلته في المباحث من حقائق، وقد ركزت وأصررت في أقوالي لدى هذه اللجنة على النقاط الرئيسية نفسها التي قلتها في المباحث، وهي:

١ - إن التنظيم هو جبهة وطنية تضم مُختلِف الاتجاهات الوطنية، وليس حزباً شيوعيًّا، وأنه إذا كان هناك عضو فيها لديه اتجاهات شيوعية؛ فإن دخوله الجبهة، وانتماءه إليها ليس بسبب اتجاهه الشيوعي، وإنما بسبب وطنيته، وقبوله نظام الجبهة، وأهدافها.

٢ - إنني لست شيوعياً، وتعاوني مع من يحمل اتجاهات شيوعية لا يتعدى العمل ضمن نطاق نظام الجبهة وأهدافها.

٣ - إن هدف الجبهة ليس هو الإطاحة بالدولـة وتغيـير نظـام الحكـم، وإنما هو المطالبة بتطوير نظام الحكم، بحيث يتحول إلى نظام ديموقراطي، له دستور ومجلـس وطنـي - برلمـان أو مجلـس شـورى - وأحـزاب سياسـية، وتنظيمات نقابية ومهنية وغيرها.

٤ - إنني مرتبط، تنظيمياً، بيوسف الشيخ يعقـوب، ولا أعـرف قياديًّـا آخر بالمنطقة، نعم أعرف أن أبا اسْـنيد - وهـو في بـيروت - هـو أمـين عـام الجبهة.

٥ - أسماء الأعضاء الحقيقيين من أهل القطيف من المعتقلـين، والـذين هم ضمن مسئوليتي.

وقدمت لي اللجنة - خِلال التحقيق معي - الورقة التي وُجِـدت لـدى حسين الشماسي، وقال إن أخاه باقراً هو الذي أعطاه إياها، وقال باقر إني أنـا الذي أعطيته إياها، واعترفت أنا بذلك (وقد مر تفصيل ذلك سابقاً).

وقد وُضِعَت على الطاولة أمامي وسألني المحقـق: «مـا رأيـك في هـذه المواد المفصلة في هذه الورقة؟».

قلت له: «فيما يتعلق بالمواد التي تطالـب بتنظـيم الحكـم؛ كالدسـتور؛ والمجلس الوطني - البرلمان؛ أو الشورى - إلخ... فإني لا أزال أطالب بها؛ لأني أعتقد أن تنفيذها هـو في صـالح هـذا الـوطن، أمـا فـيما يتعلـق بـالمواد

الأخرى، وهـي التـي تطالـب بإصـلاحات في حقـول التعلـيم، والـصحة، والمواصلات، والزراعة، وغيرها، فإن الدولة ماشية فيها، وإن كانت تحتـاج إلى توسُّع أكثر، إلا أني أرى أن هذه تجيء في المركـز الثـاني، وإذا مـا تحققـت المواد الأولى الأساسية؛ فإن هذه ستتحقق تلقائيًّا.

وبعد انتهاء التحقيق معي نُقِلت من محلي – وكنت منفرداً – ووُضِـعت في حجرة ملاصقة لحجرة المكتب مع عبد الحميد الزايـر، وكانـت هـذه أول مرة – منذ اعتقالي – ألتقي فيها وإياه وجها لوجه.

وسألني مرة رئيس اللجنة، اللواء عبد الغني.... هل: «الشيعة يؤيدون الشيوعية؟» قلـت لـه: «لا، إن علـماء الـشيعة يـرون أن النظريـة الـشيوعية تحتوي على إلحاد، وكُفر، وهم يُحاربونها»، ثـم قلـت لـه: «إن الـسيد مُحـسِن الحكيم، العالِم الشيعي المشهور، والمقيم في مدينة النجـف بـالعراق، والـذي يرجع إليه مُعظَم الشيعة في كل أنحاء العالَم، هذا العـالِم وُجِـه إليـه سـؤال – إبَّان المـد الـشيوعي في العـراق، في فـترة حكـم عبـد الكـريم قاسـم – عـن الشيوعية، وهل يجوز الانتماء للحزب الشيوعي؟ فكان جوابه: «إنهـا نظريـة ملحِدة، وكافرة بالأديان، ولا يجوز الانتماء إليها، ولقد وَجدتُ هذه الفتـوى مطبوعة على بِطاقة صغيرة (Card)، وتوزع، وإذا أردتم رؤيتها فـإني مُـستعِد بإحضارها إليكم، إذا سمحتم لي بالاتصال بالشخص الذي وجدتها لديه»، فسكت، ولم يطلُب إحضارها.

وفي أحد الأيام استُدعيتُ للمكتب، وأُحضِر معي أحد الزملاء من المعتقلين(*)، وسألني رئيس اللجنة قائلا: «يا سيد، هل هذا الرجل عضو معكم في المنظمة؟»، قلت: «لا»، قال الزميل، وبحدة: «أنا معكم، ألست تعرض علي العرائض والبرقيات التي ترفعونها للحكومة حول بعض المطالِب الخاصة بالبلاد؟»، قلت: «نعم، أعرضها عليك، وتوقع عليها أنت مشكوراً، ولكن لو كان كل من وقع على هذه العرائض والبرقيات اعتُبِر عضواً لكان أكثر أهل القطيف من شيوخ، وكهول، وشباب أعضاء».

وهنا وضع الضابط منديلاً على فمه يُخفي ابتسامته، ثم أمر بإخراج الزميل، وإثر خروجه قال لي الضابط: «يا سيد، بالذمة، أليس عضواً معكم؟»، قلت: «ليس عضواً»، قال: «لما ذا يُصِرُّ على أنه عضو؟»، قلت: «هذا الشخص سبق أن سُجِن عام ١٩٥٦م، وضُرِب كثيراً، لهذا فهو يخاف، إذا ما أنكر، أن يتعرض للضرب مرة أخرى».

وانتهت تحقيقات اللجنة العسكرية الثانية، وفي آخر جلسة لي معها قلت لها: «كنا نظن أنكم جئتم من أجل إطلاق سراحنا - ولو بالعفو - بمناسبة الحدث السعيد - تعيين الملك فيصل ملكاً على البلاد - ولكن...

(*) آثرت ألّا أذكر اسمه حِفاظا على سُمعته، ومشاعر ذويه، ولقد تُوفي (رحمه الله) إلا أن له أولاداً طيبين، لا أُحِبُّ أن أجرح مشاعرهم.

فقط نرجو منكم أن توصوا بالسماح لأهالينا بالزيارة، فلقـد مـضت شـهور عديدة منذ اعتُقِلنا، ولم ير أحد منا أطفاله، وأغلبنا متزوجون، ولدينا أطفـال صغار »، وكان سُجَناء آخرون: غيري، قد طالبوهم، أيضاً، برفع الحظر عـن الزيارة، فوعدوا بأنهم سيوصون بـذلك، وانتهـت اللجنـة، وسـافرَت في ٨ شعبان ١٣٨٤هـ ١٢ ديسمبر ١٩٦٤م، وبقينا ننتظر.

(١١)

السماح بالزيارة

في أوائل شهر رمضان ١٣٨٤هـ، يناير ١٩٦٥م - أي بعد مُضيِّ أكثرَ من ستة شهور على اعتقالنا - سُمِح لنا بالزيارة، وعلى إثرها نُقِلَت مجموعة منا لعِمارة ثانية، ملاصقة للعِمارة الأولى، وهي عائدة، أيضاً، لعبد الله أبو اسْنيد، صاحب العِمارة الأولى التي كُنا فيها جميعاً، وكان المنقولون معي هم: حسين علي الشماسي، وعبد الرسول حسن العلقم، وعبد الحميد منصور الزاير، وخليفة أحمد خلفان، وباقر علي الشماسي، وعبد الله عبد الله الشماسي، ومُهنَّا حسن الشماسي، وموسى الشيخ علي آل حسان.

ولم يقتصر السماح بالزيارة على الأهل والعوائل، بل كانت مفتوحة لكل من أراد زيارتنا من الأقرباء، والأصدقاء، وكان محدَّداً لها يومان في الأسبوع - الاثنين والخميس - ولم تكن مُقيدة بساعات محدودة، بل كانت مفتوحة منذ الصباح حتى الغروب.

وكان أطفالنا الـصِغار الـذين تـتراوح أعمارهـم مـابين ٦ – ١٥ عامـاً، الذين لا يحتـاجون إلى أمَّهـاتهم، يبقـون معنـا، إذا رغبـوا، ويتغـدون معنـا، أحياناً، وكان السجين منا، خِلال فترة الزيارة، يـستطيع أن يخلـوَ بزوجتـه في حجرته؛ إذ أُفرِغَت لنا، في هذه العِمارة، شُـقة فيهـا ثـلاث حُجَـر، وصـالة، وحمامان، ومطبخ، وفِناء صغير مكشوف، وكان يـشترِك، في بعـض الحجـر، اثنان، وبعضها ثلاثة أشخاص، وفي حالة خُلو السجين بزوجته يخرج زميلـه في الحجرة للصالة التي جعلناها سكناً لغير المتـزوجين، ومحـلاً عامًّـا لزيـارة الرجال.

ولما فُتِحت الزيارة سُمِح لنا بأن نقوم بالطبخ لأنفسنا، وانقطـع الطعـام الذي كان يأتينا جاهزاً من المطعم، وعُيِّن لنـا عـسكري يمـرُّ علينـا، يوميًّـا، ليشتري لنا ما نحتاج من الـسوق، وكانـت تُـدفَع لنـا الإعاشـة، نقـداً، كـلَّ أسبوع، كما كنا نوصي عوائلنا بإحضار بعض الحاجات لنـا، كـما كـانوا هـم يزودوننا بالفاكهة، وأذكر أنه في الأيام الأولى لافتتاح الزيارة تكدست لـدينا صناديق، وكراتين عديدة لكل أنواع الفاكهة، بحيث أعطينا قسماً كبيراً منهـا للجنود لئلا تتلف.

واستمر وضعنا هكذا معلَّقين، لا نعرف ما هو مصيرنا حتى شهر صفر عـام ١٣٨٥هـ.

(١٢)

المحكمة الشرعية

في شهر صفر ١٣٨٥هـ، يونيو ١٩٦٥م - أي بعد مرور عام على الاعتقالات - جاءت، إلى الدمام، محكمة شرعية مؤلفة من ثلاثة أعضاء برئاسة الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير(*)، الذي أصبح، بعد ذلك، رئيساً لديوان المظالم، ثم عضواً في هيئة كبار العلماء، ثم وزيراً للعدل، ثم أول رئيس لأول مجلس للشورى في تشكيلِه الجديد عام ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م في عهد الملك فهد.

وكان بصحبة هذه اللجنة ضابط برتبة عقيد اسمه عبد الحليم حمزة بصفته مُدَّعياً عامًّا، وقد اتخذت من (القِلل) العائدة للدولة، الكائنة بمنطقة سكة الحديد بالدمام، مقرًّا لها، وقد استُدعينا، نحن السُجنَاء، صباح ذات يوم، كلُّنا جميعاً، وجلسنا في قاعة، ووقف المدعي العام، العقيد عبد الحليم

(*) انظر: جـ١/ ٣٧١، الهامش: (*).

م

حمزة، وقرأ بياناً مكتوباً جاء به معه من وزارة الداخلية بالرياض، وتضمن البيان ملخصاً عامًّا للقضية، والتهمة الموجهة للمجموعة، ككل أولا، ثم التهم الموجهة لكل فرد على حدة، وملخص الأدلة على تلك التهم، وبعد سماع السجناء لهذا البيان العام أُعيدوا، جميعاً، لمحل إقامتهم، ومن يومها أُعيد منع الزيارة عنا.

وفي اليوم التالي بدأت المحكمة في إجراءات المحاكمة، واستدعت كلَّ شخص بمفرده، وكان ثمة كاتب ضبط يُحرِّر كل ما يُدلي به المُتَّهَم من أقوال، ولقد أُعطيَ المُتَّهَمون الحرية في قول ما يريدون قوله دون خوف، أو وجل، حتى تفاصيل ما جرى عليهم، وما اتُّخِذ معهم من أعمال العُنف والتعذيب.

وبالنسبة إليَّ ماذا كان موقفي في المحكمة؟

لقد سبق أن أشرت إلى أني لم أنكر انضمامي إلى جبهة التحرر الوطني، وذلك أمام اللجنة العسكرية التي جاءت للتحقيق للمرة الثانية، وكانت برئاسة اللواء (عبد الغني...؟)؛ إذ وجدتُ أنْ لا فائدة من إنكار حقائق أصبحت معروفة لدى السلطات، ولم يُرْضِ هذا الموقف زملائي، واعتبروه خطأً مني، وقد تبين أن تحقيقات هذه اللجنة لم تأخذ بها وزارة الداخلية؛ كما تبين لنا من الإدعاء العام الذي صدر من وزارة الداخلية، والذي تُلِيَ علينا؛ لأن ما جاء فيه من اتهامات – عامة للمجموعة، أو خاصة للأفراد – كلها

كانت مبنية على ما ظهر من أقوال، واعترافات من قِبَل المُتَّهَمِين أمام المباحث.

من هنا فقد كنت مقرِّرا، أيضاً، أن استمر في هذا الخَط، غير أن زملائي، كلَّهم، استنكروا هذا الموقف، وقالوا: «إن هذه محكمة شرعية، وقد أعطتك فرصة أن تقول ما تشاء، فإذا ما اعترفت بشيء ما أمامها باختيارك فإنك، حينئذ، ستُدين نفسَك بنفسِك، انكر، أمامها، كلَّ شيء، وحتى لو لم تعتقد هي بصحة إنكارك، اعتماداً منها على ما لمسته من اعترافات، فإن ذلك خير لك، إذ ستكون إدانتك، حينذاك، منها هي، وليس منك. وهنا اضطررت للاستجابة لطلبهم، وأقولها بصدق، لا إيماناً مني بصحة وُجهة نظرهم، ولكن كُرهاً مني لِأن أقف منهم موقفاً مخالفاً، هذا أوَّلا، وثانياً فإنهم – إذا ما أُدينوا – سيقولون، حينئذٍ، إنني سبب إدانتهم، وسوف يسبب ذلك لي توترا – بل ربما عِداءً – في علاقاتي وإياهم، وهو ما لا أوده(*).

(*) هناك رأي يقول: «ما دام المستور قد انكشف؛ فإن الإستمرار في الإعتراف بوجود تنظيم سياسي هذه أهدافه ومطالبه، هو بمثابة رسالة موجهة للسلطات بأن ثمة مطلباً شعبياً ينادي بوجوب الإ صلاح، والتطوير، وأن القبض على أفراده لن يبدل من موقفهم، والتزامهم الوطني، مما يجعل السلطات تأخذ ذلك في حسابها، أما الإنكار، والتهرب فإن السلطات ستعرف أن هؤلاء ليسوا على مستوى القضية، والفكرة التي ينادون بها؛ مما يجعلها لا تقيم أي وزن، أو اعتبار، لمثل هذه التنظيمات».

بعد أيام من حضورنا لسماع الإدعاء العام، استُدعيت للمثول أمام المحكمة، وصار رئيسها - الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير - يوجه إلي أسئلة كلها تدور حول ما قلته في تحقيقات المباحث، وأنا أجيب عليها بالنفي، وكاتب الضبط يُسجِل أسئلة الشيخ، وأجوبتي عليها، ولست أذكر الآن تفاصيل الأسئلة، والأجوبة.

نعم أذكر أنني اعترفت، لدى المحكمة، بأني أنا الذي أعطيت الورقة التي وُجِدت لدى حسين الشماسي - أعطيتها لأخيه باقر الشماسي - وقلت للمحكمة ما قلته أولا للمباحث من أن قيامي بطبع الورقة، وإعطائي إياها لباقر ليس لأننا شركاء في تنظيم سياسي، وإنما هو من باب الاهتمام بما يُكتب عن السعودية، بغض النظر عن طبيعة وموضوع ما هو مكتوب، أما غير الورقة فقد أنكرت كل شيء، كوني عضواً في جبهة التحرر الوطني، وكل ما يترتب على ذلك من نشاطات، وأعمال جرى الاعتراف بها لدى المباحث. وقد شرحت للقاضي تفاصيل وأساليب العنف والتعذيب التي استُعمِلت معي، وأريتُه أثرَ حزِّ (الكلبشات) في معصمي، والذي ظل واضحاً حتى أيام المحكمة، وذكرت له وضعي في دولاب الملابس، وإغلاقه عليَّ، وسقوطي مغمى علي الخ...

وخِلال هذه الجلسة حدثت لي مفاجأة غريبة لم تخطر لي على بال؛ إذ وجه لي المدعي العام تُهمة السعي إلى فصل المنطقة الشرقية من المملكة

العربية السعودية، والعمل على إلحاقها بالعراق، وهي تهمة لم تُوَجَّه لي من قِبَل المباحث، ولا من قِبَل اللجنة العسكرية الثانية، وتفاصيل القضية: هو أن وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية - في فترة حكم عبد الكريم قاسم، بعد ثورة ١٤ تموز، يوليو ١٩٥٨م - صارت تُرسل منشوراتها ومطبوعاتها الدعائية، من مجلات وغيرها، إلى عدد من أُدباء وأعيان القطيف، وكنت من بين مَن تصِلهم هذه المنشورات، وفي إحدى المرات أرسلَت صورة فوتوغرافية لعبد الكريم قاسم، ومعها أسئِلة حول مسابقة عن (أهمية دور العراق في الخليج العربي)، وطَلَبَت المسابقة كتابة دِراسة حول هذا الموضوع، وخَصَّصَت جوائز قَيِّمةً لأفضل دِراسة تُكتَب، ولم أُعِر أنا، شخصيًّا، هذه النقطة أهمية، ولم أشترك في المسابقة، وظلت منشورات، ومجلات وزارة الإعلام العراقية ضمن ما لدي من مجلات، وحتى الصورة الخاصة بعبد الكريم قاسم تركتها بالظرف الذي كانت فيه مع المجلات، ولم أضعها في مكان خاص مع ما لدي من صوَر.

وحينما جاءت المباحث أخذت منشورات وزارة الإعلام العراقية مع ما أخذت مني من أوراق، ومجلات، وكتب، وفي التحقيقات التي أجرتها المباحث معي لم تسألني - ولا مجرد سؤال - عن كيفية وصول هذه المنشورات، والمجلات إلي، وتجاهَلَتها تماماً، ولهذا كان اتهام المدعي العام لي بأنني أسعى إلى فصل المنطقة الشرقية من المملكة، وإلحاقها بالعراق - كان

مفاجأة مُضحِكة لي في نفس الوقت، (وشر البلية ما يُضحِك)؛ إذ إنني لم أكن مؤيِّداً لعبد الكريم قاسم في ادعائه إلحاق الكويت بالعراق، فضلا عن أن أسعى، وأعمل لفصل المنطقة وإلحاقها بالعراق، لهذا قلت للمدعي العام بشيء من الانفعال: «من أين جئت بهذه التهمة إلي؟ وما هو دليلك عليها؟ وهل من السهل على شخص مثلي - مجرد مواطن عادي لا يملك أي حول ولا طول - أن يقوم بفصل المنطقة، ويُلحِقها بالعراق؟ وهل المنطقة قطعة من الخُبز تُنتَزع من يد طِفل لِتُعطى لطفل آخر؟ ما هذا الهُراء؟ وهل أنت جاد في اتهامك؟ أم تمزح؟».

قال لي: «إن وجود منشورات وزارة الإعلام العراقية لديك لدليل على عمالتك لهم، ثم إنهم خصوك بصورة لعبد الكريم قاسم، وطلبوا منك المشاركة في مسابقة عن أهمية دور العراق في الخليج».

قلت له: «أولا إنني لست الوحيد الذي تصله منشورات وزارة الإعلام العراقية، فهي تصل إلى أفراد كثيرين في القطيف، فيهم أدباء، وفيهم شخصيات وتجار، واسألوا البريد يُعطِكم قائمة بأسماء من تصلهم هذه المنشورات، أما المسابقة فهي ليست موجهة إليَّ وحدي، وأنا لم أرد عليها، ولم أشترك فيها».

قال: «كيف عرفوا اسمك وعنوانك؟».

قلت: «إنها وزارة إعلام، ومُهِمتها - كما يعرف الكل - البحث عن الأدباء، والكُتَّاب، والشخصيات البارزة لتزودهم بمنشوراتها، من باب الدعاية، وكسب الأصدقاء، والمتعاطفين، وأنا، كما تعرف، أكتب، أحياناً، في الصحف السعودية؛ فمن الطبيعي أن تَعرِف اسمي».

هنا قال الشيخ: «هل تصل هذه المنشورات إلى أحد غيرك؟».

قلت: «نعم، وإلى أُناس تجار ليس لهم أي اهتمام أدبي، مما يدل على أن وزارة الإعلام تهدف إلى كسب عدد كبير من المواطنين من مُختلِف القِطاعات، وهذا من طبيعة عملها، وكما قلت لكم إنها تصلنا عن طريق البريد، واسألوا البريد يُنبِئكم الحقيقة»، (ولقد سمِعت أنهم أرسلوا على أحد الشخصيات من الذين تصل إليهم منشورات وزارة الإعلام العراقية، وسألوه، فأجابهم بأنها تصل إليه عن طريق البريد، ومن دون طلب مسبق منه).

وبعد أيام قليلة استُدعيت للمحكمة، مرة ثانية، ووُجِهت لي أسئلة أجبت عليها، ثم قال لي القاضي: «إذا كنتم غير أعضاء، ولا منتسبين لهذه المنظمة، فكيف ذكرتم هذه التفاصيل الدقيقة عن لِقاءاتكم، ونشاطاتكم؟»، (قال هذا بصيغة الجمع، وليس بصيغة المفرد، مما يدل على أنه يعني

المجموعة ككل، هذا أولاً، وثانياً على أنه وجد في اعترافات الزملاء تفاصيل واسعة ودقيقة).

قلت له: «ما دمنا اضطُرِرنا للإدعاء بأننا أعضاء تنظيم سياسي فلا بد لنا من خلق إطار عام ينطوي على لِقاءات، واجتماعات، ونشاطات حتى تكتمل الصورة، وتظهر طبيعية، مثلما يعمل كاتب القصة أو الرواية، وهي كلها من نسج خياله، وليس لها من حقيقة على أرض الواقع»، فتبسم وسكت.

هذا وكنت قد قمت بتحرير مرافعة لتقديمها للمحكمة عند استدعائي، صغتها خلال الفترة بين استدعائي، ضمن المجموعة، وبين استدعائي منفرداً، إلا أن مفاجأة اتهامي من قِبَل المدعي العام بأني أسعى لفصل المنطقة الشرقية لإلحاقها بالعراق - كما سبق أن ذكرت - دفعتني للتوقف عن تقديمها للمحكمة في الجلسة الأولى من أجل إدخال تعديل عليها حول هذه النقطة.

وبعد أن توقف القاضي عن توجيه الأسئلة إليَّ قدمت له المرافعة التي أعددتها، وبالرغم من أن ما قلته في هذه المرافعة قلته من قبل في ردي على الأسئلة التي وجهها إلي القاضي، وحرَّر كل ذلك في محضر الضبط، إلا أني

أردت تأكيد دفاعي بوثيقة مكتوبة بخط يدي، (صورة من هذه المرافعة مرفقة ضمن ملحق الوثائق)(*).

ولما قدَّمتُها للقاضي صار يقلِّبها، ويقرأ في بعض فقراتها، وكنت - خلال هذه الفترة - جالساً أنتظر، وأخذ المدعي العام من على طاولة القاضي ملفاً يحتوي على صور لمقالاتي التي كتبتها للنشر في الصحف السعودية، ما نشر منها وما لم يُنشر، وصار يقلبه، ويتصفح عناوين المقالات، وتوقف عند مقال، ووَجَّه حديثه إلي قائلا: «هذا مقال يدل على شيوعيتك؛ إنه مقال كتبته أنت ونشرته في جريدة الخليج تطالب فيه بتكوين نقابة لعمال أرامكو، وأنت تعرف أن النقابات كلها - حتى النقابات في دول الغرب - شيوعية».

وكدت أن أُقهقِهَ على هذا القول، لكني تراجعت؛ لكيلا أُثير حفيظته؛ إذ سيعتقد أني أسخر منه، وابتسمت ابتسامة خفيفة، وقلت له: «من أين جئت بهذا الإدعاء: أن النقابات في العالَم كلها شيوعية!؟

إن اتحاد النقابات العالَمي منقسم إلى قسمين: قسم اتحاد النقابات لدول المعسكر الشرقي، ومن تابعَهم، وهذه شيوعية، وقسم اتحاد النقابات الحرة، وهي النقابات العُمالية في أُوروبا الغربية، وأمريكا، ومن تابعهم، وهذه ليست شيوعية»، ثم قلت له: «لقد كنت موظفاً ببلدية القطيف من عام

(*) الفصل الخامس، (الملاحق والوثائق)، ص: ٣٧٩ - ٣٨٨. م

١٣٧٣هـ، ١٣٧٥هـ، وخِلال عملي بالبلدية جاءنا أمر من أمانة العاصمة بجدة (يومها لم تكن ثمة أمانة عاصمة في كل المملكة إلا في جدة، وكان لها شبه الرئاسة على كل البلديات التي كانت موجودة بالمملكة يومذاك)، وكان هذا الأمر يقضي بتكوين نقابات لكل أصحاب المِهَن، والحُرَف، صاغة، حدادين، نجارين، خبازين، قصابين، سماكين، بائعي خُضْرة، صائدي أسماك، وغيرهم، ولما أرسلت عليهم البلدية، وطالبتهم بذلك، رفضوا، خوفاً منهم من أن تكون هذه الخطوة بداية لِتدخُّل الحكومة في شؤون عملهم، ورفعوا برقيات مشتركة للمسؤولين يطالبون بتركهم، وأُهمِل الموضوع»، ثم قلت له: «ألا يوجد - وحتى الآن - في جدة نقابة للسواقين؟».

قال: «هذه ما اسمها نقابة، اسمها مشيخة السواقين».

قلت له: «ليس المهم الاسم، بل المهم العمل والممارسة، إذا كنتم تخافون الاسم سمُّوها "مشيخة عمال أرامكو"».

قال: «إن مكتب العمل هو بمثابة نقابة لعمال أرامكو، وهو يحفظ حقوقهم».

قلت له: «مكتب العمل محكمة عُمالية، وليس نقابة، إنه يفصِل في الخلاف الذي يقع بين رب العمل والعامل، وإذا ما حدث ذلك فإن رب

العمل لديه الممثل الذي يدافع عنه، وهو، دائماً، خبير بالقوانين والأنظمة، ومُتَفرِّغ لمهنته، والعامل فقير وأمي، أو شبه أمي، يجهل القوانين والأنظمة؛ لهذا فإن ممثل رب العمل - إذا ما ترافع مع العامل - فإنه غالباً مَّا يهزمه حتى ولو كان الحق مع العامل؛ نتيجة لقصور العامل في القدرة على شرح قضيته والدفاع عن حقوقه، والمثل يقول: (الحقوق تريد حلوق)، أي إن الحق يحتاج إلى حَلق فصيح، ولسان نطِق، قوي يدافع عنه، ثم إن هناك فترة المحاكمة، والنظر في القضية لدى مكتب العمل، وهي فترة كثيراً مَّا تطول مدتها، وقد يفقد، خلالها، العامل عمله، ويتوقف دخله، في حين أنه قد يكون في أشد الحاجة إلى هذا الدخل الضئيل ليعيش منه هو وأسرته».

ويبدو أن رئيس المحكمة كان يتابع هذا النقاش، رغم أنه كان يتظاهر بأنه يقلب بعض الأوراق، فلما وصل النقاش إلى هذه النقطة التفت إلى المدعي العام، وقال له: «لا داعي لهذا النقاش»، ثم أخذ منه الملف، وبعد قليل قال لي القاضي تستطيع العودة إلى محلك، وكانت هذه آخر مقابلة لي مع المحكمة، وقد أنهت المحكمة أعمالها، وعادت للرياض في يوم الأربعاء ٢٤ صفر ١٣٨٥هـ، ٢٣ يونيو ١٩٦٥م.

(١٣)

توزيع مناشير
واعتقال محمد سعيد أحمد الجشي وزملائه

بعد أن أنهت المحكمة أعمالها وعادت للرياض؛ أعيد فتح الزيارة، وبقينا في التوقيف، وانتظار نتائج المحاكمة، ومضى شهر، وتلاه شهر، وثان، وثالث، ولم تَلُح، في الأفق، أيّةُ بارقةٍ تدلُّ على أن البتَّ في قضيتنا وشيك.

وخلال فترة انتظارنا حدثت بعض التطوُّرات في المنطقة؛ ففي شهر شعبان ١٣٨٥هـ، نوفمبر ١٩٦٥م وُزِّعت منشورات في ثانوية البنين بالدمام ضد الحكومة، موقعة باسم (الجبهة الديموقراطية)(*)، وقد وُجِدت هذه المنشورات في أدراج الطلبة، وبعد فترة من توزيع هذه المنشورات قبضت المباحث على كل من عبد العزيز علي حسن أبو السعود، وعبد الرسول مهدي أبو السعود، وهما طالبان بثانوية الدمام، وكانا قد سُجِنا، من

(*) لا أعرف مضمون تلك المنشورات، إذ لم أطلع عليها.

قبل، بسجن العبيد بالأحساء عام ١٩٥٦م ضمن سجناء العمال، (راجع الجزء الأول، ص: ٣٠٥، و٣٥٨).

كما قبضت على كل من" عبد الله... " أحسائي يعمل بوظيفة طابع آلة عربي بمركز الخدمة الاجتماعية بالقطيف(*)، و" علي بن حسن بن راشد الغانم"، ويعمل فرَّاشاً بنفس المركز، ويكلف بإدارة آلة (الإستانسل)، اليدوية العائدة للمركز، والتي بواسطتها تُخرَج النسخ المكررة لأي شيء يطبع بالآلة الكاتبة على الورق الخاص بهذه الآلة (الإستانسل)، و" محمد سعيد أحمد الجشي"- الشاعر المعروف - وهو عضو باللجنة الأهلية بالمركز.

وقد جيء بكل من عبد العزيز، وعبد الرسول آل أبي السعود إلى العِمارة التي نحن فيها، ووُضِعا في حجرة في الدور الأرضي، وطُلِب إلينا أن نُزوِّدهما، نحن، بالطعام، لكن لم يُسمَح لأحدٍ منا أن يقوم بإيصال الطعام إليهما، بل كان الجنود هم الذين يتولَّون إيصال الطعام، أما محمد سعيد، وعبد الله، وعلي بن حسن بن راشد الغانم فقد وُضِعوا في العِمارة الأخرى التي فيها زملاؤنا.

(*) الصحيح أن اسمه عبد العزيز حسين، يعمل أخصائيًّا ثقافيًّا بمركز الخدمة الاجتماعية بالقطيف، انظر الهامش (٢١) ص: ١٧٩ – ١٨٢. م

والتهمة الموجهة لهؤلاء هي الاشتراك في عمل وتوزيع المنشورات، ويُقال - حسبما سمِعت - أن عبد الله... الأحسائي قال، في التحقيق؛ إن محمد سعيد الجشي جاءه، ذات مرة، بصفته عضواً في اللجنة الأهلية بالمركز[٢١]، وأعطاه ورقة فيها صورة المنشور الذي وُزِّع، وطلب منه طبعه بالآلة الكاتبة على ورقة (الإستانسل)، وأنه رفض القيام بهذا العمل.

وبعد أيام قليلة دخل عليه المكتب ثلاثة أشخاص ملثمين - لم يستطع التعرف على هويتهم - وعندهم مسدس، وهددوه بالمسدس إن لم يقم بطبع المنشور، وهنا اضطُرَّ - تحت التهديد - للقيام بطبعه على ورق الإستانسل، وطبعاً فإن محمد سعيد الجشي أنكر هذه الحكاية.

وقد تعرض للتعذيب الشديد[٢٢]، ولكنه صمد، وأصرَّ على إنكاره، وكان رد وزارة الداخلية على معاملته: «أما أن يعترِف أو يظل حتى الأمر الأخير». ولقد ظلت المباحث - بين فترة وأخرى - تُعاوِد التحقيق معه، وتطالبه بالاعتراف، ولكنه يرفض، ويُصِرُّ على موقفه، وتُعاد أوراقه للداخلية، وتُعيد الداخلية الأوراق، وفيها الكليشة نفسها: «الاعتراف أو يبقى حتى الأمر الأخير». وظل الأمر هكذا يدور في حلقته المُفْرَغَة حتى أمضيا - محمد سعيد الجشي، وعبد الله... الأحسائي - خمس سنوات في السجن، دون محاكمة، أو إصدار حكم صريح عليهما.

وبعد أن أمضيا خمس سنوات أُطلِق سراحهما، وقد فُصِلا من عملهما، وكان الجشي موظفاً لدى أرامكو، أما علي بن حسن بن راشد الغانم فإنه قال: «أنا شخص أمي لا أقرأ ولا أكتب، وإن من ضمن عملي في المركز هو القيام بتدوير آلة الإستانسل عند ما يريد المركز إخراج نسخ من مطبوعاته، وإذا كان المنشور طُبِع على هذه الآلة، وأنا الذي أدرتها، فأنا لا أعرف ما ذا في هذه الأوراق، وما هي محتوياتها».

وقد أُطلِق سراحه بعد فترة، أما عبد العزيز، وعبد الرسول آل أبي السعود فإن التهمة الموجهة إليهما هي توزيع هذا المنشور داخل الثانوية التي يدرسان فيها، وقد نفيا التهمة، ولم تجد المباحث دليلاً على إدانتهما، فأُطلِق سراحهما بعد فترة.

(١٤)
صدور الأحكام
والنقل للسجن العام

وجاء شهر رمضان من عام ١٣٨٥هـ، وراودت البعض منا الآمال بأن العيد سيكون مناسبةً تتَّخذها الحكومة وتُطلِق سراحنا باسم العفو، حفظاً لماء وجهها، ذلك أن المحكمة لم تجد لديها أدلة ثبوتية قطعية تدل على شيوعية، أو انتماء أيٍّ منا لتنظيم جبهة التحرر الوطني سوى أقوال انتزعتها منا المباحث تحت وطأة التعذيب العنيف، وهو شيء غير مقبول لدى الشرع الإسلامي.

وبما أن المحكمة التي حاكمتنا محكمة شرعية، ورئيسها رجل دين، فإنها لن تأخذ بهذه الأقوال.

ولأن الحكومة أذاعت بياناً قالت فيه أنها قبضت على خلية شيوعية، فإنه لا مجال لديها سوى العفو، وادعاء توبة المُعتقلين.

هكذا كان تحليل البعض منا، وكنت أنا ممن يرى احتمال صدق هذا التحليل؛ إلا أن حظه من الواقع، واحتمال أخذ الدولة به ليست قوية، واضعاً في اعتباري أن فيصلاً يريد أن يُنهي، ويقضي على كل الحركات المناوئة أيًّا كان اتجاهها، وأيديولوجيتها السياسية، لاسيما، وقد علمنا أن في الرياض مجموعةً معتقلةً بتُهَمٍ سياسية مجموع عدد أفرادها أربعة وثلاثون شخصاً، ميولهم مختلفة بين ناصرية، وقومية.

وجاءت ليلة - أو على الأصح - فجر يوم ١١ رمضان ١٣٨٥هـ، ٢ يناير ١٩٦٦م، وفي نشرة أخبار السعودية الأخيرة - قبيل السحور - أُذِيع بيانان من وزارة الداخلية حول المُعتَقلين بالرياض، والمنطقة الشرقية، وكان البيان الأول حول معتقلي الرياض، وقد جاء فيه، الأمر بإطلاق سراحهم بعد أخذ الإقرار منهم بالتوبة، وطلب العفو، والمغفرة عنهم، مع فصلهم من وظائفهم، وأنهم قد قبلوا ذلك، ووقعوا كلهم عدا شخص واحد رفض الإقرار بالذنب، وطَلَبِ العفو والمغفرة، وقد بقي في سجنه، أما البيان الثاني فكان حول مجموعتنا، وقد تضمن ما يلي(*):

(١) الحكم على سبعة أشخاص بالسجن خمسة عشر عاماً.

(٢) الحكم على سبعة أشخاص بالسجن عشرة أعوام.

(٣) الحكم على خمسة أشخاص بالسجن ثلاث سنوات.

(*) راجع صورة بياني وزارة الداخلية في ملحق الوثائق وثيقة رقم (٢) ص: ٤٣٠. م

(٤) إطلاق سراح البقية وعددهم (١٢) شخصاً، اكتفاءً بالمدة التي أمضوها في السجن (قضوا في السجن تسعة عشر شهراً)، وفصلهم من وظائفهم، سواء كانوا لدى الدولة، أو أرامكو.

وهذه أسماء المحكومين، ومدد محكوميَّاتهم:

أولا - المحكومون خمسة عشر عاماً، هم:

سيد علي السيد باقر العوامي.

يوسف الشيخ يعقوب.

حسين علي الشماسي.

محمد سعيد موسى المسلم.

عبد الرسول حسن العلقم.

عبد الحميد منصور الزاير.

خليفة أحمد خلفان، من البحرين، ويبعد من البلاد بعد قضاء محكوميته، ويُمنَع من الدخول إلى المملكة.

ثانيا - المحكومون عشر سنوات، هم:

باقر علي الشماسي.

عبد الله عبد الله الشماسي.

رضا محمد الشماسي[٢٣].

موسى الشيخ علي آل حسان.

عبد الرؤوف حسن الخنيزي.

منصور عبد الله إخوان.

صالح سعد الزيد.

ثالثا - المحكومون ثلاثَ سنوات، وهم:

عبد الله (أو عبد الرسول) الشيخ علي الجشي.

عبد الله علي الغانم.

علي عبد الله إخوان.

عبد الله إبراهيم الحُقَيل.

عبد الرحمن محمد المنصور.

رابعاً - الباقون وعددهم (١٢) شخصاً وهم الذين لم يحكموا وخرجوا، وهم:

مهنا حسن الشماسي.

زكي عباس الخنيزي.

محمد حسن عبد الله الجشي.

صالح حسن سلاط.

عبد الكريم الجهيمان.

عابد خزندار.

عبد الرزاق الريس.

السيد عبد الله الهاشم.

سليمان الطيب.

سليمان العبَّاد.

صالح عبد الله القرعاوي.

المهندس محمد سعد الدين(*).

وفي اليوم التالي لإذاعة بيان الأحكام، أُفرِج عن الـ (١٢) شخصاً الذين لم يُحكموا، وزارتنا – نحن المحكومين – عوائلنا بعد مغرب ذلك اليوم، وفيما كانت عوائل البعض منا لا تزال معهم في الشقة طُلِب إلينا أن نَلُم كلَّ حوائجنا وأغراضنا استعداداً لنقلنا للسجن العام (سجن الأمن العام – الشرطة). وهكذا كان؛ ففي مساء ذلك اليوم، وبعد صلاة العِشاء نُقلنا للسجن العام المركزي الكائن على طريق الدمام – الظهران، وهو تابع للأمن العام، أي إن وضعنا ومسؤوليتنا تحولت – بعد صدور الأحكام – إلى مسؤولية الشرطة، والأمن العام[٢٤].

ولقد شاهدَتْ عوائلُ البعض منا ذويها السجناء وهم يُركَّبون سيارات السجن، وغادرت السيارات التي تُقِلُّ العوائل في نفس اللحظة التي تحركت فيها سيارات السجن، والدموع تترقرق في عيون الجميع.

(*) فلسطيني متجنِّس (يحمل الجنسية السعودية).

وهكذا أُسدِل الستار، بعد نهاية فصل طويل من فصول هذه المأساة، ليبدأ فصل جديد أكثر طولاً، وقد يكون أكثرَ مأساوية.

هوامش الفصل الثاني

(١) منصور محمد جواد الزاير: هو والد عبد الحميد الزاير، وهو مُـلاَّ: (خطيـب، يقـرأ في المآتم التي يُقيمها الشيعة لذكرى أهل البيت ﷺ)، ويُعرف عنه أنه شخص ظريف، وفكه، وهو شاعر شعبي، وقد اشتهرت قصيدته التي قالها راويًـا فيهـا القـصة التـي حدثت للمرحوم الحاج مهدي الحاج ناصر الشماسي؛ عندما كان في طريقه إلى جزيرة تاروت، وكاد يغرق في البحر، وخُلاصة القصة: أن الحاج مهدي المذكور كان ذاهبـاً لجزيرة تاروت لتفقُّد قطعة نخل صغيرة هناك يملكها تُسمى (المانعيَّة)، وتقـع قُـرب سوق تاروت، وقد أُزيلت نخيلها، مؤخَّراً، وأُقيم مكانهـا، والنخيـل المجـاورة لهـا، مساكن ودكاكين، ولا يزال هذا الحي يُعرف بـ (حيِّ المانعية).

وكان الطريق إلى تاروت، يومذاك، طريقـاً بحريًّـا، ولا يمكـن المـرور فيـه إلا في حالة الجزر، ويتوقـف المـرور فيـه في حالـة المـد؛ إذ تغطـي الميـاه الطريـق، ويُـصبح الوصول إلى تاروت غير ممكن إلا عن طريق مرفأ دارين، بواسطة القوارب الصغيرة، كما أن هذا الطريق نفسه هو طريق شبه دائري، وليس مستقيماً؛ لأن الطريق المـستقيم مليء بالطين ولا يستطيع الإنسان أو الحيـوان - الحمـير، وسـيلة المواصـلات التـي يستعملها الناس، يومذاك - لا يستطيعون المشي فيـه، ومـن هنـا كـان الـذهاب إلى تاروت عن هذا الطريق - ويُسمى "المَقْطَع" - يحتاج إلى خبرة، ودراية حتـى لا يتيـه

فيه أحد، ويذهب ضحية الوقوع في الطين، والوحل(*)، ومن ثَم يدركه المَدُّ فيغـرق، وقد كانت هناك علامات لإرشاد العـابرين، موضـوعة عـلى طـول الطريـق، وهـي قواعد من الجص والحَجَر، وفي وسطها عمود طويل مـن الكنـدل (والكـاف تُنطَـق بالجيم الغليظة) بحيث يظهر قسم من أعلاها خارج الماء حتى في حالة المد الغزير.

بعد هذا الإيضاح عن طريق تـاروت، نعـود لقـصة المرحـوم مهـدي الـشماسي، ويُسمَّى مهدي الشريف، كان يريد الذهاب إلى تاروت، ولـما كانـت أحوالـه الماديـة ضعيفة، ولا يملك حِمارةً (أتانًا) خاصة يستعملها للركوب، والتنقل بها وقت الحاجة – كما هو شأن الأفراد الموسِرين – إذ يملك الواحد منهم في بيته حِمارة أو أكثر يتنقـل بواسطتها – في ذهابه وإيابه – إلى أي مكان يشاء، هو وأسرته تماماً مثل السيارة الآن، كما أن ركوب الحِـمار، الـذكر، معيـب لا يركبـه الرِجـال المُحترمـون، بـل إن الحـمار مخصص لنقل البضائع، والأحمال كالتمور وغيرها، نعم قد يركبه النـاس العـاديون، كما أن البعض يجعل منه أداةً للتكسب؛ إذ ينقل عليـه – بطريـق الكرايـة – مـا يريـد الناس نقله، أو قد يكتريه من يريد الانتقال إلى مكـان مـا بعيـد ولا يملـك حمـاراً أو حمارة.

ولما أراد مهدي الشماسي الذهاب إلى تاروت استأجر، لرحلته، حِماراً من شخص سيِّد من قرية الخويلدية، وسار به في طريق المقطـع، ويبـدو أنـه انحـرف في طريقـه، وحاد عن الطريق السليم، ووقع في مكان مليء بالطين، وصار غير قادر على الحركـة، وأدركه المد، وكاد يغرق، لو لا أنَّ بعض قوارب الصيد الصغيرة انتشلته، أمـا الحـمار

(*) عبارة عن مجاز يمر عبر خورين عميقين، أحدهما يسمَّى: (خور أبو مْغوِّي)، ويسمى الآخر: (خور الخنيزية)، وأي انحراف عن هذا المجاز يؤدِّي بالسائر فيه إلى عمق البحر فيغرق، إذا لم يكن يحسن السباحة. م

فقد جرفه تيار الماء، وغرق في البحر، ووصل مهدي نخله "المانعية" مُنهَك القِوى، مبلل الثياب، ولما أخذ راحته عاد – في اليوم الثاني – لبيته في القطيف، وأتاه صاحب الحمار يطلب حماره والأجرة، فأخبره بما حدث، فطالبه بدفع قيمة الحمار وقدرها (٦٠) روبية – العُملة المُتَدَاولة يومذاك – لكن مهديًّا لا يملك هذا المبلغ، وأصبح في وِرطة لا يدري ماذا يعمل، وكان بين الحاج مهدي ومنصور محمد جواد الزاير صداقة، ولكن بدلاً من أن يواسي منصور الزاير صديقه الحاج مهدي، أو يقُدِّم له مبلغا ما يُعينه على سداد ما يطلبه منه صاحب الحمار؛ فإنه استغل هذه الحادِثة ليُسجلها في قصيدة شعبية مليئة بالتنكيت والسُخرية على الحاج مهدي، مما أغضب الحاج مهدي غضباً شديداً، وحدثت بينهما قطيعة نهائية طيلة بقية عُمرهما، ولاسيما أن القصيدة اشتهرت على الصعيد الشعبي، حتى أن الأطفال أخذوا يُرددونها، ويُصفقون وراء الحاج مهدي كلما مر في أحد الطُرقات التي يتجمع فيها الأطفال، ومطلع القصيدة:

مهدي الشماسي انبطح في المانعيَّة   وحمار خلق الله رخص له بالمنية

وهي قصيدة طويلة(❀).

(٢) أول مكتبة في الخبر هي مكتبة شخص حضرمي اسمه أحمد عمر با يزيد(❀❀)، كان يستورد بعض الصحف المصرية، ولاسيما صحف دار الهِلال، والمصور، والاثنين والدنيا، وهما أُسبوعيتان، (والأخيرة توقفت عن الصدور منذ زمن)، والهلال، وهي مجلة شهرية، ولم تكن هذه الصحف تصل إليه حال صدورها – كما هو الآن – ثم

(❀)راجع القصيدة في كتاب: (تنفيه الخاطر وسلوة القاطن والمسافر)، تأليف محمد علي الناصري)، ص: ٥٣. م

(❀❀) وأوَّل مكتبة في الظهران هي (مكتبة الظهران الأهلية) لعبد العزيز الفاضل. م

توسع وأصبح يستورد بعض الجرائد المصرية، أيضاً، كالأهرام وغيرها، ثم فتح فرعاً لمكتبته بالدمام، وكان يبيع - إلى جانب الصحف - الأدوات الكتابية، وعبد الحميد الزاير هو أول من فتح له مكتبة بالقطيف، ولكنها مكتبة خاصة ببيع الكتب فقط، فلم يكن يستورد صحفاً، ولا يبيع أدوات كتابية، وكان في القطيف - قبل عبد الحميد - شخص اسمه علي الكسَّار، كان يتعاطى بيع الكتب القديمة، والمُستعمَلة يأتي بها اليه أصحابها ليبيعها لهم، ولم يكن لديه محل خاص (دكان)، وإنما كان يجلس بها على الأرض باسطاً إياها على حصير - مثل الفَرَشات - قرب سوق السمك والخُضرة واللحوم، وقد تعرَّض لهذا الشخص بالذكر العلامة الشيخ حمد الجاسر في بعض ذكرياته عن زياراته الأولى للقطيف، إذ كان يتردد عليه ليبتاع منه ما يجد لديه من كتب قيمة من كتب التراث(*).

(٣) هو التاجر الوجيه السيد صادق بن محمد البحارنة، أحد الوجهاء والتجار البارزين في البحرين، وقد شغل، لفترة، منصب رئيس دائرة الأوقاف الشيعية بالبحرين، وهو الشقيق الأكبر للدكتور حسين البحارنة، وزير الشؤون القانونية، ورئيس الدائرة القانونية في مجلس الوزراء في البحرين، سابقاً، ويحمل الدكتوراه في القانون الدولي من بريطانيا، وكذلك أخوهما الأصغر تقي محمد البحارنة، الأديب والكاتب والدبلوماسي، كان يعمل بالتجارة مع أخيه الأكبر، صادق، وبعد استقلال البحرين التحق بالعمل الدبلوماسي، وصار سفيراً للبحرين في القاهرة، وممثلا لها في جامعة

(*) عن مكتبة الكسار انظر: (في الوطن العربي - القسم الثاني من رحلات حمد الجاسر)، ص: ٦٣ وما بعدها، ومقابلة صحفية أجراها معه الأديب الشاعر خليل الفزيع، والأستاذان فالح الصغير، وعبد الرؤوف الغزال، جريدة اليوم، الخميس، ٦ ربيع الثاني، سنة ١٤٠٣ هـ، العدد: ٣٦٨٤، ص: ١٣. م

الدول العربية، ولكنه استقال، بعد فترة، وعاد للعمل بالتجـارة مـع أخيـه صـادق، وحينما أصدر أمير البحرين مرسوماً بإنشاء مجلس للشورى، وتعيين أعضاء فيه عـام ١٩٩٢م عُيِّن تقي البحارنة عضواً بالمجلس، أما صِلة عبد الحميد بصادق، فقد كانت التجارة في القطيف – قبل إنشاء ميناء الدمام، وقُدرة البواخر على الرسُّو فيه – تعتمد على ارتباطها بالتجار في البحرين؛ إذ كان التجار في القطيف يطلبون بضائعهم – على مُختَلِف أنواعها – من تجار البحـرين، وتجـار البحـرين هـم الـذين يـستوردونها مـن الخارج، وبعد إنزالها من البـواخر في البحـرين تُنقـل البـضائع باللنـشات، والـسُفن الشراعية من البحرين إلى القطيف، وكان هذا الخَط البحري، البحـرين – القطيـف، حينذاك، عامراً بالسفن التي تنقل البضائع، ولكن هذا النشاط توقـف الآن تمامـاً؛ إذ أصبح ميناء الدمام هو طريق وصـول البـضائع التجاريـة للقطيـف، وأصـبح تجـار القطيف يطلبون بضائعهم مباشرة من مصادرها بفتح الاعتمادات المُستندية البنكيـة، واستغنوا عن وساطة تجار البحرين،

ونظراً للحالة السائدة، يومذاك، نشأت رابطة صداقة وتجـارة بـين عبـد الحميـد بالقطيف وصادق البحارنة بالبحرين؛ إذ كان صادق يموِّن عبد الحميد بالبضائع، إلا أنه – مع ذلك – لم ينجح في تجارته؛ لأسـباب مُتعـددة ومتنوعـة، أمـا والـد صـادق البحارنة وإخوانه فهو التـاجر الحـاج محمـد مكـي البحارنـة، مـن القطيـف، هـاجر للبحـرين، وصـار يـمارس التجـارة هنـاك، وكـان متزوِّجـاً مـن امـرأة مـن عائلـة (المشكاب)، وهي شقيقة السيد علوي المشكاب، الذي هاجر معـه للبحـرين أيـضاً، وعمِل معه في التجارة هناك، وبعد فترة تزوج الحـاج محمـد مـن امـرأة عراقيـة مـن النجف – إيرانية الأصل – وأنجب منها أبناءه الثلاثة: صادق، وحسين، وتقي، وقد أصبح هؤلاء – بحكم وِلادتهم، ونشأتهم –بحرانيي الجنسية، أما والدهم فقـد ظـل

(رحمه الله) - حتى وفاته عام ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م - محتفظاً بجنسيته السعودية، وللحاج محمد أخ شقيق اسمه الحاج إبراهيم، بقي في القطيف، وظلت تجارتهما في القطيف مُشتركة حتى قبيل وفاة الحاج محمد؛ إذ كان الحاج محمد يموِّل أخاه الحاج إبراهيم بالبضائع.

والحاج إبراهيم هو، أيضاً، شخصية بارزة في محيط التجارة بالقطيف، وذو مكانة اجتماعية، وهو ثقة لدى الناس، لصِدقه في المعاملة، وأمانته، توفي (رحمه الله) عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

(٤) سمعت، أنا، منه ذلك شخصياً، وذلك عندما التقيت به في إمارة المنطقة الشرقية بالدمام في ٧ ربيع الثاني عام ١٣٨٠هـ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠م حينما جاء هو مندوباً عن المُديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر، وضمن لجنة شُكِّلت، يومها، للتحقيق معي حول مقال نشرتُه بجريدة اليمامة بالرياض، والتي كان يُصدرها، يومذاك، الشيخ حمد الجاسر، وكنت قد طالبت في هذا المقال بمطالب متعددة من أجل تحسين الوضع الإقتصادي، وكان من ضمن النقاط التي اقترحتها (تخفيض مُخصصات الأمراء والأسرة الحاكمة)، وقد تركز التحقيق حول هذه النقطة، إلا أنه لم يتسبب لي في أي مضاعفات، أو مشاكل في حينها.

(٥) يومها كان من ضمن النشاط التجاري بين المنطقة الشرقية والبحرين - غير التعاون بين تجار القطيف وتجار البحرين، كما أسبق أن أشرنا في هامش رقم (٣) - وجود سفن صغيرة (لنشات) تروح وتجيء يومياً بين الخُبَر والبحرين، وكان ثمَّة جماعة من مدن المنطقة الرئيسية - الخبر والدمام والقطيف - هذه الجماعة تقوم بالسفر للبحرين، وتشتري بعض البضائع الخفيفة من هناك؛ كالملابس الجاهزة، والأحذية، وبعض البضائع الإستهلاكية الخفيفة، من الأدوات الكهربائية، وغيرها، مما يخفُّ

حَمله، وتبيع ذلك في الأسواق في مدن المنطقة في الفرشات، وهؤلاء هم فرقة التجار الصغار، أو (المُتَسبِّبين)، كما كانوا يُسمَّون، وليس لدى هؤلاء محلات خاصة – متاجر أو دكاكين – وإنما هم يفترشون الأرض أينما حلُّوا، ولاسيما الأسواق الموسمية، كسوق الخميس في القطيف، وعبد الباقي بن خميس هو واحد من هؤلاء، وكان كثير التردد على البحرين جيئةً وذهاباً، وآل الخميس إحدى الأُسَر المعروفة في القطيف.

(٦) على الرغم من أني – كما أشرت – لم أكن متوقِّعا أن أُعتقل بسبب عبد الحميد؛ إذ لا صلة بيني وبينه فيما يتعلق بالشؤون السياسية، إلا أني – وأنا أُمارس النشاط السياسي السرِّي – كنت واضعاً في اعتباري احتمال أن يُكتَشف أمري لأي سبب كان، وربما بسبب صدفة سيئة، فأتعرَّض للاعتقال، ومن هذا الاحتمال – الذي أجعله، دائماً، أمام عينَي – كنت حذِراً، بحيث لا أُبقي في بيتي شيئاً من الممنوعات من كتب، أو صحف، أو أشياء تُدِل على التنظيم، وإذا ما وقع في يدي شيء من هذا، وكنت محتاجاً لإبقائه في بيتي بصورة مؤقتة، فإني أجعله دائما بارزاً أمامي بحيث تصِله يدي في أول لحظة أحسُّ فيها بخطر تفتيش بيتي، وبسبب هذه السياسة لم تجد المباحث – يوم داهمتني – في أوراقي وكتبي ما يُدينني سياسياً أو عقائدياً، ولكن: «ومن المقدور لا يُنجي الحذر»(*).

(*) هذا عجز بيت منسوب للإمام علي، وروايته: (ومن المقدور لا ينجو الحذِر)، وهو من بيتين، ويرويب صورة أخرى هي:

أَيَّ يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِر   يَومَ ما قُدِّرُ أَو يَومَ قُدِر
يَومَ ما قُدِّرَ لا أَرهَبُهُ   وَإِذا قُدِّرَ لا يُنجي الحَذَر

ديوان الإمام علي ابن أبي طالب، (كرم، ص: ٥٤)، و(سيد الأهل ص: ٨٠).   م

وقبل اعتقالي بيوم واحد – أي في يوم الجمعة – كان قد تغدى معي السيد أحمد الذوادي، من جبهة التحرُّر الوطني في البحرين(*)، وهو مُنتَدَب لمساعدتنا لوضع خُطط جديدة لإعادة هيكلة وتنظيم "جبهة التحرر الوطني"، ولاسيما بعد اتفاق التعاون بين الجبهات الثلاث – السعودية، البحرين، عدن – وخلال جلوسنا استعرضنا أسماء الأشخاص الموجودين في المنطقة المحايدة، يومها، المقسومة، حالياً، وأيهم عضو في الجبهة، وأيهم صديق، وأيهم مُناصِر؟

كما أنه سلَّمني رسالة للتنظيم جاءت من بيروت، وكان من المفروض أن أحملها غداً، السبت، (أي يوم الاعتقال) للخبر، وفي المساء، عند ما أردت أن آوي لفراشي لم أطمئن لإبقاء الرسالة، وبيان أسماء زملائنا وأصدقائنا في المحايدة في غرفة المكتب، فوضعت الجميع في ظرف مُغلَّف، وأخذته معي إلى الفراش في السطح حيث كنت أنام، ووضعت الظرف تحت المخدَّة، ونمت، ولما جاءت المباحث إلي، وصعدت لأخذ المفاتيح أعطيت زوجتي الظرف، وأمرتها بإلقائه في المرحاض، وبذلك نجا عدد من إخواننا من الاعتقال، إذ لو وُجِدت قائمة الأسماء لدي لكان مصير كل أصحابها الانضمام إلينا في السجن، ولكنَّ الله سلَّم.

جدير بالذكر أنني – منذ ذلك الحين – لم ألتق بالسيد أحمد الذوادي؛ إذ إنه ما إن عرف عن الاعتقالات حتى غادر السعودية، ولم يعُد إليها، وفي شهر أكتوبر ١٩٩٣م، وكنت في زيارة لدمشق، لقيته هناك، جمعني به كامل الشماسي، مساعد الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديموقراطي (السعودي) – الحزب الشيوعي السعودي سابقاً – وقد ضمتنا سهرة في بيت السيد حَمَد، كان حاضرًا فيها كل من (أبو عُمَر: مصطفى حافظ وهبة)، الأمين العام لحزب التجمع الوطني

(*) اسمها: (جبهة التحرير الوطني)، وليس (جبهة التحرر الوطني). م

الديموقراطي، وأحمد الذوادي، ويعرف هناك بـ "أبي قيس"، وعبد الجليل النعيمي، أحد الوطنيين البحرانيين المُبعَدين من البحرين، وتبادلنا - خلال هذه السهرة - الذكريات - حلوَها ومرَّها - إذ مضى على لِقائي بكل من أبي عمر، والذوادي ما يقرب من ثلاثين عاما. (من شهر يونيو ١٩٦٤م - اكتوبر ١٩٩٣م).

(٧) كانت سِنُّه، يومئذ، لا تتجاوز ثمان سنوات، وقد غامرَت والدته بإرساله إلى عمه في مثل هذا الوقت؛ إذ لا يزال الوقت غلَساً، والنور لم يبن، بعدُ، لكن القلق والاضطراب الذي اعترى والدته هو الذي دفعها لأن تُغامِر بطفلها، وقد استطاع الولد أن يصل لبيت عمه، ويعود معه بسلام، والجدير بالذكر أنني - يوم اعتقالي - كان لديَّ ثمانية من الولد بين ذكر وأنثى: خمسة منهم ذكور، وثلاث إناث، وهم - حسب ترتيب وِلاداتهم - كالتالي:

١ - بهجة: من مواليد شهر ذي الحجة عام ١٣٦٦هـ، أكتوبر ١٩٤٧م، ٢ - كامل: من مواليد شهر شوال ١٣٧٠هـ، يوليو ١٩٥١م، ٣ - نزار: من مواليد ربيع الأول ١٣٧٣هـ، نوفمبر ١٩٥٣م، ٤ - أمين: من مواليد شهر رجب ١٣٧٥هـ، فبراير ١٩٥٦م، ٥ - صباح: من مواليد شهر محرم ١٣٧٨هـ، أغسطس ١٩٥٨م، ٦ - آمال: من مواليد شهر صفر ١٣٨٠هـ، أغسطس ١٩٦٠م، ٧ - بسَّام: من مواليد ذي الحجة ١٣٨١هـ، مايو ١٩٦١م، ٨ - مازن: من مواليد شهر شوال ١٣٨٣هـ، فبراير ١٩٦٤م.

هذا، ولم أُنجِب أي طفل، خلال السجن - كما حدث لبعض الزملاء - ولا بعد خروجي من السجن، والجدير بالذكر أن بهجة ليست هي ابنتي البكر، بل كان لي - قبلها - بنت اسمها "زهراء" هي ابنتي البكر، وقد وُلدت في شعبان ١٣٦٤هـ، يوليو ١٩٤٤م، وتوفيت في ربيع الثاني ١٣٦٧هـ، فبراير ١٩٤٧م.

(٨) الروازن، جمع روزنة: فتحة في جدار الغرفة ولكنها مسدودة من الخَلْف بحيث لا يدخُل منها هواء، بخلاف الدريشة، النافذة، فهي مفتوحة، ويُقصَد منها التهوية، وعليها باب بحيث تُغلَق وتُفتَح.

وأبواب النوافذ كانت تُستَعمَل، سابقاً، من الخشب، وكان الموسرون يتفنَّون في أشكال أبواب النوافذ؛ فبالإضافة إلى أنها تُصنع من الخشب الجيد الممتاز؛ كانوا يُزيِّنونها بالزجاج الملون.

أما الآن فإن أغلبَ أبواب النوافذ تُستعمَل من الألمنيوم، والقصد من الروزنة وضع بعض حاجيات البيت فيها، وفي المنجد: الروزنة، ج، روازن: الكُوَّة، (فارسية)، وفي لسان العرب الروزنة: الكوة، وفي المحكم: الخرق في أعلى السقف، وفي التهذيب: يقال للكوة النافذة الروزنة، قال: وأحسبه معرَّباً، وهي الروازن، تكلمت بها العرب.

(٩) كان هذا المَقر قد بُني بعد اتِّخاذ مدينة الدمام مقراً لإمارة المنطقة الشرقية، وانتقال الأمير سعود بن جلوي من الأحساء للدمام، وعودة أخيه الأمير عبد المحسن - الذي كان أميراً بالدمام - للأحساء، وكان مقر الإمارة - قبل بِناء مقر لها - في بيت يعود لصالح إسلام، مدير المالية بالدمام، وقد افتُتِح في عام ١٣٧٣هـ، أواخر عام ١٩٥٣م.

وأذكر أن عبد المحسن بن جلوي استقبل المواطنين من أهالي المنطقة الشرقية فيه؛ لأخذ البيعة، منهم، للملك سعود، إثر وفاة والده الملك عبد العزيز، وذلك في ربيع الأول ١٣٧٣هـ، نوفمبر ١٩٥٣م، ولم يكن، يومذاك، قد افتُتِح، رسمياً، بعد، إلا أن هذا القصر، المقر، لم يعد مناسباً لمقام الإمارة، وقد بُني لها قصر، مقر، جديد أكثرَ فخامةً، وأكبرَ حجماً، ويقع قُبالة القصر القديم، وهو المقر الرسمي للإمارة الآن، في

عهد أميرها الحالي، الأمير محمد بن فهد، أما القديم فقد وُهِب للأمير عبد المحسن بن جلوي بعد إحالته على التقاعد.

(١٠) عبد الرسول حسن عبد الكريم العلقم: هو ابن عمٍّ لزوجتي سعدى بنت مُسلِم بن عبد الله العُلْقم (مسلم هو أخ لعبد الكريم، جد عبد الرسول)، وكان عبد الرسول قد خطب ابنتي الكبرى، بهجة، وعمرها، يومئذٍ، (١٧) عاماً، وتمت الموافقة على الخطوبة، ولكن كان جرى اتفاق على أن لا يتمَّ الدخول إلا بعد إكمال بهجة لدراستها(*)، وكان عبد الرسول يعمل بشركة "جتي" للزيت بالمنطقة المحايدة، سابقاً، المقسومة، حالياً، ويجيء للقطيف كل أسبوع في الحافلة، الباص، التي تُعِدُّها الشركة لنقل عُمَّالها من القطيف والدمام والخبر عصر كل يوم خميس، والعودة عصر يوم الجمعة.

وفي يوم الجمعة الذي سبق يوم الاعتقالات طَلَب عبد الرسول أن يصحَب معه، للمحايدة، ولَدَيَّ كاملاً ونزارًا، ليظلا معه، هناك، أسبوعاً يعود بهما الأسبوع القادم، وكان عمر كامل، يومئذ، (١٣) عاماً، وعمر نزار (١١) عاماً، وكان الباص لا يتحرك من الدمام إلا بعد صلاة مغرب يوم الجمعة، ولا يصل "ميناء سعود" بالمحايدة إلا عند الساعة (١١) مساء.

وسافر الصبيَّان مع عبد الرسول وهما فَرِحان، إذ سيذهبان إلى منطقة جديدة عليهما، ولكن الأقدار كانت لهما بالمرصاد، فما أن وصل عبد الرسول إلى باب غرفته بميناء سعود ليستريح، ويُريح الصبيين معه من عناء الرِحلة حتى وجد، على بابها، ضابط المباحث المسؤول بميناء سعود، يومذاك، إبراهيم الكهموس – وجده واقفاً

(*) تم زفافهما في السجن العام بالدمام، انظر ص: ٢٢٧. م

بانتظاره، ولم يسمح لعبد الرسول والصبيين بأن يدخلوا الغرفة ليأخذوا قسطاً من الراحة، ولو لفترة قصيرة، بل دخل مع عبد الرسول الغرفة وقام بتفتيشها، ثم صحبهم معه بالسيارة حالاً، وسلمهم لجنود؛ ليعودوا معهم للدمام.

وهكذا لم ينم – لا عبد الرسول ولا الولدان – ليل ذلك السبت الأسود، وبقي الولدان مع عبد الرسول موقوفين في مباحث الدمام حتى ظهر يوم السبت، حينما جاء أحد ضباط المباحث، وكلف أحد العُرَفاء بأن يأخذ الولدين لتكسي ليُقِلَّهما إلى منزلهما بالقطيف، بعد أن أفهماه أنهما يستطيعان أن يستدلا على منزلهما إذا ما وصلا القطيف.

وهكذا عادا للبيت ظهر يوم السبت، وهذا يعني أنهما ظلا في رعب وخوف وقلق منذ وصولهما ميناء سعود في وقت متأخر من ليلة السبت حتى وصولهما البيت ظُهر يوم السبت.

(١١) هذا الشخص لم يكن لديه أيُّ اتِّجاه، أو ميول عقائدية، أو أيدلوجية؛ كالقومية، أو الناصرية، أو البعثية، أو الشيوعية، بل لم يكن يهتمُّ بالقضايا والأمور السياسية، ومع ذلك فإن عبد الحميد حشر اسمه ضمن المُتَّهَمِين بالإنتماء إلى جبهة التحرر الوطني، المُتهمَة، من قِبَل السلطات بالشيوعية، وما ذاك إلا نِكايةً به؛ لأنه كان على خلاف معه.

وقد نشأ هذا الخلاف حينما أراد عبد الحميد نقل مكتبته للبحرين – كما أشرنا سابقاً – إذ كان على عبد الحميد – بموجب قوانين وأنظمة الجمارك السعودية – أن يُقدِّم بياناً بأسماء الكتب التي يُريد تصديرها، لكن عبد الحميد لا يريد أن يُقدِّم بياناً بأسماء الكتب التي لديه، وإنما أراد أن يُقدِّم عدد الطرود فقط مشيراً إلى أنها طرود كتب، وكان سليمان الطيب، يومها، موظَّفا بجمرك القطيف بوظيفة "مُعاين"،

وأحيلت أوراق عبد الحميد اليه فلم يقبل بها، وطلب من عبد الحميد تقديم كشوف بأسماء الكتب، ورفض عبد الحميد الطلب، ومن هنا نشأ الخلاف.

وبالرغم من أن المدير حلَّ القضية بأن طلب من عبد الحميد أن يعمل كشوفاً بأسماء الكتب غير الممنوعة، التي لا خطورة من ورائها، والكتب الممنوعة يدسها في ثنايا الطرود دون أن يضع أسماءها في الكشوف - بالرغم من ذلك فإن عبد الحميد لم يغفر لسليمان موقفه حتى بعد مضي سنوات.

(١٢) خليفة أحمد خلفان، من البحرين: عضو في جبهة التحرر الوطني بالبحرين(*)، وكان على صلة بنا، وكان يعمل في ورشة إصلاح تلفزيونات وراديوهات فيلبس لدى وكيلها بالمنطقة الشرقية، يومذاك، القصيبي، وكان يسكن مع خليفة في الخبر شخص آخر ممن يعملون في نفس الورشة، وهذا الشخص كان عبداً مملوكاً للأمير عبد الله الفيصل، الشاعر المعروف، ولما صدر قرار تحرير الرقيق انفصل من عنده، وجاء للمنطقة، واشتغل عاملاً لدى القصيبي في الورشة المذكورة، وصار زميلاً لخليفة في العمل، والسكن.

وفي أحد الأيام - وكان يوم جمعة ، عطلة - أمسكت الشرطة بهذا الشخص في سوق الدمام، وهو سكران، وجيء به لمحل سكناه للتفتيش، وفي دولاب الملابس وجدوا رسالة حجمها غير عادي، ومُغلَّفة، ومعنونة إلى شخص في بيروت، فسُئِل عنها، فقال: « لا أدري، وهي ليست لي، وإنما هي لزميلي (خليفة) »، وسُلِّمت الرسالة للمباحث، وبفتحها عرَفت المباحث أنها من التنظيم في الخبر للتنظيم في بيروت، لكن العنوان على الغُلاف عنوان شخص آخر - غير أبو اسْنيد - واعتُقِل

(*) صوبنا اسم الجبهة في الهامش (*) ص: ١٦٠. م

خليفة، وسُئِل عن الرسالة ممن؟ ولمن؟ فقال: «لا أدري، أنا استلمتها من شخص من البحرين، وقال لي: إنه في غدٍ، السبت، سيجيئك شخص آخر من البحرين اسمه (...؟)، فسلمها له، ولست أعرف صاحب العنوان المرسلة اليه، ولا أدري ماذا فيها».

وطبعا فإن المباحث لم تقتنع بصدق هذا القول، وجُلِد خليفة، ولكنه أصرَّ على أقواله، وظل في السجن شهوراً، واعتقلنا بعدها، وفي التحقيق اتَّهَم أحد المعتقلين خليفة بأنه يتعاون مع تنظيمنا، وأنه، وبعض زملائه، يجتمعون على فترات مع خليفة من أجل أخذ دورات تثقيفية في التنظيم، وفي النظرية الشيوعية، وهكذا رُبِط خليفة بنا، وأصبح ضمن المجموعة.

(١٣) عبد الله الشايع: ضابط مباحث من عسير، اشتغل - بعد تخرجه من الكلية العسكرية - لفترة في الجنوب مع محمد البدر، إمام اليمن الذي أطاحت به الثورة، وبسبب هذه الثورة قامت حرب اليمن، وكان عبد الله الشايع هذا من ضمن الضباط السعوديين الذين اشتغلوا مع البدر، إبَّان هذه الحرب، لكنه لم يبق هناك حتى الأخير، وإنما نُقِل للمنطقة الشرقية، لقسم المباحث، ثم لما فُتِح فرع للمباحث بالقطيف عُيِّن رئيساً لهذا الفرع عام ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م، ولست أعرف أسباب نقله من الجنوب للمنطقة، هل أن ذلك مجرد تنقلات عادية، أم إنَّ ثَمَّة أسبابًا خاصة استدعت نقله؟

وعلى الرغم من أنه ضابط نشيط، وذكي، ومُثقف - إذ وجدت لديه اهتمامات وقِراءات لبعض الكتب الأدبية والثقافية - إلا أنه كان سِكِّيرا وزِير نساء، وهاتان الخصلتان كلَّفتاه حياته أخيراً، وخُلاصة قصته:

في عطلة عيد الفطر عام ١٣٨٥هـ - أي الشهر الذي صدرت فيه الأحكام علينا - وبينما كان عبد الله الشايع عائداً من القطيف - حيث مقر عمله - للدمام - حيث مقر سكنه - صدم بسيارته شخصاً من سيهات يركب حِماراً يجُرُّ عربة تحمل بعض الخُضرة، ينقلها هذا الشخص لسوق الخضرة بالدمام.

وبالرغم من أن الرجل لم يُصَب بأذى، وأن الأضرار اقتصرت على العربة التي يجرها الحمار، وتناثر حمولتها من الخضرة، إلا أن الضابط الهمام لم يتوقف، بل إنه فرَّ هارباً مسرعاً بسيارته، لكن من سوء حظه أن الحادث وقع في شارع سيهات - الدمام، وقرب مدخل الدمام، وقد وقع أثناء اجتياز أحد ضباط المرور، ولما رآه ضابط المرور لم يتوقف، بل هرب، لحِقه بسيارته، ولكنه لم يُدرِكه إلا وقد وصل الشايع لإدارة المباحث بالدمام، وأوقف سيارته، ودخل مسرعاً داخل الإدارة.

وهنا توقف ضابط المرور، ولم يستطع أن يَدخُل إليه داخل إدارة المباحث، ولكنه عاد وأخبر مدير عام شرطة المنطقة بالحادث، وأن مرتكب الحادث التجأ إلى إدارة المباحث، فاتصل مدير شرطة المنطقة بأمير المنطقة سعود بن جلوي، وأخبره بما جرى، فاتصل ابن جلوي، حالاً، بمدير المباحث "عبد العزيز الجيفان"، وقال له: «أخرج الضابط الآن، وسلمه للشرطة، وإلا أرسلت له أخوياء (الحرس الخاص بالإمارة) يسحبونه من أُذِنه»، فسارع الجيفان واقتاد الشايع، وسلَّمه لشرطة الدمام، وقد ظل موقوفاً لدى شرطة الدمام لمدة أسبوعين.

ويبدو أن هذه الحادثة قد أغاظت الجيفان؛ لأنها وقعت منه - كما يقال - وهو سكران، فكتب الجيفان عنه - بصورة سرية - لوزارة الداخلية يقترح نقله من إدارة المباحث للشرطة، وجاءت الموافقة على اقتراح الجيفان عند بداية عطلة عيد

الحج من العام ١٣٨٥هـ نفسه، وعرف عبد الله الشايع عن ذلك فاستاءَ، لكنه لم يستطِع أن يعمل شيئاً.

وفي ليلة عيد الحج، وكان الشايع قد سهِر تلك الليلة مع شلة من أصحابه، ومعهم بعض بائعات الهوى من صديقات الشايع من سيهات وتاروت، وبعد انقضاء تلك السهرة، وكان قد عبَّ، خلالها، من الخمور الشيء الكثير، وعند ما تفرق الجمع، وانفض السامر، وركب هو سيارته، ومعه صديقه الخاص محمد مرعي عسيري (موظف بفرع وزارة البترول بالدمام، وزميل الشايع في الدراسة بعسير)، ومعهما عبد الله ظافر الشهري، عريف بمباحث القطيف، وكانوا في طريقهم للدمام، وكان عبد الله الشايع هو الذي يقود السيارة.

وحسب الرواية التي سمعناها من صديقه محمد مرعي عسيري، فإنه – أي الشايع – تحدَّث إليهم – وهم يسيرون متجهين للدمام، وفي وقت متأخر من الليل – بألم وانفعال قائلاً: «لقد انتهيت، لقد حطمني الجيفان، سيكون مصيري أن أقف في الشارع أشير لهذه السيارة بالتوقف، ولتلك بالمرور»، يقول محمد مرعي: «ثم جنَّب السيارة، وأوقفها، وانخرط في بُكاء عميق، فأخذنا نُهدِئه، ونُهوِّن عليه الأمر، لكنه استمر في بُكائه، ثم فوجِئنا به يسحب مسدسه بسرعة، ويُطلِق النار على نفسه، وكانت حركته أسرع منا حينما أردنا أن نُمسِكه، ونَحُول بينه وبين إطلاق النار، ولكن وقع المحذور؛ إذ سرعان ما لفظ أنفاسه، وارتبكنا، ووقعنا في حَيرة، وذهول، لا ندري ماذا نفعل، وكيف نتصرف، هل نتركه بالسيارة، وننجو بأنفسنا؟ وكيف نذهب مشياً على الأقدام، والطريق طويل، والوقت متأخر جداً؟ ثم رأينا أن نتجه بالسيارة لبيته، وقُدت السيارة أنا بعد أن أزحته من محل القيادة».

لقد كانا يظنان أنهما سيجدان بيتـه مفتوحـاً، لكـنهما – حيـنما وصـلا البيـت – وجداه مُغلقاً، ونتيجة لاضطرابهما، وعـدم قُـدرتهما عـلى تركيـز فكرهمـا، وكيـف يتصرفان؛ فإنهما – بدلاً من أن يعودا أدراجهما – قامـا بطـرق البـاب عـلى زوجتـه يسألانها عنه في ذلك الوقت المتأخر، وردت عليهما بأنه لم يأت بعد، وطبعاً فـإنهما لم يُخبِراها بما حدث، وإنما عادا أدراجهما، ثم قررا أن يذهبا به إلى تاروت حيـث كـان الشايع مُعتاداً الذهاب إلى هناك، والسِباحة في حمام أحد البساتين مع صديقاته مـن بائعات الهوى، وهكذا أوصلاه إلى مَدخَل البستان وأوقفا السيارة بجانب الطريق، وأجلساه أمام مِقوَد السيارة، وأسنداه على المقود، وجعـلاه في هيئـة النـائم، مُتكِئًـا بيديه على المقود، واضعاً رأسه على يديه كمن يريد أن يستريح، وعادا.

حينما تَرك محمد عسيري، وعبد الله الشهري الضابطَ عبد الله شايع عـلى شـكل نائم وعادا، كان الوقت قد جاوز الساعة الرابعة صباحاً، وقد بقي عـلى وضـعه في السيارة حتى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم حينما مر به شـخصٌ ذاهـب إلى سنابس، في جزيرة تاروت، وعاد بعدها من نفس الطريق، واسترعى انتباهه أنـه – حينما مر في ذهابه –وجد هذا الرجل عـلى نفـس الوضـعية التـي هـو عليهـا الآن، وخامره شك في أن يكون به شيء ما، فلم يقترب منـه، ولكنـه ذهـب إلى الـشرطة بالقطيف، وأخبرهـم بما رأى، وجـاءت الـشرطة ووجدتـه مقتـولا، وعرفـه مـدير شرطة القطيف عبد الله المغلوث، واتصل، حالاً، بمدير المباحث بالـدمام، وإمـارة المنطقة، وأُرسِلَت الجثة للمستشفى ليقوم الطبيب الشرعي بفحص الجثة، ومعرفـة أسباب الوفاة، ووقتِها.

وفي الحال تبادر إلى ذهن رئيس المباحث – عبـد العزيـز الجيفـان – احـتمال أن يكون ثَمَّة جريمة قتل مُتعمَّد مـن قِبَـل أحـد أبنـاء القطيـف، أو أحـد التنظـيمات

الوطنية، انتقاماً منهم، لكون هذا الضابط هو مدير مباحث القطيف، ثم هو أحد الذين لعِبوا دوراً رئيسياً في التحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم.

وأراد الجيفان أن يستصدِر أمراً بإعادة اعتقال من أُفرِج عنهم من أهالي القطيف، لكن المغلوث - وهو ضابط أحسائي، وقد أمضى فترة طويلة، وهو مدير لشرطة القطيف، ويعرف أهلها جيداً - استبعد هذا الاحتمال، فقام بحركة ذكية ليُمسِك بالخيط الذي يوصِله إلى أسباب الحادث، فذهب، أولاً، إلى بيت الضابط المقتول بالدمام، وسأل زوجته عنه، وكانت - حتى ذلك الوقت - لم تعرف ما حدث، فردَّت على سؤال المغلوث بأنه لم ينم البارحة بالبيت، ثم أخبرته بأن محمد مرعي عسيري، والعريف الشهري جاءا الساعة الثالثة فجراً يسألان عنه، فذهب المغلوث لدائرة مباحث القطيف ونادى العريف الشهري، وسأله عن عبد الله الشايع؛ هل هو موجود، فرد عليه بالنفي، وقال الشهري، وكأنه لا يعلم شيئاً: «ربما يأتي قريباً، أو بعد الظُهر"»، فسأله المغلوث: «ومنذ متى عِلمُك به؟»، فأجابه: «منذ كذا»، وذكر وقتاً هو بعد الوقت الذي حدده الطبيب الشرعي لوفاة الشايع، فأدرك المغلوث أن الشهري يكذب، وأنه يعرف شيئاً عن الحادث، فاستصدر أمراً باعتقاله، والتحقيق معه، وأدى اعتقال الشهري إلى اعتقال زميله محمد مرعي عسيري.

وبالتحقيق معهما تأكد لدى المباحث والشرطة براءة أهل القطيف من دم الضابط الشايع، ثم اعتقل أفراد شبكة الدعارة - السواق، والقوادين، والمومسات اللواتي سهرن معهم، وشُكِّلَت لجنة للتحقيق في القضية مؤلفة من عبد الله المغلوث، مدير شرطة القطيف، رئيساً، وسعد الراجحي - أحد ضباط المباحث الذين تولوا التحقيق في قضيتنا - ومندوب عن إمارة المنطقة، واتخذت اللجنة من

سجن الدمام المركـزي – الـذي نقلنـا إليـه بعـد صـدور الأحكـام علينـا – مقـراً للتحقيقات، وجيء بأفراد الشبكة إلى هذا السجن، حيث أُوُدِعـوا هنـاك، وجـرى التحقيق معهم.

لقد فوجئنا صباح اليوم الثاني لعيد الحج عـام ١٣٨٥هــ بـالمجيء إلى الـسجن بمجموعة فيهم نساء، ثم بالضابط المغلوث يجيء إلى باب العنـبر الـذي نحـن فيـه يستدعينا ويُسلِّم علينا، وبعدها يُخبِرُنا عن وفاة عبد الله الشايع عـسيري – قـتلاً أو انتحاراً – لم يتضح الأمر بعد.

وظلت اللجنة تواصل تحقيقاتها لعدة أيام، ورُفِع التحقيق لأمير المنطقـة سـعود بن جلوي، ويقـال أن ابـن جلـوي اقتنـع بـصحة مـا ادعـاه المُـتَّهَمان – العـسيري والشهري – من أن الشايع انتحَر، ولم يُقتَل – اقتنـع بـصحة هـذا الإدعـاء لمعرفتـه بسلوكه، ولاسيما أن التحقيقات أثبتت أنه كان – قبـل انتحـاره – في جلـسة كلهـا عربدة، وسكر، وجنس، غير أن والد الضابط لم يقتنـع بـصحة مـا ادعـاه المتَّهَمان، وأصر على أن ابنه مقتول، وأنه يطالب بالجزاء، ويقـال أن سـبب إصرار الأب عـلى ادعاء القتل هو أن ابنه كان مؤمِّناً على نفسه بمبلغ كبير يـصل إلى عـشرات الآلاف من الدولارات، وطبعاً فإنه إذا كان منتحِراً فـإن حقـه في التـامين يـسقط، إلا أني لم أسمع عن المبلغ بالتحديد، كما أني لست مُتَيقِّنا من صحة هذه المقولة).

وأياًّ كان فإن الرياض، والملك فيصل بالذات كان رأيـه متَّفِقـاً مـع رأي الأب، فأُحيلت المعاملة، والمتهمان إلى شرطة الظهران ليتـولى التحقيـق معهـما هنـاك أحـد الضباط، وهو معروف بالشدة والقسوة، ولقي المتهمان هناك صنوفاً مـن التعـذيب لانتزاع الإعتراف منهما بأنهما قتلاه، لكنهما صـمدا، وأصراً عـلى مـوقفهما، وأُعيـدا لسجن الدمام، وبعد فترة نُقِلا للرياض، وهناك أُعيد التحقيق معهـما مـرة أُخـرى،

وبِعُنف أيضاً، فلم يُغيِّرا من أقوالهما شيئاً، وأصراً على أن الشايع انتحَر وهو في حالة سُكر، وأعيدا للظهران، ووضِعا معنا في العنبر، وأُحيلت معاملتهما للمحكمة الشرعية بالدمام، وبعد أكثر من أربع سنوات صدر حكم شرعي ببراءتهما، ولقد رأينا لديهما صورة من صك حكم البراءة، وهو صك مطوَّل، وصارا ينتظران التصديق على الحكم، والأمر بإطلاق سراحهما.

وفي شهر ربيع الثاني ١٣٩٠هـ نُقِلنا - أنا، وبعض زملائي - لجدة على أثر الإعتقالات الجديدة التي حدثت بالمنطقة حينذاك، وغادرنا سجن الدمام إلى جدة، والعسيري والشهري يترقبان الخروج بين لحظة وأخرى، ولما عدنا للدمام من جدة بعد مُضيِّ ثمانية عشر شهراً (من ربيع الثاني ١٣٩٠ - إلى شوال ١٣٩١هـ) وجدناهما قد خرجا من السجن، وأخبرني الزملاء بأن الملك فيصل اعترض على الحكم، أولا، وطلب إعادة النظر فيه، إلا أن رئيس المحكمة أصرَّ على موقفه وحكمه، وعندها أمر فيصل بإخراجهما، وطويت قضية هذا الضابط المُستَهتِر، وقد أمضيا في السجن ما يقرب من خمسة أعوام.

(١٤) سعد بن محمد الراجحي: كان، وقت اعتقالنا، مديراً لمباحث الدمام، وهو، أيضاً، ضابط نشيط، ودمث الأخلاق، وقد تنقَّل في عدة مناصب، حتى أصبح مديراً لجوازات المنطقة الشرقية بالدمام لعدة سنوات، ووصل إلى رتبة لواء، وفي عام ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م نُقِل للرياض مساعداً لمدير عام الجوازات بوزارة الداخلية، وفي عام ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م تقاعد.

(١٥) مِن هؤلاء: الملازم عايض العوفي، وهو، أيضًا، ضابطٌ جيد، نُقِل، لفترة، مديراً لمباحث القطيف، وارتبط، هناك، بصَداقات مع بعض الشخصيات من أهالي القطيف، وخلال موجة الإعتقالات التي مرَّت بالقطيف عام ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م،

التي تولت أمرهـا الإسـتخبارات العامـة، وهـي المعروفـة باعتقـالات جـدة؛ لأن المُعتَقلين كانوا يُنقَلون إلى جدة - خلال هذه الموجة أبدى عايض تعاطفـاً، وتعاونـاً مع من يعرفهم من أهالي القطيف، إذ أوعز إلى عدد منهم بأن يُبعِـدوا أولادهـم، أو أخوانهم الـذين عـرف أنهـم مطلوبـون للإعتقـال، إلى خـارج المملكـة؛ إذ كانـت الإستخبارات تستعين بمباحث القطيف لتَدُلَّها على بيوت وأماكن عمل المطلـوبين، وحتى بعد نقله من القطيف ظل - بـين فـترة وأخـرى - يـزور بعـض أصـدقائه، ولاسيما عند ما تحدث لهم مناسبات خاصـة، كالتعزيـة بوفـاة أحـد مـا، أو التهنئـة بزواج شخص ما.

(١٦) حينما سلمت النسخة لباقر الشماسي - وهو عضو بالجبهة - لم أطلب اليه أن يُعطيَهـا لأخيه حسين، ذلك أن حسيناً ليس عضواً رسمياً بالجبهة - ولعل، في ذلـك، شـيئًا من المفارقة والعجب - نعم؛ فحسين صديق، ويعرف عن الجبهـة الـشيء الكثـير، ولكنه ليس منضماً اليها بصورة رسمية، ولا يدفع اشتراكا، ومن هنـا فـإن اعترافـه بأن لدينا حزباً شيوعياً، وأنني أنا رئيس الحزب، وأنه عضو فيـه، هـذه الإدعـاءات كانت مفاجِئة لي، وهي - وإن جاءت خلال تعرضه للتعذيب - إلا أنهـا ادعـاءات بعيدة عن الواقع، ومن هنا وجدتني مضطراً لأن أُدخِلَه ضمن أعضاء الجبهة؛ لأني لو قلت إن حسيناً ليس عضواً فلن أُصدَّق، وستكون كل أقوالي موضع شك لـدى المُحقِّقين، (وعلى نفسها جنت براقش).

(١٧) كان هذا الحفل جُزءاً من نشاط مجموعة من الـشباب ذوي الاتجـاه الـديني، وكـانوا يُقيمون احتفالات في المناسبات الدينية التي يحتفـل بهـا الـشيعة؛ كـذكرى مواليـد الأئمة (عليهم السلام)، وكان عيد الغدير أحد مواسم هذه الاحتفالات.

وأذكر أنني – في صبيحة اليوم التالي لهذا الاحتفال –كنت جالساً مع المرحوم عبد الله بن سلمان الشماسي، فقال لي: «كنا البارحة (ليلة الاحتفال) في مجلس الحاج أحمد بن سنبل، وكنا نستمع للاحتفال (كان منزل الحاج أحمد بن سنبل مقابلاً للمسجد الذي أُقيم فيه الاحتفال، وكان باب المجلس على الطريق مباشرة، وكان الطريق الفاصل بين المسجد والبيت ضيِّقاً، كما أن باب المجلس كان – وقت الاحتفال – مفتوحاً) – يقول عبد الله: «وفيما كنا نستمع لما كان يُلقى في الاحتفال من كلمات وقصائد؛ فوجئنا بدخول ثلاثة أشخاص ملثَّمين علينا، وجلسوا في طرف المجلس، وبعد انتهاء الحفل خرجوا، ولم يكلِّمونا، أو يُسلِّموا علينا، لا عند الدخول، ولا عند الخروج، ولم يقولوا من هم؟ لكنا أدركنا أنهم من المباحث.

أما الموضوع الذي أشار إليه الضابط – وعنوانه (الجانب الاشتراكي في حياة الإمام علي – فيبدو أن العنوان أثاره، أو أنه لفت نظره إلى اتجاه الكاتب، لذا فهو يُحاوِل أن يتعرف على صاحبه، ولقد أثارني أنا أيضاً، وقد ظل مُرتسِماً في ذاكرتي، وصرت أتطلع إلى فرصة تُتيح لي معرفة صاحب الموضوع، حتى أُحذِّره من أن المباحث مُهتمَّةٌ به، وما كنت أُريد لأحد من هؤلاء الشباب أن يتعرض، أو يناله شيء من المباحث – رغم ما بيني وبينهم من اختلاف في التفكير والاتجاه – وظللت أترقَّب الفُرَص.

ولما فُتِح باب الزيارة في شهر رمضان، وجاء لزيارتي المرحوم محمد علي المحاسنة، وهو شخص ضمن هذه المجموعة، وإن لم تكن له نشاطات ثقافية وأدبية، فسألته: «من ألقى هذا المقال؟» فقال: «هو محمد بن رضي الشماسي، ولكن لماذا سؤالك؟»، قلت له: «ليأخذ حذره، إن المباحث تُحاول التعرف على صاحب هذا الموضوع»، ثم أخبرته بالحديث الذي دار بيني وبين الضابط.

(١٨) بالرغم من أن يوسف الشيخ لم يكن يرئسني، تنظيمياً، بل كنا جميعاً - أنا، وهو والحقيل - في مستوى واحد من حيث المرتبة التنظيمية، وإن كان هو والحقيل سابقين عليَّ في التحاقهما بالتنظيم؛ إذ كان يوسف مسؤول الخبر، والحقيل مسؤول الدمام، وأنا مسؤول القطيف، وكان رئيس المنطقة في التنظيم الذي يرتبط به مسؤولو المُدن هو السيد مصطفى حافظ وهبة (أبو عُمَر)، إلا أننا كنا حريصين على أن لا يرد اسمه في التحقيق، وأن يبقى دوره مجهولاً لدى المباحث.

من هنا ادَّعيت بأني مرتبط، تنظيمياً، بيوسف، كي أحصر الموضوع بيني وبينه؛ لأن يوسف ليس محاطاً بآخرين، مثلي، يعرفون تصرفاته، ثم هو يعرف "أبو اسْنيد" منذ أحداث عام ١٩٥٣م، فبإمكانه أن يدعي أنه يتصل مباشرة بأبي اسْنيد.

هذا من جهة، ومن جهة أُخرى لمعرفتي بأن يوسف شخص ذكي، وواسع الحيلة، ولديه القدرة على التخلص من المواقف الحرِجة، كما أنه شخص صُلْب، وقوي، ولقد أثبت، في هذه القضية، صلابةً في الموقف، وتَحمُّلا لشتى أنواع العنف التي لاقاها، ولست مبالغاً إذا قلت إنه كان أصلب واحد في المجموعة، وقد أثبتت التجارب صواب وجهة نظري هذه، وصحة هذا التصرف.

صحيح أن ادعائي بأني مرتبط بيوسف، وأن يوسف هو المسؤول قد ألقى على كاهل يوسف عِبئا أكثر، وتحمل - بسبب ذلك - مزيداً من الآلام، إلا أنه حقق ما كنا نريد - إبعاد رئيس المنطقة عن المسرح، فلم تستطع المباحث، يومها، أن تعرف عن ارتباطنا به، أو ارتباطه بنا، وإن كان ابتعاد المباحث عنه لم يدم طويلاً، فقد وقع في المصيدة عام ١٩٦٧م، ولكن ذلك لم يكن بسببنا كما سيأتي.

(١٩) لست أذكر، الآن، ما إذا كان صالح بن سلاط حاضراً هذه المناقشة، بيني وبين حسين، أم لا، لكن صالح سلاط ظل يذكر لي هذا الموقف باستمرار، ويُثني عليَّ

بسببه، ويتذمَّر من حسين، ولما اعتُقِل مرة أخرى في جدة عام ١٩٧٠م – كما سيأتي – ولقيتُه هناك؛ إذ جمعتني به، لفترة، شقة واحدة، ولم يكن، وقتها، قد استُدعي للتحقيق، وجدته مُتَخوِّفا من أن يُعاوِد حسين اتهامه له بالشيوعية، فطمأنته بأن حسين لن يتَّهمه مرة أخرى بعد الذي جرى بيننا في المباحث، ولقد تأكدت صداقتنا بعد خروجي من السجن، وصرت موضع إعزاز وتقدير لديه.

(٢٠) من المؤسف أن هذه الفِرية – فِرية أن البعثيين هم الذين وشَوا بنا وكانوا سبباً في اعتقالنا – قد صدَّقها بعض أفراد منا، وحينما فُتِحَت الزيارة لنا، وزارنا بعض الأصدقاء، وأقاربنا؛ كان طبيعياً أن يتساءلوا عن أسباب الاعتقالات، والتهمة الموجهة لنا، وقد كان رد هؤلاء – الذين صدقوا فرية وِشاية البعثيين بنا – على هذه التساؤلات أننا ضحية وِشاية بنا من قِبَل البعثيين.

ولقد انتشرت هذه الإشاعة، وصدَّقها كثيرون، وحتى ذهب بعض أقرباء بعض المعتقلين لأقرباء لهم من نفس الأُسرة لكنهم بعثيون – ذهبوا لهم يُعاتِبونهم، ويلومونهم بعُنف، وغضب، متسائلين: «كيف طاوعكم ضميركم أن تشوا بأقربائكم، وأبناء عمومتكم لدى حكام ظلاّم هم أعداء لكم ولهم.

وكان المرحوم عبد المجيد بن حسن الشماسي(*)، وهـو أحـد أقطـاب البعثيـين القياديين في القطيف، ومـن المعـروفين بالتـشدُّد، وخـصم لـدود للمخـالفين لـه، المُتَّهَمين بالشيوعية، وقد طاله الشيء الكثير من العتب، واللوم، والتقريع، ولما كان أخاً شقيقًا لمهنا حسن الشماسي، من المسجونين معنا، ومـتَّهَما بالـشيوعية، وكانـا - مجيد ومهنا - يقطنان في بيت واحد، بالإضافة إلى وجود أربعة أشخاص آخرين من آل الشماسي هم مسجونون معنا بتهمة الشيوعية، وكان مجيـد يـزور أخـاه "مهنـا" أسبوعياً، ويأتي إليه بما يطلب من حاجات، وكـان يجلـس معنـا فـترات طويلـة في أوقات الزيارة، لذلك فإنه تضايق، جداً، من هذه الإشاعة، ووقع في حرج شديد.

وبالرغم من فتـور العلاقـة بينـي وبينـه بـسبب أحـداث وقعـت عـلى مـسرح التنافس، والخلافات بين من يُتَّهمون بالشيوعية، والبعثيين، لا مجال لذكر تفاصيلها هنا - أقول بالرغم من ذلك فإنه - في أحد الأيام - كان في زيارة لأخيه مهنا، وظل معنا طويلاً، وبعد فترة جاء بجانبي، وطلب مني أن ننفرد لوحدنا؛ لأن لديه حديثاً معي، فاختصرنا، معاً، في إحدى الحجر، فقال لي: «أنا أثـق بـك، وبـصدقك، هـل لمست - أثناء التحقيق معك - أننا نحن السبب المباشر في اعتقالكم؟».

(*) أحد الأقطاب الرئيسيين في تنظيم حزب البعث في القطيف، يمتاز بالهدوء، والمرح، وسعة الصدر، ولد في القلعة بالقطيف سنة ١٣٤٩هـ،١٩٣٠م. أخذ مبادئ القراءة والكتابة في كتَّاب الملا علي بن عيسى عبد العال، والملا علي بن رمضان، ومبادئ علوم العربية على يد الشيخ محمد صالح البريكي وأخيه الشيخ ميرزا حسين، ثم التحق بالمدرسة الأولى المعروفة بمدرسة البحر (الحسين بن علي)، فيما بعد، فحصل منها على الابتدائية، ثم سافر إلى العراق وهناك حصل على المتوسطة، وبعد عودته إلى القطيف عمل في أحد البنوك، حيث اعتقل وتوفي بالتعذيب في سجن المباحث بالدمام. م

قلت له: « إذا كان بمعنى أنكم قدَّمتم قائمـة بأسـمائنا للمباحـث، وقلـتم لهـم هؤلاء هم الشيوعيون – إذا كنت تعني هذا؛ فأنا، شخـصياً، لا أعتقـد ذلـك، ولا أظنكم – مهما بلغ مقدار الكُره لديكم للشيوعيين – تفعلون ذلك، لكني أعتقد أن التصرفات الحمقاء التي يقوم بها بعض مـن جُهَّـالكم – ولا أُبـرئ جماعتنـا – مـن استفزازات، وتعليقات، وسـخريات الـبعض عـلى الـبعض الآخـر في الأسـواق، والمقاهي، والطُرقات، وباصات أرامكو، عند ما يكون فيها جماعة من الطرفين، كل ذلك ساهم في فتح أعين المباحث، ودفعها للتحري، واستقصاء المعلومات.

ثم ذكَّرته بتصرفاتهم هم إزاء بعض الأحداث، ومنها فِتنة ومُضاربَة حـدثت في المكتبة الأهلية العامة مساء يوم مقتل عبد الكريم قاسم، أو انقلاب البعثيين الأول عام ١٩٦٣م ١٣٨٢هـ، حيث جرى فيها استفزاز، وسُـخرية مـن جماعتكم ضـد بعض من جماعتنا، وتطوَّر ذلك إلى مضاربة بين الطرفين، أدت إلى تدخُل الـشرطة، واعتقال بعض الأفـراد مـن الطـرفين، وسـمِعت أنـا بالنبـأ، وذهبـت مـع بعـض الأصدقاء للشرطة، وتـدخلنا، وصـورناها بأنهـا مـضاربة بـين شـباب مـراهقين، وتصالحوا، وجرى التنازل لدى الشرطة من كلٍّ ضد الآخر، إذ لم تؤد المـضاربة إلى إصابات بجروح خطيرة، وخرجنا، والقضية منتهية، ولكنكم أنتم – وبعد جلـسة خاصة عقدتموها لمناقشة الموضوع – قررتم تقـديم طلـب إعـادة فـتح التحقيـق في القضية، وكان تقديركم أن الشرطة –إذا عرفت أن سبب المُـضاربة هـو أن هـؤلاء (جماعتنا) زعلانين على مقتل عبد الكريم قاسم وأعوانه؛ لأنهـم مـن مؤيـدي عبـد الكريم قاسم – إذا قُلتم ذلك فإن الشرطة ستفهم أنهـم يـساريون، ومـن ثَـمّ فـإن القضية ستأخذ ضدَّهم بُعداً جديداً يختلف عن ظاهر القضية، وسيطول سجنهم.

هكذا كان تقديركم - الطائش، الحاقد - للموقف، ومن هنا طالبتم بإعادة فتح باب التحقيق، ووصلت القضية للمحكمة، ولولا تدخل بعض الشخصيات من ذوي العلاقات الجيدة بالقاضي، وإفهامه إياه بأن هذه القضية تافهة، وهي بين أطفال مراهقين، فجمَّدها القاضي، وأماتها، لكن ذلك فتح أعين المباحث.

من هنا أعتقد أن لكم دوراً غير مباشر؛ إذ إن مُجمَل التصرفات جعل المباحث تُفَتِّح أعينها جيداً، وتتعرف على من هو مصنف شيوعياً، ومن هو مصنف بعثياً، ومن هو ناصري، أو قومي؟ أو... أو...».

ثم قلت له: «اسمع يا مجيد، لا تظن أن الدولة - باعتقالها إيانا - قد أغمضت عينها عنكم، لا، إن الدولة لا تريد أن تضرب الجميع دفعة واحدة؛ لأن ذلك يثير الرأي العام عليها، ويهز صورة الأمن والاستقرار الذي تتباهى به في الخارج، ثم هي غير مضطرة لذلك، إذ ليس ثمة أحداث تُهدِّد أمنها، واستقرارها، ثم أنها تعرف أن ضرب فئة سيجعل الفئة الأخرى في خوف، وحذر، وقلق، مما قد يَحُدُّ من نشاطها، ولكن مع كل ذلك فإن الضربة آتية لكم لا ريب فيها، قد تطول بضع سنوات، وقد تقصُر، حسب ظروف، وأحداث المنطقة»، (طبعا لم أخبره بما دار بيني وبين الضابط، وسؤاله إياي عن تنظيمات البعثيين).

ثم قلت له: «اسمع يا مجيد، نصيحة مني، خُذ من قضيتنا عِبرةً، ودرساً، طهِّروا صفوفكم من الشخصيات الضعيفة، فلن تستطيع الصمود - إذا ما اعتُقِلت - وبجانبك شخص ضعيف يعرف كل أسرارك.

إنني - برغم كل شيء - أنظر إليكم كجماعة وطنية، وإن اختلفتُ معكم في الرؤية، وبعض المفاهيم، وأساليب الكفاح الوطني، لذا أتمنى لكم - وأقولها بكل

صدق وأمانة – أن تنجحوا فيما فشِلنا فيه نحن، هـذا هـو رأيـي الشخـصي، ومـرة أُخرى أُحذِّرك من الشخص الضعيف الواهي »، قال لي: « شكراً »، وافترقنا.

ثم – مرة أخرى – اجتمعت بشخص آخر – أثناء الزيارة أيضا – بعثي، ولكنـه من النوع المُتَزِن الواعي، ولكنه غير قيادي، وتربطني بـه صـداقة قديمـة، فأخبرتـه بأني لمست لدى المباحث تساؤلات عن البعثيين (لم أُخبره، تفصيلاً، بما جرى بينـي وبين الضابط)، وعليه خذوا حذركم، فلعل الضربة القادمة فيكم، وصدق ظنـي، ففي عام ١٩٦٧م اعتُقِل أفراد مـن البعثيـين، وفي عـام ١٩٦٨م اعتُقِلَـت مجموعـة كبيرة منهم، وفيهم مجيد نفسه، الذي مات في أغسطس ١٩٦٩م، تحـت التعـذيب، في مباحث الدمام، وادعت المباحث بأنه انتحر(*).

(٢١) وقعت أخطاء كثيرة في رواية المؤلـف لاعتقـال محمـد سـعيد الجـشي، وملابـساتها، وأسماء بعض الشخصيات فيها، والسبب أن المؤلف كان معـتقلاً، وقـت الحادثـة، فلم تصله أخبار دقيقة عنها.

ولأن اعتقال محمد سعيد الجشي ليس حدثًا عابرًا، وإنـما هـو حلقـة في سلـسلة طويلة من المآسي التي تعرضت لها المنطقة، سواء منها مـا دخـل ضـمن الحركـات الوطنية السياسية أو غيرها، حتى غير الموجهة منها ضد الدولة، بل حتـى المـشاركة في نشاطات ترعاها الدولة وتموِّلها، ولكنها مع ذلك تراقبها بعين الشك والريبة.

وفي ما يتصل باعتقال محمد سعيد الجشي لدينا رواية أخرى حصلنا عليهـا مـن السيد عدنان العوامي، وهو أحد أعضاء (الرابطة الأدبية) التي يرئسها محمد سعيد

(*) يرجح المعتقَلون أنه انتحر، بقرينة معاقبة حارسه بوضعه في السجن معهم، لكن بعضهم يعزو هذه الحركة بأنها غطاءٌ للتجسس عليهم.

حين اعتقاله، وهي تختلف في كثير من تفاصيلها وأسماء بعض شخصياتها عن رواية المؤلف.

مركز الخدمة الاجتماعية هيئة حكومية أهلية تسهم فيها ثلاث وزارات هي وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وتختص مسؤوليتها بالتنمية الإجتماعية، ولها في المركز موظفون يمثلونها، ومنهم مدير المركز، والأخصائي الإجتماعي، ووزارة الصحة، وتنحصر مسؤولياتها في الرعاية والتوعية الصحية، ولها مندوب يمثلها، هو الأخصائي الصحي، ووزارة التربية والتعليم ومجال اختصاصها في التنمية الثقافية، ولها موظف يمثلها هو الأخصائي الثقافي، وهذه الجهة هي التي تهمنا لعلاقتها باعتقال محمد سعيد، وعبد العزيز حسين الأخصائي الثقافي في المركز، الذي يسميه المؤلف (عبد الله الأحسائي).

شكل المركز – في بداية افتتاحه – مجلساً أهلياً عرف باسم (مجلس الحي) – تحول اسمه، فيما بعد، إلى اللجنة الأهلية، كما سماها المؤلف.

يتكون مجلس الحي من عدد من شخصيات المجتمع نذكر منهم الأستاذ سليمان بن حسن الفارس، والأستاذ عبد الرسول (عبد الله) رضي الشماسي، (رحمهما الله).

وفي عام ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م قام مجلس الحي، من جانبه، بتكوين لجنة من المثقفين الشباب اسماها (الرابطة الأدبية في القطيف)، تحت إشراف الأخصائي الثقافي في المركزن الأستاذ عبد العزيز حسين.

تألفت الرابط من الأساتذة: محمد سعيد أحمد الجشي، عبد الوهاب حسن المهدي العبد الوهاب (المجمر)، محمد سعيد الشيخ علي الخنيزي، وأخيه عبد

الله(*)، والأستاذ كمال محمد الفارس، والشاعر عدنان السيد محمد العوامي، والأستاذ عثمان الخميس المشهور بعثمان الياسين، والأستاذ السيد عدنان السيد شرف العوامي، وهذا لم يعرف له نشاط ثقافي، وإنما هو مدرس في المعهد الصناعي الثانوي بالدمام.

وقد قام أعضاء الرابطة بوضع لائحة تنظم عمل الرابطة، وتشكل لها مجلس إدراة منتخب، ففاز محمد سعيد الجشي بمنصب رئيس الرابطة، ومحمد سعيد الخنيزي بمنصب نائب الرئيس، وكمال الفارس بمنصب المقرر (السكرتير)، فلم ترُق هذه النتيجة للأخوين الخنيزيين، فقدم محمد سعيد الخنيزي استقالته، واعترض الأستاذ عبد الله خطيًّا داخلاً مع الرابطة في عراك كتابي لم يكفَّ عنه إلا بعد تجميد الرابطة بسب اعتقال رئيسها محمد سعيد.

وعلى الرغم من كل التوشيش والإشغال الذي سببه العراك الكتابي العنيف بين الأستاذ عبد الله الخنيزي من جانب، ومجلس الرابطة، من جانب آخر؛ فقد نفذت الرابطة بعض الأعمال، البسيطة تتناسب مع ضآلة الإمكانات والمخصصات المالية، ومن هذه الإعمال تكوين نادٍ ثقافي، وإصدار مجلة محلية شهرية سمَّتها (القطيف) كانت تطبع في المركز على آلة (الاستنسل)، وتم التفاهم مع إدارة جريدة اليوم على طباعتها في مطابع اليوم، إلا أن اعتقال محمد سعيد أدى إلى تجميد الرابطة، وتوقف أعمالها بما في ذلك المجلة.

(*) كان، وقتها، موظفًا حكوميًّا في جمرك القطيف، وبسبب الإعتقالات عام ١٣٩٠هـ غادر إلى النجف، مع من فرَّ من أهالي القطيف، وهناك أخذ العلوم الدينية، وبعد وفاة الملك فيصل وصدور العفو عن المطلوبين عاد للقطيف، وبعد وفاة أخيه الشيخ عبد الحميد، عين قاضيًا بمحكمة الأوقاف والمواريث، لفترة، ثم عزل. م

كان من ضمن النشاطات الثقافية المنوط بالرابطة مزاولتها؛ إقامة الندوات والمحاضرات والمسابقات الثقافية ومعارض الكتاب، وقد كانت باكورة النشاط الثقافي للرابطة أمسيَّة ثقافية في المدرسة الإبتدائية الثانية بالقطيف (مدرسة زين العابدين فيما بعد)، فألقى المراقب الصحي في المركز جعفر بن حسن السويكت، محاضرة صحية، ثم ألقى الأستاذ محمد سعيد الجشي المحاضرة الرئيسية، وكانت حول الحركة الثقافية في القطيف.

في الأسبوع الذي عقدت فيه الرابطة الثقافية في القطيف ندوتها تلك، اتَّفَق - ومن باب الصدفة المحضة - أن اكتشفت الدولة منشورات سياسية تهاجم الحكومة، وزعت في المدارس على نطاق واسع، ويبدو أن شكوك المباحث اتجهت لمركز الخدمة الاجتماعية، أولاً؛ إذ توجد فيه آلة (الروسم): (الاستنسل Stencil)، أما محمد سعيد الجشي فلم يكن موضع ريبة لديها، في بداية الأمر، لذلك قامت باعتقال ناسخ الآلة واسمه ناصر، ومعه علي بن حسن الغانم، ثم فرضت رقابة مشددة على منزل مدير المركز السيد (عبد الحليم بوقس)، لكن لم يطل اعتقال ناصر سوى ثلاثة أيام فقط، ثم أطلق سراحه وقبض على الأخصائي الثقافي بالمركز عبد العزيز حسين (يسميه المؤلف: عبد الله الأحسائي).

ويبدو أن عبد العزيز لم يتحمل التعذيب فانهار، وألبس نفسه تهمة كتابة المنشورات، وكمَخرَج له من الورطة برَّر قيامه بكتابتها بأن محمد سعيد دخل عليه مع رجلين ملثمين، وأجبروه على كتابتها بتهديده بمسدس كان معهم. م

(٢٢) بعد اعتقالنا بشهور عديدة، وبعد أن نُودي بفيصل بن عبد العزيز ملِكاً، وأُبعِد أخوه الملك سعود عن العرش، وبعد عطلة عيد الفِطر المبارك عام ١٣٨٤هـ قام الملك فيصل بزيارة للمنطقة الشرقية، وزار مُدَنها الرئيسية، وأُقيمت له حفلات استقبال،

وكانت القطيف إحدى المُدن التي زارها الملك فيصل، وأُقيم له فيها حفل استقبال، وتبارى الخُطباء والشُعَراء يُكيلون المديح له، وكان محمد سعيد الجشي (رحمه الله) – وهو أحد الشعراء – قد ألقى قصيدة يمدح فيها الملك فيصل.

ولقد راقت هذه القصيدة لبِطانة فيصل، وحاشيته، وأذكر أنه بعد بضعة أيام لحفل القطيف جاء إلينا أحد ضباط المباحث – سعد الراجحي – وجلس معنا فترة، وصار يتحدث بإعجاب عن قصيدة محمد سعيد، ويُشيد بها، وقال إن المُذيع المرافق لموكب الملك، وهو يُقدِّم لحفل استقبال الملك في مطار الظهران استشهد ببيتين من قصيدة محمد سعيد.

ولم يقتصر تأثير القصيدة هذه على إثارة الإعجاب بها كقصيدة ممتازة لدى دائرة المباحث فقط، فبعدها حاول عبد الله الشايع، مدير مباحث القطيف، حاول التعرف على محمد سعيد، وكرر زيارته لبيته أكثر من مرة، بعد العصر، لكنه لم يجده هناك؛ لأن محمد سعيد كان يعمل لدى أرامكو، ولا يصل بيته إلا متأخراً، قبيل الغروب، وفي ليلة حفل عُرس التقى الضابط الشايع بمحمد سعيد هناك، فخرج معه من حفل العرس، وذهبا معاً لبيت محمد سعيد، ومن حينها ارتبطت بينهما صداقة؛ إذ ظل الضابط يتردَّد على زيارة محمد سعيد بين حين وآخر.

في شهر رجب عام ١٣٨٥هـ، أقام جماعة من الشباب من ذوي الاتجاه الديني حفلاً بمناسبة المعراج، وفي هذا الحفل ألقى محمد سعيد قصيدة هاجم فيها من سماهم "الخروتشوفيين"، و"العفلقيين" يقصد، بذلك، الشيوعيين (يومها كان نيكيتا خروتشوف هو رئيس وزراء الإتحاد السوفييتي، وأمين عام الحزب الشيوعي هناك)، كما يقصد البعثيين (نسبة إلى ميشيل عفلق، أمين عام حزب البعث).

وبعد هذا الحفل ببضعة أيَّام فقط اعتُقِل محمد سعيد، وفُتِش بيته، ومن المفارقات أن الذي اعتقله، وفَتَّش بيته هو صديقه الضابط عبد الله الشايع، كما أنه هو الذي تولى التحقيق معه، وتعذيبه، وكان يجلده جلداً مبرِّحاً على قدميه، ثم يصب عليه الماء المُثلَّج، ويتركه واقفاً على رجليه في محل مكشوف في الليل القارس (ديسمبر عام ١٩٦٥م) لساعات طويلة، وأذكر أنه بعد اعتقال محمد سعيد بأيَّام، وفي إبَّان تعذيبه، زارنا أحد الأصدقاء ممن يحمِل ميولاً بعثية، وكان من المعتدلين، والمتَّزنين، فتذاكرنا موضوع محمد سعيد، فكان تعليقُه، لماذا يُقحِم نفسه، ويهاجِم - في حفل عام - من سماهم بالخروتشوفيين والعفلقيين، إنه يعرف أن القطيف تعيش "حالة طوارئ"، وأنتم معتقلون ولما يُبَتَّ في قضيتكم، والدولة مُفتَّحة عينيها على كل الاتجاهات السياسية، فإذا ما تعرَّض مهاجِماً، وفي حفل عام، ومتَّهِما أُناسا بالشيوعية، وآخرين بالبعثية؛ أفلا يعني ذلك أنه يُحرِّض الدولة على اعتقال من لم يُعتَقل من هؤلاء؟ وأن لا تأخذها في المعتقلين منهم رأفة، ولا رحمة، ثم ألا يُحتَمَل أن الدولة ستقول له: «ساعِدنا، ودُلَّنا على من تعرف من هؤلاء، سواء بعثي أو شيوعي، إنه هو الذي ورَّط نفسه بغبائه وحِقده».

لقد كان محمد سعيد - كما صرح لكثيرين - يعتقد بأنه ضحية لمؤامرة دبَّرَها له البعثيون، ونحن - مع تحفُّظنا الشديد على نهج محمد سعيد، ومواقفه تجاه من يختلف معهم في التوجه، والميول السياسية - إلا أننا نعتقد أن محمد سعيد مظلوم في الإتهام الذي وُجِّه إليه، وأنه أبعد ما يكون عن هذه الأساليب، التهديد بالمسدسات، ولعل في حادثة محمد سعيد عِبْرة لهؤلاء الذين يتمسحون بذيول الحكام - اتِّقاءً لشرهم - كما يُبرِّرون، فبمُجرَّد اتهام شخص خائف من التعذيب دون أن يكون لديه أي دليل مادي يؤيِّد صحة اتهامه لقي محمد سعيد ما لقي، ولم

تشفع له قصيدته العصماء في فيصل، إنها عِبْرة لمن اعتبَر.

(٢٣) بالرغم من أن رضا محمد الشماسي قد أُصيب بالجنون؛ بسبب العُنف الذي استُعمِل معه أثناء التحقيق، وقد كان، في جنونه، أول الأمر، عنيفاً وعُدوانياً، بحيث أنه كثيراً ما يعتدي بالضرب على من يجده أمامه، فمرة لطم أحد الجنود، ومرة لطم أحد زملائه من السجناء، ولم يكن يخاف أحداً من الجنود، أو ضباط الصف، سوى عريف واحد اسمه "قحَّاص"، فقد كان يخاف هذا الشخص، فبمجرد أن يأتي إليه، وهو في حالة هياج يهدأ، ويسكُن، مع أنه لم يكن يستعمِل معه العنف، أو التهديد، بل كان يُعامِله بلُطف، وفي أول ظهور بوادر الجنون عليه لم تُصدِّق المباحث أنه جُنّ، بل اتهمته بالتظاهر بالجنون، وأن ذلك ليس سوى تمثيل منه، حتى يتجنب التعذيب، أو الاعتراف، والإقرار بما لديه، ومن منطلق هذه النظرة اشتدت عليه في استعمال العنف، ولكنها أخيراً – وبعد انتهاء التحقيقات – اقتنعت باختلال قواه العقلية، فأرسلته إلى مستشفى الأمراض العقلية بالطائف، وظل هناك لفترة، ثم أُعيد، وكان ذلك في الفترة بين وصول اللجنة العسكرية الثانية، ووصول المحكمة الشرعية، ولم يُجدِه علاج الطائف شيئاً سوى كسر حِدة العنف لديه؛ لأنه ظل يداوم على استعمال الحبوب المُهدِئة، ولكنه ظل في حالة ذهول، وشرود دائم.

ولما جاءت المحكمة، وعُرِض عليها، ووجدته غير سوِيِّ التفكير أعادته، ولم تُحاكِمه، ولم تُجر معه أي مُساءلة، ومع ذلك فإن الملك فيصلاً حكم عليه بالسجن عشر سنوات، ولم يُطلقه كما أطلق البعض، ولم يُعطه حكما مُخفَّفاً، كما أعطى البعض الآخر.

وبعد صدور الأحكام، ونقله معنا للسجن العام ظل في خموله، وشروده، وذهوله، ونُقِل من السجن العام مرة ثانية للطائف، وظل هناك لعدة شهور، ثم

أُعيد دون أيِّ تغيُّر في حاله، وحتى بعد إطلاق سراحه في أواخر عام ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م ظل تائها، يمشي، ويروح، ويجيء دون وعي كامل، نعم يعرف الأفراد الذين كان يعرفهم من ذي قبل، لكنه لا يتحدَّث، ولا يتكلَّم مع أحد.

ولقد أراد شقيقه الأصغر عبد الغني محمد الشماسي السفر معه للخارج لعِلاجه، لكن الحكومة لم تسمح بذلك؛ لأنه كان ممنوعاً من السفر مثل بقية زملائه، وظل هكذا سنوات، حتى توفاه الله في المستشفى ظُهر يوم الأربعاء ٢٠ جمادى الثاني ١٤١٠هـ ١٧ يناير ١٩٩٠م. يرحمه الله.

(٢٤) افتُتِح هذا السجن عام ١٣٨١هـ، وكان أول من دشَّنه من السجناء السياسيين جماعة من أهالي سيهات، اعتُقِلوا في شهر محرم عام ١٣٨٢هـ، وكانوا في طريقهم للكويت للالتقاء بعبد الكريم الحمود، الذي كان يقرأ هناك في مآتم الشيعة بالكويت، وقد اعتقلوا في الحدود السعودية - الكويتية، واتُّهِموا بأنهم ينقلون دراهم لابن حمود، ويتعاونون معه في نشاطاته التي يقوم بها في الخارج ضدَّ السعودية، وقد حُكِموا بالسجن سنتين، وخرجوا قبل اعتقالنا في صفر ١٣٨٤هـ، بأسابيع قليلة، وكان من ضمن المعتقلين السيد عبد النبي بن عبد الله بن حسين بن نصُر (أبو رؤوف)، والسيد حسن السبع الشاعر المعروف، وكان عمره، يومئذٍ، لا يتجاوز خمسة عشر عاماً، وبعد خروجه من السجن واصل تعليمه حتى نال درجة الماجستير، وهو الآن أحد الشباب المبرزين في الساحة الأدبية، والثقافية، وينظم الشعر العمودي وشعر التفعيلة، والمُرسَل.

ولقد تحوَّل هذا السجن، الآن، إلى سجن خاص بالمباحث، بعد إدخال تعديلات عليه، أما السجن العام للشرطة فقد بُني لها سجن آخر أكبر مساحة، على الجانب الثاني من الطريق نفسه، طريق الدمام - الظهران، السريع.

الفصل الثالث

في السجن العام

(١)

الوضع العام في السجن

بعد صلاة العِشاء من مساء اليوم التالي لإذاعة الأحكام نُقِل المحكومون، من مجموعتنا، إلى السجن العام المركزي، التابع لمديرية الأمن العام، الشرطة، الكائن على طريق الدمام - الظهران، وقد وُضِعنا في أحد العنابر الرئيسية[1] - العنبر رقم: (١) - مع سائر السجناء: لصوص، وسوَّاقين، ومتَّهمين بممارسة اللُّواط، أو الزنا، ومُداني مخدِّرات، وغيرها من أنواع الجنايات، وقد أُفرِغَت لنا ثلاث غرف؛ إذ كان مجموعنا تسعة عشر شخصاً، أما الأكل فقد كان مخصَّصاً لكل سجين ريالان يوميًّا، تُدفَع لمقاول التغذية، وهذا المقاول يجيء بالطعام جاهزاً، في الظُّهر، وهو مؤلف من شيء من الرز مع مرقة (صالونة)، فيها قطعة لحم صغيرة، وقرص واحد، هذا في الغَداء، أما في العَشاء والفطور فقرص واحد لكل سجين، وقليل من الجبن،

أو الحلاوة الطحينية، وأحياناً، في الصباح، فول بسمن عادي (هولندي)(*)، أما الحليب والشاي والقهوة فإن المقاول لا يوفر شيئاً منها.

وإذا ما أراد السجين شيئاً منها فعلى حسابه؛ إذ يوجد في كل عنبر محل شبه مطبخ يضع فيه السجناء دوافيرهم(**)، ويعملون عليها الشاي والقهوة وغير ذلك، وليس مسموحاً، في العنابر، إدخال الصحف - جرائد ومجلات - حتى المحلية، نعم مسموح بالراديو.

وفي صباح كل يوم يأتي العريف الذي سوف يستلم النوبة(***) مع العريف الذي سيستلم منه ليقوم هذا بِعَدِّ السجناء ليتأكد من أن عددَهم مضبوط، لم يهرب منهم أحد، وممنوع إدخال الآلات الحادة كالأمواس، والسكاكين، ولكن يوجد دائماً أمواس مُهرَّبة.

وتقوم إدارة السجن - بين فترة وأخرى - بإجراء عمليات تفتيش بصورة مفاجِئة على غرف السجناء، ويصادِرون ما يجدونه من ممنوعات؛

(*) السمن الهولندي: مصطلح محلي شائع يراد به نوع من الزبدة (Ghee) رديئة، لا تصلح إلا للقلي، وليس بالضرورة منتجًا هولنديًا. م

(**) الدوافير، جمع دافور: مواقد تعمل على الكاز المضغوط، عامية، محرفة عن وافور الفارسية، وأصلها أداة تدخين الترياق. م

(***) نوبة العريف مدتها أربعٌ وعشرون ساعة.

كالأمواس وما شابه، إلا أنهم يكتفون بالمصادرة دون سؤال مَن وجدوها لديه من أين له؟ وكيف أدخلها؟

وكان العنبر رقم (٣) شبه مخصص لذوي الأحكام الطويلة، كمستوردي المخدرات[٢]، والمُتَّهَمين بالقتل، وهؤلاء يوضع، باستمرار، في أرجلهم قيود حديدية لتُعيقهم من محاولة الهرب، وكان بهذا العنبر عدد لا باس به من المحكومين بـ (١٥) عاماً بتهمة استيراد المخدرات، وبعد وصولنا بأيام أُعطي لكل واحد منا بطاقة (Card)، مدوَّن فيها اسمه، ومهنته، ومدة محكوميته، وتاريخ سجنه، والتهمة المسجون بها[*].

وقد بقينا في هذا العنبر - منذ وصولنا في ١٢ رمضان ١٣٨٥هـ، ٣ يناير ١٩٦٦م - حتى ١٧ ربيع ثاني ١٣٨٦هـ ٤ أغسطس ١٩٦٦م حيث أفرغوا لنا العنبر الصغير (عنبر الأحداث[**])، لنظل، وحدنا، فيه إبعاداً لنا من الاختلاط بالسجناء.

(*) صورة بطاقة المؤلف وبطاقة إعاشته ضمن ملحق الوثائق، وثيقة رقم (٣) ص: ٤٣١ و(٤) ص: ٤٣٢. م

(**) الأحداث: جمع حَدِث، بمعنى صغير، وليس جمع حادثة، وسمي عنبر الأحداث؛ لأنه كان مخصصاً للسجناء الأحداث الذين هم دون سن البلوغ؛ صيانة لهم من التعرض لهم من قِبَل السجناء الكِبار فيما لو وضعوا معهم في محل واحد.

ولم يحدث - خلال هذه الفترة التي أقمنا فيها في هذا العنبر مع مختلف النوعيات من السجناء - ما يستحق الذكر، ويجب تسجيله سوى:

(١) واقعة انتحار عبد الله بن شايع عسيري، مدير مباحث القطيف، والقبض على من كان معه في سهرته الحمراء ليلة انتحاره، وذلك في عطلة عيد الأضحى عام ١٣٨٥هـ، وقد مرَّ تفصيل ذلك(*).

(٢) وفاة حسن الشيخ علي الخنيزي، والد زميلنا عبد الرؤوف الخنيزي (رحمه الله)، في ٢٩ ذي الحجة عام ١٣٨٥هـ، ٢٠ إبريل ١٩٦٦م - توفي بالسكتة القلبية.

(٣) سجن عبد الله بن جلوي: بعد وصولنا بفترة قصيرة جيء بعبد الله بن عبد العزيز بن سعود بن جلوي، وهو مكبَّل بالقيود، وكانت التهمة الموجَّهة إليه هي التهريب[٣]، وقد شُدِّدت عليه الحراسة، وظلت القيود في رجليه باستمرار، بناء على أوامر مشددة من جدِّه - سعود بن جلوي - أمير المنطقة الشرقية.

(٤) سُجَناء بني خالد:

كان أحد الشخصيات البارزة من بني خالد قد سُجِن في سجن القطيف لسبب ما، (قيل لنا عنه ولكني نسيته)، وفي يوم خميس ذهب إلى

(*) انظر: ص: ٨٥، وهوامش الفصل الثاني، الهامش (١٣) ص: ١٦٦- ١٧٢. م

سجن القطيف أعداد من شباب بني خالد(*)، وتظاهروا أمام السجن مطالبين بإطلاق سراح زعيمهم، وجرى بينهم وبين الشرطة صدام أدَّى إلى إصابة عدد منهم بجروح، كما أصيب بعض من أفراد الشرطة، أيضاً، واعتُقِل عدد منهم (حوالي (٢٠) شخصاً) بمن فيهم زعيمهم خالد فارس الحسن (ليس هو الزعيم الذي كان مسجوناً بالقطيف، وحدثت المظاهرة من أجله)، وجيء بهم إلى سجن الدمام، وأُدخِلوا معنا في نفس العنبر، وكان ذلك عصر يوم الخميس الذي جرت فيه المظاهرة والمضاربة.

وفي يوم الجمعة، وخلال وقت الزيارة، بعد الظُهر، امتلأ السجن بالزوار من بني خالد، كما امتلأت الساحة المكشوفة بالأغنام التي جاء بها الزوار، كما تكدَّست، في العنبر، أكياس الرز والقهوة وصناديق الشاي وكراتين الفاكهة، وفي اليوم التالي، السبت، طلب زعيمهم - خالد فارس الحسن - من جميع سكان العنبر أن لا يطبخوا لهم أيَّ شيء، ولا يستلموا من المقاول الطعام الذي يأتي به، وصار يذبح، يوميًّا، ذبيحتين، أو ثلاثاً، وتُطبَخ مع الرز (يخرج بعض الأفراد منهم خارج العنبر في الساحة المكشوفة، ويقومون بعملية الذبح والطبخ تحت إشراف شرطة السجن، ويُدخِلون

(*) السبب: نزاع على ماء سقي نخل بقرية التوبي اسمه (التوبيَّات)، وقد حصلت اشباكات بين المتنازعين ، وتدخلت الشرطة لإنهاء الصدام، وقبضت على بعضهم. م

الطعام للعنبر جاهزاً، كما كانوا يعطون الشرطة من نفس الطعام المطبوخ ما يكفيهم).

واستمر الوضع هكذا لمدة أسبوعين تقريباً – حسبما أتذكر – ولم نقبل – نحن السجناء السياسيين – أن نظلَّ عالةً عليهم طيلة الأيام التي يقيمون فيها، ولا ندري كم تطول، ورتَّبنا مع زعيمهم – خالد فارس الحسن – أن نُكوِّن، وإيَّاهم، عِزبةً واحدة، بحيث يكون الصرف مشتركاً بيننا، فيتكفَّلون، هم، بوجبة الغَداء – لحماً ورزًّا وما يتبعهما – ونتكفَّل، نحن، بالعَشاء، ويكون خفيفاً – خبزًا ونواشف؛ جبنًا وحلاوة، وفاكهة، وأشكاله – والصباح، الفطور، حليباً وشاياً وخبزاً وبعض الأخلاط التي تؤكل مع الخبز، وهكذا استمر الوضع طيلة إقامتهم معنا بالسجن، وقد ارتبطنا بصداقات مع بعض منهم، بحيث صار البعض – بعد خروجهم – يقومون بزيارات لنا بين الحين والآخر، ويأتون إلينا ببعض الهدايا.

أما زعيمهم – خالد فارس الحسن – فقد صحِب – أكثر من مرة – من كان يذهب من أهالينا، وبعض شخصيات القطيف لمقابلة الملك فيصل، ومطالبته بإطلاق سراحنا، وقد قال لهم يوما: «لو أن الأمر بيد الملك سعود لضمنت لكم خروجهم، لكن فيصلاً ليس لي مقام عنده»، ومعلوم أن أم الملك سعود من بني خالد.

(٢)

الانتقال إلى عنبر خاص

في ١٧ ربيع الثاني ١٣٨٦هـ، ٤ أغسطس ١٩٦٦م، نقلنا من العنبر رقم (١) المختلط إلى عنبرنا الخاص - عنبر الأحداث - وصرنا لوحدنا في العنبر، وبعد فترة استطعنا أن نُقنِع إدارة السجن بالسماح لنا بأن نتولى، نحن، طبخ طعامنا، وأن نستلم إعاشتنا من إدارة السجن نقداً، وهكذا تخلَّصنا من طعام المقاول، وصرنا نأكل ما نطبخه، نحن، بأيدينا.

وبديهي أن ما نستلمه من إدارة السجن إعاشةً لنا (ريالان في اليوم للشخص الواحد) لم تكن تفي بمتطلباتنا، فكنا نضيف عليها من جيوبنا، وبعد فترة استطعنا إقناع إدارة السجن أن تسمح لنا بإدخال ثلاجة (فريزر) لحفظ الطعام.

كذلك استطعنا - بعد فترة أخرى - إقناعها بالسماح لنا بإدخال جهازي تلفزيون، وقد اشتركنا في دفع قيمة كِلاَ الجهازين، وقد صارت إدارة

السجن تفتح لنا باب الساحة الصغيرة المكشوفة، الملاصقة للعنبر، طوال النهار، وهي، طبعاً، محاطة بسور عال، وقد وضعنا فيها مناشر لتجفيف الملابس، بعد غسلها، كما قمنا بتسوية الأرض، وتنظيفها من الحجارة، وغرسناها خضرة، باميا وغيره.

ولقد صار ثمر الباميا – في أول غرسة – عالياً وكثيرَ الإنتاج، بحيث كنا نجني منه، يوميًّا، ما يزيد عن حاجتنا، وأصبحت الساحة بمثابة حديقة للعنبر، نجلس فيها عصرَ كل يوم وقت الصيف؛ إذ تُفتَح منذ الصباح، ولا تُغلَق إلا في المساء بعد الغروب.ك

ما سُمِح لنا بإدخال الكتب، نطلبها من أهالينا فنقرأها ونُعيدها، كما سُمِح لنا بإدخال الأوراق، والأقلام، لكن رسائلنا التي تخرج من عندنا – لأي كان – تخضع لرقابة السجن، إلا أننا كنا نستطيع تهريب ما نريد تهريبه من كتابات لا نودُّ أن تطَّلع عليها إدارة السجن.

ولقد استفاد المرحوم محمد سعيد المسلم من هذا الوضع؛ إذ صار يكلف ابنه فايز، الذي تخرَّج من جامعة البترول، وعمل لدى أرامكو، بأن يستعير له من مكتبة أرامكو كتباً تتعلق بالخليج، وتاريخه، فصار ينقل منها ما يريد نقله، ويدونه في دفاتر، ويرسلها مع ابنه فايز ليحتفظ بها في بيته،

ولقد جمع من ذلك مادة غزيرة كونت جزءاً هامًّا مما سجله في كتبه عن القطيف، أو عن منطقة الخليج(٤).

ولقد تحول اسم هذا العنبر الصغير الذي انتقلنا إليه من عنبر الأحداث - كما كان يسمى - إلى عنبر السياسيين، كما سمي مؤخرا، ولقد جيء إلينا بعدة أفراد على دفعات؛ كل دفعة تجمع مُتَّهَمين في قضية واحدة، ولكن كلها تقع تحت عنوان واحد هو: تُهَم سياسية، أو كما أُطلِق عليهم، أو - على الأصح كُتِب في بطاقاتهم - (العمل ضد أمن الدولة)، وهو الاسم الذي كان يُكتَب في بطاقة السجين في عنوان التهمة، وهذه الدفعات هي، دون التقيد بترتيب تاريخ وصولهم إلينا:

(١) - دفعة تتكون من: علي الغامدي، وهادي اليامي(٥)، وجميل... ويكنى (أبو السيد عدنان) فلسطيني الجنسية، وكانوا يعملون لدى شركة الزيت اليابانية التي تعمل في الخفجي، المنطقة المشتركة بين السعودية والكويت، أو المنطقة المحايدة - كما كانت تسمى يومذاك(٦) - وكانت التهمة الموجهة إليهم، هي الإضراب، والتحريض عليه(٧)، وقد ظلوا في المباحث بالدمام لفترة، وبعد صدور الحُكم عليهم(*) نُقِلوا لسجن الدمام المركزي، ووضِعوا معنا.

(*) حكم عليهم بثلاث سنوات لكل واحد منهم.

(٢) - سعد الشهري ورفقاه، وعددهم ستة أشخاص، وهم: سعد الشهري، ومحمد الشهري، وهزاع الشمراني، وسعيد عسيري، وحمد القحطاني، وعايض القحطاني، وهؤلاء كان بعضهم يعمل بميناء سعود بالمنطقة المحايدة، وكانت التهمة الموجهة لهم التعاون مع ناصر السعيد، وكان رئيس المجموعة - سعد الشهري - قد هرب للقاهرة، ومن القاهرة توجَّه للأردن، وفي الأردن - كما يدعي هو - جاءت إليه المباحث، وألقت عليه القبض في الفندق الذي كان يقيم فيه، ونقل للرياض، واعتقل بعده بقية المجموعة، وقد سجنوا في الرياض لفترة، وصدر عليهم حكم بسجن كل واحد منهم عشر سنوات، وبعد صدور الأحكام نُقِلوا من الرياض للدمام، وجيء بهم إلينا.

(٣) - ذياب البلوي ورفيقاه، وهما: محمد علي الأبيض، وفريح (...)، وكانوا، هم أيضاً، يعملون بالمنطقة المحايدة، والتهمة الموجهة إليهم هي، أيضاً، الإضراب والتحريض عليه، وقد حُكموا بالسجن ثلاث سنوات لكل واحد منهم.

(٣)

بذل الجهود والمحاولات لإخراجنا من السجن

لقد كان صدى الأحكام علينا، بهذه المُدَد الطويلة، صدى واسعاً، لا في القطيف وحدها، ولكن في جميع أنحاء المملكة؛ إذ هي أول شيء من نوعه في تاريخ الدولة السعودية؛ أن تُعلِن أحكاماً على أُناس بتُهَم سياسية وبهذه المُدَد؛ إذ كانت الدولة السعودية تتكتَّم على كل نشاط سياسي معارض، سواء كان القائمون به مدنيين أو عسكريين، وكان وقع هذه الأحكام - في نفوس المواطنين من أهل القطيف بصورة عامة، وعلى أُسرنا وأهالينا وأقاربنا وأصدقائنا بصورة خاصة - أليماً جدًّا، إلا أن الجميع استسلم لها، وتجرَّع مرارتَها، ولم يجد طريقاً سوى الرجاء والاستعطاف، وطلب العفو، والمغفرة، والرحمة من قِبَل المسؤولين، ولاسيما الملك فيصل، مُصدِر هذه الأحكام، وصاحب الرأي الأول والأخير فيها؛ لذلك رفع الأهالي والمواطنون عرائض وبرقيات يترجون، ويسترحمون الملك فيصلاً بأن يشمل السجناء بعفوه، لا من أجلهم هم، ولكن من أجل نسائهم، وأطفالهم، وآبائهم، وأمهاتهم،

وكانت أكثر ما تنشط هذه الحركات في شهر رمضان، وقرب أعياد الفطر؛ إذ اعتادت الحكومة السعودية أن تُصدِر عفواً عن بعض السجناء العاديين من ذوي الجنح البسيطة.

كما أن وفوداً نسائيَّةً من أُسَر السجناء وعوائلهم ذهبن للرياض، وقدَّمن عرائض للملك فيصل يترجين، ويسترحمن العفو عن السجناء، كما ذهبت وفود رجالية من آباء وإخوان السجناء، وبعض أصدقائهم، ومن بعض الشخصيات المعروفة لدى الحكومة، وقابلوا فيصلاً مرات عديدة، وفي مناسبات مختلفة يرجونه، ويستعطفونه.

وفي إحدى المرات جادل الأخ السيد حسن - وقد كان ضمن الوفد الذي ذهب لمقابلة الملك فيصل - طالباً منه العفو عن السجناء، وقال له: «إنك عفوت عن أهل الرياض وعددهم (٣٤) سجيناً، فلماذا لا تعفو عن هؤلاء؟»، فرد عليه فيصل: «هذا حق الدولة، وعفوت باعتباري رئيس الدولة، وسجناؤكم حق الشرع»، فقال له الأخ: «أنت ولي الأمر، وأنت الذي أصدرت الأحكام، فكما أن من حقك إصدار الأحكام، فإن من حقك إصدار العفو»، لكن فيصلا سكت.

وهكذا باءت كل هذه الجهود بالفشل، ولم تأت بنتيجةٍ مَّا، بل إن الملك ظل مصرًّا على موقفه، عنيداً في رأيه.

وبعد مضي ثلاث سنوات على صدور الأحكام، وفشل كل المحاولات التي بُذِلت من قِبَل الجميع لتغيير موقف فيصلٍ منَّا؛ قُمت أنا بخطوة منفردة تختلف في أسلوبها عما اعتاد عليه الأهالي من طلب العفو، فقد كتبت خطاباً مطوَّلاً للملك فيصل، وأعطيته لأخي السيد حسن لكي يكلِّف به واحداً ممن يعرفهم، ويثق به؛ كي يقوم بطبعه على الآلة الكاتبة، ويرسله للملك فيصل، ولقد قام الأخ السيد حسن، فعلاً، بتكليف بعض أصدقائه، وطبع الخطاب على الآلة الكاتبة، وأرسله للملك فيصل، فما ذا كان موضوع الخطاب؟ وما هو مضمونه؟

(٤)

خطابي للملك فيصل

لقد كان الخطاب يعتمد، أساساً، على نقض وإبطال صحة الحكم علينا بتهمة الشيوعية، موضحاً: «إن هذا الحكم يتنافى والحكمَ الشرعيَّ الصحيح؛ ذلك أن الشيوعية إلحاد، والإلحاد لا يدان به الشخص إلا إذا أعلن إلحاده، وجاهر به، وأصر عليه، وحينئذ فإن حكمه حكم المرتد؛ يُستتاب، فإذا لم يَتُبْ، وأصرَّ على موقفه؛ يُقتَل، وهذا ما لا ينطبق علينا؛ لأننا طالما أعلنا شجبنا للشيوعية، واستنكارنا لها، وتبرُّءَنا منها، فالحكم علينا بمُدَد طويلة بتهمة الشيوعية حكم غير شرعي».

ثم قلت: «إن التفاوت في الأحكام دليل الشك، فالشيوعية ليس فيها درجات، فالشخص إمَّا أن يكون شيوعيًّا أو لا شيوعي، وهذا التفاوت في الأحكام دليل على أن الحكم سياسي، وليس دينيًّا، وعليه فإنه يجب أن يحذف من ملفاتنا تهمة الشيوعية، ويُكتَب محل التهمة - العمل ضد أمن الدولة - مثل ما هو مُتَّبع مع غيرنا من المسجونين في قضايا سياسية».

ثم قلت: «مِن هذا المنطلق فإنني - بالنسبة إليَّ - أُطالب بإعادة محاكمتي لدى محكمة شرعية، على أن تكون تلك المحكمة غير خاضعة لتوجيه أي جهة، أو سلطة من قِبَل الدولة، وأن تكون حرَّةً، وغيرَ مقيَّدةٍ إلا بما تراه هي من الأحكام الشرعية، وإنني مستعد للمثول أمام هذه المحكمة، ومستعد للدفاع عن نفسي، وقبول أيِّ حكم تُصدِره هذه المحكمة، على أن يكون هذا الحكم ضمن صك شرعي صادر من المحكمة، وأن السلطة السياسية لا دور لها سوى تنفيذ الحكم الذي تصدره هذه المحكمة».

وقد بعثت صوراً من هذا الخطاب لبعض الوزراء - لا أذكر الآن أيَّ وزراء هم - كما بعثت بصورة منه مرفقة بخطاب خاص لمفتي الديار السعودية، يومذاك، الشيخ محمد بن إبراهيم - (صورة من خطابي للملك فيصل، وكذا خطابي للمفتي ضمن الملاحق والوثائق)(*)، ولكن ماذا كان رد فعل فيصل على هذا الخطاب؟

بعد إرسال الخطاب بالبريد من قِبَل الأخ السيد حسن للملك فيصل بفترة، توجه الأخ السيد حسن للرياض للتحرِّي عن مصير الخطاب، وما ذا اتُّخِذ من إجراء بشأنه؟ فعلِم أنه أُرسِل لوزارة المواصلات، فاستغرب الأخ السيد حسن ذلك؛ إذ ما علاقة وزارة المواصلات به؟

(*) الفصل الخامس، ص: ٣٨٩-٣٩٦، و٣٩٧- ٤٠١.

م

وحينما تحرَّى عن دوافع وأسباب بعثه لوزارة المواصلات اتَّضح أن فيصلاً أرسله لوزير المواصلات مرفقاً بتساؤل، من أي بريد صدر هذا الخطاب؟ ويبدو أن وزير المواصلات أدرك أن فيصلاً استنكر أن يسمح بريد بوصول مثل هذا الخطاب لجلالته(*)، فجمَّد الخطاب لديه، ولم يرُدَّ عليه، مدركاً أن فيصلاً، لمشاغله، سوف ينساه، وهكذا كان.

(*) كانت العادة أن البريد لا يقبل استلام أي خطاب للملك وهو مُغلَق، بل يستلمه مفتوحاً، ويطلع عليه، فإذا وجد أن فيه ما لا يجوز رفعه لجلالته رفضه البريد.

(٥)

حالة تسمم

في شهر ذي القعدة ١٣٨٧هـ، فبراير ١٩٦٨م جاءنا نبأ بأن زميلنا خليفة أحمد خلفان(*)، المحكوم بالسجن خمسة عشر عاماً، قد صدرت موافقة الملك فيصل على إخراجه من السجن، وإبعاده لبلده، البحرين، وذلك نتيجة لوساطة من بعض أُسرة آل خليفة - حكّام البحرين - وهذه الوساطة جاءت بناءً على طلب من أُسرة خليفة، السجين؛ إذ كان بينهم وبين بعض الأفراد من الأسرة الحاكمة معرفةٌ مّا، كما أن خليفة نفسه كان أستاذاً، ومدرساً لبعض شباب الأسرة، ولم نستبعد، نحن، هذا الخبَر.

وتعبيراً عن فرحتنا بخروج خليفة من السجن قمنا - يوم الأربعاء ٩ ذي القعدة ١٣٨٧هـ، ٧ فبراير ١٩٦٨م - بشراء ذبيحة، وعملنا غداءً خاصًّا تكريماً لخليفة، وفي المساء كان عشاؤنا خفيفاً؛ إذ استبقَينا كَبِد الذبيحة،

(*) بحراني الجنسية.

وكلفنا أحدنا - عبد الحميد الزاير - بأن يقوم بطبخها - قليها قلياً خفيفاً - لنأكلها مع الخبز.

ولما لم يكن لدينا - حتى ذلك الوقت - ثلاجة؛ فقد أبقينا الكبد معلَّقة في الهواء في (الحوش) المكشوف منذ الصباح حتى المساء - موعد العَشاء - ظنًّا منا أنها لن تصاب بأي تلوث، ولاسيما أن الوقت شِتاءٌ.

وقام عبد الحميد بغسلها، وتقطيعها، ثم قليها، وطبعاً فإن فترة وضعها في المقلى كانت قصيرة لبينما تجمد فقط، إذ لو طالت عملية الطبخ لأصبحت خشِنة المأكل، لكن هذه الطريقة سببت لنا مشاكل صحية كبيرة كادت تُوْدي بحياة البعض منا، فبعد تناولنا إياها بساعتين، وفي الساعة الحادية عشرة مساء بدأ بعضنا يُحِس بحاجته للحمام، وأن بطنه تمشي إسهالا.

وما أن جاء الصباح إلا وكلنا قد أصابنا الإعياء بسبب كثرة تردُّدِنا على الحمام، وإن اختلفت شِدة المرض بين البعض قوةً وضعفاً، وأخطرنا إدارة السجن، وجاء المدير مسرعاً مضطرباً، وأخذ خمسة أشخاص منا كانت حالهم سيئة جدًّا - أخذهم بسيارته الخاصة، وتوجه بهم للمستشفى دون أن يصطحِب معه أيَّ جندي من أجل الحِراسة.

أما البقية فقد جاءهم طبيب داخل العنبر، وأعطاهم حبوباً، وأدويةً، ومنعهم من الأكل إلا سوائل - شوربة فقط - ومن حسن الحظ أن عبد

الرسول العلقم لم يأكل معنا من الكبد؛ لأنه كان متوعِّكاً، فلم يُصَب بالتسمم، وصار هو الوحيد الذي يقوم على خدمتنا، ويعمل لنا الشوربة، وصار الطبيب يتردَّد علينا صباحاً ومساءً لمدة ثلاثة أيام.

وبالنسبة لي، شخصيًّا، فقد كنت من أشد المصابين، ولاسيما في اليوم الثاني؛ إذ صرت أتقيأ، بالإضافة إلى استمرار التردد على الحمام، وفي اليوم الثالث أحسست بإعياء شديد، وطلبت الذهاب للمستشفى لعلهم يبقوني هناك لديهم؛ لأكون تحت رقابتهم، وعنايتهم، لكن طبيب المستشفى طمأنني بأن لا داعي لبقائي بالمستشفى، وأن لا خطر عليَّ، وأني سأبدأ بالتحسن.

وفعلاً في اليوم التالي قل التقيؤ، أولا، ثم توقف، كما أن فترات التردد على الحمام تناقصت، وبدأ وضعي يتحسَّن تدريجياًّ، لكنني لم أستعد نشاطي كاملاً إلا بعد فترة، وببطء شديد، كما أن بقية المرضى في العنبر بدأت حالهم تتحسن منذ اليوم الثالث، أما الجماعة الذين نقلوا للمستشفى فعادوا للعنبر في اليوم الخامس.

وبعد أن اجتزنا هذه الأزمة سألْنا المدير: «ما الذي جعلك تغامر بأن تأخذ معك خمسة سجناء بسيارتك دون مرافقة، ولا جندي واحد؟».

قال: «أوَّلاً- أنا مطمئن بأن ليس فيكم من يُفكِّر في الهرب، وثانياً- هؤلاء الذين نقلتهم كانوا في وضع لا يستطيعون معه الهرب لو أرادوا،

وثالثا - وهذا هو الأهم - أنتم سجناء سياسيون، ولو مات بعض منكم بالتسمم فلن يُصدِّق الناس أن ذلك نتيجة خطئكم، وطبخكم أنتم، بل سيعتقدون بأن الحكومة دست لكم السم، وسأقع أنا – بصفتي مدير السجن - تحت طائلة التحقيق الدقيق، والمسؤولية.

إن خطوتي - وأقولها بصراحة - هي دِفاع عن نفسي قبل أن تكون شفقةً عليكم، أو رحمة بكم، ومن المفارقات أن نبأ إطلاق سراح خليفة لم يتحقق، وبقي خليفة معنا بالسجن حتى خروجنا عام ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

(٦)

الجمعية التعاونية متعدِّدة الأغراض

كيف كان السجناء يحصلون على ما يحتاجون إليه من السوق مع بُعد السجن عن مركز المدينة وعن الأسواق؟

لقد كان لدى إدارة السجن شخص موظف، أمِّي، هو المُكَلَّف بالمرور، يوميًّا، على العنابر، وسؤال كل سجين عما يريد من السوق، ومع أن هذا الشخص أميٌّ لا يقرأ، ولا يكتب، فإن إدارة السجن لم توظف معه شخصاً آخر يسجل إليه طلبات السجناء، وأسماء أصحابها، والمبالغ التي دُفعت إليه لشراء الطلبات، بل كان هذا الشخص (ويُعرَف بالمُقَضِّي، واسمه حسن، وهو من العوامية - إحدى مدن القطيف) كان يتمتع بذاكرة عجيبة؛ فالسجن - بعنابره الثلاثة - يضم مئات الأفراد، وطلبات السجناء مختلفة ومتنوعة، ومع ذلك قلما ينسى طلباً لأحد، أو ينسى المبلغ الذي استلمه من كلِّ فرد.

لقد كان يمرُّ بالعنابر صبيحة كل يوم، وبعد أن يستمع إلى كل الطلبات، ويستلم المبالغ من أصحابها مقدَّماً، تنقله سيارة السجن للسوق، ويقوم بشراء كل الطلبات، ويعود عند الظهر محمَّلاً بالمشتريات، ثم يبدأ بتوزيع الطلبات على أصحابها، ويدفع إليهم ما بقي لهم من نقود، أو يأخذ ممن زادت قيمة طلباته عن المبلغ الذي دفعه.

وعلى الرغم من أن أخطاء هذا الشخص الأمي، الغريب، قليلة، ونادرة، إلا أنه لا بد من أخطاء، وأغلاط، كما أن السجين لا يستطيع الحصول على ما يريد في أي وقت، بل إن على السجناء أن يُرتِّبوا أمرهم؛ لأن حصولهم على ما يريدون مربوط بوقت معين، وإذا ما استجدت حالة طارئة فلا سبيل إلى تحقيقها. وفي عام ١٣٨٧هـ، ١٩٦٨م تقدَّمنا - نحن السجناء السياسيين - باقتراح لإدارة السجن بأن نكوِّن، داخل السجن، جمعية تعاونية يساهم فيها النزلاء من ذوي الأحكام الطويلة، بحيث تقوم هذه الجمعية بفتح دكان لها داخل السجن، توفر فيه جميع ما يحتاجه السجناء، على أن يكون البيع بأسعار السوق، وعلى أن توفر إدارة السجن - خارج العنابر - محلاً لهذا الدكان.

وبما أن لدى إدارة السجن سيارة تذهب، يوميًّا، للسوق؛ فإن عليها أن تأخذ معها مندوب الجمعية الذي يذهب للسوق لشراء ما تحتاجه من بضائع، ويصحب هذا المندوب جندي للحراسة (خفير).

واستحسن مدير السجن (منير الجعيد)، وهو شخص مُتَفتح، وذو أخلاق جيدة، استحسن الفكرة، ورفع عنها لوزارة الداخلية، واستجابت الداخلية للفكرة، واتصلت بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية – قسم التعاون – تطلب منها تكليف إدارة التعاون بالمنطقة الشرقية – الدمام – بأن تقوم بالإشراف، والمساعدة على تكوين (جمعية تعاونية) بسجن الدمام المركزي، بحيث تكون تحت إشرافها، ورقابتها.

وانتدبت إدارة التعاون بفرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدمام خبير التعاون لديها السيد نبيل العسلي – سوري الجنسية – ليكون هو المشرف، والمراقب على تأسيس، وعمل جمعية تعاونية بسجن الدمام المركزي.

وفي يوم الأحد ٤ ذي الحجة عام ١٣٨٧هـ، ٣ مارس ١٩٦٨م افتُتِح دكان الجمعية، وكانت تتألف، أول الأمر، من اثني عشر عضواً، ساهموا بمبلغ (ألفين وأربعمائة وخمسين ريالاً)، وقد اختير لإدارتها – بصورة مؤقتة – اثنان كنت أنا أحدهما، والثاني هو عمر جنيدل(*).

ومنذ أول عام ١٣٨٨هـ طُبِّق عليها نظام الجمعيات التعاونية في سجلاتها، وقيودها، وتسجيل مشتريات أعضائها، وخلال فترة وجيزة نمت

(*) عمر جنيدل هذا محكوم، أيضا، بالسجن (١٥) عاما، ولكن في قضايا مخدرات.

هذه الجمعية، وزاد رأس مالها، وعدد أعضائها، وتكوَّن لها مجلس إدارة، واخترت، أنا، رئيساً لمجلس الإدارة، ومسؤولاً للمشتريات، كما اختير المرحوم منصور عبد الله اخوان مسؤولاً للبيع، ويعاونه عمر جنيدل، وصار رئيس الجمعية يذهب، يوميًّا، للسوق بسيارة السجن، ومعه خفير، ويقوم بشراء ما تحتاجه الجمعية من مؤن، كما أنه صار يقوم بدور "مقضِّي السجن" فكان كل يوم - قبل توجهه للسوق- يمر بالعنابر، ويسأل السجناء عن حاجاتهم التي لا تتوفر في الجمعية كالأدوية، وبعض الملابس، واللحوم، والأسماك، وغير ذلك، ولقد سَدَّت الجمعية فراغاً كبيراً، وحققت منافع، لا للسجناء فقط، وإنما، أيضاً، لشرطة السجن الذين هم مقيمون داخل المبنى العام للسجن، وقد زارها، في إحدى المرَّات، مسؤول الجمعيات التعاونية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالرياض، عبد الله الزيد، فأُعجِب بها، وبتنظيمها، وضبط حساباتها، وقيوداتها، وكانت أول جمعية تعاونية تقوم في سجون المملكة.

وبعد مضي عام على ممارستها لعملها كجمعية تعاونية، وفي أول عام ١٣٨٩هـ قدم رئيس الجمعية تقريره السنوي عن أعمال الجمعية خلال عام ١٣٨٨هـ، وتطلعاتها، ومشاريعها المستقبلية(*)، ولكن هل سلمت هذه

(*) نص التقرير في الملاحق والوثائق، الفصل الخامس، ص: ٤٠٣ - ٤٠٩. م

الجمعية – رغم أهمِّيَتها، وضرورتها للنزلاء؛ سجناء وجنوداً – من المؤامرات والدسائس؟ وهل قُدِّر لها البقاء كمشروع مفيد ونافع؟

لم يمض سوى عام أو يزيد قليلاً على تكوينها حتى بدأت الخطوات الأولى لعرقلتها، والحد من نموها، ومن ثم تصفيتها، وإذا ما تأمَّلنا في الخطوات التي اتُّخِذَت ضد الجمعية؛ فسنجد وكأن هناك – مِن وراء الستار – من خطط، تدريجيًّا، للقضاء عليها، وكانت هناك ثلاث خطوات رئيسية، هي:

أولا – منع رئيس مجلس إدارتها – مسؤول المشتريات فيها – من الخروج، شخصيًّا، للسوق.

لقد كنت أنا رئيس مجلس إدارتها، وأنا الذي أذهب، يوميًّا، للسوق، وبما أنني سجين سياسي، وبتهمة الشيوعية فقد اتُّخِذ من إتاحة الفرصة لي بأن أخرج، يوميًّا، للسوق، وأمرَّ بمختلف الدكاكين، وألتقي مع من أشاء خلال ذلك – اتُّخِذ من ذلك حجة، وذريعة بأنَّ ذلك شيء مناف للأمن؛ إذ إن ذلك يتيح لي مجالاً واسعاً للقيام بأعمال – إذا ما أردت – تضرُّ بأمن الدولة، (!؟)، وهذا لا يتَّفق وسياسة إبعاد السجناء عن الاختلاط بالناس.

وهكذا بعد بضعة شهور من تأسيس الجمعية استدعتني إدارة السجن، وأبلغتني بأنني ممنوع من الخروج للسوق يوميًّا، وعلى الجمعية أن تختار

غيري للقيام بهذه المهمة، على أن لا يكون من السياسيين، واختير شخص آخر للذهاب للسوق، ولكنني بقيت رئيساً لمجلس إدارتها، ومسؤولا عن حساباتها، وسجلاتها.

ثانياً – منع السجناء السياسيين من اشتراكهم في إدارة الجمعية، بل ومن البقاء فيها كمساهمين.

لقد فوجئنا صباح يوم الخميس ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ، ١٠ يوليو ١٩٦٩م بمنع الجمعية من فتح دكانها، ووجود ما يُشبه حالة طوارئ في السجن، وتشديد الحراسة على السجن كله، وبعد برهة استُدعِينا – نحن المتهمين بقضايا سياسية – استدعينا، كلُّنا، لمكتب مدير السجن، وعند خروجنا وجدنا جنوداً في الصالة، وعند باب المكتب، ووضعاً غير طبيعي، ودخلنا المكتب، وإذا ثمة جماعة فيهم ضباط كبار، ومندوب إدارة التعاون الذي يُشرِف على الجمعية، وعرَفنا – بعد ذلك – أن هذه المجموعة تتكون من، رئيس إدارة السجون بوزارة الداخلية بالرياض، وآخرين لا أذكر الآن رُتَبهم، أو وظائفهم، وما إن جلسنا حتى بادَرَنا رئيس إدارة السجون قائلا: «أنني مكلَّف من قِبَل سمو وزير الداخلية[*] بأن أبلِّغكم بأنكم ممنوعون من

(*) يومها كان وزير الداخلية هو فهد بن عبد العزيز، الملك حاليًّا[❀].

(❀) توفي الملك فهد يوم الإثنين ٢٦/ ٦/ ١٤٢٦ هـ، الموافق ١/ ٨/ ٢٠٠٥ م. م

الاشتراك في الجمعية، فضلا عن إدارتها، وأنه سوف يجري، حالاً، تصفية حقوقكم، وتسليمها لكم، فماذا تقولون؟».

عرفنا - بعد ذلك - أن حالة الطوارئ، والحراسة المشددة هي من باب التأهب لاتخاذ خطوات ضدنا فيما لو رفضنا أمر وزير الداخلية، أما ما هي طبيعة هذه الخطوات التي ستُتَخذ ضدنا في حالة الرفض فلم نعرف ما هي، قلت له: «إنه ليس مهمًّا أن نظلَّ، نحن، في الجمعية، ولكن المهم أن تظل الجمعية، فتنفس الصعداء، وقال: «إن الجمعية ستبقى»، ثم التفت إلى أحد الذين كانوا معه، وقال: «سجل محضراً بأن الجماعة استجابوا لأمر سمو وزير الداخلية»، ثم قال: «إن الوزير ينتظر الجواب، وإنني سأكلمه الآن، هاتفيًّا، لأخبره بموافقتكم»، قلت له: «إنني أريد منك طلباً»، قال: «ما هو؟»، قلت: «أن تُسجِّل في المحضر - إضافة إلى موافقتنا - ما سأشرحه لكم الآن»، قال: «ما هو؟»، قلت له: «أنا أتفهم موقف وزير الداخلية، لقد قيل له إن هؤلاء شيوعيون، فكيف تُتيحون لهم أن يتَّصلوا ببقية السجناء بحرية؟ فربما يؤثِّرون عليهم، ويجعلون من بعضهم شيوعيًّا، لكني أتحدَّى أيَّ شخص يستطيع أن يُثبِت أنني تحدثت معه، أو سمعني أتحدث مع شخص غيره في مواضيع سياسية، أو عقائدية، منذ أن وطأت قدمايَ باب هذا السجن، لقد طلقنا السياسة منذ أن جئنا لهذا المكان»، قال: «أشكرك، وسأسجل كلامك هذا، وسأنقله لسمو وزير الداخلية»، ثم التفت إلى

مندوب إدارة التعاون، وقال له: « منذ الآن تقوم أنت، وبقية أعضاء الجمعية بجرد موجوداتها، وتُقفلون حساباتها، وتحددون أرباحها حتى اليوم، وتُسلِّمون لهم رأس مالهم، وما يستحقون من أرباح »، وخرجنا، ولكن هل بقيت الجمعية تمارس نشاطها؟

ثالثا – حل الجمعية نهائيًّا.

لقد ظلت الجمعية – بعد إبعادنا، نحن السجناء، عنها – تمارس عملها، ونشاطها لمدة ثلاثة شهور، أو تزيد قليلاً، وفي يوم الأحد ٦ شعبان ١٣٨٩هـ، ١٩ أكتوبر ١٩٦٩م جرى حلُّ الجمعية التعاونية بسجن الدمام المركزي نهائيًّا، واستُبدِلت ببقالة سُمِح لأحد المتموِّلين بفتحها داخل السجن، في الساحة الخارجية، وليس قُرب عنابر السجناء، كما كان موضع دكان الجمعية، وهكذا قُضي على هذا المشروع النافع الذي لو أُتيح له أن يستمر، وينمو لآتى خيراً كثيراً للسجناء، ولأدَّى إلى تطوير مهم في سجون المملكة.

(٧)

الزيارات الخاصة

توفِّر السجون السعودية للسجناء المتزوجين إمكانية الاختلاء بزوجاتهم عند ما يقمن بزيارتهم، ولكن ليس في كل مرة تقوم فيها الزوجة بزيارة لزوجها؛ إذ تُحدِّد أنظمة السجون السعودية ذلك بأن لكل سجين الحق في الاختلاء بزوجته في كل شهر مرَّة واحدة[٨].

وعند ما نُقلنا – نحن السجناء السياسيين – لسجن الدمام العمومي، لم يكن هذا النظام مطبَّقاً بصورة منتظمة؛ ذلك أنه لم يكن في السجن محل خاص ينفرد فيه السجين بزوجته، وإنما كان الجناح الخاص بسجن النساء هو المحل الذي تسمح به إدارة السجن للزوجين أن يختليا فيه، ولكن ذلك يتوقف على ما إذا كان سجن النساء خالياً من السجينات، هذا في الأكثر، وفي حالات قليلة توجد غرفة صغيرة كانت تُستَعمَل موضعاً لاختلاء السجناء بزوجاتهم، ولكنها تحوَّلت سجناً للأحداث (السجناء الصغار

الذين هم دون سن البلوغ، أو حتى ما بعده بقليل) بعد أن تحول العنبر المخصص لهم إلى سجن خاص بالسياسيين.

ومن هنا فإنه لا يتوفر مكان - بصورة مستمرة - للسجناء للاختلاء بزوجاتهم، بل إن ذلك يعتمد على الظروف - خلو سجن النساء، أو الغرفة الصغيرة - كما أن كثرة السجناء جعل حصول السجين، شهريًّا، على مكان بصورة مستمرة - كما يقضي بذلك نظام الزيارات الخاصة - أمراً عسيراً، وأخيراً، قامت إدارة السجن بعمل غرفة - اقتطعتها من عنبر سجن النساء - وفتحت لها باباً من الخلف - خارج دائرة العنبر - في الساحة الخارجية، ولكن ضمن مبنى السجن العام، وعملت فيها حمَّاماً خاصًّا - مرحاضًا ودُشًّا للاستحمام - وخصَّصتها للزيارات الخاصة.

كما قامت إدارة السجن بعمل سجل لأسماء السجناء المتزوجين الذين يريدون أن يسجِّلوا أسماءهم في سجل من يرغب في زيارة خاصة، (ثمة أُناس سجناء متزوجون، ولكنهم يرفضون الاختلاء بزوجاتهم في السجن حياءً، أو يعتبرون ذلك شيئاً معيباً)، كما قامت بعمل سجل شهري يدوَّن فيه تاريخ اليوم المخصص لكل سجين.

وكنا - نحن السجناء السياسيين - أكثر السجناء انتظاماً، وتسجيلاً، وصار الموظف المسؤول عن هذا السجل يمرُّ علينا - عند أول كل شهر

قمري - بالسجل، ويختار كل واحد منا اليوم الذي يناسبه، إذ كان أكثرنا يحرص على اختيار اليوم الذي تكون فيه زوجته في غير فترة الإخصاب - حسب الدورة الشهرية للمرأة - ومع ذلك فإن بعضاً منا - أكثر من واحد - حملت زوجاتهم أكثر من مرة، وأنجبت لهم - وهم في السجن - أكثر من ولد، نتيجة لهذه الزيارات الخاصة.

وصار الفرد منا - يوم موعد زيارته الخاصة - يجلس مبكِّرا، ويدخل الحمام فيحلق، ويستحم، ويُعِدّ فراشه، وثلاجة الشاي، ويقف عند باب العنبر متأهِّباً ينتظر مجيء العريف يُشعره بوصول زوجته، وما أن يفتح العريف باب العنبر حتى يحمل الفراشَ، والثلاجة مهرولاً نحو غرفة الزيارة، كما أن الزوجة تجيء محملة بطعام الغداء جاهزاً، ويَظلاَّن وحدهما منذ الصباح حتى ما بعد صلاة العصر، وكان ثمة سائق تكسي اسمه إبراهيم بن يعقوب، وهو شخص مستقيم ومؤدَّب، يمرُّ على بيت الزوجة التي لها موعد يوصلها إلى السجن صباحاً، ويعود إليها عصراً.

(٨)

عُرس في السجن

كان عبد الرسول بن حسن عبد الكريم العلقم قد خطب ابنتي الكبرى "بهجة" في عام ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

وقد تم الاتفاق بيننا على أن يبقى الأمر مجرَّد خطبة، وأن لا يتم الدخول إلا بعد أن تُكملَ بهجةُ دراستها[٩]، لكن الأحداث فاجأتنا قبل أن يتمَّ زواجهما.

وبعد صدور الأحكام علينا، والحكم عليَّ وعلى عبد الرسول بالسجن (١٥) عاماً، قلت لبهجة:

« إنك الآن في حِلٍّ من ارتباطك بعبد الرسول، ولاسيما أن الأمر لم يصل إلى حد إجراء العقد بينكما، فالموضوع بيدك، إن شئت الانتظار، أو فكَّ الارتباط، (فسخ الخطبة)، قالت:

«ليس الأمر مجرَّد لعِب، نتركه متى شئنا، إنه قدري، وسأنتظر، ولو إلى أن تُكمِلا محكوميَّتكما، لا سمح الله، وإن عندي لأملاً كبيراً بأن لا تظلاَّ في السجن (١٥) عاماً»(*).

وبعد مضي ثلاث سنوات على صدور الأحكام، وفشل المحاولات المتعدِّدة التي قام بها أهالي السجناء، وبعض شخصيات ووجهاء القطيف في حمل الملك فيصل على إصدار عفوٍ عنا، أو التخفيف من الأحكام - بعد ذلك كله قررنا أن يتم زواجهما داخل السجن.

وهكذا كلفنا أحد المختصين بإجراء عقد الزواج بينهما لدى أحد علماء الدين بالقطيف، ثم طلبنا من إدارة السجن إفراغ الغرفة التي كانت مخصصة للزيارات الخاصة لهما، وفي يوم الخميس ٢٦ ذي الحجة عام ١٣٨٨هـ، ١٥ مارس ١٩٦٩م تم دخولهما في السجن، وسُجِّل عبد الرسول ضمن قائمة السجناء المتزوجين، فأصبح له يوم للزيارة الخاصة كلَّ شهر، مثل بقية المتزوجين، وهكذا تم أول زواج في سجون المملكة بالمنطقة الشرقية(*)، وقد

(*) كان عمرها، يومئذ، ثمانية عشر عاماً.

(*) قد يكون زواج عبد الرسول وبهجة في السجن هو أول شيء من نوعه في سجون المملكة عموما، وليس المنطقة الشرقية فقط، إلا أن الأمر يحتاج إلى شيء من التأكد، والبحث الدقيق، وهو ما ليس متوفرا لدي، لذلك قلت في سجون المنطقة.

وضعت بهجة مولودها البكر - وائل - في الرابع من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٩هـ، ١١ يناير ١٩٧٠م، ونحن لا نزال في السجن.

***

وما ذا بعد؟ لقد صادفتنا - خلال فترة وجودنا في سجن الدمام المركزي - أحداث ووقائع كثيرة وقعت لنا، أو كنا شهودَ عيان عليها، وكان بعضها يستحق التسجيل، ولكن مرور الزمن عليها، وعدم الاهتمام بتسجيلها في حينها، قد محاها من الذاكرة، أو التفاصيل اللازمة إذا ما أُريد تسجيلها، لكن ثمة أحداث، وتطورات حدثت في المنطقة، وفي القطيف بالذات، تطاير شررها حتى وصل إلينا ونحن داخل السجن، بعيدين عنها، وعن الممارسة، أو المشاركة فيها، أو التفاعل معها، وهذه إحدى غرائب تلك الوقائع والأحداث، فلتكن هذه الأحداث بداية فصل جديد.

هوامش الفصل الثالث

(١) كان السجن المركزي يتألَّف من ثلاثة عنابر رئيسية كبار، وعنبرٍ واحد صغير، وبين العنابر ساحة دائرية مسقوفة على هيئة قُبَّة، ومدخلها - الباب الرئيسي - يقف عليه حارس باستمرار، وفي الساحة باب ثانٍ يؤدِّي إلى ساحة فضائية رملية، غير مسقوفة، وليس فيها أيُّ شيء من المباني، وبابها مقفل، دائماً، ولا يُفتَح إلا في حالات خاصة؛ كأن يفتح لأحد السجناء ليجلس فيه، هو وعائلته، عند ما تقوم بزيارته تحت رقابة أحد الجنود، يقف غير بعيد عنهم، والعنبر بناء مستطيل عرضه ما بين ٣-٤ أمتار، وعلى كِلا الجانبين أبواب الحِجَر التي يقطنها السجناء، في كل جانب سبع غرف - حسبما أتصور - وفي طرفه الأول الباب الرئيسي للعنبر، المدخل، وهو مطلٌّ على الصالة، وفي الطرف الأخير الحمامات في جانب، وفي الجانب الثاني مغسل، ومحل يشبه المطبخ يضع فيه السجناء (دوافيرهم)(❀) لعمل الشاي، والقهوة، وأمثالها، وينام في الحجرة عدة أفراد من السجناء، تضيق وتتسع حسب ظروف السجن، وازدياد عدد أفراده، أو نقصهم.

أما العنبر الرابع، الصغير، الذي كان مخصَّصاً للسجناء الأحداث - الأولاد الصغار، حتى صار يعرَف بعنبر الأحداث - فهو، أيضًا، بابه في الساحة المسقوفة،

(❀) الدوافير، جمع دافور: مواقد تعمل على الكاز المضغوط، عامية، محرفة عن وافور الفارسية، وأصلها أداة تدخين الترياق. م

وتسمى "الصالة"، وهو مستطيل، أيضاً، لكن عرضه لا يتعدى ما بين متر ونـصف، أو مترين،

وفي وسط الممر الضيق – على الجانب الأيمن – بـاب حديـدي يـؤدي إلى سـاحة رملية مكشوفة، والباب مقفل باستمرار، ولا يُفتَح إلا إذا كان ثمة حاجة لفتحه، وفي الجانب الأيسر من العنبر ثلاث غرف، وحمامان، ومطبخ، وفي نهايته غرفة رابعة كبيرة نوعاً مَّا.

وقد نُقِلنا – نحن السجناء السياسيين – لهذا العنبر بعد بضعة شهور من وصـولنا السجن، وبقينا فيه حتى خروجنا من السجن، كما يوجد عنبر صغير في زاوية بعيـدة، نوعاً مَّا، عن بقية العنابر، وهو مخصص للنساء، لكن طريقه يمر عبر الصالة المشتركة لجميع العنابر.

(٢) كان القانون السعودي – بالنسبة لجرائم المخدرات – يقضي السجن خمسة عشر عامـاً للموردين من الخارج، وخمسة أعوام لمن يقوم بتوزيعها داخل المملكـة، وعامـان لمـن يتعاطاها فقط، وكان كل من يُضبَط في الجمارك – المداخل الجوية، والبرية، والبحريـة – ومعه شيء من المخدرات، ولو كانت الكمية قليلة، يُعتبَر مُوَرِّداً، وتُطبَّق عليه تهمـة الإستيراد، حتى ولو ادعى أنها لاستعماله الخاص، وقد عُدِّل هـذا القـانون مـؤخَّراً – بعـد تفـشي المخـدرات، وتطـور نوعيتهـا، وبـروز نوعيـات خطـيرة؛ كالكوكـايين والهيروين – فأصبح حكم المورد الإعدام، وقد أُعدِم خلال الثلاث سنوات الأخـيرة الماضية (١٩٩٢م، ١٩٩٣م، ١٩٩٤م) أفراد عديدون من جنسيات مختلفـة ضُـبِطت معهـم – عنـد دخـولهم الأراضي الـسعودية – كميـات مـن الكوكـايين والهـيروين وغيرها.

(٣) كانت عملية تهريب الدخان، في ذلك الوقت، رائجة؛ لأن رسومه كانت عاليـة جـداً، كما أن تهريب المشروبات الروحية، وبعض أنواع المخدرات؛ كالحشيش كانت، أيضاً،

رائجـة، وكـان المهربـون كثـيراً مـا يـصطدمون بـدوريات سـلاح الحـدود (خفـر السواحل)، وفي هذه المرة كان عبد الله بن عبد العزيز بن جلوي قد تبادل إطلاق النار - هو ومن كان معه - مع الدوريات، ولكنها استطاعت الإمـساك بـه، والإتيـان بـه للسجن، ولقد استاء منه جَـدُّه - سـعود بـن جلـوي أمـير المنطقـة الـشرقية - فـأمر بالتضييق عليه، بوضع القيود في رجليه باستمرار، ومنع زيارته، غير أن خالـه الأمـير محمد بن فهد بن عبد الله بن جلوي - أمير الأحساء - كان يزوره بـين فـترة وأخـرى بصورة سرية ليلاً.

(٤) كان المرحوم محمد سعيد المُسْلِم قد طبَع كتابـه الـشهير (سـاحل الـذهب الأسـود) في بيروت عام ١٩٦٢م، وقد لاقى هذا الكتـاب رواجـاً حتـى أن بعـض دور النـشر في بيروت قامت بإعادة طبعه، مرتين، وهو في السجن، دون أن تستأذنه، مما شجعه عـلى أن يتوسع في كتابه، وذلك بأن يؤلِّف كتاباً موسعاً، وشاملاً عن كل منطقة الخلـيج - دُولاً ومُدُناً وشعوباً - تحت اسم (الخليج العربي حضارة وتاريخ)، ولقد أتاحـت لـه فرصة الفراغ في السجن أن يجمع حصيلة قيمة من المعلومات تكوِّن جـزءاً هامًّـا مـن الكتاب الذي يُزمِع إخراجه، وبعد خروجه من السجن واصل بحثـه واهتمامـه بهـذا الموضوع.

ولقد طلبَتْ منه إدارة رعاية الشباب بالمملكة العربية السعودية تأليف كتاب عـن القطيف للتعريف بها ضمن السلسلة التي تُصدِرها تحت عنوان (هذه بلادنا)، فكتب مؤلَّفاً واسعاً عن القطيف، لكن رعاية الشباب اعتبرت ما كتبه لا ينسجم والسلـسلة التي تُصدِرها؛ لأنها لا تريد أن يكون المؤلَّف تاريخاً مُفصَّلاً عن البلد، وإنما تريد كُتيِّباً يحتوي على تعريف مختصر عن البلد، فطلبت منه اختصاره، وهكـذا اضـطر لحـذف بعض فصول الكتاب، واختصار فصول أخرى، وصدر الكتاب ضمن هذه السلسلة تحت رقم (٢٤) بعنوان: (القطيف)، عام ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ثم قام الأستاذ المُسْلِم

بطبع الكتاب كاملا على حسابه تحت اسم (واحة على ضفاف الخليج - القطيف)، عام ١٤١١هـ، ١٩٩١م(*)، أما كتابه الذي كان ينوي إصداره عن الخليج ككل تحت اسم (الخليج العربي حضارة وتاريخ) فلقد أنجز أكثره، ولم يبق عليه إلا الشيء القليل، لكن إصابته بمرض الفشل الكلوي الذي داهمه؛ حال دونه والقدرة على الكتابة والتدوين، وجعله متنقلا بين المستشفيات لمدة عامين حتى وفاته في عام ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م حال دون إخراج هذا السفر المُهِم، للنور، رحمك الله يا أبا فايز.

(٥) هادي اليامي، من نجران، واليامِيُّون ينتسبون إلى إحدى فِرَق الشيعة - الإسماعيلية - التي تقول بإمامة اسماعيل بن الإمام جعفر الصادق، بعد أبيه، مع أنه توفي في حياة والده، وقال أتباعه بأنه حي لم يمت، ولقد لعب الإسماعيليون دوراً هاماً في التاريخ الإسلامي، وهم لا يزالون يُكَوِّنون مجموعة قوية ذات ثراء، ويعيشون في الهند، وباكستان، وهم أتباع (آغا خان)، واليامیون المقيمون في نجران - جنوب السعودية- هم من هذه الفرقة، ولكنهم يتسترون، ويظهَرون أمام المجتمع والسلطة وكأنهم سُنَّة(**)، ولقد اعترف لي شخصياً هادي اليامي بذلك، وقال نحن نلتقي وإياكم حتى جعفر الصادق، وهادي اليامي هذا له إخوة في المنطقة الشرقية، وبعد خروجه من السجن كون، وإيَّاهم، شركة مقاولات، وقد نجحوا في أعمالهم، ومركزهم الرئيسي في بلدة رحيمة، منطقة رأس تنورة، شمالي مدينة صفوى، ولا يزالون حتى

(*) طبع الأول في مطابع جامعة الملك سعود بالرياض، وطبع الثاني في مطابع الفرزدق بالرياض كذلك. م

(**) لا يتستر اليامیون في انتسابهم إلى الاسماعيلية، لكن يبدو أنهم لا يمارسون مظاهر تميزهم عن إخوانهم السنة، كتلك التي يتميز بها شيعة المنطقة الشرقية؛ كلبس أئمتهم العمامة، وإقامة الشعائر الحسينية. م

الآن.

(٦) كانت منطقة الحدود بين السعودية والكويت تُعرَف بالمنطقة المحايدة، والسيادة والإدارة فيها مشتركة بين السعودية والكويت، وكان فيها شركتان للزيت، الأولى (شركة جتي) التي كان يملكها البليونير الأمريكي "بول جتي"، وهي تستثمر حقولاً بريَّة في ما كان يُعرَف بميناء سعود والوفرة، والإنتاج مشترك بين السعودية والكويت مناصفة، والثانية (شركة الزيت اليابانية) وهي تستثمر حقولاً بحرية في منطقة الخفجي، وهي، كذلك، الإنتاج فيها مشترك بين الدولتين مناصفة.

ولقد جرت -مؤخَّرا ، وخلال وجودنا في السجن - (لست أذكر أي عام بالضبط) مفاوضات بين السعودية والكويت لوضع حد للإزدواج في السيادة والإدارة في هذه المنطقة، وتم الإتفاق بين الدولتين على أن تخضع ميناء سعود والوفرة للكويت، بحيث تعتبر أراضيَ كويتيةً، وأن تخضع الخفجي للسعودية بحيث تعتبر أراضي سعودية، وسميت المنطقة بالمنطقة المقسومة، ولكن ظل الإنتاج في كلا القسمين مناصفة بين الدولتين.

(٧) كانت شركة الزيت اليابانية - التي تستثمر حقولاً بَحرية في منطقة الخفجي، وهي مشتركة بين السعودية والكويت - تضم عمالاً كويتيين، وعمالاً سعوديين، بحكم أن الدولتين شريكتان في امتلاك المنطقة، وكان العمال الكويتيون يتمتعون بامتيازات بحكم القانون الكويتي الذي يسمح للعمال، والمهنيين بتكوين نقابات لهم، بخلاف القانون السعودي الذي يحظر تكوين نقابات مهنية، وعمالية؛ ولهذا فقد أضرب العمال السعوديون في شركة الزيت اليابانية في الخفجي مطالبين بمساواتهم بزملائهم العمال الكويتيين في كل ما يتمتع به الكويتيون من امتيازات، ومنها حق تكوين نقابة لهم.

ولقد أرسلت السعودية قوة من الحرس الوطني لفض الإضراب، والقضاء على

الحركة العمالية، واعتقل عدد من العمال المُضرِبين نُقِلوا لمباحث الـدمام، وقـد أُطلِـق سراحهم بعد فترة، أمـا هـؤلاء الثلاثـة - عـلي الغامـدي، وهـادي اليـامي، وجميـل الفلسطيني - فقد بقوا في السجن لدى مباحث الدمام، وحُكِم عليهم بالسجن ثلاث سنوات، لكل واحد منهم بتهمة التحريض على الإضراب، وقيادتـه، وبعـد صـدور الحكـم علـيهم نُقِلـوا لـسجن الـدمام، ووضِـعوا معنـا في العنـبر الـصغير (عنـبر السياسيين).

(٨) اتخذت السعودية هذا الإجراء تفادياً منها - أو على الأقل - تضييقاً لمجالات ما يحدث، عادة، داخل السجون من أعمال مشينة، غير أخلاقية، حول قضايا الجنس؛ إذ يتفشى بين السجناء الشذود الجنسي، اللواط، حتى أنهم ليمارسونه لا مع الأولاد الصغار فقط، وإنما مع أُناس كبار السن قد تعدوا مراحل البلوغ بسنوات وسنوات، ومن هنا خصصت إدارة السجن محلاًّ خاصاًّ بالأحداث - الأولاد الصغار - لكيلا يتعرضوا للإعتداء عليهم من قِبَل الكبار، ومع كل هذه الإحتياطات فإن السجن لم يبرأ من عملية ممارسة الشذود الجنسي، ولاسيما في عنبر رقم (٣) الذي يضم سجناء المخدرات المحكومين بمدد طويلة، فقد كان هناك شخص كبير السن عمره لا يقل عن (٣٠) عاماً ومع ذلك فهو متهم بأنه مرتبط بشخص معروف من المحكومين (١٥) عاماً يمارس معه الشذوذ الجنسي.

(٩) المقصود من إكمال الدراسة هو التخرج من الابتدائية؛ إذ لم تُفـتَح مـدارس للبنـات في القطيف إلا في عام ١٣٨٢هـ، وكانت بهجة مع مجموعة من بنات القطيف من أترابها يدرُسْن في مدرسة خاصة فتحها مجموعة من الآباء الشباب من أجـل تعلـيم بنـاتهم، بعد أن رفضت الحكومة الطلب الذي تقدم به الأهالي بفتح مدرسة للبنات، ولتعلـيم البنات في القطيف قصة طريفة يجدر بنا أن نستعرض، هنا، ملخصها.

قبيل اتخاذ الحكومة السعودية قراراً بفتح مدارس للبنات في المملكة بسنتين؛ رفع مجموعة من المواطنين طلباً للملك سعود بفتح مدرسة للبنات في القطيف، وبعد رفع الطلب بفترة قصيرة استدعت شرطة القطيف الأشخاص الموقعين على الطلب، وقالت لهم بأنها مكلفة بإبلاغهم نَصَّ ما جاء من الديوان الملكي رداً على طلبهم فتح مدرسة للبنات، وأن عليهم استماع نَصِّ البلاغ، والتوقيع على أنهم تبلغوا فقط، وأن لا مجال للمناقشة، أو التعليق على البلاغ، وقد كان نَصُّ البلاغ كالآتي: «البنت تتعلم في بيتها، والمدرسة أوَّل خطوة في طريق الفساد»، وجرى التوقيع لدى الشرطة من قِبَل المدعوين على أنهم تبلغوا نَصَّ بلاغ الديوان الملكي، وخرجوا.

وبعدها كتبوا خطاباً مطوَّلا للملك يشرحون فيه الفوائد التي تعود على المرأة، والمجتمع، إذا ما تعلمت، وأوضحوا أن الجهل – وليس العلم – هو طريق الفساد، واستشهدوا بالحديث الشريف: ﴿طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة﴾، وبعثوا بالخطاب للملك، إلا أن هذا الخطاب جرى تجاهله من قِبَل الحكومة، ولم يأت عليه أيُّ رد، وعلى أثر ذلك قام بعض الشباب، الآباء، واستأجروا مكانا(*)، واتفقوا مع بعض الأساتذة، غير السعوديين، الذين يُدَرِّسون في مدارس الأولاد على أن تقوم زوجاتهم بتدريس البنات، وهكذا فُتِحَت في القطيف أول مدرسة أهلية للبنات، وكان في طليعة المؤسسين، الملتزمين بالصرف على هذه المدرسة من الشباب، هم: المرحوم حسن صالح الجشي، وسيد علي العوامي، وسيد حسن العوامي، ومحمد

(*) افتُتِحت المدرسة، أولاً، في حسينية آل العوامي، ثم نقلت إلى حسينية آل الجشي، المعروفة بحسينية الزريب، وحين ضاقت عن استيعاب الطالبات استؤجر لها مبنى يملكه عبد الله القطري يقع بحي البستان، وهو المبنى الذي ضمت فيه الدولة المدرسة إليها. م

سعيد الشيخ علي الخنيزي، والمرحوم عبد الواحد حسن الشيخ علي الخنيزي، وغيرهم، لا أذكر، الآن، أسماءهم.

وبعدها بسنتين صدر قرار من قِبَل الأمير فيصل، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، يومذاك، بفتح مدارس للبنات في المملكة، وافتُتِحت أول مدرسة للبنات في الدمام والخبر، ولم تُفتَح في القطيف، وعُيِّن شخص اسمه علي الصقير مندوباً لرئاسة تعليم البنات بالمنطقة الشرقية، ومقره الدمام، وقام أهل القطيف بالإبراق لفيصل يطلبون فتح مدرسة للبنات بالقطيف موضحين أنهم كانوا أول من طالب بذلك قبل أن تقوم الدولة بفتح مدارس للبنات، وجاءهم الرد بأنه ستُفتَح لهم مدرسة في القطيف في السنة الدراسية القادمة.

ولقد كان لموقف مندوب تعليم البنات الأستاذ علي الصقير المؤيد والمساند، مشكوراً، لطلب أهل القطيف الأثر المباشر في التعجيل بفتح مدرسة للبنات في القطيف، وهكذا فُتِحَت أول مدرسة للبنات في القطيف عام ١٣٨٢هـ، وكانت نواتها المدرسة الأهلية التي أسسها أهالي القطيف واستلمتها منهم الرئاسة.

الفصل الرابع

أحداث كبرى وتطورات في المنطقة

اعتقالات واسعة

(١)

البعثيون

أ - النشأة والتبلور

سبق أن أشرنا - في الجزء الأول من هذا الكتاب(*) - إلى أن الأفكار والمذاهب السياسية الحديثة، كالشيوعية، والبعثية، كان أوَّل ظهورها في المنطقة الشرقية بين الشباب من موظفي أرامكو، الذين كانوا يدرسون في المدارس التي أنشأتها أرامكو لإيجاد طبقة عمالية متعلمة، ومتدرِّبة تسدُّ بها حاجتها من الأيدي العاملة المدربة، وأن الفضل، في ذلك، يعود إلى الأساتذة العرب الذين استقدمتهم أرامكو من مختلِف الأقطار العربية: سوريًّا، ولبنان، وفلسطين، وغيرها، غير أن تأثر هؤلاء الشباب بهذه الأفكار، في أول الأمر، ظل محصوراً في نطاقه الفكري النظري البحت، أي الإيمان بالفكرة، والنظرية فقط، ولم يتحوَّل هذا التأثر إلى الانضمام والانخراط ضمن تنظيمات

(*) ص: ٧٨ وما بعدها.

م

حزبية بعثية، أو شيوعية، بحيث تكون مرتبطة بالأحزاب التي لها تنظيماتها خارج السعودية.

نعم كان الجميع مندرجين ضمن الحركة الوطنية المحلية، ولاسيما القضايا العمالية، وهي التي كانت، يومها، لُبَّ الحركة الوطنية ولولبَها، ولم يكن بين هذه الفئات صراع، أو خلاف، بل كان الجميع ينظر لكل هذه الاتجاهات على أنها اتجاهات وطنية جديرة بالاحترام، والتقدير.

وإذا ما بدا بينهم شيء من الصراع، والتسابق فهو ضمن الصراع على تسلم المناصب ضمن قيادة الحركة العمالية التي كان مسيطِراً عليها - منذ حركة العمال عام ١٩٥٣م - ذوو الاتجاه الشيوعي، ولم يتخذ الصراع بين البعثيين والشيوعيين - وهما الأكثرية الغالبة بين موظفي أرامكو، في أول ظهورٍ لهما عام ١٩٥٦م- طابعاً أيديولوجيًّا بحيث تحاول كل جماعة نقد، وإبطال نظرية الجماعة الأخرى، بل كان الجميع ينظر للنظريتين على أنهما نظريتان فكريَّتان، وطنيتان كل واحدة منهما جديرة بالتقدير والاحترام، وإن اختلف المنطلق في تفسير الأحداث لكل منهما.

وظل الصراع بينهما، كما قلت، منحصراً على مراكز القيادة، ومحاولة كل طرف منهما أن يمسك بدفة قيادة الحركة العمالية التي كانت لولب الحركة الوطنية، والبؤرة التي كان يتركَّز حولها النضال الوطني.

وكانت الطموحات الشخصية للإفراد هي التي تحرك هذا الصراع، وتغذيه، ولم تكن هذه الفئات، يومذاك، تُعنى بقضايا الوطن السياسية، والاجتماعية إلا في حدود النظريات والأفكار المجرَّدة، ولم تتحول هذه الأفكار، والنظريات إلى سلوك نضالي، فيما عدا قضايا العمال، إلا في نطاق ضيِّق جداً(*).

ومن الطبيعي أن هذه التيارات والأيديولوجيات التي بدأت بالظهور بين الشباب من موظفي أرامكو لن تظل محصورة بينهم، فلقد امتد تأثيرها إلى شباب المنطقة في مختلف المدن.

وكان لارتفاع رصيد جمال عبد الناصر، زعيمًا وطنيًّا وحدويًّا، إثْر تأميمه قناة السويس، ثم حرب السويس عام ١٩٥٦م، ثم قيام الوحدة المصرية – السورية في فبراير عام ١٩٥٨م، ثم ثورة العراق في ١٤ تموز – يوليو عام ١٩٥٨م، وسقوط الحكم الملكي، والقضاء على الحكم اليميني المتعاون مع الغرب، والاستعمار البريطاني على وجه الخصوص، الذي كان نوري السعيد رمزَه الأبرز، ووقوف عبد الناصر إلى جانب الثورة الوليدة منذ ساعاتها الأولى، وحمايتها من محاولة إجهاضها، والقضاء عليها – كل هذه

(*) راجع الفصل الثاني من الجزء الأول، ص: ٧٨، وما بعدها. م

الأمور ساعدت على انتشار هذه الأفكار والأيديولوجيات بين شباب المنطقة، والتعاون فيما بينهم.

غير أن الخلاف الذي بدأ يظهر على السطح بين قادة ثورة العراق، وعبد الناصر، واتِّهام الشيوعيين العراقيين بأنهم وراء هذا الخلاف؛ لأنهم يعارضون اندماج العراق ضمن دولة الوحدة المصرية - السورية (الجمهورية العربية المتحدة)، وهو ما كان يحاوله البعثيون في العراق وسوريًّا.

هذا الخلاف المعروف، تاريخيًّا، انعكس على الوضع هنا في المنطقة، وأخذ البعثيون - ولاسيما في القطيف - يقفون موقفاً غير ودِّي من الشيوعيين، ويتحفَّظون على التعاون معهم، وكان أول مظهر لهذا الخلاف هو قيام بعض شباب البعثيين من أبناء القطيف بالانفصال من النادي الرياضي الوحيد في البلد، يومها، (نادي النور)، وتكوين نادٍ جديد لهم سمَّوه: «نادي التآلف»، مما أدى إلى انقسام مجتمع الشباب في القطيف بين مؤيِّد لنادي النور، النادي القديم، ومؤيِّد لنادي التآلف، النادي الجديد.

وبالرغم من أن الناديين ما هما إلا ناديان رياضيَّان، إلا أن المجتمع صار ينظر إليهما وكأنهما يمثلان حزبين سياسيين: أحدهما بعثي والآخر شيوعي، وصار يُنظَر لأي شخص يؤيد نادي التآلف على أنه إما بعثي أو نصير ومؤيد

للبعثيين، وأي شخص يؤيد نادي النور على أنه إما شيوعي أو نصير ومؤيد للشيوعيين، بغض النظر عما إذا كان هذا الشخص يحمل أفكاراً، وميولاً أيديولوجية، أو هو مجرد شخص هاوٍ للرياضة فقط.

وقد انعكست هذه النظرة الخاطئة على أحداث عام ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م حيث شملت الاعتقالات أعداداً غير قليلة من الناس البسطاء الأميين، أو أشباه الأميين، الذين لا يعرفون شيئاً عن السياسة، ولا يفقهون شيئاً عن الأفكار، والنظريات السياسية، أو الأيديولوجية، ولم يمارسوا، في حياتهم، أيَّ نشاط سياسي من أيِّ نوع كان - شملتهم تلك الاعتقالات، لا لشيء إلا لأنهم من مؤيدي، أو مرتادي هذا النادي أو ذاك؛ مما سبب مآسيَ اجتماعيةً خلال تلك الفترة(*).

وبالرغم من الخلاف الذي نشأ بين عبد الناصر وحزب البعث بعد انفصام الوحدة المصرية - السورية، ومشاركة البعثيين في سوريَّا أو تأييدهم لعملية الانفصال، في حين أنهم كانوا أكثر الأحزاب التي لعبت دوراً في قيام الوحدة انسجاماً مع أيديولوجيتهم التي تدعو لقيام وحدة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج.

(*) ستتعرض لهذه الأحداث، بشيء من التفصيل، عند تعرضنا لأحداث عـام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

أقول: بالرغم من هذا الخلاف بين عبد الناصر والبعثيين فإنه لم يؤدِّ - في القطيف - إلى التخفيف من حدة الخلاف بين البعثيين والشيوعيين إلا بعد سنوات طويلة، وبعد أن دفع الطرفان ثمناً باهظاً في المعتقلات، والسجون.

لقد ظلت حدَّة الخلافات بينهما على أشدها، وصارت المهاترات، والاستفزازات في الشوارع، والمقاهي، وفي مختلِف المناسبات سِمَةً بارزة بينهما، بل إنها أدَّت إلى مضاربات بين أنصار الطرفين في ميادين لعب الكرة - إذا ما تغلَّب فريق على آخر - تؤدِّي، أحياناً، إلى دخول السجن لبعض أنصار الطرفين.

ومن المفارقات أن القوى الأخرى من قومية، وناصرية، بل ودينية رمت بثقلها إلى جانب البعثيين ضد الشيوعيين، رغم الحملات الشعواء التي شنَّها عبد الناصر على البعثيين بعد إطاحتهم بحكم عبد الكريم قاسم، وسيطرتهم على الوضع في العراق، وفشَل محادثات الوحدة التي جرت في القاهرة، حتى قال فيهم محمد حسنين هيكل - الصحفي الشهير، والناطق بلسان عبد الناصر: «إن الغينات الثلاث: الغدر، والغباء، والغرور، هي الصفة التي يتميَّز بها البعثيون»، متَّهما إيَّاهم بالاتصال بأمريكا عن طريق سفارتها في بيروت، طالبين منها التعاون معهم للإطاحة بعبد الناصر؛ لأنه بدأ يفقد بريقه وشعبيته، وأنهم هم الفئة الوحيدة الأقدر على جذب الجماهير العربية؛ لما يملكونه من أيديولوجية تداعب مشاعر الجماهير، وتستثير

حماسهم، فما هو السبب يا ترى في هذا الموقف العدائي الحاد من الشيوعيين من قِبَل كل هذه القوى؟

قد يكون ذلك راجعاً – في قسم منه – إلى الخوف من السلطات؛ لأن السلطة – برغم عِدائها لكل الأيديولوجيات – إلا أن نظرتها العِدائية للشيوعيين أكثر حِدَّة من نظرتها للأيدلوجيات الأخرى[(١)].

وخلال هذه التطورات تحوَّل البعثيون – من مجرد كونهم أفراداً يؤمنون بالنظرية إيماناً ذهنيًّا مجرَّداً – إلى جماعة حزبية مرتبطة بالمركز الرئيسي لحزب البعث في سوريًّا، وأصبحوا يكوِّنون – في المملكة، وليس في القطيف أو المنطقة الشرقية فقط – وَحدة لفرع من فروع حزب البعث في البلاد العربية هو: (فرع حزب البعث في المملكة العربية السعودية)، وأصبح له قيادة قطرية موحَّدة مسؤولة عن نشاط الحزب، وأعماله في المملكة، ولها ممثل في القيادة القومية في سوريًّا يحضر اجتماعاتها، وصار بعض الأعضاء منهم يسافر إلى دمشق لعرض النقاط، والقضايا الهامة على القيادة هناك، وأخْذ التوجيهات والتعليمات منها[(*)].

(*) هذا هو الفارق بين الشيوعيين والبعثيين في تنظيماتهم السياسية، فالشيوعيون لم يرتبطوا، تبعيًّا، بحزب خارج البلاد السعودية، بل كونوا لهم تنظيمهم الخاص بهم هو "جبهة التحرر الوطني"، وهو تنظيم – وإن كان أكثر أعضائه شيوعيين – إلا أن مظهره لم يكن تنظيما شيوعياً، بل كان تنظيما وطنياً؛ إذ إن بين أعضائه أفراد غير ==

ب - الانشطار في حزب البعث في السعودية.

تكوين (الجبهة الديموقراطية الشعبية)

من المعروف أنه بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم في العراق، وسيطرة البعثيين، هناك، على الحكم لفترة، قبل أن يُطيح بهم عبد السلام عارف، ثم سيطرتهم على الحكم في سوريًا، وإطاحتهم بالحكم اليميني الذي قام بعملية فصل الوحدة المصرية - السورية - بعد كل هذه الأحداث وقع انشطار في قيادة حزب البعث في سوريًا، وأصبح هناك بعث يساري، وبعث يميني، ولسنا بصدد تفاصيل ما جرى لحزب البعث من تشظٍّ وانقسامات، ولا بحث العوامل والأسباب التي أدت إلى ذلك، فهذا أمر لا يعنينا هنا، وإنما الذي يعنينا هو انعكاس ذلك على حزب البعث في السعودية عموماً، والقطيف خصوصاً.

لقد انعكس الانقسام الذي حدث لحزب البعث - في سوريًا والعراق ولبنان - على البعث في السعودية، ولكن بصورة مختلفة نوعاً مًّا؛ ففي سوريًا أصبح هناك اتجاهان: بعث يميني ظل متمسِّكاً بالقيادة الرئيسية الأولى للحزب؛ ميشيل عفلق، صلاح البيطار، أكرم الحوراني، ومن تابعهم،

== شيوعيين، ولم يتحول هذا التنظيم إلى تنظيم شيوعي إلا في منتصف السبعينات للميلاد حين تحول اسم الجبهة إلى (الحزب الشيوعي السعودي).

وأيَّدَهم، وشايعهم، ولجأت هذه القيادة للعراق، وأصبح مقرُّها هناك، بعد أن سيطر القسم اليساري في سوريا على السلطة بقيادة صلاح جديد، ويوسف زعيِّن، ومَن تابعهم، وانقسم البعث في لبنان إلى جناحين جناح يؤيد العراق، وجناح يؤيد سوريًا.

أما في السعودية فقد انفصل جماعة من حزب البعث عن الحزب نهائيًا، وألَّفوا لهم حزباً جديداً يساريًا سموه (الجبهة الديموقراطية الشعبية) تألَّفت عناصرُها من بعثيين سابقين، وآخرين وطنيين لم يكونوا منتسبين إلى تنظيم محدد من ذي قبل، وضمت هذه الجبهة أفراداً من القطيف، والأحساء، والرياض، والحجاز، وتبنَّت الاتجاه اليساري الماركسي أيديولوجيةً لها، وإن لم تتخذ اسم الشيوعية.

وكان تخطيطها على المدى البعيد أن تُنشِئَ وتُدرِّب مليشيات، وتَشُنَّ حرباً ثورية «حرب عصابات»، وأن تجعل من الجنوب وجباله نقطة ارتكاز، وانطلاق لها، وكان ذلك بعد اعتقالنا بسنتين، تقريباً، أي في عام ١٩٦٦م.

وكان من ضمن أعضائها الرئيسيين في القطيف السيد محسن الشيخ علي الخنيزي (أبو قصي)، وابن عمه السيد ميرزا صالح الخنيزي (أبو نضال)،

والسيد محمد عبد الله الحِجَّاج، من تاروت، ومن الأحساء: السيد محمد الملا(*)، وغيرهم ممن لا أعرفهم.

وفي عام ١٩٦٦م وكان هؤلاء الثلاثة - الخنيزيان، والحجاج - مجتمعين في بيت الأخير في "رحيمة" بمنطقة رأس تنورة، ويبدو أنهم كانوا في محل مُطِل على الشارع، وكانوا يتحدَّثون بصوت واضح، ويناقشون قضايا سياسية، وإذا بهم فوجئوا بمن يطرق الباب عليهم، وكان الوقت متأخِّراً، ولما فتحوا الباب فوجئوا بالمباحث، وفتَّشوا البيت، ثم صحبوا الخنيزيين كل واحد منهم إلى بيته، وفتشوه، واعتقلوهم ثلاثتهم، وبعد شهرين أُطلِق سراح عبد المحسن الخنيزي؛ إذ إنهم لم يجدوا في بيته شيئاً خلال التفتيش، أما الآخران فظلوا في السجن مدة ستة شهور؛ لأنهم وجدوا لديهم بعض الكتب، ولعل هذه الحادثة سلَّطت الأضواء على البعثيين في القطيف؛ إذ إن الدولة لم تعرف، بعدُ، أن هؤلاء خرجوا من البعث وألَّفوا حزباً جديداً.

ج - اعتقال البعثيين

بعد الانشطار الذي حدث في حزب البعث، وخروج مجموعة منه، وتأليفهم حزباً جديداً - تكوَّنت في القطيف قيادة محلية جديدة لحزب البعث.

(*) هو عبد الرحمن الملا، أحد ثلاثة انشقوا عن حزب البعث: هو وميزرا وعبد المحسن. م

وجاء ضمن هذه القيادة عبد الغني باقر غلوم[2]، لكن هذا بدأت تظهر لدى زملائه أعضاء القيادة الآخرين شكوك حول عمالته للمباحث، وقد تحولت هذه الشكوك - بعد استقصاءٍ وتحرِّيات عنه - إلى يقين، ودار نقاش حول الموقف الذي يجب اتِّخاذه حوله، والطريقة التي تؤدِّي إلى التخلص منه دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث مضاعفات، أو مشاكل لأعضاء القيادة، أو للحزب، وكان الرأي الذي توصلوا إليه هو تجاهله، وعدم دعوته لحضور اجتماعات القيادة لبينما يجدون طريقة لإبعاده، نهائيًّا، من الحزب.

ويبدو أنه أحسَّ بذلك، فاحتال للأمر بأن اتصل بيوسف مكي[3]، وهو ليس عضواً قياديًّا، ولكنه عضو نشيط، ومتحمس - اتصل به داعياً إياه لتناول وجبة غداء معه، ويبدو أن يوسف لم يكن يعرف شيئاً عن غلوم، فقد استجاب لدعوته، غير عارف ماذا يُخبئ له.

ولما كان غلوم قد بيت أمراً في نفسه وراء دعوته ليوسف، فقد تظاهر بالترحيب به، ودار بينهما حديث مطوَّل عن الحزب، وقد تناول الحديث أفراد القيادة، وأسماءهم، ونشاطات ودور كل فرد منهم، دون أن يعرف يوسف غاية غلوم من ذلك.

وكان غلوم قد أخفى جهاز تسجيل، وبعد بضعة أيام من اليوم الذي تناول فيه يوسف الغداء بمنزل غلوم؛ فوجئ يوسف بالمباحث تعتقله، وبعد

اعتقال يوسف اعتقل عدد غير قليل من أعضاء الحزب البارزين، ولم يقتصر الاعتقال على الأعضاء القياديين، بل شمل عدداً من الأعضاء المنتسبين للحزب من غير القيادة.

ويقال إن غلوم قدَّم للمباحث - بالإضافة إلى شريط تسجيل الحديث الذي دار بينه وبين يوسف مكي - قائمة بأسماء أعداد كبيرة من شباب القطيف، واضعاً بجانب كل اسم اتجاهه الأيدلوجي، شيوعي، بعثي، قومي، ناصري، إخوان مسلمين، (كان هذا الاسم يُطلَق من قِبَل الفئات اليسارية - بعثية وشيوعية - على كل من له اتجاه ديني)، مما جعل أجهزة أمن الدولة - الاستخبارات على الخصوص - تعتقد أنهم فرع لحزب الإخوان المسلمين في مصر، ولم تُدرِك أن التسمية قُصد بها التشبيه فقط؛ لأن الجميع ذوو اتجاه ديني(٤)، وهذا الفهم الخاطئ سبب لعدد كبير مشاكل وآلامًا كبيرة.

ويبدو أن الدولة قد قررت أن تكشف كل أوراق البعثيين، وتصفِّي تنظيمهم، فقد اشتدت في التحقيقات التي أجرتها مع المعتقلين، مما أدى إلى اعتقال مزيد من الأعضاء، ومما يوحي بأن انهياراً قد أصاب بعض المعتقلين نتيجة العنف، والتعذيب أثناء التحقيق، فكشف هؤلاء كل الأوراق؛ إذ رؤي - ذات يوم - أحد الأعضاء البارزين في القيادة يجيء ومعه ضباط من المباحث إلى بيت شخص آخر من الأعضاء، ويحفرون داخل حديقة البيت

فاستخرجوا شنطة يدوية كانت مدفونة في أرض الحديقة، وكان في هذه الشنطة سجل الأعضاء، وكل الوثائق المتعلقة بالحزب.

ولقد دفع المرحوم مجيد بن حسن بن مهنا الشماسي الأمين العام المحلي للحزب - دفع حياته ثمناً لهذا الانهيار الذي أصاب بعض رفاقه من أعضاء القيادة[٥].

وحتى بعد وفاة مجيد الشماسي استمرَّت الاعتقالات في صفوف البعثيين، وقد كشفت التحقيقات عن دور كل فرد من المعتقلين، وظلُّوا شهوراً في السجن، ثم أُطلِق سراح البعض منهم[٦]، وكان مفروضاً أن يتم إطلاق سراح آخرين، لكن أحداثًا استجدت، بعدئذٍ، أدَّت إلى نقلهم لسجن آخر خارج المنطقة، وهو سجن الاستخبارات بجدة، فلنتابع ما استجد من أحداث.

(٢)

اعتقالات أخرى

(أ) اعتقال أعضاء الجبهة الديمقراطية الشعبية

كان عام ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م عاماً حافلاً بالاعتقالات في المملكة العربية السعودية، وليس في المنطقة الشرقية فقط؛ إذ تمَّ فيه كشف كل التنظيمات المعارضة بمختلف أيديولوجياتها واتجاهاتها، بما فيها التنظيمات العسكرية[٧].

ولقد استمرت الاعتقالات، وعلى فترات متتابعة حتى ما بعد منتصف عام ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م[❀]، وضمت سجون مكة وجدة والرياض والدمام أعداداً غفيرة من الوطنيين - مدنيين وعسكريين - وبذلك جرى تصفية كل المعارضة تقريباً.

(❀) استمرت الاعتقالات، ولم تتوقف إلا بنهاية شهر رمضان ١٣٩٢هـ، أكتوبر ١٩٧٢م، انظر: هامش (❀)، ص: ٢٦١. م

وبعد اعتقال البعثيين في يوليو وأغسطس ١٩٦٩م، جمادى الأولى والثانية ١٣٨٩هـ بشهور كُشِف تنظيم (الجبهة الديموقراطية الشعبية) في جدة، واعتُقِل بعض أفرادها.

وقد اعتقل من القطيف السيد ميرزا صالح الخنيزي (أبو نضال)، ومن الأحساء محمد الملا، ونُقِلا إلى مكة حيث ظلا هناك مع بقية المعتقلين من أعضاء الجبهة، وهرب إلى سوريًّا بعض أعضائها من القطيف، ومنهم عبد المحسن الشيخ علي الخنيزي (أبو قصي)، ومحمد عبد الله الحجاج، كما فرَّ قبلهم بعض أعضاء حزب البعث، ومنهم عبد النبي (هاني) بن ملا رضي الزاير، وغيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم الآن.

ب - اعتقالات جدة

في عطلة عيد الحج عام ١٣٨٩هـ، فبراير ١٩٧٠م سافر إلى سوريًّا كلٌّ من سعيد أحمد بزرون، وعبد الله الحُوري؛ المُدَرِّسَين بمدرسة الحسين بن علي الابتدائية بالقطيف، ومعهما زوجتاهما، في سيارة السيد خليل الدحيم، مدير المدرسة، وهو من قرية دارين، وبصحبتهم السيد عودة أبو الريش، (مدرِّس فلسطيني، وفي الأردن نزل عنهم عودة أبو الريش على أن يمروا به عند عودتهم من سوريًّا، وواصل البقية رحلتهم إلى سوريًّا، وهناك التقى بزرون والحوري بالقطيفيِّين الفارِّين إلى سوريا ومنهم عبد النبي (هاني) الزاير.

ويبدو أنه كان بين كل من بزرون والحوري من جهة، وبين البعثيين من جهة أخرى تعاون، أو أنهما كانا بعثيين، لا أدري، المهم أنه جرى بينهم حديث مطوَّل عن الأوضاع في السعودية، وعن المعتقلين، وأعطى عبد النبي الزاير (هاني) لهما مجموعة منشورات لإيصالها للسعودية، وتوزيعها.

وعند ما أرادا العودة للسعودية كلف أحدهما (لا أذكر الآن هل هو بزرون أم الحوري) كلف زوجته بأن تحمل المنشورات، وتخفيها تحت ثيابها، ظنًّا منه أن النساء لا يُفتَّشْن، ولم يُخبِرا صاحب السيارة، خليلاً الدحيم، ولا زميلهما عودة أبو الريش الذي مروا به في الأردن، وهم عائدون من سوريا – لم يخبرا أحداً من الاثنين بوجود المنشورات لدى النساء(*).

وعند وصولهم للحدود السعودية في الشمال، وبعد إكمال تفتيش حقائبهم، وإعادتها في السيارة، وكانوا يَهمُّون بركوب السيارة ليواصلوا مسيرهم طُلِب من النساء النزول من السيارة- كإجراء روتيني- لتفتيش السيارة عند مقاعد الركاب، ولما همت حاملة المنشورات بالنزول من السيارة تناثرت من عندها الأوراق، فنادت زوجها قائلة: «خذ أوراقك، فقد تناثرت».

(*)سمعت تفاصيل القصة وماحدث لهم في الحدود السعودية – بعد اكتشاف المنشورات لدى النساء – من السيد عودة أبو الريش نفسه حينما جمعتني به لبضعة أيام شقة واحدة في المُعتَقل بجدة.

يقول عودة أبو الريش وهو يقص علي القصة: «لقد كانت لحظة صاعقة علينا، فأنا وخليل لا نعرف عن هذه المنشورات شيئاً(*)، وكان واقفاً بجنب السيارة في تلك اللحظة كل أجهزة الدولة: الاستخبارات، وحرس الحدود (خفر السواحل)، ومفتشو الجمارك، وغيرهم، وما أن رأى هؤلاء المنشورات حتى انقلب الوضع ضدنا رأساً على عقِب، وأُعيد تفتيشنا بدقة حتى أن السيارة فُكِّكت عجلاتها، واعتُقِلنا».

وقد اقتيد المُعتَقلون إلى الاستخبارات بالخبر، ولم يُحط - أول الأمر- أهالي المعتقلين بأي عِلم عنهم، وانتهت عطلة العيد، وترقَّب الناس عودة مدير المدرسة، والمدرِّسين الثلاثة، إلا أنهم لم يعودوا، وتساءل التلاميذ، وأهالي المعتقلين، هل إنهم تاهوا، وضلوا الطريق؟ أم جرى لهم حادث(**)؟

(*) يقول عودة أبو الريش معلِّقا على خطأ بزرون والحوري في تصرفهما: «لو أنهما أخبرانا - أنا وخليل - عن وجود المنشورات لديهما لكنا دبرنا مكاناً بالسيارة لإخفائها، بحيث لايستطيع المفتشون أن يصلوا إليها»، لكن أبا الريش نسي أن كلاًّ من بزرون والحوري لايريدان أن يعرف خليل أو عودة عن وجود منشورات لديهما من بعثيين في سوريًا.

(**) يقال إنَّ والد خليل الدحيم جاء إلى ابراهيم عبد الله الجامع، وطلب منه أن يُرسِل برقية إلى الحدود السعودية في الشمال - إذا كان يعرف أحداً هناك - يسأله عن الجماعة - خليل ورفقاه - فيما إذا كانوا مرُّوا بهم، وهم عائدون من سوريا أم لا، وأن هذه البرقية كانت وراء اعتقال إبراهيم الجامع.

وفي يوم ٢٨ الحج انكشف الستر، وانجلى الغموض، إذ جاءت الاستخبارات بكل من سعيد بزرون، وعبد الله الحوري، وزوجتيهما - جاءوا بهم إلى بيوتهم، وفتشوها، ثم عادوا بهم إلى المعتقل، وقد نُقِل المُعتَقلون إلى جدة، حيث اتُخِذ من أحد المباني - الذي كان سابقاً مقرًّا لوزارة الداخلية بجدة - معتقلاً، والمبنى يقع ضمن حديقة كبيرة مسورة، ويتألف من ثلاثة أدوار - أرضي، ودورين - وفي كل دور شقتان، وقد أدى التحقيق العنيف مع بزرون، والحوري، وزوجتيهما إلى اعتقال أعداد كبيرة من القطيف، ومن مختلف مدنها، وقراها.

واستمرت هذه الاعتقالات شهورا(*)، ولم تقتصر على الأشخاص الواعين، والمنتمين إلى تنظيمات سياسية، أو من لهم ميول، واتجاهات فكرية خاصة، بل شملت أُناساً أُمِّيين، وأشباه أميين لا صِلة لهم بالسياسة، ولا بالأيديولوجيات، أو التنظيمات السياسية، كما شملت مجموعة من الطلبة الصِغار من المدارس المتوسطة والثانوية؛ اتُّهِموا بأنهم (أشبال) لبعض التنظيمات الحزبية[٨].

وقد عاشت القطيف منذ عام ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م فترة طويلة تحت الإرهاب والخوف، وصار كل فرد ينام، وهو لا يدري هل يصبح في بيته، أم

(*) استمرت الاعتقالات قرابة ثلاث سنوات، ولم تتوقف إلا بنهاية شهر رمضان ١٣٩٢هـ، اكتوبر ١٩٧٢م.

م

إنَّ زوَّار آخر الليل سيطرقون عليه بابه؟ إذ صار الاعتقال على الظن والتهمة، ولقد تولد لدى الاستخبارات - كما صرحوا بذلك مِراراً - اعتقاد بأنه ليس ثمة شاب قطيفي إلا وهو منتمٍ إلى إحدى التنظيمات المعادية للدولة.

وبسبب هذه الاعتقالات العشوائية فرَّت أعداد غفيرة من الشباب، ومن ذوي الاتجاهات المختلفة، شيوعية، بعثية، ناصرية، قومية، بل ودينية - فروا إلى خارج المملكة: سوريا، مصر، العراق، موسكو، وغيرها[٩].

ولم يقتصر الفرار والهروب على الشباب الكبار الناضجين، بل شمل بعض طلبة الثانوية حينما أحسوا بالطلب، ورأوا بعض زملائهم قد اعتُقِلوا، ومما زاد المأساة ألماً، أن الاعتقالات جاءت وقت الاختبارات النهائية للمدارس، وخسِر كثير من طلاب السنة الثالثة الثانوية سنتهم الدراسية؛ إذ اعتُقِل البعض ولما يُكمِل اختباره، كما هرب البعض الآخر قبل إكمال اختبارهم[١٠]، وقد تسبَّب التحقيق العنيف، والضرب المبرِّح في وفاة كل من المرحومَين: حسن الشيخ فرج العمران[١١]، وعبد الواحد أحمد حسن آل عبد الجبَّار[❀]، وكانت وفاة حسن الشيخ فرج في فجر يوم الجمعة ٨ ربيع

(❀)عبد الواحد أحمد حسن آل عبد الجبار، من مواليد القطيف القلعة عام ١٣٥٣هـ، تعلم القران الكريم في كُتَّاب الملا علي بن عبد الوهاب الغانم، وكان والده (رحمه الله) قد افتتح مخبزًا ودكانًا في الظهران، فعمل معه خبَّازًا، وحين بدأ التعليم النظامي، التحق ==

الثاني ١٣٩٠هـ، الموافق ١٢ يونيو ١٩٧٠م(*)، أما عبد الواحد فقد كانت وفاته مساء يوم الأحد ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، الموافق ١٤ يونيو ١٩٧٠م، كما أن البعض الآخر ظل في حالة صحية سيِّئة لمدة شهور بسبب الضرب المبرِّح، كالسيد عدنان السيد محمد السيد محفوظ العوامي، وإبراهيم عبد الله الجامع[١٢]، وغيرهما، ممن لا تحضرني أسماؤهم(**)، فلم توفر الاعتقالات

== بالمدرسة الابتدائية في القطيف فنال شهادتها، ثم عمل جنديًّا بدائرة خفر السواحل بصفوى، بعدها عمل كاتبًا إداريًّا في دائرة الجمارك، وأثناء عمله فيها درس الكفاءة ليلاً، ثم نقل إلى دائرة المالية كاتبًا لعوائد البادية، ثم عين كاتب يومية الصندوق. كان (رحمه الله) من الشباب الوطني المثقف، ومن المؤيدين المحبين للرئيس عبد الناصر، لكنه لم يكن منتميًا لأي تنظيم سياسي، وكان محبًّا للرياضة، ومن مشجعي فريق التآلف الرياضي في القطيف (أواخر الخمسينات وأوائل الستينات الميلادية). اعتقل في٣٠/ ٣/ ١٣٩٠هـ، الموافق ٤/ ٦/ ١٩٧٠م من مقر عمله، وكان عمر ولده خالد – آنئذٍ – أربعين يوما فقط، وبعد أيام اعتقل أخواه حسن وباقر لتترك أسرهم بدون معيل، وقد عانى عمهم الحاج منصور حسن العبد الجبار نفس ما عانى الشيخ فرج العمران في البحث عنهم لدى دوائر الأمن والمعتقلات دون جدوى، رغم أنه حصل على أمر من الملك فيصل بالبحث عنهم في سجون جدة إلا أنه رجع بخفي حنين. م

(*) سترد ترجمته في ص: ٤١١ وما بعدها. م

(**) كثيرون هم الذين تعرضوا للتعذيب المفرط؛ مثل عبد الرزاق اليوشع، وحمد الجبير، وهو ضابط برتبة رئيس، وقد خلعت أظافره، وأصيب بالجنون، وسوف يذكر المؤلف شيئاً عنه، انظر ص: ٢٨٩ – ٢٩١. م

حتى عملاء المباحث؛ إذ اعتقل عبد الغني غلوم الذي وشى بالبعثيين لدى المباحث.

ولقد أراد عبد الغني أن يتقرَّب إلى الاستخبارات؛ فقدم لها القائمة، نفسها، التي سبق أن قدَّمها للمباحث، واتَّهم فيها أعداداً كبيرةً من شباب القطيف، واضعاً أمام اسم كلِّ فرد الجهة أو الأيديولوجية التي ينتمي إليها، ولاسيما أنه لمس أن المباحث لم تُعِر قائمته أيَّ اهتمام، واقتَصرت اعتقالاتها على الأشخاص الذين تعرف عنهم – من مصادرها الأخرى – انتماءهم لحزب البعث.

وحينما قدم قائمته للاستخبارات قال لهم: «إنني سبق أن قدَّمتها للمباحث»، مُلمِّحاً إلى أن المباحث كانت متساهلةً في تعقبها للشباب المنتمي للأيديولوجيات المعادية للدولة، ووجدت الاستخبارات الظرف الملائم، والفرصة الذهبية لتُثبِت للدولة يقَظتها، وحرصها، وإخلاصها للدولة على تعقب أوكار العاملين تحت الستار ضد أمن الدولة، وسلامتها، غامزة من قناة المباحث، مُتَّهِمَة إياهم بالتقاعس، والإهمال(*).

(*) من المتداول أن المحقق مع المعتقلين في هذه القضية – العقيد حسين جعفر، وهو من أصل هندي – كان مشتبهًا في صلته بالحركة الإنقلابية العسكرية في الطائف، ولعدم تأكد هذه الصلة بصورة قطعية، أسند إليه عمر شمس– رئيس الاستخبارات العامة – التحقيق في هذه القضية تحت إشراف الزعيم "محمد نور فطاني". أصله من "فطان"==

ولمَّا كان الظرف ظرف توتر وقلق بسبب ما اكتشفته الدولة من تنظيمات عسكرية ومدنية معادية لها؛ فقد صدَّقَت ما قالته الاستخبارات، وأعطت وزارةُ الداخلية الاستخباراتِ تفويضاً باعتقال أيِّ شخص تشك فيه، دون الرجوع إليها.

وهكذا شهِدت القطيف - بوجه أخص، ثم المنطقة الشرقية، بل جميع أنحاء المملكة - هجمة شَرِسَة من الاستخبارات؛ فشملت اعتقالاتها الشمال، والجنوب والشرق، والغرب، والوسط، وإن كان للقطيف والمنطقة الشرقية النصيب الأوفر من هذه الاعتقالات.

وكان يكفي أن يقول المُعتَقَل - أثناء التحقيق - إني أعرف فلاناً، أو إن بيني وبين فلان صداقة من نوع ما، أو ارتباطٍ مَّا بأي شكل من أشكال الارتباط، عضوية نادٍ رياضي، زمالة في العمل، التقاء ومرافقة في سفر، كل ذلك كان كافياً لاعتقال ذلك الشخص.

وكان من ضمن الأسئلة الروتينية أثناء التحقيق «اذكر من تعرفهم من الأصدقاء».

== ولاية في جنوب تايلاند - لإعطائه الفرصة كي يثبت إخلاصه للدولة، وإلى هذا يعزون وحشيته في تعذيب المعتقلين. م

وبسبب الشكوك التي زرعتها الاستخبارات في وزارة الداخلية ضد المباحث صدرت الأوامر بنقل سجناء المباحث من البعثيين الذين هم بالدمام إلى الاستخبارات بجدة، وإعادة التحقيق معهم، بل إن النقل لم يقتصر على سجناء المباحث من البعثيين وهم لما يُبت في قضيتهم بعد، وإنما شمل عدداً من مجموعتنا، ونحن محكومون منذ أوائل عام ١٩٦٦م، ونعيش في سجن الأمن العام – الشرطة – لقضاء مدة المحكومية.

ج - نقل مجموعة منا لسجن الاستخبارات بجدة

لقد فوجئنا في يوم السبت ٩ ربيع الثاني عام ١٣٩٠هـ، ١٣ يونيو ١٩٧٠م باستدعائي مع سبعة آخرين من المحكومين، هم:

(١) – حسين علي الشماسي.

(٢) – عبد الحميد منصور الزاير.

(٣) – منصور عبد الله أخوان.

(٤) – باقر علي الشماسي.

(٥) – عبد الله عبد الله الشماسي.

(٦) – رضا محمد الشماسي.

(٧) – موسى الشيخ علي آل حسان.

وأنا مع الأوَّل والثاني محكومون بالسجن (١٥) عاماً، والباقون محكومون بعشرة أعوام، ونُقِلنا لمباحث الدمام، وبتنا تلك الليلة – مساء يوم

السبت، ليلة الأحد - بالمباحث، وفي مساء اليوم التالي، الأحد، أُركِبنا الطائرة إلى جدة، ووصلنا سجن الاستخبارات الساعة (١٠) من مساء يوم الأحد - ليلة الاثنين - ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ١٤ يونيو ١٩٧٠م، ولم نوضَع كلُّنا في محل واحد، بل وُزِّعنا على الشقق، (لقد صادف أن ليلة وصولنا هي ليلة وفاة عبد الواحد بن أحمد عبد الجبار(*))، ووِضعت أنا في صالة إحدى شقق الدور الأول، وقد وجدت هناك كلاًّ من الأستاذ عبد الرحمن الطمُّوني[١٣]، ومهنا حسن الشماسي[١٤]، وفوزي أحمد مهدي الأسود(**)، وجماعة من الفلسطينيين[١٥]، وآخرين سعوديين لا أعرفهم، ليسوا من أهل القطيف.

منذ أن اتَّضح لي أننا منقولون إلى جدة ظل الغموض، والتساؤل يتعاوران على ذهني، فما علاقتنا بجدة؟ إننا لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

إننا مجموعة منفصِلة عن هؤلاء السجناء، ولا علاقة لنا بهم، وقضيتنا انتهت، بالنسبة إلى الدولة، وأصدرت فيها أحكاماً منذ أربع سنوات، فلماذا نُقِلنا؟ وماذا وراء هذه الحركة الغريبة، الغامضة؟

(*) قبلها بليلتين توفي حسن الشيخ فرج العمران.

(**) راجع ص: ٢٦١ ، و الهامش رقم (٨) ص: ٣٥٠ - ٣٥٢.

م

أسئلة ظلت تُلِحُّ عليَّ وأنا لا أجد لها جواباً مقنِعاً، غير أن فوزي الأسود قال لي إنه سمع أن عبد الغني غلوم قال للاستخبارات: «إن المباحث لم تعتقل عام ١٣٨٤هـ١٩٦٤م إلا الصف الأول من الشيوعيين، وإن بقيتهم – من الصف الثاني – لا يزالون أحراراً طُلَقاء»، ثم عقَّب فوزي قائلا: «لعل المجيء بكم إلى هنا كي يطلبوا منكم إعطاءهم أسماء بقية الأعضاء الذين لم يَجرِ اعتقالهم»، وهنا انجلى الغموض، وأدركت أنني مقدم على فترة جديدة من المتاعب أمام التحقيق، ولاسيما أنني عرَفت بعض ما جرى لمن حُقِّق معهم، وموت حسن الشيخ فرج العمران، وعبد الواحد أحمد عبد الجبار، وإن كان قيل لي إن العنف خفَّ بعد موت هذين الاثنين.

ولقد صممت – بيني وبين نفسي – على أن أتحمَّل كل شيء، وأن لا أعطي الاستخبارات جديداً لم أُعطِه المباحث من ذي قبل، ولو أدى ذلك لأن أفقد حياتي، فلم تعد حالتي النفسية، يومذاك، في وضع تنظر منه للحياة بأهمية، بل كنت متبرِّما بحياة من النوع الذي نعيشه، وقد أسررت بهذه المشاعر لمهنا حسن الشماسي، وقلت له: «إنك، طبعاً، ستخرج، فإذا ما قُدِّر لي أن ألاقي ما لاقاه كل من حسن الشيخ فرج، وعبد الواحد العبد الجبار؛ فبلِّغ عائلتي سلامي؛ لأني لست مستعِدًّا لأن أتَّهِم أيَّ فرد جديد، وأُعرِّضه للعذاب، والمتاعب».

ويعلم الله أنني لما قلت هذا الكلام، لم أكن أتظاهر بالبطولة، أو أدَّعيها، وإنما كنت في حالة نفسية ساخطة، متبرِّمة، كارهة لهذه الحياة التي أعيشها، ولكن الله سلَّم.

فرغم تعرضي للعنف، والمتاعب - كما سيأتي - خلال التحقيق لدى الاستخبارات؛ إلا أنها لم تبلغ - بحمد الله - حداً لا يُحتَمَل، كما أني لم أعط الاستخبارات أيَّ شيء جديد، بل إني لم أعطها أي شيء عن الجبهة، وأعضائها، ذلك أن أسئلتها تركَّزت حول من هم الأعضاء الذين لم يُعتَقلوا معنا، وضلوا خارج السجن، وإذ أصررت على النفي، وعدم وجود أحد فإنهم لم يسألوني عن الأشياء الأخرى المتعلقة بالجبهة.

د - اعتقال رئيس بلدية القطيف حسن صالح الجشي

بعد وصولي بأسبوع، وفي مساء يوم الأحد، ليلة الاثنين، ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ٢١ يونيو ١٩٧٠م، وكنت أتهيأ للنوم، وقد بلغت الساعة (١٠) مساء؛ إذ فوجئت بحسن صالح الجشِّي يدخل علينا الصالة، ويُعطى له فراش معنا كسجين.

ولقد ذُهِلت، فحسن صالح شخصية بارزة في القطيف؛ إذ كان تاجراً مرموقاً، وعضواً بارزاً في الغرفة التجارية، ثم رئيساً لبلدية القطيف، اختاره لها نائب أمير المنطقة الشرقية، صحيح أنه كان له نشاط وطني، وكان ممن

يسعون، ويُطالبون، دائماً، بالإصلاحات في القطيف، وتطويرها، أسوةً ببقية أنحاء المملكة، إلا أنه كان نشاطاً ضمن الدائرة المُصرَّح بها من قِبَل الدولة، ولم يُعرَف عنه انتماؤه لأي تنظيم سياسي ذي أيديولوجية خاصة، نعم كان مُعجَباً بجمال عبد الناصر، إلا أن هذا الإعجاب ظل في دائرته النظرية، ولم يؤد به إلى الانخراط في تنظيمات سياسية معادية للدولة.

إن حسناً - حرصاً منه على أن لا يبدو متعاطفاً مع من كانت الدولة غير راضية عنهم، وحِفاظا على وظيفته ومركزه وسمعته لدى الدولة - لم يَقُم بزيارتنا في السجن ولا مرة واحدة رغم ما بيننا وبينه من صداقات، ومشاركات في نشاطات محلية متعددة، ورغم القرابة التي تربطه بابن عمه عبد الله (عبد الرسول) الشيخ علي الجشي.

لقد أبان لي اعتقال حسن الجشي أن موجة الاعتقالات قد طغت حتى جرفت، بمدِّها العاتي، من هم بعيدون عنها، وأن الدولة أصبحت تشك في وَلاء أي فرد مهما كان مركزه.

وفي صبيحة اليوم التالي قلت لحسن: «ما الذي جاء بك إلى هنا؟ وما هي التهمة الموجهة إليك؟»، قال: «لا أدري، وأنا نفسي حائر، لا أعرف سبباً واضحاً لاعتقالي، ولا أجدني قمت بأي عمل يصلح سبباً لهذا الاعتقال».

ثم قصَّ عليَّ الطريقةَ الجافة التي صاحبت اعتقاله، مما زاده شكوكاً، وقلقاً، وحَيرة، قال: «أمس – يوم اعتقالي – كان مدعوًّا عندي، على الغداء، عبد الله بن عبد العزيز السديري، وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية(*)، وقد كان في زيارة للمنطقة، وكان الغداء في إحدى المزارع بتاروت.

وفي الضحى دخل عليَّ مكتبي، بالبلدية، ضابط من الاستخبارات، وطلب مني أن أصحبه؛ لأني معتقل، فأخبرته بأن وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية مدعو عندي على الغداء، وطلبت منه أن يتريث، ويتغدى معنا، وبعد الغداء أنا مستعد لتنفيذ طلبه، فرفض هذا العرض، وطلب مني أن أصحبه حالاً، ودون تأخير.

وهنا اضطُررت للاتصال بالأخ عبد الله سلمان الشماسي، رئيس بلدية سيهات، وأخبرته الخبر، وطلبت منه أن يذهَب هو لمحل الغداء، ويستقبل الوكيل، ولا يُخبره بشيء قبل الغداء، وإذا ما سأله عني يقول له أني اضطررت للذهاب إلى الخبر إلى شغل ما، وأني قد أعود متأخِّراً، ولا يخبره بالاعتقال إلا بعد الغداء، وشرب الشاي.

(*) يومها كانت البلديات مربوطة بوزارة الداخلية، وكان لها وكيل خاص – هو وكيل وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية، ولم تؤسس، بعد، وزارة للبلديات.

وهكذا اضطررت لاتخاذ هذه الخطوة، وتوجهت مع الضابط لإدارة الاستخبارات بالخبر، ومن هناك - وبعد المغرب - أُركِبت الطائرة، وجيء بي إلى هنا، ولست أعرف - حتى الآن - ماذا تمَّ في دعوة السديري؟[١٦].

قلت له: «يا أبا شوقي، رغم كل شيء، ورغم انقطاعك عن زيارتنا مع الصداقة القوية التي تربطك بأكثر من واحد منا، ومع وجود ابن عمك - الذي بذل جهوداً في سبيلك - معنا، كل ذلك حِفاظاً منك على وظيفتك، ومركزك - فيما تظن وتتصور - ها أنت ترى أن كل ذلك لم يُجدِك شيئاً، وها أنت معتقل مثلَ أيِّ معارض، وربما لمجرد تُهمَة كاذبة أدلى بها حاقد، ولكن لا تظن، أو يخطر ببالك أني بك شامت، أو أني فَرِح لاعتقالك، كلاَّ، إني لا أزال أكنُّ لك كل احترام وتقدير، وإني لأعتقد أنه - بعد اعتقالك - (ما فيه لحية مُسرَّحة) - كما يقول مَثَلُنا الشعبي - أي أنه ليس ثمة شخصية مُحتَرَمة، وهذا ما يؤلمني جدًّا؛ أن تصل الأمور بالدولة إلى هذا الحد، ولكن لا بد لك من الصبر».

وبقيت مع حسن في نفس المكان خمسة وأربعين يوماً، كنا، خلالها ، نتبادل شتى الأحاديث، والذكريات.

ظل حسن في السجن، منذ اعتقاله في ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، يونيو ١٩٧٠م، حتى الأول من شهر ذي الحجة ١٣٩١هـ، ١٧ يناير ١٩٧٢م

حينما فاجأته نوبة قلبية فارق على أثرها الحياة، عن عمر يقارب (٥٥) عاماً، (ميلاده عام ١٣٣٧هـ، ١٩١٨م، ومن المفارقات أنه كان قد نقل لغرفة العزل استعداداً لإطلاق سراحه صباح اليوم التالي، غير أن النوبة القلبية فاجأته ليلاً، ونقل للمستشفى(*)، لكنه فارق الحياة في المستشفى[١٧].

(*) توفي بنفس الكيفية المرحوم أحمد عتُّوق، فبعد أن تقرَّر الإفراج عنه، وعزل في غرفة مستقلة تمهيدًا لإطلاق سراحه - كما جرت العادة بحجز المفرج عنهم تمهيدًا لإخراجهم - لوحظ كثرة شربه الماء، ثم ظهرت عليه أعراض الاستسقاء، ربما لإصابته بفشل كلوي، ويبدو أن التباطؤ في نقله للمستشفى هو الذي أدى إلى استفحال مرضه، ثم وفاته (رحمه الله). م

(٣)

الوضع العام في سجن الاستخبارات بجدة

كما سبق أن أشرت؛ يقع سجن الاستخبارات بجدة في بناية ضمن حديقة كبيرة، وتتألف البناية من ثلاثة أدوار - أرضي، ودورين - ويتألف الدور الواحد من شقتين، ويفصل - في الدور الأرضي - بين الشقتين صالة واسعة نوعاٍ مّا، يجلس فيها العرفاء والجنود، وفي كل شقة حجرة كبيرة كأنها صالة، أو مجلس، وحجرتان داخليتان يربطهما ممر ضيق بردهة صغيرة تتوسط غرفاً ثلاثاً، اثنتان صغيرتان، والثالثة كبيرة هي الصالة التي ذكرناها آنفا، وفي الردهة الصغيرة حمام، يقف فيها السجناء في طابور بانتظار دورهم في الحمام، ولاسيما في الصباح.

ولهذا السجن أنظمة وقوانين خاصة، وغريبة، منها:

(أ) - ممنوع الاتصال بين السجناء، والتحدث إلى بعضهم البعض حتى من يسكنون في شقة واحدة، فلا يُسمَح لأي فرد من نزلاء حجرة أن

ينتقل إلى حجرة أخرى، ويتحدث مع قاطنيها، بل وحتى إذا ما التقى أحدهما في الردهة - وهو واقف ينتظر دوره في الحمام - فإنه ممنوع أن يتحدث للواقفين.

نعم يُسمَح لنزلاء الحجرة الواحدة أن يتحدَّثوا مع بعضهم البعض، المجاور يتحدث مع مجاوره، أو هو يتحدث مع الآخر البعيد عنه، ولكن كل واحد منهم جالس على فراشه، بحيث لا يجوز أن ينتقل الفرد من فراشه للجلوس على فراش ثانٍ مع غيره.

(ب) - هناك وقت محدد للنوم، فلا يُسمَح - بعد العاشرة مساءً - للسجناء أن يظلُّوا على فرشهم، وهم جالسون، بل عليهم أن يضطجعوا حتى ولو لم يكونوا نائمين حقيقة.

(ج) - عند ما يصل السجين إلى السجن يؤخذ منه كل ما لديه من نقود وملابس، وساعة اليد، وكذا إذا كان لديه سبحة، أو كان لابساً محبساً (خاتمًا)، وتُحفَظ في الأمانات، ولا يُسمَح له بأن تكون معه نقود داخل السجن.

وليس هناك مقضِّي يشتري للسجين ما يريد شراءه من السوق، حتى ولو كان من غير الممنوعات، كما هو الوضع في السجون الأخرى.

(د) – عند ما يصل السجين إلى السجن يُسأَل: «هل تُدخِّن؟»، فإذا أجاب بنعم، يُعطى كل يوم علبة دخان – (٢٠) سيجارة.

وفي أول الأمر كان السجين يعطى (١٠) سجائر فقط، لكن هذا النظام عُدِّل، أخيراً، وصار يعطى السجين (٢٠) سيجارة – وصار كثير من السجناء يدَّعون أنهم يدخِّنون، وهم في الواقع لا يدخنون، وإنما يقومون بتوزيع حصتهم من الدخان على الآخرين المُدخنين؛ لأن كثيراً منهم لا تكفيهم علبة واحدة في اليوم؛ إذ إن الفراغ والقلق الذين يعيشهما السجين يساعدان على كثرة التدخين(*).

(هـ) – ممنوع دخول الكتب، والصحف، والراديو، نعم سُمِح لفترة بدخول المجلات ثم صودرت ومُنعت؛ لأن إدارة السجن اكتشفت أنه جرى تسريب بعض المجلات من غرفة لأخرى، وهو شيء غير مسموح.

(*) يعطى السجين، أيضاً، إزاراً وفانيلة ومنديلاً، عوضاً عن المنشفة، وفرشة أسنان ومعجوناً للأسنان، ونسخة من المصحف، ولكن الطريف أنهم يأخذون منه نظارته حتى وإن كانت طبية، ولكنهم أعادوا النظارات لأصحابها في شهر رجب عام ١٣٩٠هـ، سبتمبر ١٩٧٠م، وبعد ذلك استمروا في عدم أخذ النظارة من السجين عند إيداعه السجن. م

(و) – هناك عقوبة تُسمى عقوبة «الصَّلْب»(*)، وهي أن يؤخذ السجين – إذا ما اقترف مخالفةً مَّا – ويوقف ملاصقاً للاسطوانة بوجهه، ويحتضنها، ثم توضَع كلبشة في يديه، وهو محتضن الأسطوانة، ويظل واقفاً، محتضناً للاسطوانة، والكلبشة في يديه وهو لا يستطيع التحرك لمدة العقوبة التي يقررها العريف حسب مزاجه[١٨].

وهناك أشياء كثيرة غريبة، ومؤلمة، ومضحكة في الوقت نفسه، (وشر البلية ما يُضحِك) نسيت الكثير منها الآن، وهناك أحداث وتطورات نستعرض بعضها في ما يلي من الصفحات.

(*) الصحيح أنهم يسمون هذه العقوبة: (الصبّ)، والاسطوانة التي يربط المسجون فيها يسمونها: (الصبَّة). م

(٤)

أحداث وتطورات في سجن جدة

(أ) - التحقيق ونقلي لشقة أخرى

بقيْتُ، حيث أنا، منذ وصولي السجن، ولمدة (٥٠) يوماً، تقريباً، لم أُستدعَ خلالها، وخلال هذه الفترة وصلَت إلى جدة أعداد من المعتقلين من أبناء القطيف وغيرها؛ إذ كان السجن يشهد، ليليًّا، وصول دفعات من مختلف المناطق.

وفي مساء يوم الثلاثاء، الأول من جمادى الثانية، عام ١٣٩٠هـ، الموافق ١٤ أغسطس ١٩٧٠م استدُعيت لمكتب التحقيق، وكان الذي يتولى التحقيق ضابط برتبة عقيد اسمه حسين جعفر، يساعده كاتب مدني اسمه عبد الجليل طويل، وضخم الجثة، جاف وشَرِس، وقد أطلق عليه السجناء اسم "مُجلجِل".

وبعد الأسئلة الروتينية: الاسم واللقب، والعمل، والأولاد، والممتلكات، والأصدقاء، وغير ذلك، وجَّه لي المحقق سؤالاً مضمونه: ما هي ميولك واتجاهاتك السياسية؟

قلت: «إن هذا السؤال – بالنسبة لي – غير ذي موضوع».

قال باستنكار: «كيف؟».

قلت: «لأن الدولة اعتقلتني – منذ ست سنوات – وحقَّقت معي، وأعطت رأيها في القضية، والتهمة الموجهَّة لي بحكم أصدرته عليَّ.

وبِغَضِّ النظر عن رأيي الشخصي في هذا الحكم؛ فإن الدولة أعطت رأيها فيَّ، وبناء على هذا الرأي حكمت عليَّ بمدة معينة، وأنا الآن أقضي فترة الحكم، فلا أجد داعياً لهذا السؤال، إلا إذا كانت الدولة قد تراجعت عن حكمها، وتُريد إعادة النظر في القضية كلها، وحينئذ يجب أن يشمل ذلك المجموعة كلها، وليس الأشخاص الثمانية، الذين نقلتموهم إلى هنا فقط».

قال: «إنه يوجد جماعة تبع لكم، شيوعيون، لم يُعتَقلوا معكم، ولم تكشفوهم أنتم، ونحن الآن نُريد منك أن تُعطيَنا أسماءهم كلهم».

قلت له: «لقد سبقتكم المباحث، وهم لم يُقصِّروا في البحث والتنقيب، ولو كان يوجد أحد غيرنا لما تأخروا عنه».

قال: «هؤلاء - يعني المباحث - نائمون على آذانهم، ونحن نعرف أن هناك جماعة منكم لم يُعتَقلوا».

قلت له: «إذا كنت تعرفهم فلما ذا تطلب مني أن أدلَّك عليهم؟ وأنا لا أعرف أحداً؟».

قال: «إذا لم تتعاون معنا، وتَدُلَّنا على جماعتكم الشيوعيين، الذين لم يُعتَقلوا معكم فسنزيد الحكم عليك إلى (٢٥) عاماً، بدلاً من (١٥) عاما».

قلت له: «أنا لا أعرف أحداً، وإذا زدتم محكوميتي فمثلنا يقول: «الميِّت ما تضرُّه الطعنة».

قال: «تريد أن تبدو بطلا؟»، ثم نادى الجلاد الذي كان يقف قريباً رهن الإشارة، وأدخلني إلى غرفة مجاورة، وأُلقِيتُ على ظهري، ورفع رجليَّ وشبكهما بسير بندقية، وجاء عبد الجليل يجلدني على القدمين بعنف، وحقد، حتى احمرَّت قدماي، وكاد الدم يتفجَّر منهما، وبين فترة وأخرى كان يتوقف ليصب عليهما ماءً مثلَّجاً، ثم يتابع عملية الضرب. ولما توقف قمت أُريد المشي، لكني لم أستطع فضربني بالعصا مرتين على الظَّهْر(*)، وقال للجندي: «خذه»، ورجعت أجرُّ رجليَّ مُتكِئاً على الجندي.

(*) واضح أن المؤلف قد مُسح من ذاكرته كثيرٌ مما عاناه، فقد ضرب على ظهره ضربًا عنيفًا مبرِّحًا، وليس ضربتين كما ذكر، يقول السيد عدنان العوامي: «إن السيد علي ==

رجعت، ولكن ليس إلى حيث كنت مع زملائي الذين كنت معهم، بل إلى شقة في الدور الأرضي، في حجرة صغيرة كان فيها ابن عمي السيد عدنان السيد محمد السيد محفوظ العوامي وحده، ووُضِعت معه، ولما وجدني أتألم، وعرف أني جُلِدت على رجليَّ جاء إلي بزيت زيتون كان لديه، ومسح رجليَّ، وظهري، وكان لديه خبرة بالموضوع؛ إذ عانى هو من الجَلْد أكثر مما عانيت؛ لأنه جُلِد لمرات عديدة.

ثم استُدعيت في مساء اليوم التالي - يوم الأربعاء (ليلة الخميس) - وعاد السؤال يتكرَّر: «من هم بقية أعضاء حزبكم الشيوعي؟»، وكان السؤال هذه المرة ممزوجاً بالنصح لي بأن أكون عاقلاً، وأن لا أعرِّض نفسي للمتاعب، وتذكيري بأني ربُّ أُسرة، ولي أولاد وزوجة، فيجب عليَّ أن أشفق عليهم من أن يتعرضوا لمصاعب أكثر، إذا ما طالت غيبتي عنهم، قلت له: «لا أحد يريد أن يجر على نفسه متاعب هو في غنى عنها، ولقد واجهت هذا الموقف قبلكم لدى المباحث، ولقد قلت لهم كل ما لدي، وكل ما أعرف، فإذا كنتم تريدون مني تكرار ما قلته لهم فإني مستعد، لكنني أعتقد أن ملف التحقيق معي لديكم، أو بإمكانكم طلبه كما طلبتموني، أما الجديد

== - بعد جلده في غرفة التحقيق - نُقِل من غرفته إلى الغرفة التي كنت فيها، وحين رأيته ذهلت من اسوداد ظهره من شدة الضرب، وقد تولَّيت علاجه بمسح جروحه بزيت الزيتون حتى شفي، وهو العلاج الوحيد المتاح لنا في السجن». م

فليس لدي جديد، وأما إذا كنتم تريدون مني اتهام أناس معينين ليس لي بهم صِلة، ولا معرفة، فأنا لا أبيح لنفسي اتهام بريء، وإذا لاقيت شيئاً من العَناء، والتعب فإني أحتسب ذلك عند الله، وهو شهيد على ما أقول».

قال المحقق بغضب: «هل تعرف أنت الله؟ أنت شيوعي ملحد».

ثم نادى الجلاد، وتكررت عملية ربط الرجل والضرب على القدمين، غير أنها لم تَطُل هذه الليلة مثل الليلة السابقة، ولعل مرد ذلك إلى أن رجليَّ لم تعودا قادرتين على تحمل الضرب الطويل، لكن الجلاد - لما وجد نفسه لم يشبَع، بعدُ، من عملية الضرب، عند ما أشار إليه المحقق بالتوقف - تطوَّع بضربي على بقية الجسد، الظَّهْر، اليدين، عدة مرات، ثم عدت إلى غرفتي مع السيد عدنان، وعاد السيد عدنان يداوي القدمين.

بقيتُ، بعد ذلك، حوالي أسبوع لم أُستَدع، وظننت أنهم اكتفوا، أو اقتنعوا بأقوالي، ولكني فوجئت ظُهْر يوم الأربعاء ١٧ جمادى الثاني ١٣٩٠هـ ١٩ أغسطس ١٩٧٠م باستدعائي للمكتب، وقال لي المحقق: «أنت، أيضاً، مُتَّهَم بالتعاون مع جبهة ميرزا»(*).

(*) يومها لم أكن قد سمعت، بعد، عن "الجبهة الديموقراطية الشعبية" التي تكونت من خليط من البعثيين الذين خرجوا من حزب البعث، وآخرين غيرهم، كما تقدم، نعم كنت أعرف أن ميرزا معتقل، لكن لم أكن أعرف سبب اعتقاله، هل لأنه بعثي ==

قلت له: «ما هي جبهة ميرزا؟».

قال: «لا تتبالَه، أو تتغابى، أنت تتعاون مع ميرزا الخنيزي، رئيس الجبهة التي اعتُقِل أعضاؤها مثلما اعتقلتم أنتم، هل تظنون أن الدولة غافلة عنكم؟ أظنك لا تستطيع أن تقول أنك لا تعرف ميرزا الخنيزي».

قلت له: «أنا لا أُنكر معرفتي بميرزا الخنيزي؛ لأنه ابن خالي، لكني لا أعرف أن لدى ميرزا تنظيماً سياسيًّا يسمى جبهة، ولم أسمع بهذه الجبهة إلا الآن، فضلا عن تعاوني معها، وإذا كان ميرزا قد ألَّف، أو انْضمَّ، إلى جبهة ما - بعد اعتقالي - فكيف أستطيع - وأنا بين جدران السجن - أن أتعاون معه؟ ثم أنه كيف يطلب التعاون من شخص محكوم بخمسة عشر عاماً، وهو داخل السجن؟ وما ذا يستطيع أن يعمل له هذا الشخص؟ إنني لم أر ميرزا منذ دخلت السجن، وهو لم يزرني، لا بعد فتح الزيارة لنا في المباحث، بعد انتهاء التحقيقات، ولا قبل المحاكمة، ولا بعدها، ولا قبل صدور الأحكام، ولا في سجن الدمام بعد صدور الأحكام علينا، إننا - داخل السجن - محاصرون، فزوّارنا يُفتَّشون قبل الدخول إلينا، وعند الخروج من

== سابق؟ أم لأنه منضَمٌّ إلى تنظيم سياسي جديد؟ وهذا الاتهام الذي وُجِّه إليَّ - التعاون مع هذه الجبهة - إحدى مهازل تخبط السلطات السعودية في اتهاماتها للمواطنين، واعتقالها لهم، دون وجود أدلة، أو معلومات صحيحة لديها.

عندنا، وحتى عوائلنا ونساؤنا تفتشهن مفتشة قبل الدخول إلينا، وبعد خروجهن من عندنا، فكيف تتصور - بالله عليك - إمكانية تعاوني مع ميرزا - كما تقول - وأنا في وضع كهذا!؟ إن الذي بلَّغكم بهذا الاتهام أما مُغفل، أو أنه لا يعرف كيف نُعَامَل في سجن الدمام».

قال: «عدم زيارة ميرزا لكم - إذا صحَّت - لا تكفي دليلاً على عدم تعاونك معه، إذ يمكن أن يكون الاتفاق تم بينك وبين وسيط من أحد زملائه في التنظيم، وليس بينك وبين ميرزا مباشرة».

قلت له: «صدقني، أنا لم أسمع بجبهة ميرزا إلا الآن منك».

قال: «هذا كلام غير مُقنِع، إنك شخص عنيد، وتريد أن تجعل من نفسك بطلاً».

ثم نادى الجلاد، وبدأ الجَلْد، ومرة أخرى لم يَطُل الجَلْد مثل أول مرة، لكن هذه المرة لم يقف العُنف عند حد الجَلْد، بل إنه - بعد الفراغ من الضرب - وُضِع في يدي ضاغطة يسمونها (الرصَّاصة)، وهي مثل الزرادية(١٩)، كلما كُربت ضاقت، وضغطت على الجِلْد، والعروق.

ولقد ضغطت عليَّ حتى تشنَّجت أصابعي، وكاد الدم يتفجَّر من أطرافها، وصعد الدم إلى رأسي، وصرت أترنَّح، وأنا أصرخ من الألم، حتى كدت أن أسقط من الترنُّح، وهنا أمَر المحقق بتخفيف الضغط، ثم سألني،

والضَّغاطة لا تزال في مِعصمي، إلاَّ أنها غير مضغوطة كثيراً، قائلا: «هل ستشرح لنا عن كيفية تعاونك مع ميرزا؟».

قلت له: «أُقسِم لك بكل المُقدَّسات أنني لا أعرف شيئاً عن جبهة ميرزا، وليس لديَّ عنها أيَّةُ فكرة».

قال: «سنفكُّ يدَك الآن، وندعك تُفكِّر في نفسك، وسنستدعيك مرة أخرى».

وفكَّ الضغَّاطة من يدي، وعدت إلى حجرتي مُنهَكا مُتعَبا، وما أن وصلت إلى الحجرة حتى أحسست بالدوار، وتقيَّأت، ولم أشته الأكل ظُهْر ذلك اليوم، بل ارتميت على الفراش، وأنا أعاني آلاماً في مِعصمي، ثم أغفيت، وكانت هذه الوجبة الدسمة هي آخر وجبة لي مع المحقق؛ إذ لم أُستَدع مرة أخرى، ولكن آثار الرَّصَّاصة ظلت باقيةً على معصمي مدة شهور، أما أصابعي فلم تعد لحركتها الطبيعية إلا بعد أسابيع، وحينما واصلت مسحها بمرهم (الجزال Aljezal).

بعد انتهاء التحقيق معي بأيام استُدعي باقر الشماسي وحُقِّق معه، وقد ناله شيء من العنف، والضرب، إلا أنه لم يكن شديدًا، وعلى الرغم من أني لم أعرف من باقر تفاصيل التحقيق معه؛ إذ إني لم أجتمع به إلا بعد أكثر من عام حينما أُعِدنا للدمام - إلا أني تأكدت أنه لم يُضِف جديداً، ولم يتهم أحداً، أما

البقية من مجموعتنا فقد تُرِكوا، ولم يُستدع أحد منهم للتحقيق حتى إعادتنا، جميعاً، لسجن الدمام.

وحتى عبد الحميد الزاير - الشخص الذي اتَّهَمَنا، وكان السببَ في اعتقال المباحث لنا - لم تستدعه الاستخبارات، ولم تسأله عن الأعضاء الجُدد الذين تبحث عنهم، وهذه إحدى المفارقات، فمن المفروض أن تستدعيَه الاستخبارات هو أوَّلاً؛ لاحتمال أن يكون لديه الجديد.

وما أدري، هل إن الاستخبارات لا تعرف أن عبد الحميد هو بطل قضيتنا؟ أم إنها اعتقدت أن عبد الحميد لو كان لديه مزيد لأعطى ذلك للمباحث، المهم أنه هو، أيضًا، دخل السجن في جدة، وخرج منه دون أي استجواب.

***

بعد انتهاء التحقيق معي في منتصف جمادى الثاني ١٣٩٠هـ أغسطس ١٩٧٠م؛ بقيت في سجن جدة لمدة ستة عشر شهراً (عُدنا للدمام مساء يوم ١٧ شوال ١٣٩١هـ، ٦ ديسمبر ١٩٧١م)، وخلال هذه الفترة - فترة إقامتي وزملائي بجدة - حدثت تطورات، وانعطافات في مسيرة التحقيق، وفي طبيعة الاعتقالات، وهوية المعتقلين »

ولقد نسيت - بعد مضي هذه الحقبة الطويلة - كثيراً من الأحداث، وتفاصيلها، وأسماء المعتقلين وهوياتهم، وبلدانهم؛ إذ لم أكن أُسجِل - وليس متاحاً لي لو أردت التسجيل - ما يحدث في حينه، لكنني لا أزال أتذكَّر بعض القضايا، والحوادث بصورة إجمالية دون الدخول في التفاصيل الدقيقة، وسأحاول استعراض بعض هذه القضايا دون التقيد بالترتيب الزمني لها؛ لأني لا أتذكَّر ذلك، وسأضع لها أرقاماً متسلسلة ليسهل الفصل فيها لتنوعها.

(ب) - ميرزا صالح الخنيزي

لقد سبق أن أشرت إلى أن ميرزا صالح الخنيزي كان عضواً في حزب البعث في القطيف، ثم انفصل مع بعض زملائه من الحزب، وانخرطوا ضمن الجبهة التي تكونت تحت اسم (الجبهة الديموقراطية الشعبية)، وأن هذه الجبهة قد اكتُشِفت من قِبَل السلطات السعودية، واعتقل بعض أفرادها، ومنهم ميرزا الخنيزي، كما هرب بعضهم للخارج.

كانت الجهة التي تولَّت التحقيق مع أعضاء الجبهة هي مباحث مدينة مكة المكرمة، وكان ميرزا معتقلاً هناك.

ونظراً لأن ميرزا كان بعثيًّا سابقاً، ولأن معتقلي جدة كان فيهم عدد كبير من المتهمين بالانضمام لحزب البعث: قياديين، وأعضاء؛ لذلك جيء بميرزا

الخنيزي من مباحث مكة إلى سجن الاستخبارات بجدة، وجرت مقابلات بينه وبين أعداد كبيرة من المتهمين البعثيين.

ولقد تكوَّن لديَّ احتمال بأن أُستدعى، أنا أيضاً، لمقابلته بناء على التهمة التي وُجِّهَت إليَّ بالتعاون معه في الجبهة التي انضم إليها، إلا أني لم أُستدع.

ولقد علمت أنه لما سُئِل عني نفى نفياً قاطعاً أن يكون بيني وبينه أية علاقة تعاون أو عمل سياسي، لقد بقي ميرزا فترة في جدة، ثم أعيد إلى معتقل مكة(*).

(ج) - الضابط حمد بن جبير

كان هذا الضابط ضمن المعتقلين، وهو ضابط في الجيش السعودي برتبة رئيس، وهو ابن عم الشيخ محمد بن جبير الذي رأس المحكمة التي حاكمتنا، ثم أصبح رئيساً لديوان المظالم، ثم وزيراً للعدل، ثم رئيساً لأول

(*)بعد خروجي من السجن بعام واحد، قمت بأداء فريضة الحج عام ١٣٩٤هـ، وبعد انتهاء مناسك الحج ذهبت للسجن في مكة محاولاً زيارة ميرزا، وكان لديَّ بعض الملابس، وأشياء أخرى أعطتني إياها زوجته لإيصالها إليه، لكنهم رفضوا السماح لي بمقابلته، وأخذوا ما كان معي قائلين إنهم سيوصلونها إليه، وظل في السجن حتى عام ١٣٩٥هـ ١٩٧٥ م؛ إذ أُطلِق سراحه بعد العفو العام إثر مقتل الملك فيصل.

مجلس للشورى تكوَّن بعد صدور النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق(*).

كان هذا الضابط مبتعثاً في دورة تدريبية لمدة ستة عشر شهراً في الولايات المتحدة، وعاد للمملكة خلال فترة الاعتقالات، وبعد عودته بأيام قليلة اعتُقِل، وكانت التهمة الموجهة إليه الانتماء لحزب البعث، وأنه حلقة وصل بين الحزب والجيش، بُغْية تكوين خلايا بعثية ضمن القوات المسلحة السعودية.

وبناء على هذه التهمة الخطِيرة عُذِّب، واقتُلِعَت أظافره، ومُنع من النوم لياليَ عديدة حتى جنَّ، واضطروا لإرساله للطائف لمستشفى الأمراض العقلية، وظل هناك لفترة، ثم أُعيد للسجن، ومعه حبوب يتناولها باستمرار.

ولما عاد من الطائف وُضِع معنا بالصالة في إحدى شقتي الدور الأرضي، ولقد وجدته وأصابعه معوجَّة من التعذيب، بحيث لا يستطيع أن يُمسِك السيجارة، أو أن يُشعِل الكبريت، وكان يُدخِّن بشراهة، لكنه كان شخصاً دمثاً لبِقاً، ومُحدِّثا جيداً، ومثقَّفا، وكان يُحِب جمال عبد الناصر؛ إذ كان اتجاهه قوميًّا عربيًّا، يفخر بالعروبة، ويعتز بالانتساب إليها.

(*) صدرت هذه الأنظمة في شعبان عام ١٤١٢هـ مارس ١٩٩٢م، وافتُتِح مجلس الشورى في رجب عام ١٤١٤هـ ديسمبر ١٩٩٣م.

ولقد حكى لنا قصصاً مما حدث له أثناء إقامته بالولايات المتحدة، والصدامات التي جرت بينه وبين بعض اليهود، أو المناصرين لهم، والكارهين لعبد الناصر، ولقد عدنا للدمام وهو لا يزال في سجن الاستخبارات بجدة، ولكنا سمعنا أنه أُعيد معه التحقيق، وأنه انتكس مرة أخرى، وأعيد لمستشفى الطائف، وأنه بعد عودته من الطائف، وإطلاق سراحه، لم يعش كثيراً، ومات بعد فترة قصيرة، يرحمه الله.

(د) التحقيق مع حسن الشيخ فرج والسيد عدنان العوامي

سبق أن ذكرت أننا - نحن الثمانية المحكومين، الذين استدعتهم الاستخبارات من سجن الدمام العام إلى جدة - وصلنا سجن الاستخبارات بجدة الساعة (١٠) من مساء يوم الأحد، ليلة الاثنين، ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ١٤ يونيو ١٩٧٠م، وتصادف أنها الليلة التي تُوفِّي فيها عبد الواحد أحمد عبد الجبار، وقبلها بليلتين توفي حسن الشيخ فرج العمران، فلعل من المناسب أن نلمَّ بشيء من قضية هذين الشهيدين، كما سمعتها من السيد عدنان العوَّامي حين وُضعت معه في الغرفة التي كان فيها أثناء التحقيق معي، والظاهر أن السيد عدنان وحسن الشيخ فرج، وعبد الواحد أحمد عبد الجبار اعتقلوا بتهمة واحدة، وجرى التحقيق معهم في فترة واحدة كذلك.

اعتقل السيد عدنان من مكتبه ببلدية القطيف ضحى الاثنين ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٠هـ، ١ يونيو ١٩٧٠م، ونقل إلى دائرة الاستخبارات العامة بالخبر، قبل أن ينقل - في اليوم التالي - إلى جدة.

وفي ظهر يوم الأحد، الثالث من ربيع الثاني ٧ يونيو، أي بعد أسبوع من اعتقاله، استدعي للتحقيق، حيث قوبل بحسن إبراهيم المديفع، فأومأ المحقق له كأنه يسأله إن كان هذا هو السيد عدنان، نفسه، الذي ورد في إفادته، فأجابه بالإيجاب، فسأله عن اتجاهه السياسي، فرد حسن قائلاً: «عضو في المكتبة الأهلية، وليس له ميول سياسية(*)»، فأشار المحقق لعدنان بالجلوس إلى طاولة يجلس عليها كاتب التحقيق (اسمه عبد الجليل لكن المعتقلين يسمونه "المجلجل" لجلافته).

ولما أكمل السيد عدنان تعبئة الأجوبة الروتينية: الاسم، العمر، الحالة الاجتماعية، العمل، السكن، الأصدقاء، وهذه، عادةً، تنتهي بالسؤال الأهم: «ما هي ميولك السياسية؟ وإلى أي التنظيمات تنتمي؟»، وطبعًا فإن الإجابة

(*) كان السيد عدنان من مؤيِّدي عبد الناصر، لكنه غير منتمٍ لتنظيم أو جماعة حزبية، وإنما صلته بجماعة من أصدقائه المثقفين المحسوبين على التيار المتدين، يقيمون الإحتفالات في المناسبات الدينية، أو يشاركون فيها، وعن المكتبة يقول إنه اشترك فيها، لكنه انقطع عنها حين أحسَّ بتنازع التيارات السياسية عليها، فطالبته بدفع اشتراكاته المتخلفة، ولما طالت المكاتبات بينهما اعتبرت امتناعه عن التسديد بمثابة الاستقالة. م

بالنفي تستلزم ما هو معروف، وهو ما انتهى إليه أمر السيد عدنان، لكنه - في هذا اليوم - كان بمثابة وجبة تسخين تمهيدية لا تزيد على بعض جلدات بخزرانة العقيد. المهم أن المحقق - بعد وجبة التسخين هذه - أمر بإعادته إلى مكانه في السجن.

بعد انقضاء صلاة المغرب ببرهة، فوجئ السجناء بصوت وقع الخيزران ينبعث من البهو، تلاه صراخ حادٌّ اتَّضح - بعد قليل - أنه صوت المرحوم حسن الشيخ فرج العمران، فعمت السجن حالة من الفزع والوجوم؛ لشدة وقع الخيزران، وكانت هذه أول مرة يُجلد فيها معتقل في هذا المكان، بحضور باقي المعتقلين، وعلى مسمع منهم، وما كاد صوت حسن العمران يخفت حتى علا صوت آخر مختلط بوقع الخيزران تبين أنه صوت إبراهيم عبد الله الجامع، ولكن هذا الصراخ اختفى سريعًا، وأعقبه صوت إبراهيم مذعنًا واعدًا بأنه سوف يعترف، مما يفسر سرعة انهياره وعجزه عن تحمل الضرب. وفي هذه الأثناء نودي على السيد عدنان، فخرج ليفاجأ بعدد من الجنود، وفي أيديهم الخيزران، بادروا، فوراً، إلى ربط رجليه بسير بندقية، ثم شرعوا في جلده جلدًا عنيفًا، لا يدري - هو نفسه - كيف تحمله.

بعد ذلك أُخِذ للمكتب حيث وجد إبراهيم الجامع وقد شرع في كتابة إفادته، فطلب المحقق من إبراهيم أن يسمعه التهمة التي نسبها إليه وإلى

نفسه، وهي أنه منتظم في حزب ناصري مقره البصرة، ويرئسه السيد عدنان العوامي.

وما كاد إبراهيم الجامع يتم عبارته حتى انهال المحقق على السيد عدنان بالشتم المقذع والضرب الموجع، فوق كل موضع من جسمه، بلا استثناء أو تمييز، ثم أُخِذ لغرفة الجلد المجاورة، ليجد الجنود في انتظاره ووجبة أخرى من الجلد المبرح على القدمين، ثم أوقف على الثلج مدة لا يذكر كم استغرقت، ثم أنزل من الثلج وأخذ لغرفة الجلد، ووضعوا (القراصة)، في يديه، وأخذوا يكربون لولبها بمفتاح الصواميل، حتى شعر برأسه يكاد ينفجر من شدة احتقان الدم في يديه، واستمروا في المراوحة بين الجلد والثلج حتى لم يعد يذكر كم عدد المرات التي راوح فيها بين الجلد والوقوف على الثلج، لكن الذي لا يمكن أن يغيب عن ذاكرته، كما يقول، نوبة الغضب الهستيري التي استبدت بالمحقق وهو يصرخ بالنائب الأبرص (حمود): «إيه ذا!؟ جايب لي جنود ميتين!؟».

كان عدنان منكَّسًا في الفلقة؛ رأسه إلى الأسفل، ورجلاه مرفوعتان إلى الأعلى، فهو لا يرى إلا أرجل الجنود؛ لذلك لم يتبين سبب غضبة المحقق إلا حين سمعه يصرخ بالجنود: «مدُّوه»، أي اضربوه، ففكوا سير البندقية من رجليه، ولفُّوه على رجلي أحد زملائهم الجنود، ثم انهالوا عليه ضربًا بالخيزران.

لقد دهشت لهذه القصة، ولم أفهم لماذا ضُرب الجندي، إلا حين أوضح لي عدنان السبب، وهو أن المحقق لمس تراخيًا من الجندي في الجلد، فأثاره ذلك، فأمر بجلده عقابًا له، وتحذيرًا لغيره من التهاون مع السجناء(*).

يقول عدنان: «كان الجندي المضروب هو الذي كلف بإعادتي إلى السجن، وفي طريق العودة قال متظلمًا: "شفت ويش سوى فِيَّا هالكلب؟"، فأجبته: "هل اقتنعت الآن بأنهم ظلمة حتى معكم أنتم الجنود؟ ما ذا صنعت أنت حتى تضرب؟"، فسكت ولم يجب».

بعد عودته من مكتب التحقيق وضع في الممر (السيب) منفردًا، وأوقف عليه شرطي يمنعه من الشرب والنوم، وفي هذه الليلة استأذن حسن الشيخ فرج للدخول إلى الحمام لقضاء الحاجة (من أنظمة السجن أن يستأذن السجين من الحارس المناوب لأي حركة يريدها)، وسرعان ما لُحظت حركة غير عادية لدى الجنود والعرفاء، تبين منها أن الجندي المكلف بالحراسة خلف بناية السجن أبلغ المسؤول عن النوبة أن حسن الشيخ فرج العمران في

(*) لم يقل لي عدنان ما اسم هذا الجندي، لكنني أتذكَّر أن جنديًّا اسمه محمد حمزة عوقب بالسجن أيَّاماً في الشقة التي كنت فيها، ولم أعلم سبب سجنه إلا بعد أن قصَّ علي عدنان القصة.

الحمام يحاول ربط إزاره في قضبان النافذة، ففهموا أنه يحاول الانتحار، فأخرج من الحمام قبل أن يتم محاولته(*).

وفي صباح اليوم التالي جاء أمر يمنع السجناء من إغلاق باب الحمام حتى أثناء قضاء الحاجة، كي يظل مَن بداخله تحت رقابة الجندي، واستمر الحال هكذا ثلاثة أيام، وصار المعتقلون لا يخرجون إلى الردهة التي فيها الحمام إذا كان فيه أحد، إلى أن حدثت حادثة مضحكة، (وشر البلية ما يضحك).

في صبيحة اليوم الثالث على سريان هذا الأمر - وكان السخط قد بلغ مداه بالسجناء، جاء دور المرحوم محمد بن ملا حسن الربح ليدخل المرحاض، وكان ممتلئ المحشاة من الغازات، على ما يظهر، وما أن دلف إلى المرحاض حتى انفجرت منه فرقعات عالية كأنها قذائف مدفع، وتصادف دخول مسؤول النوبة، النائب الأبرص، (حمود) - تصادف دخوله من باب الشقة، في جولته الصباحية لتفقد السجن، فسمع صوت الفرقعات، فلم يتمالك أن صرخ بأعلى صوته مندهشًا: «اعقب! وش ذا؟!» (صيغة التعجب

(*) أراني عدنان - أثناء إقامتي معه في الغرفة - آثار ندوب في يديه نجمت عن حروق أحدثتها الكهرباء أثناء محاولته الإنتحار بالكهرباء داخل الحمام.

عند البدو)، فأجابه محمد من داخل المرحاض: «ما فيه شي، رَعْدَة، والله كفانا شرها»، فأمره بإغلاق الباب عليه.

ومن ذلك الحين سُمِح بإغلاق الباب، فكانت هذه مكرمة من مكارم هذا السجين الظريف، محمد الربح ﵀، محمد الربح ورث الظرف، والمرح وخفة الروح من والده الملا حسن ﵀.

في اليوم التالي أعيد جَلد عدنان في البهو مرة ثانية، وفي المساء أعيدت الوتيرة نفسها، ثم أعيدت مقابلته مع إبراهيم الجامع، لكنه فوجئ بتغيير إفادة إبراهيم الجامع عنه، فقد أنزله من رتبة رئيس الحزب، ليهبها، خالصة، لشخص آخر هو أخي السيد حسن السيد باقر العوامي، فرد عليه السيد عدنان: «خف الله، يا إبراهيم! ليلة واحدة رئيس والثانية سكرتير؟! ما أسرع الترقيات في تنظيمكم يا إبراهيم؟»، فالتقط المحقق غمزة التهكم والسخرية في رد السيد عدنان، فانهال عليه بالضرب، ثم أسلمه للجنود ليكملوا عليه.

بقي السيد عدنان تحت التعذيب الشديد بين الجلد، والتسهير، والقراصة، حتى مساء الأربعاء ليلة الخميس، وحين أُخذ هذه الليلة لغرفة التحقيق أدخل حسن الشيخ فرج ومعه جنديان يعضدانه لشدة ما كان يعاني من الإرهاق، والإعياء، فأوقفه المحقق، وسأله:

« هذا منكم؟ ».

فرد حسن بالنفي، فانهال عليه بالضرب رغم أن جسمه، كلَّه، كان متورِّمًا من عنف التعذيب، فلم يتحمل مزيدًا من الضرب، فقال بصوت واهن:

« ما دمتم تريدون أن أقول منا، فسوف أقول إنه منا ».

فرد عليه المحقق:

« قول الحقيقة ».

فقال حسن: « أنا منهك، أريد أن أنام، خلوني أنام، وبعدها سوف أكتب لكم كل ما تريدون ».

فأمر المحقق بأن يُردَّ حسن إلى السجن، ثم التفت إلى عدنان وقال:

« إذا كنت تحب العودة إلى عيالك، فاعترف أحسن لك، والله ما تشوف الشمس إذا بقيت مصراً على إنكارك! ».

لكنه لم يظفر منه بطائل، وحين أعيد إلى السجن نقل إلى الصالة التي فيها حسن الشيخ فرج العمران، ووضع قريبًا منه.

يصف السيد عدنان حالة حسن فيقول:

«كان حسن - حين نقلت إلى الصالة التي هو فيها - في حالة تشبه الغيبوبة، فهو لا يعي، لكن جسمه كان يهتز، لا إراديًّا، ويضطرب بعنف شديد.

وكان إلى جانبه عبد الواحد المسلم، يقوم على خدمته، وجاء النائب الأبرص (حمود) فأطل برأسه من بين قضبان الباب الحديدي وكلمه، لكنه لم يكن في حال تمكنه من الرد، فذهب وأحضر علبة زيت السمسم، وطلب من عبد الواحد أن يتولى دهنه بها، لكن هذا لم يجد شيئًا، وبقي حسن على حاله، غائبًا عن الوعي.

حين نقل السيد عدنان إلى الصالة التي وضع فيها حسن الشيخ فرج وجد بين الموجودين فيها عبد الله مكي السنان، فلاحظ أنه يستميت في محاولة الاقتراب منه كلما غفل الجندي، أو ذهب لتفقد باقي الغرف، وكلما سنحت له فرصة اقترب منه وهمس له ينصحه مُلحًّا عليه بأن يعترف بأنه عضو في جماعة الإخوان المسلمين.

يفسر السيد عدنان هذا النصح وشدة الإلحاح عليه من قِبَل عبد الله مكي بأن يعترف بانتسابه للإخوان المسلمين أنه ناشئٌ من خشية عبد الله من أن يقتنع المحقق ببراءة السيد عدنان من تهمة الانتساب لذلك التنظيم؛ فيعاد التحقيق معه بتهمة الكذب، وتضليل التحقيق.

لم يؤخذ حسن الشيخ فرج لمكتب التحقيق يوم الخميس؛ لأن حالته الصحية ازدادت سوءاً، وأُخذ عدنان لوحده، في الضحى وفي المساء على جاري العادة، دون أن يتمكن المحقق من الحصول منه على أي اعتراف، وفي ليلة الجمعة، بعد عودته من التحقيق جاء الكاتب (عبد الجليل)، وأمر بالتفريق بينه وبين حسن، فنقل إلى الغرفة التي نقلت، أنا، إليها، ووضعت معه فيها فترة التحقيق معي، كما مرَّ آنفاً.

ولأن الغرفة التي نقل إليها عدنان مقابلة للغرفة الكبيرة التي فيها حسن (الصالة)؛ فقد بقي حسن في مرمى بصره، وفي فجر يوم الجمعة ٨ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، الموافق ١٢ يونيو ١٩٧٠م، أومأ عبد الواحد المسلم للسيد عدنان بيده إشارةً بأن حسن قد فارق الحياة، (تغمده الله بواسع رحمته)، ثم أخبر المسؤول المناوب بذلك، وشرع في تلاوة القرآن عليه حتى وقت تغيير النوبة، حيث جاء جنود وأخذوا الجثمان، ولم يعلم أحد من السجناء إلى أين أخذ، ولا في أين دفن.

حين استُدعي عدنان للتحقيق ضحى يوم السبت التالي، وجد عبد الواحد أحمد عبد الجبار واقفًا في ردهة المكتب مرتديًا إزارًا وقميصًا، ومعه طبيب هندي، وكان عبد الواحد أصفر شاحبًا، وكان الطبيب رافعًا، بيده، طرف الإزار، يكشف على جروحه، فلمحه عرضًا، فرأى ردفيه مُسودَّين من شدة الضرب، وحين خرج - بعد جلسة التحقيق - لم يره، فكانت هذه المرة

هي الأولى والأخيرة التي رآه فيها في السجن، ولم يعرف بوفاته (رحمه الله) إلا مني حين نُقلت إلى الغرفة التي كان مقيمًا فيها.

أعيد استِدعاء السيد عدنان لمكتب التحقيق مساء السبت، ٩ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، الموافق ١٣ يونيو ١٩٧٠، وكان الإعياء قد أخذ منه مأخذه، إذ كان لا يحس برأسه من شدة السهر، وقلة النوم، فلم يتذكر من الأشخاص الذين أحضروا للشهادة عليه سوى حسن إبراهيم المديفع، وإبراهيم الجامع، علي بن الشيخ منصور الزاير، وعبد الرسول (عبد الله) الشماسي، وعبد الله مكي المدن السنان، وعبد الرسول بن أحمد المصطفى، وكمال بن محمد الفارس(*)، فأدلى كل منهم بإفادته عنه، فكانت عدة التهم الموجهة إليه – على ما ذكر لي – ستَّ تهم هي كالتالي:

١- ناصري، ٢ – قومي، ٣ – بعثي، ٤ – شيوعي، ٥ – إخوان مسلمون، ٦ – تنظيم إسلامي، (لم يحدد)، فإذا أضفنا إليها التهمة الأولى،

(*) أبوه محمد بن صالح الفارس، أحد أعيان القطيف المعروفين، مقرب للحكومة، عمل مديراً للمالية حين كان مركزها الرئيسي بالقطيف، ثم رئيساً للبلدية، ثم عمدة للقلعة (الحاضرة) حتى تقاعد، وتوفي(رحمه الله)في مدينة بمبي بالهند عام ١٤١٣هـ، وكان هو الوحيد الذي تمكن من الدخول إلى سجن جدة وزيارة السجناء، والإطمئنان عليهم، ويعزى سماح الاستخبارات له بهذه الزيارة إلى ما يتمتع به من تقدير لدى المسؤولين السعوديين، ولا يبعد أنه حصل على أمر من الملك بالسماح له بهذه الزيارة اليتيمة. م

وهي الانتماء للمكتبة الأهلية، يكون جماع التهم سبعًا، وطبعًا لم يتمكن حسن الشيخ فرج من الوفاء بما وعد به من الكتابة، فربما اضطر لتلفيق التهمة الثامنة، وهذه كلها لا تحمل أيَّ دليل على التناقض، في رأي المحقق، فقد فسرها بأنها تعني التنقل من حزب لآخر تبعًا للهوى، أو بحثًا عن المصلحة، هكذا أَفحم المحققُّ السيدَ عدنان حين احتج مستدلاًّ على بطلان التهم جميعاً بهذا التناقض العجيب. الأغرب - كما يقول السيد عدنان - أنه رُبط، تنظيميًّا، بأشخاص لا صلة له بهم على الإطلاق؛ كحسن الشيخ فرج العمران، ومحمد علي الحجاج، وأحمد المحيميد، وإبراهيم الجامع.

بعد أن أدلى الشهود بشهاداتهم أُخرِجوا من الغرفة.

يقول عدنان إنه - حين أخذ لغرفة التحقيق ضحى يوم الاثنين ١١ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ، ١٥ يونيو ١٩٧٠م - افتقد وجبة الخيزران التي نعم بها طيلة الأيام الماضية، فكانت حصته اليومية خفيفة هذه المرة، واستعيض عنها بالتهديد والشتائم، لكن النوم ما يزال ممنوعًا عليه، ولم يسمح له بالنوم إلاَّ ضحى الخميس ١٤/ ٤/ ١٣٩٠هـ، ١٨/ ٦/ ١٩٧٠م.

ويضيف: «الشكر لله، أولاً، على منحي قوة الإرادة والتحمل، لكنني لن أنسى فضل الفول الذي وفَّر لنا زيت الزيتون ذا الأثر العجيب في شفاء الجروح، فقد كان يبرئ جروحي فورًا كلما عدت من التحقيق».

ثم يضيف: «بعد نقلي من الصالة إلى هذه الغرفة، ليلاً، نقل إلي، في الصباح، عبد الهادي عقلة الشمري، وما كاد يرتب فراشه ويجلس حتى أجهش بالبكاء، فسألته عن سبب بكائه، فقال: «هؤلاء الكلاب، عبد الله مكي وجماعته ألحُّوا علي بأن أعترف، زاعمين بأن لا أحد يستطيع الصمود، وخصوصًا حين رأوك تجلد في الصالة أنت وحسن الشيخ فرج (رحمه الله)، وحالة الرعب التي سادت السجن، فها أنت - بحمد الله - بخير، رغم ما عانيت من التعذيب»، قلت له: «استعن بالله، واصبر، فما وقع وقع، ولعل الخير في ما وقع، والبكاء لا يجدي».

(هـ) — أيلول الأسود بالأردن

ما هي انعكاسات الأحداث - التي جرت في الأردن بين الفلسطينيين والملك حسين في أيلول الأسود - على الأوضاع في السعودية، ثم على سجن الاستخبارات بجدة؟

من المعروف أن عام ١٩٧٠م هو عام الصِّدام الكبير بين الفدائيين الفلسطينيين: عرفات، ومنظمة فتح، ومؤيدوها من المنظمات الفلسطينية الأخرى، وبين الملك حسين، والأحداث الدامية التي جرت بين الطرفين فيما عُرِف بأيلول الأسود (الأحداث جرت في أيلول، سبتمبر عام ١٩٧٠م)، مما

اضطر جمال عبد الناصر للدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي لبحث الخلاف، ووضع حدٍّ لسفك الدماء.

وخلال انعقاد المؤتمر ذهب وفدٌ منه برئاسة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، ولي عهد الكويت، للأردن للتوسط، وقد عاد للقاهرة وبرفقته السيد ياسر عرفات الذي كان محاصراً بالأردن من قِبَل قوات الملك حسين، ثم وفاة جمال عبد الناصر بأزمة قلبية ألمت به وهو في المطار يودع بعض أعضاء الوفود.

ومن المعروف، أيضاً، أن أمريكا حاولت التدخل - خلال فترة الصدام بين الملك حسين والفدائيين - لحماية عرش الملك حسين من السقوط، ومن ثم سيطرة الفدائيين على الأردن - إذا ما سقط الملك حسين - وأن ياسر عرفات هدد بضرب المصالح الأمريكية في كل البلاد العربية، إذا ما تدخلت أمريكا في الصراع.

هذه الأحداث كان لها انعكاسات داخلية، وردود فعل في المملكة العربية السعودية، بسبب وجود أعداد غير قليلة، يومها، من الفلسطينيين في السعودية، ولوجود مصالح أمريكية في المنطقة الشرقية من المملكة حيث استثمارات الزيت الضخمة، مما أثار المخاوف لدى السلطات السعودية، ولدى كبار رجال شركة الزيت، أرامكو، من احتمال حدوث أعمال تخريبية

في منشآت الزيت من قِبَل الفلسطينيين، مما دفع بالحكومة السعودية للقيام بخطوات احترازية، بإبعاد كل الفلسطينيين العاملين بمنطقة رأس تنورة – حيث مصفاة الزيت الضخمة – إبعادهم من المنطقة، ونقلهم لجهات أخرى، ووضع قوة على مداخل رأس تنورة لمنع دخول أي فلسطيني إليها.

كما أن التحقيقات مع أعضاء بعض التنظيمات السعودية كشفت تعاون هذه التنظيمات مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، ومنها (الجبهة الشعبية) برئاسة السيد جورج حبش، وهي جبهة تنظر إليها السلطات السعودية على أنها جبهة يسارية متطرفة.

لكل هذه الأحداث فإن مجرى التحقيق في سجن الاستخبارات بجدة قد توقف – تقريباً – مع السعوديين، وتنظيماتهم المحلية، وانشغل المحققون بتتبع الفلسطينيين المتعاونين مع تنظيمات سعودية، أو الفلسطينيين المنتمين لتنظيمات فلسطينية متطرفة.

ولقد جرى اعتقال أعداد غفيرة من الفلسطينيين، ومنهم شابان أبوهما اكتسب الجنسية السعودية، وشغل وظائف إدارية عالية في الجمارك وغيرها، وكان – وقت اعتقالهما – مديراً لجمرك ميناء الدمام، (نسيت اسمه)، ولكن لقبه "الفاهوم"، وأحد المعتقلَين اسمه "جواد".

ولقد جرى التشدد، والعنف مع بعض المعتقلين، ولست أذكر الآن تفاصيل أسماء من اعتقلوا خلال تلك الفترة، لكني أتذكر أن من ضمن من اعتقلوا شخص يسمى "عصام جمهور" كان يعمل صيدلياً بمستشفى الدمام المركزي، وقد عُذِّب هذا واقتُلِعَت أظافره، حتى أصيب بالجنون.

وكان ممن اتُّهِموا – من السعوديين – بالتعاون مع منظمة الجبهة الشعبية أخَوَان من آل القويفلي، أحدهما يسمى "محمد"، وكان يعمل بمستشفى الدمام المركزي والآخر يسمى "علي"[٢٠]، ولقد عُذِّب هذا الأخير، إذ يقال أنه بالتفتيش عليه وجدوا لديه سلاحا مُخَبَّأ، ولقد حاول مرة الانتحار بأن ربط غترته في عنقه، وفي حديد النافذة، لكن محاولته لم تنجح، وقد حكم، ونُقِل في السنة الأخيرة معنا في سجن الدمام، لكنه أُطلِق سراحه، بعد العفو العام، إثر مقتل الملك فيصل عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

(و) - السماح بالزيارة وإدخال الصحف

في عطلة عيد الفطر عام ١٣٩٠هـ سمحت إدارة السجن لعوائل السجناء بزيارتهم[*].

---

[*] سُمح بالصحف والزيارة نتيجة لإضراب شامل عن الطعام نفَّذه المعتقلون في شهر شعبان، طالبوا فيه بالسماح بالزيارة، وتحسين ظروف السجن والطعام، وإدخال الكتب والصحف والراديو، فسمح بالزيارة والكتب، ورُكِّب راديو مركزي مثبَّت على ==

وكان الزائرون يقفون في الشارع عند البوابة الرئيسية للمبنى، ويجيء موظف من إدارة السجن، ويسجل اسم عائلة السجين المطلوب زيارته، ويظل الزائرون على الباب الخارجي ينتظرون.

وبعد انتهاء التسجيل تعطى الورقة للضابط المسؤول عن ترتيب الزيارات، وينادى على عائلة السجين، الزائرة، ثم - بعد دخولهم - ينادى على السجين، ويجتمعون لفترة قصيرة - بضع دقائق - بحضور مراقب من إدارة السجن(*)، فإذا ما انتهت الزيارة استُدعي آخرون، وهكذا.

وربما استدعي سجينان وأكثر في فترة واحدة، ولكن كل سجين يجلس هو وزواره وحدهم في محل منفرد، دون الاختلاط بسجين آخر وزواره.

وفي هذه الفترة سمحت إدارة السجن بإدخال الصحف - جرائد ومجلات - التي يأتي بها الزائرون لسجنائهم[٢١]، وكانت التعليمات تقضي أن السجين يقرأ الصحيفة التي تجيء إليه هو فقط، ولا مانع من إعطائها لزميله، أو زملائه، الذين يشاركونه الإقامة في غرفة واحدة، أما أن يعطيها لسجين آخر يقيم في غرفة أخرى فأمر غير مباح، لكن السجناء لا يتقيدون بهذه

== إذاعة القرآن الكريم، بسماعات موزعة على غُرف السجناء، ووفرت إدارة السجن عددا من الجرائد المحلية. م

(*) تتم الزيارة بحضور المحقق في القضية نفسه؛ العقيد حسين جعفر. م

الأنظمة - ولاسيما الذين يقيمون في شقة واحدة. فكانت الصحف تنتقل من حجرة لأخرى، لكن ضمن الشقة الواحدة، أما انتقال الصحيفة إلى شقة أخرى - ولو في نفس الدور - فأمر شاق، وصعب.

وحدث أن جاءت عائلتي - أثناء زيارتها لي في هذه الفترة - بأحد أعداد مجلة العربي الكويتية، وكان عبد الغني غلوم يقيم وحده في الحجرة الصغيرة بنفس الشقة، وهي الحجرة التي وُضِعت فيها أنا مع السيد عدنان العوامي بعد بدء التحقيق معي - كما سبق أن ذكرت - ولم يكن عبد الغني قد زاره أحد، ولم ترد إليه أية صحيفة، كما أن أحداً من سكان الشقة لم يُعْره أي صحيفة؛ لكرههم إياه.

ولما عرف أن عدد مجلة العربي عائد إلي طلب مني أن أُعيره إياه ليتسلى به - حسب تعبيره - وكنت عازماً على أن أعطيه العدد، غير أن زميلاً معي في نفس الحجرة هو السيد "عبد الهادي عُقلة"[٢٢]، اعترض على ذلك، وقال: «دعه، لا تعطه شيئاً».

ورغم أن تصعيد العداء، والكراهية إلى هذا الحد شيء لا أستسيغه، وليس من طبيعتي، إلا أني استجبت لاعتراض عبد الهادي؛ لكيلا يقال - فيما لو أعطيته الصحيفة - أني أجامله خوفاً منه، واتقاءً لشرِّه[٢٣].

ويبدو أن إجماع السجناء على تجاهل عبد الغني، وعدم إعطائه أي صحيفة يقرؤها - رغم طلبه ذلك - قد حزَّ في نفسه، فقرر أن ينتقم، وكان يعرف أن تبادل الصحف بين الغرف شيء محظور، فما كان منه - بعد انتهاء عطلة العيد - إلا أن ذهب للمكتب، وأخبرهم أن السجناء يتبادلون - فيما بينهم - المجلات والجرائد، وأنها تنتقل من غرفة إلى أخرى.

وذات ليلة - بعد صلاة العشاء - وكنت جالساً مع عبد الهادي عقلة على فراشه - (ممنوع، أيضاً، أن ينتقل سجين من على فراشه الخاص ليجلس على فراش آخر - غير ملاصق له - ليتبادلا الأحاديث).

في تلك الليلة فوجئنا بالزعيم(٢٤) ، هو والمحقق العقيد حسين جعفر يقفان وراء النافذة من الخارج يطلان علينا، وحينما لمحناهما قمت أنا من عند عبد الهادي، وعدت إلى فراشي. وبعد فترة قصيرة سمعنا وقع رمي الصحف من الدورين العلويين في باحة السجن - الصالة التي يجلس فيها العرفاء والجنود - ثم جاء جنود، وقاموا بجمع ما لدينا من صحف، وأخرجوها من الغرف، وبعدها استُدعيت أنا للساحة، وقام العريف بجلدي بالعصا على قدميَّ، كما جُلِد آخرون غيري من شقتنا، ومن غيرها، واعتُبِر هذا تأديباً لنا لمخالفتنا أنظمة وقوانين تداول الصحف(*).

(*) كان المؤلف، وعبد الهادي وحمد بن جبير جالسَين مع عبد الواحد المسلم على==

(ز) كلهم يُسقون من نهر واحد، هو نهر موسكو

ذات يوم وكنا جالسين على فُرُشنا، جاء إلينا العقيد حسين جعفر، ومعه ضابط جديد لا نعرفه، ويبدو أنه ضابط جيء به ليكون مشرفاً على خدمات السجناء، من طعام، وعلاج وغيره، وقام حسين جعفر بالمرور به، أولا، على شقق السجناء ليعرفه عليهم، وليشرح له مسؤولياته التي ستناط به، وليعطيه فكرة عن السجناء، واتجاهاتهم، وأفكارهم، وميولهم.

ولما كانت شقتنا تقع في الدور الأرضي، وكنت أنا وبعض الزملاء في الصالة الكبيرة من الشقة، وهي أقرب حجرة يصل إليها الداخل للشقة؛ لذلك كنا أول جماعة وصل إليهم حسين جعفر والضابط الجديد، فوقفا على باب الصالة، ونحن جلوس على فرشنا، وعددنا يتراوح بين ١٠ - ١٢ شخصاً، فقال حسين جعفر موجِّها كلامه للضابط الجديد: «انظر، رغم عداوتهم للدولة؛ فإن الدولة توفِّر لهم الطعام، واللباس، والعلاج، وتعتني بهم. إنهم بعثيون، وشيوعيون، وقوميون، وناصريون، وأخوان مسلمون، ولكن كلهم يُسقون من نهر واحد، هو نهر موسكو»، ثم تركانا، وانصرفا متوجهين لغرفة أخرى.

== فراشه، والذين ضُربوا هم المؤلف، وحمد الجبير، وعبد الواحد. أما عبد الهادي، الرأس المدبرة للمؤامرة الخطيرة، فلم يصب بأذى؛ لأنه لم يكن جالسًا مع الجناة. م

ولقد ارتسمت على شفتي ابتسامة ساخرة - حاولت إخفاءها لئلا تجلب لي المتاعب - على هذا التحليل السياسي الدقيق.

(ح) - الطعام الفاسد

كان طعام السجناء يؤتى به من أحد المطاعم في جدة، إذ كانت إدارة السجن قد تعاقدت معه على تزويد السجناء بالطعام ثلاث الوجبات، وذات يوم جيء إلينا في الفطور بـ (شكشوكة)(❀)، وعند ما تذوَّقناه وجدنا أن الطعام متعفن، فلم نستسغ أكله، ورفضناه، وكنت أنا أول من أحسَّ بفساد طعم الطماطم، وأعاد الصحن لعامل المطعم(❀❀) الذي يقوم بالتوزيع، ثم

(❀) طعام مؤلَّف من بيض وبصل وطماطم، وللعلم فإن هذه ليست المرة الوحيدة، فكم مرة شاهد المعتقلون القطط تتقافز من قدر الشكشوكة، وربما كان الأخطر تلك الديدان الخيطية البيضاء المتخلقة في الماء الذي يشرب منه المعتقلون. م

(❀❀)يتناوب على إحضار الطعام ثلاثة جنود ثابتون، هم: حمد السبيعي، وناصر السبيعي، وأبو سِتَّة، وأما الصَّلب (الصَّب) في هذه الإسطوانة، فيتكرر كثيرًا، ولأتفه الأسباب، وقد لا يوجد سبب أصلاً، فمرة كان الوكيل، (اسمه هاشم، وهو من أصل زنجي) يصعد السلم، ليتفقد السجناء، فسمع عطسة ظنها من أحد السجناء، فسأل: «من عطس؟»، ولما لم يجبه أحد أمسك بأقرب شخص إليه وأنزله وقيده في الإسطوانة، ومرة جاء لتوزيع الخبز للفطور في أحد أيام رمضان، واتفق أن عبد الرؤوف السنان كان خارجًا من الغرفة إلى الحمام ليتوضأ للصلاة، فما أن لمحه هاشم حتى أمسك به وأخرجه للإسطوانة وربطه فيها بلا سبب، وأمثال هذه الحالات كثيرة. م

تتابع السجناء في إعادة صحونهم، وقام العريف بتجربة الطعام؛ فأيد رأي السجناء بأنه غير صالح، وأُلزِم صاحب المطعم بإبداله بشيء آخر، لكن إدارة السجن - رغم اعترافها بصحة اعتراض السجناء على الطعام - اعتبرت إعادة الصحون لعامل المطعم مباشرة، دون أن يستدعوا العريف، ويطلعوه على فساد الطعام، ويطلبوا منه هو إعادة الطعام، اعتبرت ذلك نوعاً من التمرد، وتخطِّياً لسلطات إدارة السجن.

ولما كانت لا تستطيع أن تعاقب كل السجناء كلهم فلا بد من أن تحمِّل المسؤولية شخصاً مَّا، وتجعله كبش فِداء، وتنزل به العقاب.

وهكذا استدعتني إدارة السجن، وقامت بصلبي على الأسطوانة لمدة ساعة، متهمة إياي بتحريض السجناء على التمرد، (الصلب: هو أن يؤخذ السجين، ويوقف ملاصقاً للاسطوانة بوجهه ويحتضنها، ثم توضع الكلبشة في يديه وهو محتضن للاسطوانة، ويظل واقفاً طيلة فترة مدة العقوبة المقررة - ساعة أو أقل أو أكثر - وهو محتضن الاسطوانة، والكلبشات في يديه لا يستطيع حراكاً.

(ط) - القيود

كان كل سجين يدخل سجن جدة يوضع في رجليه قيد من حديد[٢٥]، بحيث يعوقه عن الحركة بسرعة، ولم تكن القيود ذات سلسلة طويلة وثقيلة،

كما كانت قيود سجن العبيد(*)، لكنها كانت كافية لإعاقة السجين عن الحركة السريعة، فضلاً عن الركض.

وفي شهر رمضان ١٣٩٠هـ قامت إدارة السجن في جدة بنزع القيود عن كل السجناء إلا بضعة أفراد أبقت قيودهم عليهم، ومنهم السيد عدنان السيد محمد السيد محفوظ العوامي، كما أنها أبقت مجموعتنا التي جاءت من سجن الأمن العام بالدمام بقيودها طيلة المدة التي بقينا فيها بجدة.

وحتى عند ما أُعِدنا للدمام في شوال ١٣٩١هـ، ديسمبر ١٩٧١م أُركِبنا الطائرة بقيودنا، ولم تُنزَع منا إلا عند ما وصلنا إدارة مباحث الدمام، واستَلَمَنا مسؤول سجن المباحث، فأمر بنزع القيود منا، وأعطاها للجنود الذين رافقونا من سجن جدة؛ لأنها عائدة إليهم.

ولعل إدارة السجن بجدة كانت تخشى - ونحن محكومون بمُدَد ١٠و١٥ عاماً- أن نحاول أو تراود بعضنا فكرة الهرب، فأبقت القيود فينا احتياطاً أمنيًّا.

(ي) - وفاة جمال عبد الناصر

من المعروف أن جمال عبد الناصر توفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م، رجب ١٣٩٠هـ، وكنا في السجن مقطوعين عن العالم، لا نسمع أخباراً؛ إذ لا

(*) راجع عن سجن العبيد: جـ١/ ١٠٢، الهامش: (*)، و٣٠٣، وما بعدها. م

راديوات لدينا، ولا تَرِدُنا جرائد، ولا غيرها، ولكن مساء يوم الوفاة، وبعد الساعة (١٢) عند منتصف الليل، وكان أحد الحراس لديه راديو صغير، سمع بعض زملائنا، ممن كانوا معنا في نفس الشقة، ولكن في غرفة أخرى - سمع أخبار القاهرة، والنبأ الصاعق.

وفي الصباح كنت جالساً من النوم للتو، وواقفاً في ردهة الشقة أنتظر دوري لدخول الحمام، جاءني أحد الزملاء (لا أذكر من هو الآن، وإن كنت أظن أنه يوسف مكي - من سيهات)، وأسرَّ إليَّ بالخبر، فنزل عليَّ كالصاعقة، وذُهلت، وكدت أصاب بدوار، وتجمَّدت، ولم أستطع أن أذرف الدمع - رغم الألم الذي انتابني - ثم زاد إحساسي بالألم، والفاجعة أن سمعنا، بعد ذلك، تعليقات من بعض العرفاء في السجن تنم عن الفرحة، والشماتة بموت جمال عبد الناصر؛ إذ قال أحدهم، وهو واقف في باحة السجن التي يجلس فيها العرفاء، قال بصوت عالٍ، وكأنه كان يريد أن يُسمِع السجناء الخبر؛ لأنه يعرف أن السجناء ليس لديهم وسائل اتصال يستطيعون أن يعرفوا عن طريقها أخبار العالم، قال بلهجة كلها تشفٍّ وحقد: «لقد مات جمال عبد الناصر، مات مفرق العرب، ومُشتِّت شملهم».

وفي المساء، وكان لدى الجنود والعرفاء تلفزيون صغير، وكانوا يجلسون في ساحة الحديقة خارج المبنى، ولكنها قريبة منه، وكانت في شقَّتنا نافذة مطلة على تلك الساحة بحيث نستطيع أن نسمع التلفزيون، إذا ما أصخنا

السمع جيداً، ويبدو أنهم في تلك الليلة تعمَّدوا رفع صوت التلفزيون أثناء نشرة الأخبار، فسمعنا - ضمن نشرة الأخبار - نصَّ البرقية التي بعث بها الأمير سلطان، وزير الدفاع والطيران، لأسرة جمال عبد الناصر يعزيهم، وقد جاء فيها ما نصه - كما سمعته، ورسخ في ذهني: «ليس لدي ما أقوله سوى إنا لله وإنا إليه راجعون».

ولقد تأثرت من نص هذه البرقية، وقارنت بين موقفين، موقف الكبير المسؤول، الأمير سلطان، وموقف العريف الجاهل، وحينما سُمِح بدخول الجرائد والمجلات لنا في أواخر شهر رمضان - كما سبق أن أشرت - كان ضمنها بعض الأعداد الخاصة بحدث وفاة جمال عبد الناصر، ومنها عرفنا الكثير عن الوفاة وملابساتها، رحم الله جمال عبد الناصر.

هدوء العاصفة

وبداية العدِّ التنازلي (العودة إلى الدمام)

استمرَّت الاعتقالات، والتحقيقات في صفوف الفلسطينيين، ولاسيما المنتسبين للفصائل اليسارية؛ كالجبهة الشعبية، وكذلك في صفوف المتعاونين معهم من السعوديين.

وفي أواخر عام ١٩٧٠م، أوائل عام ١٩٧١م، ١٣٩٠هـ، ١٣٩١هـ بدأت العاصفة في التراخي، ثم الهدوء، ثم بدؤوا في إطلاق سراح بعض السعوديين، ولاسيما في صفوف الطلبة، أو من جرفتهم تيارات الاعتقالات على الظن والتهمة، وهم لا ناقة لهم ولا جمل في هذه القضية؛ إذ إن أكثرهم إما أمي أو شبه أمي لا يفقه في السياسة شيئاً، أو شيخ كبير، ليس لديه أي اهتمام بالقضايا العامة، سياسية أو غير سياسية.

ولقد أدركت الاستخبارات أخيرًا - ولكن بعد خراب البصرة - أنها اشتطَّت، وتمادت، كثيراً، في ظنونها واتهاماتها، وأن كثيراً ممن اعتقلتهم

بعيدون عن التُهَم الموجهة إليهم(*)، وبذلك بدأت تتراجع عن موقفها، ولكن تدريجيًّا، وببطء - حفظاً لماء وجهها - وتظاهراً بسياسة العفو والتسامح، وهكذا بدأت تُطلِق سراح البعض - طلبة وغيرهم - وجاء دورنا في إعادتنا لمكاننا الذي انتُزِعنا منه.

وفي مساء يوم الاثنين (ليلة الثلاثاء) ١٧ شوال ١٣٩١هـ، ٦ ديسمبر ١٩٧١م نقلنا – نحن الثمانية الذين جيء بنا من السجن العام بالدمام – من سجن الاستخبارات بجدة، وأُركِبنا الطائرة من جدة لنحط في مطار الظهران، وبقينا في محل الاستخبارات بالخبر بقية ليلة الثلاثاء، وطيلة يوم الثلاثاء، وليلة الأربعاء، وفي صباح يوم الأربعاء ١٩ شوال ١٣٩١هـ، ٨ ديسمبر ١٩٧١م نقلنا للدمام حيث تسلَّمَنا ضابط سجن مباحث الدمام الملازم مشبب القحطاني(٢٦)، وفي مباحث الدمام فُكَّت من أرجلنا القيود التي ظلَّت ملازمة لنا – منذ وصولنا سجن الاستخبارات بجدة – حتى هذا

(*) من المضحكات المبكيات في هذه القضية؛ أن بعض من اعتقلوا بسبب تشابه أسمائهم مع أسماء مطلوبين، بقوا في السجن، مع المطلوبين، كعبد الله راشد النجدي، الذي اعتقل لتشابه اسمه مع اسم عبد الله راشد السلطان، وبقي في السجن ثلاثة أعوام، وكالملازم عبد الله الجامع، لتشابه اسمه ولقبه مع اسم ولقب والد إبراهيم عبد الله الجامع. م

اليوم، ثم نقلنا لمحلنا القديم (سجن الدمام العام، لدى الأمن العام - الشرطة) حيث بقية زملائنا.

ولقد غمرتنا الفرحة بعودتنا لزملائنا، ولقيانا إياهم،

(ورجعت ما أحلى الرجوع إليه)(*)

فرِحنا، وكأننا مسافرون عادوا لأوطانهم وأهاليهم، ولم نكن عائدين من سجن إلى سجن آخر، (والحسن والقبح نسبيان في هذه الدنيا)، أو كما قال السيد جعفر الحلي: «وَالجَرح يُسكِنُهُ الَّذي هُوَ آلَمُ»، إلا أن فرحة العودة شابتها غصة، حين علمنا بوفاة زميلنا المرحوم عبد الرؤوف حسن الشيخ علي الخنيزي.

ففي مطار جدة، وكنا ننتظر إقلاع الطائرة، ولم نكن في قاعة المسافرين، بل كنا في مكان منزو وحدنا، ومعنا حُرَّاسنا، المرافقون لنا من سجن الاستخبارات، وجلس إلى جانبي باقر الشماسي، وكانت هذه أول مرة نلتقي فيها منذ غادرنا سجن الدمام إلى جدة؛ إذ كنا بعيدين عن بعضنا البعض

(*) عجز بيت لنزار قباني، ونصه كاملاً:

كم قلت إني غيرُ راجعةٍ له ورجعت، ما أحلى الرجوع إليه!

من قصيدة (أيظن) ومطلعها:

أيظنُّ أني لعبةٌ بيديه؟ أنا لا أفكر في الرجوع إليه

ديوانه: (حبيبتي)، ص: ٧٨. م

طيلة إقامتنا بجدة، فدنا مني، وهمس في أذني بأنه سمع - منذ شهور، من أحد السجناء بجدة من الذين جيء بهم مؤخَّراً من القطيف - بأن زميلنا عبد الرؤوف الخنيزي توفي بنوبة قلبية، فقلت له: «هل أنت متأكد؟»، قال: «لا أستطيع أن أؤكد لك، لكن مصدري أكد لي ذلك».

وحينما وصلنا سجن الدمام وانتهت المصافحات والمعانقات مع بقية الزملاء، بادرتهم بالسؤال عن عبد الرؤوف، فكان جوابهم: «إن الله اختاره، وأن وفاته كانت في ١٢ ربيع أول ١٣٩١هـ، ٧ مايو ١٩٧١م، ثم حكوا لي قصة وفاته.

قصة وفاة عبد الرؤوف الخنيزي

من المعروف أن عبد الرؤوف، حينما اعتقل، كان موظفاً ببلدية القطيف، وكان من ضمن مهام وظيفته القيام بشراء بعض الأشياء التي تحتاجها البلدية، والتي هي ضمن صلاحيات الإدارة، وتدخل ضمن المصروفات الاعتيادية، وأنه كان يُعطَى - لأجل ذلك - مبالغ من صندوق البلدية على شكل (عُهدة) يسددها عندما يتقدم بفواتير المشتريات.

وحينما اعتُقل كانت لا تزال في ذمته بعض المبالغ، كعُهدة، وكان دَرج مكتبه مقفولا، وتركت البلدية القضية معلقة فلم تطلب من الجهات الرسمية إحضار عبد الرؤوف لكي يقوم بتصفية حساباته مع البلدية، كما أنها لم تقم، من جهتها، بتكوين لجنة محلية تقوم بفتح المكتب وإخراج الأوراق، وإجراء تصفية للقيود، وعمل محضر بذلك - كما تقضي القواعد الإدارية - بل تركت الأمور معلقة طيلة سنوات، ولست أعرف سبباً لتصرف البلدية هذا، وكيف كانت تعالج القضية عند ختم موازنتها السنوية؟

ويقال إن بعض التجار جاء يطالب البلدية بمبالغ هي أقيام مشتريات أخذها منه عبد الرؤوف للبلدية، ولم يدفع له قيمتها، فكان رد البلدية إن قيمة هذه الأشياء ليست البلدية هي المطلوبة بها، وإنما هي لدى موظفها عبد الرؤوف الخنيزي، مسؤول المشتريات، وهو معتقل لدى المباحث، فما كان من هذا التاجر إلا أن تنازل عن أقيامها قائلاً: «من أين له أن يسددها، وهو معتقل، ولا راتب له يتقاضاه، إني أُبرىء ذمته».

المهم أن الأمور ظلت معلقة حتى أوائل عام ١٣٩١هـ، (أي سبعة أعوام كاملة)، ولم نكن نحن نعرف أن هناك قضايا ماليةً معلقةً بين عبد الرؤوف والبلدية، كما أن عبد الرؤوف لم يشر إليها في أحاديثه، مع أنه كان يتحدَّث مع البعض منا ممن كان يثق فيهم في أخص خصوصياته العائلية.

ويبدو أن البلدية لم تستطع أن تترك الموضوع إلى ما لا نهاية، فكتب مساعد رئيس البلدية، السيد جعفر السيد أحمد الماجد[٢٧]، لإمارة الدمام يطلب منها أن يؤتى بعبد الرؤوف لكي يقوم بفتح درج مكتبه، ويقدم لهم كشوف مشترياته، ويصفي العُهدة المعلقة بذمته.

وهكذا أمرت إمارة الدمام مباحث الدمام أن تستَلِم عبد الرؤوف من سجن الأمن العام بالدمام، وتذهب به لبلدية القطيف؛ لكي يقوم بأداء ما يراد منه، ونقل عبد الرؤوف لسجن المباحث، ثم نقل، بصحبة شرطي من

المباحث، مخفوراً لبلدية القطيف، وهو مكبل اليـدين، فـدخل إدارة البلديـة، والقيود لا تزال في يديه، ورآه زمـلاؤه الموظفـون، وجمهـور مـن المـراجعين، فبدت علائم الاستياء والتاثر على وجوههم، ولم تُفَك القيود منه إلا عنـد مـا أراد أن يقوم بفتح درج المكتب، ويستخرج الأوراق.

ولما انتهـى مـن عملـه، وشرَح لمساعد رئـيس البلديـة، ورئـيس قـسم المحاسبة بالبلدية كل شيء، وأراد العودة للدمام، قام الشرطي بإعادة القيـود إلى يديه، وهو لما يزل بالبلدية، وعاد للمباحث بالدمام، وبعد الغداء - وكان على وشك أن يعود لزملائه بسجن الدمام المركزي - أُصيب بنوبة قلبيـة[٢٨] نقل على إثرها للمستشفى، لكنه فارق الحياة، فسُلِّم جثمانه لأهله، وشُيِّع في اليوم الثاني تشييعاً مَهيباً؛ إذ كانت لوفاته المفاجأة، وبعد نقله للبلدية مبـاشرة رد فعل شعبي، ورنَّة أسى وحـزن، وفـسرت وفاتـه بأنهـا نتجـت عـن الألم والكمد الذي أصابه، وهو يرى نفسه مكبَّلاً بالقيود أمـام زملائـه المـوظفين والجمهور من الذين كانوا يراجعـون البلديـة، ونـال مـساعد مـدير البلديـة السيد جعفر الماجد قسطاً كبيراً من اللـوم والتعنيـف لمطالبتـه إمـارة الـدمام بإحضار عبد الرؤوف للبلدية، حتى قال بعضهم: «إن السيد جعفر هو الذي تسبب في موت عبد الرؤوف»، مع أن السيد جعفر - حيـنما طلـب إحـضار عبـد الـرؤوف - لم يكـن يعـرف أن المباحـث سـتجيء بـه مقيـداً، أو غـير مقيد[٢٩].

خروج السيد عدنان العوَّامي من السجن

بعد وصولنا لسجن الأمن العام، الشرطة، بالدمام صرنا نسمع - بين فترة وأخرى، وعلى فترات متباعدة من الزوار - عن خروج بعض من كانوا مسجونين بجدة، واستمر تتابع خروج سجناء جدة عامي ١٣٩٢ - ١٣٩٣هـ، ١٩٧٢ - ١٩٧٣م، وفي يوم الاثنين ٢٥ جمادى الأولى عام ١٣٩٣هـ، ٢٥ يونيو ١٩٧٣م زارني في السجن زكي بن الأخ السيد حسن، وأخبرني عن خروج ابن عمي السيد عدنان السيد محمد السيد محفوظ العوامي من سجن الاستخبارات بجدة، ومعه إبراهيم عبد الله الجامع، وفي يوم الأربعاء ٤ جمادى الثاني ١٣٩٣هـ، ٤ يوليو ١٩٧٣م زارني السيد عدنان بسجن الدمام، وكان - قبل اعتقاله - معتاداً على زيارتنا بين حين وآخر.

سفر عوائلنا لمقابلة الملك فيصل

لما جاء شهر رمضان عام ١٣٩٣هـ، وكان زملاؤنا المحكومون بعشر سنوات لم يبق على خروجهم إلا بضعة شهور لانتهاء محكوميتهم (١٧ صفر ١٣٩٤هـ)، ارتأت عوائلنا - نحن المحكومين بخمسة عشر عاماً - أن يذهبن - في أوائل شهر رمضان -لمقابلة الملك فيصل، وتقديم خطاب له يلتمسن فيه أن يُعفيَ المحكومين بخمسة عشر عاماً من بقية محكوميتهم، ويُخرجهم مع زملائهم المحكومين بعشرة أعوام، الذين سيخرجون قريباً، رحمة بأطفالهم الذين سيتألمون حينما يجدون آباءهم لا يزالون في السجن، بينما آباء الأطفال الآخرين قد خرجوا.

وذهبت عوائلنا في أوائل شهر رمضان عام ١٣٩٣هـ بالخطاب إلى الملك فيصل، وسلَّمْنَه إياه، ولم يحصلن على رد - إيجابي أو سلبي - وعُدن، وبعد عودتهن قامت حرب العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣م بين إسرائيل من جهة، ومصر وسوريا من جهة، وكما هو معروف فإن الجيش المصري قد عبر القناة، وحطَّم خط بارليف، ومن

المعروف، أيضاً، أنه كـان للـسعودية، وللملـك فيـصل دور إيجـابي في هـذه الحرب؛ إذ أوقف ضخ النفط عن الغرب، وحدثت أزمة نفطية(*).

وفي أواخر شهر رمضان - شهر الأحداث - وقرب عطلة عيـد الفطـر ارتأت عوائلنا أن يُعِدن الكرَّة، فذهبن للرياض، وفي هذه المرة قـابلن الأمـيرَ نوافَ بن عبد العزيز(٣٠)، وشرَحْنَ له عن مجيـئهن الأول، ومقـابلتهن الملـك فيصل، ومضمون الخطاب الذي قدَّمنه للملك فيصل، ورجون من نواف أن يتوسط لدى الملك فيصل، ويقنعه بالموافقة على إخراج جميع المحكومين دفعة واحدة، وقال لهم نوَّاف: «الآن عطلـة عيـد، ولكنـي سـأبذل جهـدي، بعـد العطلة، إن شاء الله».

كما قابلن - هذه المـرة - الأمـيرَ نـايفَ بـن عبـد العزيـز، نائـب وزيـر الداخلية - يومها كان وزير الداخليـة الأمـير فهـد بـن عبـد العزيـز، الملـك حاليـاً(**) - وقـال لهـن نـايف: «إن القـضية تحـت الـدرس»، وعـدن مـن الرياض، وأملهن في الاستجابة لمطلبهن ضعيف.

(*) الحقيقة أن الأزمة حدثت بسبب أن الحرب وقعـت في نطـاق قنـاة الـسويس، فتعـذر مرور ناقلات البترول منها، وليس لأن فيصلاً أوقف البترول كما أشاع الاعلام. م

(**)توفي الملك فهد يوم الأثنين ٢٦/ ٦/ ١٤٢٦هـ، الموافق ١/ ٨/ ٢٠٠٥ م. م

المجيء بسجناء من سجن الاستخبارات بجدة

كما سبق أن بينا آنفاً؛ إن الهيئة الشرعية التي حاكمت المعتقلين لدى الاستخبارات العامة بجدة لديها صلاحيات واسعة، ولذلك صارت تفرج عمن رأت الإفراج عنهم فور الانتهاء من استجوابهم، تباعاً، إلا عدداً محدوداً، جرى نقلهم إلى السجن العام بالدمام في ٤ شوال ١٣٩٣هـ، ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣م، وضموا إلينا في ذلك السجن، وهم كلٌّ من: عبد الواحد موسى المُسلِم، شقيق زميلنا محمد سعيد المسلم، وحسن بن إبراهيم مديفع، وعبد الله الحوري، وعلي القويفلي(*) - نقلوا الينا من سجن الاستخبارات بجدة، وقد قيل، وإن لم يتأكد ذلك، إذ لم يعطوا - حتى خروجنا - بطاقات

(*) عبد الواحد المسلم وحسن مديفع من سجناء المباحث بالدمام الذين نقلوا إلى جدة، أما عبد الله الحوري فهو أحد الذين اعتقلوا في الجمارك عند الحدود السعودية - الأردنية أثناء عودتهم من سوريا، ووِجدت المنشورات لدى إحدى الزوجات، وأظنها زوجة الحوري نفسه، أما القويفلي فهو من التنظيمات السعودية المتهمة بالتعاون مع التنظيمات الفلسطينية، والذي قيل أنه وُجِدت لديه أسلحة مخبأة.

تبين مدة محكوميتهم، كما أُعطينا نحن، والمعتقلون الآخرون الذين جيء بهم معنا - على كل حال؛ قيل إن عبد الواحد محكوم (٨) سنوات، وحسن مديفع (٩) سنوات، والقويفلي (٧) سنوات، والحوري (٥) سنوات، لكنهم جميعاً خرجوا بعد مقتل الملك فيصل عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م وصدور العفو العام[٣١].

الخروج من السجن

في عصر يوم الأحد ١٦ شوال ١٣٩٣هـ، ١١ فبراير ١٩٧٣م نُودي عليَّ بأن لي زيارة، واستغربت هذه الزيارة؛ إذ لم يكن موعد زيارات العائلة لي، وخرجت، وكان الزائرون لي هن ابنتي الكبرى بهجة، وأخواتها، أمَّا أمُّهم فكانت مسافرة للعراق. ولما جلست معهن وجدت بهجة فَرِحة تضحك، قالت لي: «أما قيل لكم شيء؟»، قلت: «لا، ما ذا هناك؟»، قالت: «إن مسعانا لدى الأمير نوَّاف قد أثمر، وصدر أمر بالعفو عنكم، أنتم فقط المحكومون (١٥) عاماً، يعني أن العفو شمل الجماعة الذين تقدمت عوائلهم بخطاب للملك فيصل»، قلت لها: «هل أنت متأكدة؟ ومن أين مصدرك؟»، قالت: «أخوك السيد حسين جاءت إليه المعاملة[٣٢]، وفيها أسماؤكم كلكم - المحكومون (١٥) عاماً - جاءت إليه؛ لأجل ترحيل خليفة أحمد خلفان للبحرين، وربما تصل المعاملة إليكم غداً».

وبقدر ما فرحت بهذا النبأ؛ وجدت نفسي واقعاً في حَيرة وحرج مع زملائنا المحكومين بعشر سنوات؛ إذ بينما نحن نترجى أن نخرج معهم، وإذا

نحن نخرج قبلهم، وعدت للعنبر وأنا أفكِّر كيف أتصرف؟ وكيف أواجه زملاءنا الآخرين؟

واجتمعت، أوَّلا، بزملائي المحكومين بخمسة عشر عاماً، الذين سيخرجون، وأخبرتهم النبأ، وقلت لهم: «لا بدَّ أن نواجه الجماعة بأسلوب ليس فيه استفزاز، ولا جرْح مشاعر، بحيث لا نقوم بحركات، ولا تصرفات تنم عن فرحتنا، وسرورنا، بل علينا أن نطيِّب خاطرهم، ونشرح لهم أن ذلك لم يكن مطلبَنا، ولم يدُر بخلدنا».

وبعدها اجتمعت بالزملاء الآخرين المحكومين بعشرة أعوام، وأخبرتهم، وقلت لهم: «إنكم تعلمون أن هذا لم يكن منا، وتعلمون أن عوائلنا، حينما ذهبت للرياض وحدها، ولم تشاركهن عوائلكم في الذهاب؛ إذ وجدت ألاَّ حاجة لهن في ذلك؛ لأن عوائلنا إنما كانت ترمي وتهدف إلى التماس المسؤولين أن يُخرِجونا معكم، ولم يكن يدور بخلدهن، أو خلدنا نحن، أن يستجاب للطلب بإطلاق سراحنا في الحال، ويتجاهلوكم؛ لأنكم لم تشاركوا في الطلب.

وأنا أرى أنه - بدلا من أن تظلوا مدة (٤) شهور - دعوا عوائلكم تسافر للرياض، وستخرجون إثر عودتهن، وقبل عطلة عيد الحج إن شاء الله».

وفي اليوم التالي، صباحاً، جاء الأخ السيد حسين، وقابل مدير السجن وسأله: «لماذا تأخر خروج الجماعة؟»، فاستغرب المدير سؤاله، وقال له: «أوَّلاً - ما هي صفتك؟ ومن أنت حتى تسأل مثل هذا السؤال؟ وثانياً - من أين لك العلم بأنهم سيخرجون؟».

فتبسَّم الأخ السيد حسين، وقال لمدير السجن: «هون عليك، أوَّلاً - إن فيهم أخاً لي يعنيني أمره، وثانياً - أنا لست غريباً عن الموضوع، إنني مسؤول ترحيل الأجانب، ولقد جاءت إلي المعاملة من أجل ترحيل خليفة أحمد خلفان».

فقال له المدير: «لقد عرَفت، أنا، بالموضوع، لكن الأمر لم يصل إلينا هنا بصورة رسمية، وربما اليوم يصل إلينا».

وبعد ظهر ذلك اليوم نُودِي علينا - نحن المحكومين بخمسة عشر عاماً - وجُمِعنا في مكتب مدير السجن، وقُرئ علينا نص الأمر الملكي، وقد جاء فيه:

«ويمنعون من السفر لبينما يُثبِتون حسن سلوكهم، والأجنبي يُرحَّل لبلاده، ويُمنَع من دخول المملكة»، ولم يؤخذ علينا أيُّ تعهد، أو كفالة، كما أن خروجنا كان عن طريق إدارة السجن، ولم نُرحَّل إلى المباحث لعمل إجراءات الخروج من قِبلهم.

وكان خروجُنا مساء يوم الاثنين ١٧ شوال ١٣٩٣هـ، ١٢ نوفمبر ١٩٧٣م، بعد أن أمضينا في السجن تسع سنوات وثمانية أشهر، حسب التقويم القمري.

أما الجماعة المحكومون بعشر سنوات فقد بعثوا بعوائلهم للرياض لمقابلة الملك فيصل، وطلب العفو عن بقية المدة، وقد استجاب الملك فيصل لطلبهن، وخرجوا من السجن يوم السبت ٢٨ ذي القعدة ١٣٩٣هـ، ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣م.

وهكذا انتهت ما يقارب العشر سنوات من الآلام، والعذاب، والمعاناة، لنواجه بعدها فصولاً أخرى من تعب الحياة، ومشاكلها، ومعاناتها، لكنا لسنا الوحيدين في ذلك، فكل الناس من شتى البلدان، والأمم، والطبقات، والأعمار؛ يعانون ضروباً، وأشكالاً مختلفة، وعلى صُوَر متعددة، ومتنوعة في هذه الحياة: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾(*).

(*) الأحزاب: ٦٢.

م

الخاتمة

الآن – وقد انتهيت من تسجيل ما لديَّ من معلوماتٍ، وذكريات عن أحداث، وتطورات حدثت في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، المملكة العربية السعودية – لا بدَّ لي من إيضاح، وتبيان بعض النقاط، لكي يَعرِف من يُقدَّر له الإطلاع على هذه الأوراق حقيقة الدوافع، والأهداف من وراء كتابتها وتدوينها.

١ – إن الغرض منها ليس الدراسة واستخلاص النتائج التي أفرزتها هذه الأحداث، وإعطاء فكرةٍ أو تقييم لها، كلاَّ، إنما هي تسجيل فقط لأحداث وقعت، ولم يُهيأ لها – فيما أعلم – مَن دونها، أو سجلها.

وكما قلت في مقدمة الجزء الأول: إنها جاءت بناءً على رغبات مُلحَّة من أناس يهمُّهم أن تعرف الأجيال القادمة عن هذه الأحداث؛ لأنها جزء من تاريخهم، ولأن ضياعها فيه ضياع لهذا التاريخ.

ولما كنت أشاركهم الرأي في وجوب تسجيلها؛ فقد استجبت لهذه الرغبات بعد تردد شرحت أسبابه في المقدمة، فتسجيلها لم يكن بمبادرة ذاتية مني.

٢ - إن هذه السطور مجرد مادة خام يستطيع أن يستفيد منها الباحثون، والدارسون لأوضاع هذه المنطقة، وتطوراتها خلال الحقبة التي تتعرض لها هذه السطور.

٣ - إنني - وكما أشرت، أيضاً، في المقدمة - لم أكن سجلت هذه الأحداث حين وقوعها، ولم أحتفظ بمذكرات، أو مدونات عنها، أو تلخيصات لها.

نعم، من حسن الحظ أنني كنت أسجل في مفكرات الجيب الصغيرة تاريخ بعض القضايا، والأحداث الهامة، مشيراً إليها إشارة فقط، أو وفاة أحد الأفراد الذين أرى أن معرفة تاريخ وفاتهم مهم.

ومن حسن الحظ، أيضاً، أن كثيراً من هذه المفكرات كنت محتفظاً بها - احتياطاً - خارج منزلي، فنجت من عواصف الاعتقالات، واستطعت الرجوع إليها في تسجيل بعض التواريخ، لذلك فقد جاء الجزء الأكبر - إن لم أقل الكل - مما سجلته من الذاكرة، وبعد مضي عقود عليها. (أحداث عقد

الخمسينات للميلاد بدأت في تسجيلها بعد منتصف عقد الثمانينات، وأحداث عقد الستينات بدأت في تسجيلها في عقد التسعينات).

٤- ولأن التسجيل جاء من الذاكرة، وبعد عقود ثلاثة؛ فلا بدَّ أن يكون قد سقطت من ذاكرتي أجزاء هامة، أو تفصيلية من هذه الأحداث، كما سقطت من ذاكرتي أسماء بعض الأفراد، أو أسماء الأُسَر، أو المدن التي ينتمون إليها؛ لهذا فهي لا تخلو من نقص.

ولكَم تمنيت لو أني أستطيع أن أنشرها في هذا الوقت - وقت تسجيلها - إذ لا يزال على قيد الحياة كثيرون ممن عاصروها، أو شاركوا فيها فيصححون البعض، أو يضيفون إليها، ولكن - كما قال شاعرنا الكبير: (ما كل ما يتمنى المرء يدركه)(*).

٥ - حرصت على أن أذكر الأسماء الحقيقية - بما فيها اسمي - لكل من تعرضت لهم دون تمويه أو مواربة، ورغم إدراكي خطورة هذه الخطوة، إذ لو قُدِّرَ - لا سمح الله - لهذه السطور أن تقع كلها، أو جزء منها في يد السلطات - لأي سبب كان - فإن عاصفة هوجاء من الاعتقالات ستجتاحنا مرة أخرى، ولقد غامرت بهذا؛ لأني أريد، في المستقبل، أن يُدوِّن

(*) صدر بيت للمتنبي، وصلته:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفن

م

التاريخ أسماء الأبطال الحقيقيين الذين صنعوا هذه الأحداث، أو شاركوا في صنعها، أو كانوا شهوداً - من قرب، عليها - وأن تكون هوياتهم، وانتماءاتهم سواء للبلد، أو الطائفة، أو الحزب، والتنظيم السياسي - معروفة كما هي في الحقيقة والواقع، ليجيء التدوين صادقاً، ومطابقاً للواقع.

٦ - إنني حاولت أن أكون موضوعيًّا، وأن أُسجِل الحدَث كما هو، أو كما سمعت به، حتى لمن كنت أختلف معهم في الاتجاه، وفي المعتقد السياسي؛ سجلته بحيادية تامة دون أي ميل لجانب الرضا، أو عدمه.

وأستطيع أن أقول - وأنا مرتاح الضمير - بأني لم أتعمَّد التحامل على أحد، أو اتهام أحد زوراً، وظلماً، أو أنسب إلى أحد شيئاً لم يصدر منه، وإن كنت لا أبرىء نفسي من أني قد أعبر عن إعجاب، أو تقدير لهذا أو ذاك في موقف ما من مواقفه.

كما أني لم أحاول - بالنسبة لي شخصيًّا - أن أدافع عن نفسي، وإنما عرضت مواقفي التي اتخذتها - في حينها - كما هي، وقلت: «إن هذا ما كنت أومن به، وأن ما سلكته هو أقصى ما أستطيع سلوكه».

٧ - لقد لاحظ بعض الأصدقاء الخاصين الذين أطلعتهم على ما كتبت أن هذه الأحداث قد كشفت هشاشة التنظيمات السياسية، وضحالة كثير من

أقطابها، والفاعلين فيها: الفكرية، والثقافية، وهي ملاحظة صحيحة إلى حد كبير.

وأذكر أن مدير المباحث - خلال اعتقالنا عام ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م، عبد العزيز الجيفان - قال - وكنا في جلسة عقِب بعض التحقيقات، وكانت الجلسة تضم بعض ضباط المباحث، وبعض المعتقلين، أذكر منهم خليفة أحمد خلفان، بحراني الجنسية - قال الجيفان معلِّقاً على التنظيمات في السعودية: «إنها تنظيمات أطفال».

ونظرة عجلى على تركيبة المجتمع السعودي تُبيِّن لنا أن ذلك شيء طبيعي، وغير غريب، ذلك أن المجتمع السعودي مجتمع قَبَلي، تربَّى أفراده على الخضوع، والإذعان لرئيس القبيلة، ثم للسلطة والحكومة، ولم يعرف الشعب السعودي - في أول الأمر - أيَّ مفهوم من مفاهيم حق المواطِن والمواطَنة، وإنما عليه الخضوع للأوامر العليا، والكلمة السائدة (لشيوخ أبخص)، أي إن الشيوخ: (الحكام) أعرف بالأمور.

وحتى المدن التي امَّحت فيها زعامة القبيلة ظل أفرادها يخضعون لرب الأسرة، وسلطة الأب، ومن ثَم سلطة الدولة والحكومة، أما مفاهيم حق المواطَنة، وحق الشعب فشيء بعيد عن أذهانهم وتفكيرهم.

ولم تظهر هذه المفاهيم لديهم إلا حينما احتكوا بالشعوب الأخرى، إثر تفجُّر الزيت في المنطقة، وقد أوضحنا ذلك في تعرضنا لبدء ظهور التيارات السياسية في المنطقة(*)؛ لهذا فإن التنظيمات السياسية التي نشأت في أوساطهم - بعد أن تفتح وعيهم - كانت هي التجربة الأولى، ولم يكن لديهم خبرة بها، أو ممارسات سابقة.

من هنا كان سهلاً على الدولة اكتشافُهم، أولا، ثم كان سهلاً عليها جرهم للاعتراف، والإقرار بكل ما كانوا يمارسونه، أو ما كانوا يهدفون إليه.

ولكن ثمة حقيقة أخرى تبرز من خلال هذه الأحداث أيضاً، هي أن هؤلاء الشباب كانت تدفعهم روح وطنية عارمة، ورغبة شديدة لأن يروا وطنهم وبلادهم، وقد لحقت بغيرها من الدول التي عرَفت شيئاً من الحكم الوطني الديموقراطي، لم يكونوا وصوليين، ولا انتهازيين(**)، ولا باحثين

(*) انظر: جـ١ / ٧٨، وما بعدها. م

(**)لا شك أن في المنتسبين للتنظيمات السياسية من تصدق عليهم هذه الصفات، لكنها لا تنطبق عليهم قاطبة، فبمضي الوقت (تبيَّن من بكى ممن تباكى)؛ إذ إن مِن المعتقلين، أو الهاربين خارجَ الحدود، مَن انحاز لجانب السلطة، وتزلَّف لها، جرياً وراء المنافع الذاتية، وبعضهم، دبَّج القصائد في مدح السلطان وأعوانه، والتغني بهم، ولهم في ذلك دواوين منشورة، والمؤلف نفسه أشار لبعضهم. م

عن المناصب والكراسي، وقد قدموا تضحيات كبرى لم يكونوا يأملون من ورائها شيئاً غير أن يحققوا لبلدهم ما كانوا يطمحون إلى تحقيقه.

٨ - وأخيراً، وليس آخراً، هناك أحداث هامة وقعت في القطيف - خصوصاً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين - بدءاً من انتفاضة المحرم ١٤٠٠هـ، نوفمبر ١٩٧٩م، وما تلاها، وترتَّب عليها من خروج مجموعة كبيرة للخارج، وتأليفهم تنظيماً سياسيًّا دينيًّا باسم (الثورة الإسلامية)، بقيادة الشيخ حسن الصفار، وما تلا ذلك من نتائج بتتابع موجات الاعتقالات الطائفية، ولاسيما بعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)، وتضييق السعودية الخناق على الشيعة، في الأحساء والقطيف، إلى حد منعهم من العمل في شركات الزيت، والشركات الكبرى الأخرى، ووضع العراقيل في سبيل دخول أبنائهم - ذكوراً وإناثاً - الجامعات، ثم الغزو العراقي للكويت، فوصول ما سمي بقوات التحالف للأراضي السعودية، وما تبع ذلك من أحداث داخل السعودية، ثم ما سُمي بحرب تحرير الكويت، فالتحول الذي طرأ على منظمة (الثورة الإسلامية) التي أصبح اسمها (الحركة الإصلاحية)، وتبنيها شعار التحول الديموقراطي في السعودية، ثم المصالحة بينها وبين السلطات السعودية على أساس رفع المعاناة عن الشيعة في القطيف والأحساء، وعودة

أعضائها للبلاد في أواخر عام ١٩٩٣م، ونكث السعودية بمواعيدها، واستمرار الاعتقالات على فترات متتابعة حتى الآن عام ١٩٩٧م.

هذه الأحداث المتلاحقة الجسام تحتاج إلى تدوين، وإلى مجلدات، وكم كنت أتمنى لو أن لدي القدرة، والمعلومات الوافية عنها؛ إذن لدونتها، ولكني أعتقد أن هذه الأحداث لن يكون مصيرها مصير أحداث الخمسينات، والستينات؛ لأن في أعضاء هذا التنظيم (الثورة الإسلامية) ثم (الحركة الإصلاحية) كتّاب، وصحفيون، ومثقفون صدرت لهم مؤلفات، وكتب قيمة، ولا بدّ وأن يكونوا محتفظين بتسجيلات وتدوينات لهذه الأحداث، ستظهر للعلن يوماً مّا.

وختاماً أرجو أن يغفر لي القراء ما قد يجدون في هذه السطور من هفوات، فما أنا إلا بشر يصيب ويخطئ، والكمال لله وحده.

القطيف　　　　　　　　سيد علي السيد باقر العوامي

ربيع الأول ١٤١٨هـ، يوليو (تموز) ١٩٩٧م.

هوامش الفصل الرابع

(١) الفئات التي عدَّدها المؤلف – ولاسيما الفئات الدينية – كان موقفها من البعثيين أكثر شِدَّة، ولهذا الموقف ما يبرره، فالذين كانوا يُغمَزون بالشيوعية كانوا معروفين بأنهم شخصيات وطنية، مثقفة، رزينة، راشدة، محترمة، ذات موقعية في المجتمع، ولم يعرف منها إلا الجانب الفكري، ولم يكن معلومًا أنها منظمةٌ، حزبيًّا، أضف إلى ذلك أنهم لم يكونوا يتعرضون للدين أو المتدينين بسوء، كما فعل البعثيون، فهؤلاء كان معروفًا أنهم منظمون، وكان همهم تضخيم الحزب عدديًّا وليس نوعيًّا، ولذلك ندرت بينهم الشخصيات الوازنة، من أمثال مجيد حسن الشماسي وعبد الرسول (عبد الله) رضي الشماسي، وعبد المحسن الخنيزي، وميرزا الخنيزي، وعبد الرزاق اليوشع، وأكفائهم، ناهيك عن تعرضهم للمتدينين، بالغمز واللمز، كتسميتهم بالاخوان المسلمين، والمؤلف سوف يذكر هذا قريبًا.

ثم إنَّ أدبيات تلك الفترة تشير، بوضوح، إلى هذه الأمور؛ فقد كانت الخطب والقصائد التي تلقى في الاحتفالات الدينية تندد بالانحرافات العقائدية بشكل عام، لكنها تسمي البعثيين صراحة، وقد أشار المؤلف إلى احتفال الغدير عام ١٣٨٣هـ، وفي تلك الإشارة ذاتها سمى البعثيين بالاسم، وذكر موقفهم من المتدينين، راجع ص: ٩٥، وتعليقه بالهامش (١٧) ص: ١٧٣، والهامش رقم (٢٠) ص: ١٧٦، و الهامش رقم (٤) ص: ٣٤٤ – ٣٤٥).

وللعلم ففي ذلك الإحتفال ألقى السيد عدنان العوَّامي – ابن عم المؤلف – قصيدة هاجم فيها البعثيين صراحة جاء فيها:

هذي العروبة يستبيح ذمامها ويدوس حرمتها جبانٌ أحمق
متفسِّخٌ خلع المجون صوابه وأضلَّه سَفَهٌ وعقلٌ مغلق
فسعى يبث لدى الشباب سمومه وفقًا لما رسم المعلم عفلق

وهي منشورة، راجع: شعراء القطيف، الشيخ علي المرهون، مطبعة النجف، النجف، ١٣٨٥هـ، جـ ٢/ ١٥٢. م

(٢) عبد الغني غلوم الباقر: ينحدر من أصل إيراني، أبوه غلوم الباقر، جاء للقطيف وهو طفل صغير، في العصر التركي، قبل سيطرة الملك عبد العزيز على القطيف (لا أعرف تاريخ وصوله بالضبط)، ويقال إنه كان، أولا، شبه خادم عند أسرة آل جمعة – الأسرة الغنية المعروفة – وقد فقد غلوم بصره، لكنه ظل يمتهن المحاماة، وأخيرا أصبح مقعدا في بيته حتى توفي عام ١٤١٣هـ ١٩٩٣م، ويقال إن عمره، حين وفاته، يقارب مئة عام، أما ابنه عبد الغني فهو من مواليد القطيف، وفيها نشأ، وترعرع، ولما كبر التحق بنادي التآلف، نادي البعثيين، ثم انضم لحزب البعث، ولما أبدى نشاطا؛ تدرج حتى أصبح عضواً قيادياً في الحزب حتى اكتشفت قيادة الحزب، أخيراً، عمالته للمباحث، وقد اعتقل هو لدى الاستخبارات بجدة عام ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م ضمن المعتقلين، وقد أصبح منبوذاً في المجتمع بعد خروجه من السجن، وقد سجن مرة أخرى لدى الشرطة بتهمة التزوير، كما سجن ابنان له بتهمة استيراد مخدرات.

(٣) يوسف عبد الله مكي: شاب من مدينة سيهات بالقطيف، كان يشتغل موظفاً بدائرة جوازات الدمام، بوظيفة طابع آلة عربي، وكان أول المعتقلين من البعثيين لما وشى بهم عبد الغني غلوم، وقد عُذِّب كثيراً، وبعد اعتقاله قامت المباحث باعتقال أعضاء حزب البعث بالقطيف.

وقد نُقِل لسجن الاستخبارات بجدة ضمن من نقلوا من البعثيين مـن سـجناء المباحث، وبعد خروجه من السجن عام ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣ م، توظـف بفـرع بنـك القاهرة بالخبر، وكنت، يومها، أعمل بنفس الفرع، وصرنا نخرج من العمـل معـاً، ونركب سيارة الأجرة – التاكسي – معاً، فينزل هو بسيهات، وأنا أواصـل رحلتـي للقطيف.

وخلال فترة عمله ببنك القاهرة تزوج من إحـدى قريباتـه في سـيهات، وذات يوم تأخر يوسف عن عمله، فسألني المدير عنه، قلت له: أنـا لـست معـه في مدينـة واحدة، ولا أعرف عنه شيئاً، وكل صلتي به هو ركوبنا السيارة، معاً، عند خروجنا من العمل، أما عند المجيء للعمل فكلٌّ يأتي بمفرده، واستمر غياب يوسف، وبعد البحث والسؤال عنه علمنا أنه غادر السعودية للعراق، ويبدو – كما قال هو مؤخَّراً – أنه أحسَّ بمراقبتـه مـن قِبَـل المباحـث، وخـاف أن يعتقـل مـرة أخـرى؛ فغـادر السعودية، وقد ظل في العراق، وبعد مقتل الملك فيصل عـام ١٣٩٥هــ، ١٩٧٥م، وصدور العفو العام عن المعتقلين، والفارِّين؛ عاد يوسف للـسعودية، ولكنـه ظـل لفترة ثم رجع للعراق.

ويبدو أنه أبدى نـشاطاً في تأييـده، ودعوتـه لجنـاح حـزب البعـث الحـاكم في العراق؛ إذ حصل على بعثة دراسية من قِبَل حكومة العراق إلى الولايـات المتحـدة، وظل هنـاك سـنوات، وتـزوج عراقيـة، ولمـا حـدث الغـزو العراقـي للكويـت في أغسطس عام ١٩٩٠م كان هو لا يزال يواصل دراسته في الولايات المتحدة، وظـل إلى ما بعد تحرير الكويت، ويبدو أنه أدرك بأنه لم يعُد بإمكـان الحكومـة العراقيـة – بعد الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحـدة عـلى العـراق – أن تـستمر في تمويله، ودفع مصاريف الدراسة، كما أنه أدرك أن عليـه أن يقطـع صـلته بحكومـة صدام بعد أن وصلت سمعتها – عربياً وإسلامياً ودولياً – للحضيض، فاعتمد على

نفسه، وعلى راتب زوجته التي كانت تعمل هناك، وواصل دراسته، وصار يعطي قسم البعثات بالسفارة السعودية بواشنطون بيانات دراسته مثل أي سعودي يدرس على حسابه الخاص، وقد حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية.

ولما حصل الاتفاق بين الحكومة السعودية والحركة الإصلاحية (الثورة الإسلامية سابقاً)، بزعامة الشيخ حسن موسى الصفار، وسُمِح لكل المعارضين الشيعة من القطيف، والأحساء، المقيمين في الخارج على مختلف اتجاهاتهم، وميولهم السياسية بالعودة؛ عاد يوسف للقطيف، وذلك في عام ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

وقد عمل يوسف بعد عودته، لفترة، مع الدكتور أحمد شويخات في مكتب الترجمة بالرياض(*)، لكنه ترك هذا العمل بعد إنجاز مشروع موسوعة الأمير سلطان بن عبد العزيز التي كان الدكتور الشويخات يقوم بترجمتها ، وقد فتح يوسف له مكتب خدمات، وترجمة بالراكة.

(٤) نظراً لانتشار الأفكار ذات الإتجاه اليساري - شيوعي وبعثي- بين شباب القطيف، وضمور الإتجاه الديني المحافظ لدى الناشئة الجديدة، تكوَّن لدى بعض الأفراد من شباب القطيف ردُّ فعلٍ تجاه ذلك، وحملوا عبء مواجهة ما اعتبروه ضعفاً دينيًّا، وإلحاداً، وصارت هذه المجموعة تقيم الإحتفالات الدينية الشيعية في مختلف

(*) مكتب الترجمة الذي يعنيه المؤلف هو مؤسسة الموسوعة العربية العالمية للنشر والتوزيع بالرياض، لتعريب دائرة المعارف العالمية (Globle Encyclopedia) الذي موله الأمير سلطان بن عبد العزيز، وقد أصدر الموسوعة عام ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، بعنوان: (الموسوعة العربية العالمية) بنسختين؛ ورقية وإلكترونية، وهي مترجمة بتصرف، وتقع في ٣٠ مجلدًا، ثم أصدر الطبعة الثانية منها عام ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م. م

المناسبات، وتحاول أن تستقطب إليها النشء الجديد من طلبة المدارس، وقد دخلت – بسبب ذلك – في صراع خفي مع البعثيين الذين هم، أيضاً، يركزون – في دعواتهم – على الطلبة، ولقد أشرت في فصل التحقيق معي إلى حضور ضابط المباحث – رئيس مباحث القطيف عبد الله الشايع – للتنصت على الإحتفال الذي أقامته هذه المجموعة بمناسبة عيد الغدير ١٨ الحج عام ١٣٨٣هـ، واهتمامه بالكلمة التي ألقاها أحد أفراد هذه المجموعة بعنوان "الجانب الإشتراكي في حياة الإمام علي"، وكأنما أراد هذا المحاضر أن يقول إن الإسلام – ممثلا في الإمام علي (عليه السلام)– لا يتعارض مع الاشتراكية – البضاعة الرائجة يومها – بل هو يدعو إليها، وكان اليساريون يُطلِقون على أصحاب هذا الإتجاه اسم "الإخوان المسلمون" تشبيها لهم – في اتجاههم الديني – بحزب الإخوان المسلمين في مصر، وقد كلفهم هذا التشبيه، أو هذه التسمية كثيراً من المتاعب، والألام، إذ ظنت المباحث والاستخبارات أنهم امتداد لتنظيم الإخوان المسلمين في مصر، وهو ما لا تريده الدولة، ولا ترضى به.

(٥) حينما طرق سمعي – وأنا ما أزال في السجن – نبأ وفاة المرحوم مجيد بن حسن الشماسي، في ٢٠ جمادى الأولى عام ١٣٨٩هـ، ٥ أغسطس ١٩٦٩م أسفت كثيراً عليه، ورغم ما بيني وبينه من خلاف، وتحفُّظي على أسلوبه في علاقاته، وطريقة تعامله مع من يختلف معهم في اتجاهاتهم السياسية، إلا أني أكبرت فيه روح التضحية، والإخلاص لمبادئه، والقِيَم التي آمن بها، ولقد تذكَّرت، يومئذ، حديثي معه، وتحذيري إيَّاه، أولا، بأن الضربة آتية لهم لا محالة، وثانياً بأن يحاول التخلص من الأعضاء الضعفاء، ولقد صدق ما قلته له في الحالتين، فلم تمض سوى أربع سنوات حتى أتتهم الضربة، أولا، ثم دفع حياته، ثانياً، بسبب زملائه الضعفاء، رحم الله مجيداً، فلقد راح ضحية لمعتقداته وإخلاصه لهذه المعتقدات.

خلَّف مجيد بنتاً وولداً، هما غادة ولطفي، ولطفي شاب ممتاز، ووطني، وسجن عام ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، وهو، يومئذ، لا يزال طالباً في الثانوية – سجن ضمن المجموعة التي سجنت في تلك الفترة من أعضاء الحزب الشيوعي، السعودي، وبعد خروجه من السجن واصل تعليمه حتى تخرج من الجامعة، وقد تزوج إحدى بنات عمه من أسرة الشماسي، وهو الآن يعمل بإحدى شركات (سابك) بالجبيل، وقد أنجب طفلاً سمَّاه "مجيداً"، أما غادة فهي فتاة مثقفة، وكثيرة القراءة، وقد أكملَت تعليمها بالبحرين، وتزوجت هناك، وهي الآن تعمل، وتقيم بالبحرين مع زوجها.

أما السبب الحقيقي لوفاة مجيد فهناك روايتان: رواية المباحث، وخلاصتها، أن مجيداً انتحر حتى لا يضطر لأن يعترف، أو يكشف شيئاً عن نشاطات حزب البعث بالقطيف؛ لأنه كان الأمين العام للحزب بالقطيف، فبموجب رواية المباحث أنه ألقى بنفسه من نافذة الغرفة التي كان فيها، وتقع في الدور الثالث من العِمارة التي كان السجناء البعثيُّون معتقلين فيها، وقد أصيب – بسبب ذلك – بنزف في الدماغ، ونُقِل للمستشفى، لكن ذلك لم يُجدِه شيئاً؛ إذ توفي بعد وصوله المستشفى بقليل، وقد قال مدير المباحث بالدمام، يومئذ، عبد العزيز الجيفان لكلٍّ من حسن صالح الجشي، ومهدي أبو السعود – والد زوجة مجيد – والسيد حسن العوامي، وحسن علي المرزوق، والحاج صالح المسلم؛ حينما ذهبوا للمباحث لاستلام الجثمان، قال لهم الجيفان، لما دخلوا عليه مكتبه يطلبون منه الأمر بتسليم الجثمان: «هل يستحق حزب البعث أن يضحي مجيد بحياته من أجله؟ »، ثم أخرج من درج مكتبه ختماً بيضاوي الشكل مكتوب على طرفه عبارة: (حزب البعث العربي الاشتراكي)، وفي الوسط عبارة: (فرع الجزيرة العربية – القطيف)، ثم تابع الجيفان حديثه معهم

قائلا: «إن كل بعثي يُخصم من راتبه شهريا (٢٠٪) لصالح الحزب»، هذه هي رواية دائرة المباحث، وأنا شخصياً أتحفَّظ على صحة هذه المقولة).

أما رفاق مجيد فهم يقولون إن الضربة التي وجدت في رأسه، والتي هي سبب النزف الذي حصل له؛ فهي من المباحث، ضُرِب أولا على جسده، ثم صاروا يُمسكون بشعر رأسه ويضربونه بالجدار مرات عديدة، وبقوَّة، مما أدى إلى أصابته بجرح كبير في الرأس سبب له نزفاً داخلياً أُغمي عليه بسببه، وهو في حجرته، ولم ينقل للمستشفى إلا بعد فترة من إصابته بالإغماء، مما أدى إلى وفاته بعد وصوله المستشفى بقليل، وهذا هو الأقرب للصحة؛ لأنه من المستبعد أن ينتحر مجيد بهذا الأسلوب - يلقي بنفسه من نافذة الغرفة - لأنه يعرف أن ذلك قد لا يؤدي به للوفاة، وإنما لتكسير شيء من عظامه، ثم هل أن النافذة التي تزعم المباحث أنه ألقى بنفسه منها لا قضبان عليها؟ الله أعلم.

(٦) من الذين أُطلِق سراحُهم السيد يوسف الكويليت، من الرياض، وهو أديب وصحفي، وقد أصبح مديراً لتحرير جريدة الرياض، والمرحوم السيد صالح السيد سلمان الصرَّاف، من الدمام، ومن الذين كانوا مرشَّحين للخروج عبد الله رضي الشماسي (أبو حلمي)، ورغم أنه كان عضواً قيادياً في الحزب، إلا أنه - في الأيام الأخيرة - جمَّد عضويته في الحزب تمهيداً لانسحابه من الحزب نهائياً، لكنه اعتقل قبل ذلك، وقد جاء في صالحه ما دار في الشريط الذي قدَّمه عبد الغني غلوم للمباحث من حديث بين غلوم ويوسف مكي حوله؛ إذ سأل غلوم يوسف عن عبد الله: هل صحيح أنه منسحب من الحزب؟ وأجابه بنعم، إلا أن تطوُّرات الأحداث أوقفت إطلاق سراحه، هو وغيره، وأدت إلى نقلهم إلى جدة، مثل: عبد الرزاق محمد صالح البريكي، والسيد نعمة السيد مجيد العوامي؛ إذ كان كل منهما مرشَّحاً للخروج، إلا أن أحداث جدَّةَ أدت إلى نقلهما لجدة بدلا من خروجهما.

(٧) ليس لديَّ معلومات تفصيلية عن التنظيم العسكري الذي اكتُشِف في هذه الفـترة؛ إذ كنت في السجن، وكل ما سمعته – بعد خروجي من السجن – أنه كان هناك تنظيم مدني عسكري يرأسه السيد يوسف الطويل، وكان يوسـف متعاونـاً مـع القـاهرة، وجمال عبد الناصر، ويقال أن رشاد شيشه، وزميله الآخر (لا أذكـر اسـمه)، وهمـا الطياران اللذان فراَّ بطائرتيهما للقاهرة، وهـي محملـة بالـذخائر، والأسـلحة، أيـام حرب اليمن، والتحقا بالجيش المـصري، هـذان الطيـاران همـا اللـذان كانـا حلقـة الوصل بين القاهرة والتنظيم في السعودية، وكان التنظيم يهدف للإطاحـة بالعائلـة السعودية، وإقامة حكم جمهوري، وتنصيب يوسف الطويـل رئيـساً للجمهوريـة، ويقال إن يوسف رفض هذا العرض، وقال إن منصب رئيس الجمهورية يُنظَـر فيـه عند ما يتم نجاح الخطـة، والقـضاء عـلى الأسرة الـسعودية، وبعـد اكتـشاف هـذا التنظيم جرى إعدام عدد كبير من الطيارين السعوديين، وفيهم أناس كانوا يعملون هنا بقاعدة الظهران الجوية، وقد اعتُقِل في هذه القضية من صفوى بالقطيف السيد علي سلمان عبد الهادي آل حبيب (أبو طارق)، ونقـل للريـاض، وظـل هنـاك لمـدة سنتين لم يُسمَح، خلالها، لأحد بزيارته، وكانت التهمة الموجهة إليه أنـه عـلى صـلة وصداقة بيوسف الطويل، إلا أنه نفى ذلك، كما أن الطويل نفى معرفته به، ولم تجـد السلطات دليلا يُثبِت التهمة، وخرج بعد ثلاث سنوات من السجن.

(٨) من الطلبة الذين اعتقلوا: السيد زكي نصر الفرج، من العوامية بـالقطيف، وهـو الآن مهندس كهربائي، وموظف لدى أرامكو، وكان قد أكمل تعليمه بعد خروجه مـن السجن، وهو متزوج من السيدة دلال بنت السيد سعيد السيد مجيد العـوامي (أبـو زكي)، ومنهم السيد عبد الواحد المعلم (المقابي)، وقـد تـزوج بعـد خروجـه مـن السجن من أرملة المرحوم مجيد الشماسي السيدة وداد مهدي أبـو الـسعود، وهـرب معها للعراق، ومعهما طفلاها، لطفي وغادة، ابنا مجيد الشماسي، وظلوا هناك حتـى

العفو العام الذي أصدرته السعودية إثر مقتل الملك فيصل عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م حيث عادوا ضمن من عاد للقطيف، وقد التحق بالعمل لدى أرامكو، لكنه فرَّ لخارج السعودية، وحده، مرة أخرى عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، إثر الاعتقالات التي جرت، حينذاك، في صفوف أعضاء الحزب الشيوعي السعودي، ولما أُفرِج عن أعضاء الحزب الشيوعي السعودي - حيث لم يظلوا في السجن إلا تسعة شهور - عاد للسعودية، واعتقل بعد عودته بشهور لفترة قصيرة، ثم أطلق سراحه، لكنه - ككل أعضاء الحزب الشيوعي، السعودي - مُنِع من السفر حتى عام ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م حينما رُفِع الحظر عن كل الممنوعين من السفر من شيعة القطيف والأحساء، على أثر الاتفاق بين السعودية والحركة الإصلاحية (الثورة الإسلامية سابقاً) برئاسة الشيخ حسن موسى الصفار، وجماعته، وعبد الواحد الآن موظف بأحد البنوك.

ومن الطلبة الذين اعتقلوا السيد حسن عبد الحميد السنان (المدن)، وقد غادر السعودية بعد خروجه من السجن، وسافر إلى موسكو للدراسة هناك، وعاد للسعودية - ككل رفاقه - بعد العفو العام (١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م)، وقد تزوج إحدى بنات الأستاذ محمد العلي الشاعر والكاتب المعروف، وسجن مرة أخرى عام ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م مع من سجن في ذلك العام من أعضاء الحزب الشيوعي السعودي، ومنع - ككل رفاقه أيضاً - من السفر، لكنه رُفِع الحظر عنه مع بعض من رُفِع عنهم الحظر من أعضاء الحزب، قبل أن يُرفَع نهائياً عنهم كلهم، بعد اتفاق الحركة الإصلاحية والحكومة السعودية.

ومن الطلبة المعتقلين السيد فوزي أحمد مهدي الأسود، وكان زميلاً لابني كامل، وابن عمه زكي السيد حسن في الثانوية، وبعد خروجه من السجن عمل

لفترة في الهاتف السعودي، ثم سافر للخارج، وذهب إلى موسكو، ودرس هناك، وقد تزوج من امرأة يمنية، وعاد معها للسعودية عام ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

ومن الطلبة المعتقلين السيد أحمد السيد حسين السيد سلمان هاشم العوَّامي، من العوامية، وقد لعب، هذا المعتقل، دوراً في الكشف عن كثير من أسماء الطلبة، ولاسيما الذين هم من العوامية، ولست أذكر الآن أسماء الجميع، ولكن منهم الدكتور عبد الله عبد المحسن الفرج، الذي سافر - بعد خروجه من السجن - إلى موسكو، ودرس هناك حتى نال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، وقد عاش - بعد تخرجه - في الإمارات العربية المتحدة لفترة، وهو متزوج من روسية، وخلال إقامته في الإمارات صار يكتب مقالات في جريدة اليوم التي تصدر بالدمام، وقد عاد أخيراً (١٩٩٧م، ١٤١٧هـ) إلى السعودية، واشتغل في الغرفة التجارية في الرياض محرراً في المجلة التي تُصدِرها الغرفة، ولقد تجمع في السجن (١٤) شابا أغلبهم من الطلبة، وكلهم من أسرة الفرج بالعوامية.

ومن الطلبة المعتقلين السيد أحمد السيد حسين السيد مجيد العوامي، وكان يدرس بالمعهد الصحي بصفوى، وهو الآن صاحب مستوصف الساحل بالقطيف(❀)، وطلبة آخرون لا تحضرني الآن أسماؤهم.

(٩) ممن هرب إلى العراق الشاعر والأديب المعروف عبد الله (أو عبد الرسول) الشيخ علي الجشي (أبو قطيف) الذي اعتقل معنا عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، وحُكِم ثلاث سنوات، وخرج من السجن عام ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م، وقد فتح له دكانا بالدمام لبيع المواد الغذائية، لكنه طُلِب عام ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م، خلال أحداث جدة، فهرب للعراق قبل إلقاء القبض عليه، ولقد ظل هناك لاجئاً سياسياً؛ إذ تلقفه هناك

(❀) أغلق المستوصف بمقتل شريك السيد أحمد، رجاء الخالدي في حادث تحطم طائرة. م

الأستاذ علي حسن غنَّام(*)، ومنحه لجوءاً سياسياً، وسهل له العمل، وتعاونا معا على إصدار مجلة (الطليعة) التي كانت تصدر عن القيادة القومية لحزب البعث العراقي، وكانت تُعنى بشؤون الخليج، عموماً، والسعودية خصوصاً، بحيث أصبحت أعدادها وما فيها من معلومات مصدراً هاماً لمن يريد أن يكتب عن السعودية وأوضاعها.

ولما بدأت العلاقات العراقية - السعودية في التحسن طالبت الحكومة السعودية العراق بإيقاف مجلة (الطليعة)، إلا أن الحكومة العراقية ردت بأنها مجلة تصدر عن القيادة القومية للحزب، وأن القيادة القطرية لا سلطة لها على القيادة القومية، ولكن لما توثَّقت العلاقات العراقية - السعودية بعد الثورة الإيرانية في فبراير ١٩٧٩م، ونشوب الحرب العراقية - الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠م ذي القعدة ١٤٠٠هـ، ورمت السعودية ودول الخليج بثقلها بجانب العراق؛ أوقفت الحكومة العراقية مجلة الطليعة، ولاسيما أن علي غنام - بسبب آلام الظَّهْر، الدسك، الذي أصابه، ونصح الأطباء له بتقليل النشاط - بسبب ذلك - وربما وراء الأكمة ما وراءها - أُخِذت منه الصلاحيات الواسعة التي كان يتمتع بها من قبل، بالإضافة إلى أن العراق لم يعد يهتم بأوضاع المعارضة في الجزيرة والخليج، بعد تقاربه مع الحكام، وتقديمهم العون، والمساعدة، والتأييد له، في حربه ضد إيران.

أما الجشي فإنه كان قد تزوج بعد وصوله للعراق بعامين، ثم اشترى له بيتاً هناك، ورغم صدور العفو عن المعتقلين، والفارِّين إثر مقتل الملك فيصل عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م إلا أن الجشي رفض أن يعود للسعودية، وفي مؤتمرات المربد التي كان يقيمها العراق سنوياً في البصرة ويحضرها الجشي، كما يحضرها أدباء

(*) الصحيح أنه علي بن جاسم غنام، وكنيته أبو حسن.

م

وشعراء سعوديون، ومنهم الشاعر والأديب السعودي عبد الله بن إدريس الذي كانت تربطه بالجشي صداقة قديمة منذ كان الجشي يعمل بالرياض بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قبل اعتقاله عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، ولقد عرض عليه بن إدريس التوسط له لدى الحكومة السعودية للحصول على إذن له بالعودة للسعودية بدون أية مساءلة، لكنه رفض، وبعدها قيل لابن أخته – رياض محمد سعيد الجشي – الذي كان وكيلا عنه بالقطيف، قيل له في وزارة الداخلية من قِبَل مسؤولين أنه بإمكان خالك العودة للبلاد، دون أية مساءلة، لكنه أصر على رفضه العودة، وظل في العراق، وبعد قيام الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨م قطع عنه راتب اللجوء السياسي، ولست أعرف هل إن ذلك كان بطلب منه أم إن الحكومة العراقية هي التي قطعته، لكنه ظل يتنقل في سفراته بجواز عراقي بعد أن رفضت السفارة السعودية ببغداد تجديد جوازه، وقالت له نعطيك مذكرة مرور، وتذهب للسعودية، وهناك تجدد جوازك، وطبعاً فإن الجشي رفض هذا العرض، وصار يتنقل بجواز عراقي، وبعد قطع راتب اللجوء السياسي عنه صار يعيش مما يصله من موارد مالية من القطيف، ولما قام العراق بغزوه للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، وحدثت حرب الخليج الثانية، أو حرب تحرير الكويت، ثم فرض الحصار الاقتصادي على العراق من قِبَل الأمم المتحدة، وانقطاع المدد الذي كان يصله من القطيف أصبح الجشي في وضع معيشي صعب، وفي عام ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م توجه إلى الأردن، ومن هناك اتصل بابن أخته المهندس رياض محمد سعيد الجشي وأعطاه خطابا لوزير الداخلية السعودي – الأمير نايف بن عبد العزيز – يطلب فيه السماح له ولعائلته: زوجته، وولده قطيف، وابنته يمامة، بالعودة للسعودية، وجاء رياض وتوجه لمحمد رضا نصر الله – الكاتب والصحفي المعروف – وقام هذا بالذهاب للشيخ حمد الجاسر – الصديق القديم للجشي، وقد نشر له عدة قصائد في مجلته

(العرب)، فقام الشيخ حمد، وكتب خطاباً لوزير الداخلية أرفقه بخطاب الجشي، ورحب وزير الداخلية بعودته، لكنه رفع الأمر للملك فهد، فأصدر الملك فهد أمراً بإعطائه تذاكر إركاب من الأردن للسعودية له ولزوجته وأولاده، وإعطاء زوجته -عراقية الجنسية - إقامة دائمة، وهكذا عاد الجشي إلى وطنه، أو لنقل: عاد الهزار إلى دوحته التي طالما غرد فيها، وكان ذلك في شهر شعبان ١٤١٣هـ، فبراير ١٩٩٣م، وكان موضع حفاوة، وتكريم من أبناء وطنه، وعارفيه، ومحبي أدبه وشعره(*).

ومن الذين هربوا الأخ السيد حسن بن السيد باقرالعوامي، المحامي والشخصية الإجتماعية المعروف، وقد توجه للبحرين، أولا، ثم الكويت والعراق، ومنها سافر إلى سوريا، ولبنان، ثم عاد للعراق، واستقر بالنجف الأشرف، وصار يدرُس العلوم الدينية هناك حتى عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م حيث عاد للقطيف بعد

(*) استُقبل عبد الله الجشِّي، بعد عودته للسعودية، بحفاوة قلَّ أن حظيَ أقرانه بمثلها؛ فقد كرمته الجامعة العربية في مهرجان الرواد عام ١٩٩٩م، ١٤١٩هـ، وكرَّمه أهالي القطيف بحفلٍ بَهيج في ٢٩/ ٨/ ١٤٢٢هـ، وكرَّمته الحكومة السعودية في مهرجان الجنادرية عام ١٤٢٦هـ بوصفه شخصية العام الثقافية، وفي هذا المهرجان قلَّده وليُّ العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز (الملك حاليًّا) وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الأولى، وكرمه الشيخ عبد المقصود محمد سعيد خوجة في اثنينيَّته بجدَّة يوم ١٩ شوال ١٤٢٦هـ، وبعد وفاته في عصر الأحد ١/ ٣/ ١٤٢٩هـ، نعتْه وزارة الثقافة والإعلام رسميًّا، وفي مساء الخميس ١٧/ ٤/ ١٤٢٩هـ أقام أهالي القطيف حفل تأبين له، وأصدرت اللجنة المنظمة للحفل كتابًا بهذه المناسبة، كما قام الشيخ عبد المقصود خوجة بطبع أعماله الشعرية الكاملة في مجلدين. م

صدور العفو العام إثر مقتل الملك فيصل، وقد اعتقل عام ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م وفُتِشت أوراقه، ولكن أُطلِق سراحه بعد يومين حين لم يجدوا في أوراقه ما يدينه، ولم يستطع المحققون أن يثبتوا عليه إدانة ما، لكنهم عادوا فمنعوه من السفر منذ ٢٦/ ٣/ ١٤٠٩هـ، ٥/ ١٢/ ١٩٨٨م، ولم يُعَد إليه الجواز إلا بعد رفع الحظر عن كل من كان ممنوعاً من السفر من شيعة القطيف، والأحساء إثر الإتفاق بين الحركة الإصلاحية (الثورة الإسلامية سابقاً) برئاسة الشيخ حسن الصفار وبين الحكومة السعودية، عام ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

(١٠) من الذين هربوا من الطلاب: ابني كامل، وكان في الصف الثاني الثانوي، وقد سافر للبحرين، ومنها إلى قطر، ثم لبغداد، وفيها أكمل دراسته الثانوية، ثم سافر لموسكو، ملتحقا بزملائه من الطلبة الذين سافروا إليها، لكنه لم يُقِم بموسكو سوى عام واحد عاد بعده لبغداد، والتحق بكلية الطب فيها، حتى تخرَّج منها عام ١٩٨٠م، وكان قد عاد للمملكة بعد صدور العفو العام إثر مقتل الملك فيصل عام ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، وصار يسافر لبغداد فترة الدراسة، ويعود للقطيف خلال العطلة الصيفية، وكان - في أول التحاقه بالدراسة في كلية الطب ببغداد -يتقاضى مكافأة شهرية مقدارها خمسة عشر دينارًا عراقيًّا من الحكومة العراقية، ثم ضمته الملحقية الثقافية بالسفارة السعودية ببغداد مع بعض الطلبة السعوديين الذين كانوا يدرسون هناك - ذكوراً وإناثاً - ضمَّتهم للبعثات السعودية، وصارت تصرف لهم راتب بعثة، وقد تزوج في عام ١٩٧٨م من فتاة عراقية هي سحر شاكر فارسي، متخرجة من الجامعة المستنصرية، ولما أتم دراسته عام ١٩٨٠م، وعاد للبلاد استحصل على موافقة من الحكومة السعودية بالسماح لزوجته بالإقامة معه، ثم أُعطِيَت الجنسية السعودية، والتحقت بالعمل لدى شركة الزيت (أرامكو)، أما هو فقد عمل لمدة عام بمستشفى الجبيل لدى متعهد بإدارة المستشفى، ثم انتقل للعمل

بالمستشفى العسكري بمطار الظهران، ثم نقل لوزارة الصحة خلال بروز التفرقة الطائفية ضد الشيعة بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، وهو الآن يعمل بإدارة الرعاية الصحية بالقطيف.

ومن الذين هربوا من الطلبة: زكي منصور أحمد أبو السعود، وقد سافر لموسكو، وواصل دراسته هناك، ومنها تخرَّج، ولما عاد للبلاد، بعد مقتل الملك فيصل، عمل بالبنك البريطاني – السعودي(*)، وقد اعتُقل عام ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م مع من اعتقل من أعضاء الحزب الشيوعي – السعودي، لكنه عاد لعمله بعد الإفراج عنه، وهو الآن أحد كبار موظفي البنك البريطاني – السعودي، وهو متزوج من السيدة سهام عباس الخنيزي.

ومن الذين فرُّوا للخارج: أحمد علي المختار، وهو – مثل زكي – ذهب لموسكو، وتخرج منها، وعاد للقطيف مع من عاد بعد العفو العام، واعتقل، أيضاً، عام ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م مع أعضاء الحزب الشيوعي السعودي، وبعد الإفراج عنه عمل بالبنك الأهلي التجاري، وهو الآن مدير فرعه بالقطيف.

(١١) والده العلامة المعروف الشيخ فرج بن حسن العمران، صاحب المؤلفات الكثيرة، ومنها كتابه الشهير (الأزهار الأرَجِيَّة في الآثار الفرَجِيَّة) في ١٥ جزءاً، ولم يُحَط الشيخ علما بوفاة ابنه، وبعد عدة شهور من وفاته، وفي عيد الفطر من نفس العام (هو – كما تقدم – توفي في ربيع الثاني) جاء والده لزيارته مع من جاء من أهالي المعتقلين لزيارة سجنائهم، ومن المضحك (وشرُّ البلية ما يضحك) أنه جرت العادة – إذا ما جاء زائر لأحد السجناء – أن يقف العريف في وسط الصالة في الدور الأرضي – حيث يجلس الجنود والعرفاء – وينادي بأعلى صوته باسم السجين

(*) عمل في البنك الفرنسي، أولاً، ثم في البنك البريطاني.

م

المطلوب للزيارة، فإذا لم يسمع السجين يقوم العريف بالدوران على الشقق بادئًا بالدور الأرضي، ثم الأول، وهكذا، وفوجئ السجناء تلك الليلة بالعريف ينادي باسم حسن الشيخ فرج، ولما لم يجب أحد النداء جاء العريف لإحدى شقق الدور الأرضي باحثاً عن حسن، وكان في هذه الشقة عبد الغني غلوم، فقام إلى العريف وسارَّه، فعاد العريف، ومع ذلك فلم يُخبَر الشيخ بأن ابنه تُوفي، بل قيل له أن ابنه غير موجود بهذا السجن، ولعله في الرياض، ولم يعرف الشيخ بوفاة ابنه إلا بعد خروج بعض السجناء عام ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

ملحوظة:

هذا الذي سجلته عن قصة وفاة حسن ومجيء والده لزيارته اعتمدت فيه على ما سمعته، أما قصة النداء عليه فأنا كنت شاهداً عليها، وسمعت النداء، كما أني رأيت عبد الغني غلوم وهو يسارُّ العريف؛ لأنه كان في الحجرة المقابلة للحجرة التي أنا فيها، أما ما قيل لأبيه فقد سمعته، ولا ألتزم بصحته، وبعد فراغي من كتابة ما كتبته عن حسن عثرت – في كتاب والده (الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية) الجزء (١٥) – على ترجمة لحسن بقلم والده، وفيها كيف ومتى علم بوفاة ابنه، وقصة مجيئه لجدة لزيارته، وماذا قيل له، كما أن فيها بعضًا من الأشعار التي نظمها حسن، وسأضع ملخَّصاً لكل ذلك في الملاحق والوثائق(*).

ولقد تكررت المهزلة نفسها – النداء على المتوفى للزيارة، ثم الكذبة نفسها: القول بأن هذا السجين ليس موجوداً بهذا السجن – مع أهالي عبد الواحد عبد الجبار، وهذا كان يوجد بالسجن، ومعه أخواه، حسن (أبو رؤوف)، وباقر، ولم يكونا يعرفان بوفاة أخيهما، ولما لم يجداه خارجاً معهما للزيارة – وكانا قد سمعا

(*) انظر: الفصل الخامس، الملاحق، ص: ٤١١ – ٤٢٢.

م

النداء عليه – صارا في قلق، وحيرة لكنهما لم يستطيعا حتى أن يسألا عمهما منصور حسن عبد الجبار، وهو الذي كان زائراً لأبناء أخيه الثلاثة – ماذا قيل له عن أخيهما عبد الواحد، ولم يعرفا بموته إلا بعد خروجهما من السجن، ولم يُخلِّف حسن الشيخ فرج؛ إذ لم يكن متزوجاً، أما عبد الواحد فقد خلَّف ابناً اسمه (خالد)، وقد رفضت زوجته الزواج – رغم صِغَرها – وتفرَّغَت لتربية ابنها، وقد تخرج خالد من جامعة البترول والمعادن بالظهران عام ١٩٩٤م، وهو من شباب القطيف الممتازين.

(١٢) الجامع يعمل عطارًا (حوَّاجًا)، وليس له صلة بالثقافة مطلقاً، فضلاً عن السياسة، ولم يضطر المحقق إلى التشدد معه كثيرًا ؛ إذ انهار لحظة البدء بضربه، فلفَّق على نفسه تهمة الانتماء لحزب ناصري، مركزه البصرة، ويرئس فرعه في القطيف السيد عدنان العوامي، لكنه تراجع عن هذه الإفادة، فجعل الرئيس هو السيد حسن العوامي، والسيد عدنان هو أمين السر ، أما حسن الشيخ فرج العمران وعبد الواحد عبد الجبار، والسيد عدنان فقد جرى تعذيبهم ضرباً بالخيزران والقرَّاصة، ومنعهما من النوم والشرب، بقسوة فاقت كل التصورات.

وقد اختص حسن الشيخ فرج و السيد عدنان بجلدهما في البهو الرئيسي، أمام بقية السجناء، علاوة على التعذيب في غرفة التحقيقات، حتى أنهما حاولا الانتحار في الحمام لكن الجنود اكتشفوا المحاولة، وبسب هذا التعذيب تُوفِّي حسن الشيخ فرج، وعبد الواحد أحمد عبد الجبار (رحمهما الله).

ومن العجيب أن هذا التنظيم المختلق، لفقت له أعضاء لا يربط بينهم رابط مطلقاً، كأحمد المحيميد ومحمد علي الحجاج؛ فباستثناء السيد حسن العوامي وابن عمه السيد عدنان، وهما من أسرة واحدة لا توجد أية صلة بينهم.

(١٣) الأستاذ عبد الرحمن الطمُّوني: فلسطيني، كان مدرِّساً، ثم مديراً لمدرسة الحسين بن علي الابتدائية بالقطيف، ثم نُقِل لإدارة التعليم بالدمام، وهو عضو في (اللجنة

الشعبية لمساعدة أسر ومجاهدي فلسطين)، وهي لجنة رسمية، ومعترف بها، وتعمل تحت إشراف إمارة المنطقة الشرقية، ويقال إن سبب اعتقاله أن هاني الزاير (عبد النبي) – وهو من الذين هربوا إلى سوريا – لما التقى، في سوريا، كلا من سعيد بزرون، وعبد الله الحوري سألهما عن عبد الرحمن الطموني، وطلب منهما إبلاغه تحياته، جاء ذلك في اعترافات بزرون، والحوري عن لقاءاتهما في سوريا، واستنتجَت الاستخبارات – من وراء هذا السؤال، والتحية – أنه ثمة ارتباطاً مّا، فكريًّا، أو سياسيًّا، أو تنظيمياً، بين الطموني وهاني، وهو بعثي هارب، ومن هنا اعتقلت الطموني، ورغم نفي الطموني لهذا الاتهام، وتأكيده أن التحية جاءت؛ لأن هاني هو أحد التلاميذ – وما أكثرهم – الذين درسوا على يديه حينما كان مدرساً بالقطيف، ورغم عدم وجود دليل لدى الاستخبارات يؤيد التهمة إلا أنها لم تقتنع ببراءة الطموني، ومما زاد من شكوك الاستخبارات في الطموني أنه كان ثمة معه شخص آخر عضو في اللجنة الشعبية، وهو فلسطيني، أيضاً، وموظف بالغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية، وهذا الشخص معروف عنه أنه بعثي، وقد طُلِب للاعتقال، لكنه كان مسافراً في إجازة، ولم يعد، بعدها، للسعودية، وحينما جاءوا لاعتقال الطموني، وخلال التفتيش في بيته قام هو بإعطاء زوجته ورقة طلب منها أن تمزقها، ولما مزقتها قام المفتشون بأخذ القصاصات الممزقة، ووضعت في منديل، وبعد وصوله المعتقل بجدة استدعي لغرفة التحقيق، وطُلِب إليه أن يقوم بجمع القصاصات، وترتيبها، ولصقها، بعضها ببعض، بحيث تعود الورقة إلى شكلها الطبيعي حتى يمكن قراءتها، ومن المفارقات المضحكة أنه تبين أخيراً أن هذه الورقة ليست سوى رسالة عائلية من أحد أقرباء زوجته، وحينما، وصلت أنا إلى جدة كان الطموني ينزل كل ليلة لمدة ساعتين ليقوم بعملية ترتيب القصاصات، وفي إحدى الليالي عاد إلينا متأخراً، وهو لا يستطيع أن يمشي طبيعياً، ويتألم، وتبين أنه ضُرِب

ضرباً مبرِّحاً على قدميه، لكنه بعد إطلاق سراحه أعيد إلى عمله، ولم يُبعَد مثل غيره من الفلسطينيين الذين اعتقلوا في جدة.

(١٤) مهنا بن حسن الشماسي: هو من الذين اعتقلوا معنا عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، لكنه ممن لم يُحكَموا، وخرج بعد أن أمضى في السجن ما يزيد على (١٨) شهراً، ورغم عدم الحكم عليه إلا أنه فُصِل من عمله في أرامكو، وأُعيد اعتقاله عام ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م في جدة، وظل في السجن لمدة (٢٤) شهراً لم يُستدع، ولم يُحقق معه، وحينما استُدعي للتحقيق، بعد كل هذه المدة، استُدعي معه عبد الغني غلوم؛ لأنه هو الذي اتهمه، وسُئل عبد الغني عما ذا يعرف عنه؟ فأجاب: «إنني قلت لكم إنه ليس لدي شيء عليه سوى أنه يشاع بأن له ميولاً شيوعية، وأنه اعتقل، بسبب ذلك، مع من اعتقل من الشيوعيين عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م". وهنا - كما روى لي الخبر مهنا نفسه - استشاط المحقق غضباً، وصفع غلوماً، ثم أمر بإخراجه، ثم سأل المحقق مهنا: «هل اعتقلت؟»، فأجاب: «نعم، اعتقلت عام ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م، وبقيت (١٨) شهراً، وبعد صدور الأحكام خرجت براءة»، وبقي مهنا في سجن جدة حتى منتصف مايو ١٩٧٢م ربيع الثاني ١٣٩٢هـ حيث قضى في سجن جدة مدة ثلاثين شهراً.

(١٥) حينما نقل سجناء المنطقة إلى جدة كان هناك بالسجن مجموعات مختلفة، منها مجموعة فلسطينية متهمة بالقيام بأعمال التخريب، خلال حرب اليمن، ومجموعة يمنية هي الأخرى متهمة بنفس التهمة، ولكن ليسوا في قضية واحدة، بل كل مجموعة منهم متهمة في قضية منفصلة عن الأخرى، وبعد تكاثر السجناء في المبنى نقل السجناء القدامى - الفلسطينيون واليمنيون - إلى محل آخر.

(١٦) بعد خروجي من السجن؛ سألت عبد الله بن سلمان الشماسي عن هذه القضية فقال لي: «نعم. توجهت أنا للمحل المعد للغداء في مزرعة بتاروت، ولما جاء وكيل

الوزارة – عبد الله عبد العزيز السديري، استقبلته، وسأل: "أين حسن؟" قلت لـه: إنه أنابني؛ لأنه حدث له طارىء اضطره للـذهاب للخبر، وربـما جاء الينـا بعـد الغداء، ولما تغدَّينا وشربنا الشاي، دنوت منه وأخبرته بالحقيقة، فاشمأز، وتضايق، وقام حالاً، وغادر المحل، وقد علمت أنـه في الريـاض بـذل جهـوداً لـدى وزيـر الداخلية، وكان، يومها، الأمير فهد بن عبد العزيز (الملك حالياً)(*) للإفـراج عـن حسن، لكنه لم يوفق.

(١٧) حكى لي أحد أبناء عمه، وهو عبد الله بن عبد الله الجشي (أبو سعيد)، وكـان ضـمن الجماعة التي توجهت لجدة لاستلام جثمانه ودفنه، وكـان هـو أكـبر المجموعـة مـن أسرة آل الجشي الذين توجهوا لجدة، يقول أبو سعيد: «لقد اسـتدعتني زوجتـه، أم شوقي، وقالت لي: "أنت كبير الجماعة، وأنـت المسؤول عـن تـولي تجهيـز حـسن، والإشراف على الغسل، والتكفين، والدفن"، وحينما وصـلنا مطـار جـدة اسـتقبلنا مندوبو الاستخبارات في المطار، وأسـكنونا في فنـدق؛ إذ كـان وصـولنا لـيلاً، وفي صباح اليوم التالي أُخِذنا لمكتب السجن، واجتمعنـا بالـضابط المـسؤول، وبـدا لنـا وكأن الاستخبارات محرجة، وآسفة، جداً، لوفـاة حـسن، فقـال لنـا الـضابط: "إن حسن مات موتة طبيعية، وهذا هو الطبيب الذي أشرف على علاجه يقص علـيكم القضية، كما، وقعت، فتقدم لنا الطبيب وقال: "كنت مناوباً بالمستـشفى، وجـيء لي بحسن، وقد أصابته النوبة، وكان في حالة إغماء، لكنه لم يمت، فأعطيته إبرة مقويـة للقلب، فـانتعش قلـيلاً، فتفاءلـت بتحـسن حالـه، وأن يعـود، تـدريجيا، لوضـعه الطبيعي، ولكن فوجئت بأنه – بعد فترة قصيرة – عادت إليه النوبة بـشدَّة، وحـالاً حاولت إسعافه مرة ثانية بإبرة أخرى، لكن ذلك لم يُجدِه شيئاً، إذ فارق الحيـاة قبـل

(*)توفي الملك فهد يوم الأثنين ٢٦/ ٦/ ١٤٢٦ هـ، الموافق ١/ ٨/ ٢٠٠٥ م. م

أن يستطيع جسده امتصاص الدواء، وستجدون أثر عدم امتصاص الجسم للـدواء بارزاً على جسده، إذ صار الجلد أخضر اللون"، ثـم قـال الطبيـب: "ذلـك أمـر الله وقدره، ولا رادَّ لأمر الله »، يقول أبو سعيد: « وفعلا لما وضعنا حسن عـلى المغتسل وجدنا جلده عند الصدر، والبطن أخضر اللون، ولقـد تركـت الاسـتخبارات لنـا حرية التصرف، بحيث جهَّزنا حسن في التغسيل، والتكفـين، والـدفن حسب مـا نقوم به – نحن الشيعة في القطيف – في مثل هذه الأمور، حتى التلقين، بعد وضعه في القبر »، يقول أبو سعيد: « لقد لقنته أنا العقائد الإسلامية حسب المذهب الشيعي بما في ذلك الإقرار بإمامة الأئمـة الإثنـي عـشر »، يقـول أبـو سـعيد: « شيء واحـد رفضته الاستخبارات هو طلبنا نقله للمدينة المنورة ودفنه هناك »(*).

(١٨) هذه العملية يسميها مسؤولو السجن (الصبَّة)، وربط المعتقل فيها لا يحتاج إلى أكثـر من رغبة من جندي أو غيره؛ فما أن يتشهى أحـدٌ أن يـرى سـجيناً مربوطـاً في هـذه الصبة؛ حتى تراه في لحظة يغني مع ابن الرومي:

أعانقها والـنفس بعـد مـشوقةٌ   إليها وهل بعد العناق تـداني؟

ويُذكر – من طرائف هذه الصبة – قصصٌ لا تصدق، لكنهـا حـدثت حقيقـة، فمرة أثناء صلاة الظهر، وكان أحد المعتقلين اليمنيين، واسمه احمد محمد، وكان هو الإمام، وكانت نافذة الغرفة مقابل القبلة، وفجأة أطل العريف (بركة) من النافـذة،

(*) صحيح أن حسن الجشي مات بسبب نوبة قلبية، لكن هذا لا يُبرِئ المسؤولين من التهاون في إسعافه، فعلى ما يروي عبد الرؤوف بن حسين السنان، وهو أحد المعتقلين، وصادف أن أصيب بنوبة ألم كلوي حاد نقل على أثرها للمستشفى، ووضع مع حسن في غرفة واحدة مخصصة للمعتقلين- يروي عبد الرؤوف أنه رآه مهملاً، وفي حالة مزرية، حتى أن الشرشف الذي يغطيه كان متسخاً، ولونه مسود. م

فرأى اليماني واقفًا وخلفه المصلون، وبسرعة اقتحم الغرفة وجره إلى العمود، وربطه فيه، غير آبه لحرمة الصلاة، وكان يتناوب على رئاسة الحرس ثلاثة برتبة وكيل أحدهم اسمه هاشم، وهو من التكارنة السود، وهو غريب الأطوار، ونادراً ما يدخل إلى المساجين، ولكنه إذا دخل فلا بد أن يقع شيء غير عادي، وصادف مرة أنه كان صاعدًا للشقق العليا، وأثناء صعوده الدرج سمع عطسة ظنها من أحد السجناء، فسأل عمن عطس، فلم يجبه أحد، فكان سعيد الحظ هو الذي اختاره للربط في هذا الاسطوانة، ومن المرجح أنه عبد الرسول أحمد الزاير (أبوجمال)، ومرة في شهر رمضان كان السجناء في انتظار الإفطار حين دخل الخادم المكلف بإحضار طعام الإفطار، منادياً على السجناء ليأخذ كلٌّ إفطاره، وكانت هذه هي العادة في استلام الطعام، وكانت العادة أن يرتفع الهتاف عند إحضار الطعام بعبارة: (علف)؛ إشعاراً بمجيء الطعام، فنهض المساجين على عادتهم لاستلام الطعام، ففوجئوا بالوكيل هاشم داخلاً مع موزع الطعام، وكان حسن الحظ هذه المرة عبد الرؤوف بن حسين السنان، فأخِذ ليعانق الصبة صائمًا، مرددًا مع ابن النقيب:

كأن عناق الغصن منها لشبهه	تعانق نشوانَين في منتهى الشُّرب

م

(١٩) الرصَّاصة، أو (القرَّاصة) ليست زرادية، وإنما هي طوق حديدي يشبه الكماشة، أو المعضد، Clip يشد طرفيه برغي Screw، أو Bolt بصمولة Nut، تُدخَل يد السجين في القرَّاصة، ثم تشدُّ على المعصم بتدوير لولبها (البرغي) بمفتاح البراغي، فكلما دور المفتاح ضاق الطوق مسبِّباً احتباس الدم في عروق اليد حتى يفقد السجين وعيه من شدة الألم، والأسوأ هو فقدان اليد الإحساس نهائيًّا إذا لم يتح لها العلاج، وهو غير ممكن للسجين المتعرض لهذا التعذيب، ولقد أصيبت بعض

أصابع من عذبوا بها بالشلل. م

(٢٠) علي القوفلي: قيادي في حركة القوميين العرب في السعودية، وبعد الانشقاق الـذي حدث في الحركة بعد حزيران ١٩٦٧ اتخذ تنظيم الـسعودية موقفـاً مؤيِّـداً لجنـاح اليسار في الحركة بقيادة (نايف حواتمة)، وأطلق على التنظيم الجديـد اسـم (منظمـة الثورة الوطنية)، وفيما بعد جرى حوار بين قيادة هذه المنظمة وبعض قيادات الجبهة الشعبية الديمقراطية في الخارج تم على، أثره، دمـج المنظمتـين عـام ١٩٧٠م تحـت اسم (الحزب الديمقراطي الشعبي)، وقد اعتقل علي القويفلي في موجة الإعتقالات في هذه الفترة، والسبب في ذلك أن أحد الفلسطينيين واسمه (عماد) كـان متحمِّـساً للعمل الفلسطيني قبل أحداث أيلول في الأردن، واتـصل هنـاك بالجبهـة الـشعبية الديمقراطية (حواتمة)، فكلفوه بالعمل المنظم، وجمع التبرعات، وأعطوه رسالة إلى علي القويفلي ليساعده في مجـال العمـل المـنظم، وللاسـتفادة مـن خـبرة القـويفلي، فتعــرف لــبعض الأمــور والأســاليب، وتمكــن مــن معرفــة بعــض الأردنيــين والفلسطينيين المحسوبين على الحزب الشيوعي بالأردن وغزَّة. كما تعرف على محمد القويفلي، شقيق علي القويفلي، الذي كان يعمل معـه بمستـشفى الـدمام المركـزي. ولأن عماداً كان يعمل بالمستشفى نفسه، وكان مكشوفاً لشخص من القطيف يدعى (أحمد) منتسب لحزب البعث، فقد اعترف على عماد، فجرى اعتقـال عـماد وعـذب بشدة من قبل الاستخبارات العامة، وبـسبب التعـذيب اعـترف عـلى محمـد وعـلي القويفلي، وشخص من غزة اسمه محمود الأموي، بتهمـة الانـتماء لحـزب شـيوعي هناك، مع شخص آخر أردني اسمه كمال، من بدو فلسطين، سبق اعتقالـه بـالأردن (سجن الاجفور) بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي، وفي المعتقل عُذبوا جميعاً، لكـن لم يثبت أي شيء على الأموي ولا على محمد القويفلي، ولا كمال، أمـا عـلي القـويفلي فقد انهار نفسيًّا، وبعد خروجه من المعتقل ازدادت حالته سوءاً، ونقل إلى مستشفى

(شهار) بالطائف، وتوفي هناك.

وإصابة علي بالجنون أمر يحيط به الغموض؛ إذ إنه كان سوياً حتى عطلة عيد الأضحى من عام ١٣٩٢هـ، لكن بعد انتهاء عطلة العيد مباشرة استدعي لمكتب التحقيق، وعند عودته من المكتب أسرَّ إلى بعض المقربين منه بأنه أُخبِر بقرب وصول لجنة قضائية، فكان مستبشرًا، ومبتهجًا لهذا الخبر، غير أنه منذ ذلك الحين لوحظت عليه أعراض الإختلال العقلي، فكان يفاجئ المعتقلين بضرب بعض زملائه في الغرفة، وخصوصًا المرحوم عبد الرسول أحمد المصطفى، وكان يخبئ تحت وسادته عصا ينتزعها من أداة فتح المرحاض، ليستخدمها في ضرب بعض زملائه ليلاً عندما ينام المعتقلون، وغير معروف إن كان استقباله الخبر بفرحة واستبشار هزَّ مشاعره بصورة عنيفة أثرت عليه نفسيًا، أم إن خوفه من الإدانة هو الذي أدى به إلى هذه النتيجة، ولا سيما أن إشاعة رُوِّجت أن الإستخبارات عثرت في بيته في الرياض على مخزن أسلحة، والله أعلم. م

(٢١) هذا مما غفل عنه المؤلف ﷺ، فالكتب والجرائد والمجلات لم تسمح إدارة السجن بإدخالها طواعية، وإنما سمحت بها إذعاناً لإضراب عام نفذه المعتقلون، وقد استمرَّ قرابة الأسبوع، وكانت المطالب هي:

١ - التعجيل بإنهاء التحقيقات.

٢ - فتح باب الزيارة.

٣ - نقل السجناء إلى مواطنهم الأصلية حتى يسهل على ذويهم زيارتهم.

٤ - تحسين أوضاع السجن، وخصوصًا الأكل.

٥ - علاج المرضى من السجناء.

٦ - السماح بدخول الكتب والمجلات والجرائد والراديو.

وقد اضطرت الحكومة - بتأثير هذا الإضراب - للإستجابة لبعض المطالب،

فسمحت بإدخال الكتب والمجلات، وأما الجرائد فصارت هي توفر بعض الجرائد السعودية كل يوم، وركبت جهاز راديو مركزي واحد بسماعات موزَّعة على الغرف، ومثبَّت على الإذاعة السعودية وحدها لا شريك لها، كما كلفت أحد الأطباء بالحضور يومياً للسجن، ويعرض عليه من يطلب العلاج، ولم يعرف ما اسم هذا الطبيب، إلا أنه (الكشميري)، أما الأكل فلم يتغير إلا بعد أن أبعد الزعيم محمد محمد نور فطاني، وكلف بالإشراف على التحقيق ضابط آخر عربي اسمه حسين الحربي، وهو برتبة زعيم أيضًا.

حسين الحربي هذا كان رقيق المشاعر، وقد عامل السجناء بأدب جم، وصراحة ووضوح، ففي أول زيارة له للسجن قال للسجناء: «أنا لم آت وفي يدي مفاتيح السجن، ولن أقول لكم تفضلوا بالخروج، وكل ما أستطيع أن أعدكم به هو أنني كلفت بالنظر في قضيتكم، وسوف أدرسها، وأعطي المسؤولين فيها ما يرضي الله وضميري، وكل أملي أن أبرئ ذمتي أمام الله في هذه القضية التي أنيطت مسؤوليتها بي».

وقد تفاءل المسجونون خيرًا بقدومه، لما رأوه من تغير واضح في معاملة السجناء، سواء من قبل الجنود الحراس، أو رؤسائهم، وكان كل يوم، تقريبًا، يمر على السجناء متفقدًا أحوالهم، لكن بعض السجناء تعجل فدعا إلى تنفيذ اضراب آخر، وقد عارض بعضهم القيام بأي عمل يؤدي إلى التشويش على مهمة الرجل، وحذر من انعكاسات الإضراب، وما قد يدخله في روع المسؤولين من أن هذا الإضراب جاء نتيجة لتسامح الحربي، وتساهله مع السجناء، فيؤدي الى نتائج غير طيبة، وهذا ما حدث فعلاً، إذ انقطع الزعيم الحربي عن دخول السجن نهائياً، ولم يعلم هل نقل إلى جهة أخرى أم انه استمر في مهمته حتى النهاية. م

(٢٢) عبد الهادي عقله: شاب شمري من حائل، كان موظفا بشركة الزيت - أرامكو -

وقد ارتبط – بحكم انتمائه لحزب البعث – بصداقات مع عدد من شباب القطيف البعثيين، ومنهم ميرزا صالح الخنيزي، وكان يتردد، كثيراً، على القطيف، ويزور ميرزا في بيته، وقد انتقل للعمل بمصفاة جدة، ومنها اعتقل بتهمة الإنتماء لحزب البعث، وهو شاب وطني، وذو أخلاق عالية، وحينما عدت لسجن الدمام كان عبد الهادي لا يزال بسجن جدة، ولست أعرف مصيره بعد خروجه من السجن.

(٢٣) رحم الله أبا كامل، فلقد كانت طهارة قلبه، وطيب طويته تحولان بينه وبين معرفة دخيلة الخبثاء من أمثال غلوم؛ فهؤلاء لا يحتاج خبثهم إلى إثارة، ولطالما كان بعض المعتقلين يجاملونه، ويمضون الأوقات الطويلة في الوقوف معه، والتحدث إليه أكثر مما يمضونها مع إخوانهم الآخرين.

ولكم نُصح اثنان – من المعتقلين، كانا يطيلان التحدث معه – بالحذر منه، وهما أحمد حسن الربعان، ومحسن الشيخ علي آل حسان، فكان الجواب: « لا بد من مجاملته اتقاء لشرِّه »، لكنهما كانا أول ضحايا وشاياته، والقصة هي أنه كان بين الجنود طيبون يرقُّون لحال المعتقلين، فيتساهلون معهم بعض الشيء حسب الأحوال والظروف، فكان إذا تصادف أن كان الجندي المكلف بالحراسة في خارج الشقة، والآخر المكلف بالحراسة داخلها، من هؤلاء الجنود؛ في مثل هذه النوبة يتمكن السجناء من تبادل الرسائل، أو الدخان أو بعض المأكولات، ونحو ذلك، مع سكان الأدوار العليا، أو الشقق الأخرى، وفي عطلة عيد الفطر من عام ١٣٩٠هـ زادت حركة التبادل بسبب غياب الضباط في العطلة، فأحس غلوم بشيء، لكنه لم يتبين ماهيته، ومثله لا يحتاج إلى تبصر أو تبين، فما أن افتتح المكتب، بعد انتهاء العطلة، حتى طلب مقابلة العقيد، فأخذ إليه، وعند عودته صادف أن كان أحد السجناء، ممن نصحهما، واقفًا في الردهة، فتوقف غلوم عنده، قبل أن يدخل حضيرته، وقال له هامسًا: "لقد أبرأت ذمتي، وأخليت نفسي من المسؤولية،

قلت للعقيد: إنهم مـا يزالـون يمارسـون نـشاطاتهم الحزبيـة مـن داخـل الـسجن، ويقومون بإجراء الإتصالات، والدليل أن عبـد المحـسن الـشيخ عـلي آل حـسَّان، وعبد الغني الجشي يتحدثان معًا، فما رأيك؟"، فرد هذا هازئًـا: "تحـري بهـا،"، أي أنت حري بهذا العمل. كان عبد المحسن في الشقة التي يقطنها المؤلف، وعبد الغني في الشقة التي تعلوها، ولعل من حسن حظ الإثنين أنهما أخـذا، في سـيارة واحـدة، لإدارة الإستخبارات العامة بجدة للتحقيق معها، وسُئلا عن حقيقة حديثهما، فقال محسن: "نعم، سمعت صوت عبد الغني يغني، فقلت لـه: عيـد مبـارك، ورد عـلي التهنئة بالعيد، هذا كل ما حصل"، ويبدو أن المحقق لم يـصدق دعـوى غلـوم مـن أساسها، فلم يعرضهما لأذى، وعلى نفس المنوال وجه اتهامًـا للربعـان بأنـه يعمـل شنط، ويخفي بها ممنوعات. م

(٢٤) ضابط برتبة زعيم، أصله من جزيرة فطان بإندونيسيا(*)، وهو المسؤول عن سـجناء جدة، وهو يرأس العقيد حسين جعفر المحقق، وكـان يمـر يوميـا في الـصباح عـلى السجن، ويقوم بجولة على كل الشقق وغرف الـسجن، ويتفقـد وضـع الـسجناء، ويتلقى شكاواهم، وطلباتهم، وكان يشرف عـلى التحقيقـات، ويعطـي توجيهاتـه حولها، ولكنه لا يشارك مشاركة مباشرة فيها.

(٢٥) لم توضع القيود في أرجل كل المعتقلين؛ إذ هي لم تكن تخضع إلا لقاعدة المزاج؛ فبعض السجناء وضع في رجله القيد منذ لحظة وصوله، ولم ينزع عنه إلا عند الإفراج عنه، دون أن يستجوب أو يحقق معه إلا التحقيق الروتيني الذي يسبق الإفراج عادةً، وبعضهم لم يوضع في رجله قيد رغم التعذيب العنيف الذي عُرِّض له، وبعضهم توضع القيود في أرجلهم مدة زمنية تطول أو تقصر، ثم تنزع، كذلك

(*) اسمه محمد نور فطاني، وفطان ولاية في تايلاند، وليس في إندونيسيا. م

التحقيق والتعذيب لم يكن يخضع لقاعدة، ففيها عذب أناس حتى الموت، ترك آخرون بدون تحقيق إلا حين تقرر الإفراج عنهم، وفي ما عدا ذلك وتفاوت المدد التي قضاها المعتقلون؛ فمعاملة الجميع كانت واحدة. م

(٢٦) بعد أن تسلَّمَنا ضابط سجن المباحث بالدمام وخرج مرافقونا - مندوبو الإستخبارات - يحملون معهم قيودنا، وكنا لا نزال جالسين مع الضابط في مكتبه، سألَنا مشبب عن شخص اسمه خالد الكويليت: «هل رأيتموه؟ وهل يعرفه أحد منكم؟»، فأجبته أنا: «نعم، إني أعرفه، وكان، لفترةٍ، معنا في الحجرة التي كنت فيها، وهوبخير، وصحة جيدة»، وفهمت من مشبب أنهما: مشبب، وخالد، ومعهما سعيد محمد حسين الزاير، من القطيف، زملاء دراسة، وهم، جميعاً، أصدقاء، وخريجو دفعة واحدة، من كلية الأمن العام، لكنهم تفرقوا بعد التخرج؛ إذ كل واحد منهم عُيِّن في جهة، أو قطاع ما، ولم يجمعهم عمل واحد، بل ولا منطقة واحدة، وخالد الكويليت هو شقيق يوسف الكويليت الذي اعتقل مع من اعتقل من البعثيين بالدمام، ثم أُطلِق سراحه قبل تطورات الأحداث، ونقل بقية البعثيين إلى جدة، راجع هامش رقم (٦)، ص: ٣٣٧.

(٢٧) لعل أحد المفتشين ضغط على مساعد المدير، السيد جعفر السيد أحمد الماجد، بأن لا يترك هذه القضية معلقة، وأرشده إلى أن يطلب من إمارة المنطقة إحضار الموظف؛ إذ إن رئيس البلدية يومها، حسن صالح الجشي، كان معتقلاً في جدة، ويبدو أن وكالة وزارة الداخلية لشؤون البلديات كانت تحتمل أن حسن الجشي سيخرج من السجن بريئا من التُهَم الموجهة إليه، وأنه، حينئذٍ، سيعود لوظيفته، كما يقضي بذلك نظام الموظفين؛ لهذا لم تقم بتعيين رئيس جديد لبلدية القطيف رغم مرور ما يقرب من (٢٠) شهراً على اعتقال حسن - إلا بعد وفاته.

(٢٨) يبدو أن كثيرا من هذه الأسرة مصابون بمرض القلب؛ فجد عبد الرؤوف - العلامة

الشيخ علي الحاج حسن الخنيزي (أبو حسن) – توفي بنوبة قلبية في مساء يوم ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٦٣هـ ٨ نوفمبر ١٩٤٤م، ووالده – الحاج حسن الشيخ علي الخنيزي – توفي، أيضاً، بنوبة قلبية يوم الأربعاء ٢٩ ذي الحجة ١٣٨٥هـ ٢٠ إبريل ١٩٦٦م، وكان جالسا يشرب الشاي في بيت المرحوم الحاج عبد الله علي منصور اخوان، أي إن وفاته كانت بعد الحكم على ابنه عبد الرؤوف بالسجن عشر سنوات بثلاثة شهور تزيد قليلا، وأخوه الأكبر – الشاعر عبد الواحد حسن الخنيزي – توفي بنوبة قلبية في مساء يوم الأحد ١٩ شعبان ١٤٠١هـ ٢١ يونيو ١٩٨١م، رحم الله الجميع، وأسكنهم فسيح جناته.

(٢٩) كثير من المعلومات التي أوردها المؤلف عن قصة عبد الرؤوف صحيح، لكن مع ذلك شابه شيء من عدم الدقة، فيحسن أعطاء بعض المعلومات عنها.

كان عبد الرؤوف (ﷺ) يعمل سكرتيراً للمجلس البلدي، وربما أنيطت به مهمة المشتريات لكن ليس بصورة دائمة، والسلف التي كانت بعهدته – حين اعتقاله – ليست هي السبب في استدعاء البلدية له، فهو، من جانبه، لم يكن مطالبًا بشيء من تلك السلف؛ لأنه أحضر موادها، عيناً، للبلدية وسلمها – مع مستنداتها – لمستودعات البلدية، وحُرِّرت بها مذكرات إدخال ومحاضر استلام، وهذا كل ما هو مطلوب منه.

أما حقيقة السبب الذي من أجله أُحضِر عبد الرؤوف إلى البلدية، فهو في غاية السخف والتفاهة، وخلاصته أن عبد الرؤوف كان يعمل بالبلدية سكرتيراً للمجلس البلدي – كما قلنا – وبعد أن اعتقل كلف بعمله موظف اسمه عبد الله أحمد الطفيف، ولكن لم يتم تحرير محضربتسليم ما بعهدته لخلفه عبد الله الطفيف، وبعد عدة سنوات ورد على البلدية تعقيب من إمارة المنطقة الشرقية على معاملة أرسلتها الإمارة لها ولم تجب عليها، وتبين أن المعاملة من المعاملات التي استملها

الطفيف – في ما استلم من المعاملات التي كانت بعهدة عبد الرؤوف – لكنه أنكر استلامها.

هذه هي حقيقة طلب البلدية إحضار عبد الرؤوف، وهي في منتهى السخف؛ وإلا فما دام أن مستلم المعاملة أنكر استلامه لها، ولم يعترف به، فكيف يعلم بها عبد الرؤوف وهو الغائب عن البلدية مدة تقارب ثمان سنين؟ ناهيك عن انتقال البلدية من مبنى إلى آخر؟ إنه لأمر غريب ومنكرٌ أن يتصوَّر أحد إمكانية معرفة عبد الرؤوف بمكان المعاملة، بينما يجهله القائمون بالعمل، الذين أشرفوا على نقل مكاتب البلدية وسجلاتها ومعاملاتها.

أما الشخص الذي قال المؤلف بأنه أعلن عن تنازله عن مستحقاته فهو ربما أراد أن يكسب رصيدًا اجتماعياً بهذا الزعم، والمؤلف (رحمه الله) صدَّقه بحسن نية، وإلا فالسلفة تُعطى للموظف نقدًا من أجل تمكينه من الشراء نقدًا، مما لا يكون فيه للمديونية مكان، وقد يقال إن عبد الرؤوف، في الأساس، لم يدفع قيمة المواد التي اشتراها من الرجل، وهذا الإحتمال وارد، لكنه – في حالة عبد الرؤوف هذه – منتفٍ، إذ إن فواتير الشراء كلها موجودة، ويفترض أنها فواتير بيع نقدي، وإلا لن يستفاد منها في سداد السلفة.

(٣٠) الأمير نوَّاف بن عبد العزيز: هو شقيق الأمير طلال – زعيم الأمراء الأحرار – لكنه لم يخرج معه، وقد تولى نواف وزارة المالية إثر استقالة أخيه طلال منها ، وكان نواف – يوم قابلته عوائل السجناء – يشغل وظيفة مستشار لشؤون الخليج؛ إذ كانت ثمة محاولات، حينذاك، لتكوين اتحاد يضم جميع إمارات الخليج التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، وقررت بريطانيا الجلاء عنها.

وكان من المفروض أن يتكون الإتحاد مما كان يعرف بالساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حاليًّا)، وقطر، والبحرين، ليكونوا، جميعاً، دولة خليجية

واحدة، وكان نواف - بصفته مستشاراً لشؤون الخليج في أكبر دولة عربية خليجية، السعودية - يقوم بجولات مكوكية بين هذه الإمارات من أجل إنجاح هذا المشروع، إلا أن القضية لم تسفر إلا عن قيام اتحاد بين إمارات الساحل المتصالح ضمن دولة واحدة هي دولة (الإمارات العربية المتحدة)، أما البحرين وقطر فقد استقلت كل واحدة منهما بمفردها، وأصبحت دولة مستقلة، وصارتا عضوين في الجامعة العربية، والأمم المتحدة، وكذلك دولة الإمارات.

(٣١) تنتهي رواية المؤلف لأحداث اعتقالات الاستخبارات عند إعادته من سجن جدة إلى سجن الأمن العام المركزي بالدمام في ١٧ شوال ١٣٩١هـ، أي قبل عامين من انتهاء القضية، وإقفال ملفاتها بنقل المحكومين إلى السجن العام بالدمام في ٤ شوال ١٣٩٣هـ، والافراج عن البقية، حسبما ذكر المؤلف (ص:٢٨٢، ٣١٢، ٣١٣، ٣٤٤)، وهذا يعني أن وقائع عامين كاملين لم يكشف عنهما النقاب، وبالنظر إلى حالة التكتم والتعتيم والتعهدات التي أخذت على المفرج عنهم بعدم تسريب أية أخبار عما حصل لهم، فإن معرفة ما حصل خلال تلكما السنتين هو في حكم المتعذر، ومع ذلك تمكنًا من معرفة بعض الوقائع، وأهمها:

أ - جيء بضابط كبير، ووضع بقيوده، منفردًا، في غرفة، ولم يسمح لأحد بالإقتراب منه، ولذلك لم يتمكن أحد من نزلاء السجن من الاتصال، وحتى الجنود المتساهلين، بعض الشيء، تكتَّموا على اسمه وقضيته، وبقي في السجن برهة قصيرة، نقل بعدها، ولم يعلم أحد إلى أين.

ب- جيء بشخص آخر غير عسكري، ووضع منفرداً في غرفة، ومورست معه أقذر أنواع التعذيب النفسي؛ إذ لم يسمح له باستعمال المرحاض لقضاء حاجته، فكان يقضيها في الغرفة، مما حولها إلى مصدر للعفونة والروائح الكريهة، وهو - كما الضابط - لم يتمكن أحد من الاتصال به حتى نقل.

ج – تشكيل المحكمة.

استمرت الإعتقالات، كما استمر الإفراج عن المعتقلين بالتتابع، فما أن يطلق سراح فوج حتى يلج المعتقلَ فوج آخر، وهكذا حتى نهاية شهر رمضان ١٣٩٢هـ، ومنذ ذلك الوقت توقف كل شيء فجأةً، فلا اعتقالات ولا إفراج، ولا تحقيقات حتى انتهاء عطلة عيد الأضحى ١٣٩٢هـ.

استقر عدد من بقيَ في السجن– حتى ذلك الوقت – عند الرقم ٣٩، لكننا لم نتمكن إلا من معرفة الأشخاص التالية أسماؤهم، وهم:

عبد الله رضي الشماسي

حسن إبراهيم المديفع

أحمد مديفع

حسن عبد العزيز الجشي

أحمد أبو السعود

علي الشيخ منصور الزاير

حسن علي الحجاج

إبراهيم عبد الله الجامع

سعيد أحمد بزرون

عبد الله الحوري

عبد الرحيم النمر

محمد حسن الربح

سعيد أحمد الناجي

سعيد عبد الله الجشي

عدنان السيد محمد العوامي

عبد الهادي عقلة الشمري

عبد الكريم العقيلي (سعودي من أصل فلسطيني).

علي القويفلي

أخوه محمد

عبد الرسول أحمد المصطفى

عبد الحميد العلق.

محمد يعقوب إدريس

فهد المطلق

رضا محمد الزاير

عبد الرزاق محمد اليوشع

عبد الواحد موسى المسلم

عبد الله السلطان الراشد

كمال محمد الفارس

عبد الغني بن غلوم الباقر.

يوسف عبد الله مكي

عبد الله مكي المدن السنان

سيد أحمد السيد حسين سلمان العوامي

سيد حسين العوامي (المشهور بالحوري)

عبد العزيز العماني

محمد قاسم الجارودي

بعد انتهاء إجازة العيد أخذ علي القويفلي لغرفة التحقيق، ولما عادَ أسرَّ لبعض المعتقلين مبشِّراً بمجيء هيئةٍ شرعية لمحاكمة المتهمين، ولكن مضت بضع شهور لم

يستدع أحد لمكتب التحقيق باستثناء علي القويفلي، الذي استدعي عدة مرَّات، ثم تُرك، وبقي الوضع بعد ذلك في حالة جمود تام، كذلك الذي وصفه أبو نواس:

يَكُرُّ عَلَيها صَيفُها وَشِتاؤها   وَيَأتي عَلَيها قابِلٌ بَعدَ قابِلِ

وكان المعتقلون - في هذه الأثناء - قد جمعوا كلَّهم في الطابق العلوي من مبنى المعتقل حتى أوائل شهر ربيع الأول ١٣٩٣هـ، عندما بدئ بنقلهم منه وتفريقهم في زنزانات صغيرة استحدثوها لهذا الغرض، بالساحة الخلفية لمبنى المعتقل، مساحة الواحدة تسعة أمتار مربعة تقريباً، والنظام في هذه الزنزانات لا يسمح للمتعقل بالخروج - حتى إلى دورة الماء، خلال دورة الأربع وعشرين ساعة — إلا في أوقات الصلاة فقط، وآخر مرة يخرج فيها للغسل والتسوك هي نوبة صلاة العشاء فقط.

في مطلع جمادى الأولى ١٣٩٣هـ بدئ في عرض المعتقلين على الهيئة، ويبدو أن لهذه الهيئة صلاحيات واسعة؛ إذ إنها لم تأخذ بنتائج التحقيقات؛ لا التي أجرتها إدراة المباحث، ولا التي أجرتها الاستخبارات، بل ولا الاعترافات التي انتُزِعت من المعتقلين، كما أنها شرعت في إطلاق من تنهي استجوابه، خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين، وبنهاية شهر شعبان ١٣٩٣هـ كان المعتقل قد أخلي من نزلائه تماماً عدا الثمانية الذين ذكرهم المؤلف، والذين على ما يبدو أن الهيئة أدانتهم. م

(٣٢) كان أخي السيد حسين مديراً لدائرة جوازات القطيف، ولما أُلغيت إدارة جوازات القطيف، وضُمَّت لجوازات الدمام؛ انتقل السيد حسين للعمل هناك، ثم نُقِل للقسم الخاص بترحيل الأجانب، وحين صدر العفو عنا كان هو رئيس هذا القسم، ومن هنا جاءت إليه معاملة إطلاق سراحنا؛ لأنه كان ضمن من سيخرجون خليفة أحمد خلفان، وهو بحراني الجنسية، وقد صدر الأمر بإبعاده، ومنعه من دخول المملكة.

الفصل الخامس

(الملاحق والوثائق)

(١)

مذكرة الدفاع

نصُّ مذكرة الدفاع التي قدَّمتها لرئيس المحكمة الشرعية، الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

حضرات الأفاضل رئيس وأعضاء المحكمة الموقَّرين

تحيةً واحتراماً.

لا يخامرني أدنى شك أو ريب في أنَّ محكمتكم الموقَّرة ستكون محكمةً عادلةً ما دامت تسير على هدي ديننا الحنيف، وعلى ضوء تشريعاته، وأحكامه العادلة، تلك التشريعات التي نصَّت على أنَّ كلَّ متَّهمٍ بريءٌ حتى تثبت إدانتُه.

كما أنَّ قواعد فقه هذا الدين الحنيف اشترطت، لإثبات الجريمة، توفُّرَ الأدلَّة والبراهين القاطعة التي تعطي القاضي اعتقاداً يقينيًّا جازماً غير مشوب بشيء من الشكِّ أو الريبة بثبوت الجريمة، وأن مجرَّد الظن أو الترجيح لا يكفيان لإثبات جريمةٍ مَّا، فما لم تتوفر الأدلة والبراهين القاطعة والكافية التي لا تقبل شكًّا ولا ريبة؛ فإن المُتهَم بريء حتى تتوفر، ضده، مثلُ تلك البراهين.

كما أن التشريعات الإسلامية نهت عن انتزاع الاعتراف بوسائل التعذيب والإكراه، وشدَّدت على النهي عن ذلك، ولم تُجِز الأخذَ بأي اعتراف يصدر عن متَّهَم انتُزِع منه بإحدى وسائل التعذيب والإرهاب، ولم تعتمد على الاعتراف - دليلاً يدين المُتهَم - إلا إذا جاء طوعيًّا، واختياريًّا لا إكراه فيه، ولا إجبار، ولا تعذيب.

وما دامت محكمتكم الموقرة ستمشي على ضوء هذه التشريعات التي جاء بها ديننا الإسلامي الحنيف؛ فإني أجدني مطمئنًّا، أتَمَّ الاطمئنان، إلى أن حكمكم سيكون حكماً عادلاً، وأني سوف أخرج من التُهَم التي وُجِّهَت إلي بريئاً.

حضرات الأفاضل

لقد وَجَّه إلي سيادة المدعي العام تهمتين رئيسيتين هما:

أولا – تهمة اعتناق المبدأ الشيوعي، وهو مبدأ هدام يتنافى والعقيدة الإسلامية التي ندين بها جميعاً في هذا البلد الإسلامي.

ثانياً – تهمة مناوأة الدولة بانضمامي إلى جبهة التحرر الوطنية، وهي منظمة تعادي الحكومة، وتناوئها، ولقد ساق المدعي العام أدلة لإثبات هاتين التهمتين، وهي:

١ – الاعتراف، بخطي، أثناء التحقيق معي.

٢ – انتمائي للجبهة؛ إذ جعل من انضمامي للجبهة – حسب اعتقاده – دليلاً على اعتناقي مبدأ الشيوعية؛ لأن هذه الجبهة – كما يراها هو – منظمَّة شيوعية، وبالتالي فأعضاؤها شيوعيون.

٣ – وجود صحف عراقية تُصدرِها وَزارة الإرشاد العراقية لديَّ.

٤ – وجود أعداد صوت الجزيرة، والجبهة لدي.

٥ – اعترافي بقيامي بنقل بيان الجبهة المنشور في إحدى صحفها.

٦ – المقال الذي كتبته وهو يتضمن – حسب إدعاء المدعي العام – شرحاً لأهداف الجبهة.

يا حضرات القضاة

إن كلَّ من يُمعِن النظر في هذه الأدلة، بمجموعها، التي ساقها المدعي العام فإنه سيجدها – للوهلة الأولى – أدلَّة متهافتة، لا تَثبُت أمام المنطق السليم.

إن أهمَّ دليل يمكن أن يرتكز عليه المدعي العام هو الاعتراف الذي انتُزِع مني أثناء التحقيق، ولقد أوضحت لكم - في إجابتي في الجلسة الأولى لمحكمتكم الموقرة - أساليب التعذيب التي عُوملْت بها لإكراهي على الاعتراف.

لقد كانت المباحث تظن - وبعض الظن إثم - أنني شيوعي، وأنني منضمٌّ للجبهة الوطنية، ورفعَتْ للوزارة بذلك مطالبة باعتقالي، وطبعاً فإن الحكومة لا تقبل بوجود شخص شيوعي، ومعاد إليها بين مواطنيها، فأصدرت أمرها باعتقالي، ولم تجد المباحث لدي - رغم أنهم لم يدَعُوا مكاناً في بيتي إلا فتشوه، ولم يتركوا ورقة فيه، حتى الشهادات المدرسية لأولادي، إلا أخذوها - ومع ذلك لم يجدوا لديَّ ما يُثبِت تهمتَهم عليَّ.

ولما وجدوا لدى حسين علي الشماسي بيان الجبهة، وقال لهم أنه من عندي، رأوا في ذلك ضالَّتهم المنشودة؛ ظنًّا منهم أنهم سوف يدينوني به، وسُئِلت عنه فاعترفت طائعاً أنني نقلته من صفحة الجبهة، وأن نقلي له كان بداعي حبِّ الإطلاع على ما يُكتَب عن هذه البلاد، وأوضحت لهم بأني - كرجل أديب، ويهتم بشؤون بلاده - لا أرى في اطلاعي وقراءتي لأي موضوع يُكتَب عن البلاد، حتى ولو كان ضدها، ما يتنافى وولائي وإخلاصي للحكومة والبلاد، لا، بل إن ذلك دليل على الحب والإخلاص.

إن الشخص ليقرأ ما يكتبه أعداء الإسلام ضد الإسلام، فهل يصبح، بذلك، كافرا؟ كلا، وكيف نستطيع أن نرد على اتهام المُتهمين، ونُفنِّد افتراءاتهم ما لم نقرأ ما يقولونه، ولكن المباحث لم تقبل هذا التفسير المنطقي، وأبت إلا تفسيرها هي؛ إذ إنها تريد أن تُلصِق بي التُهمَة حتى تُبرِّر – أمام الحكومة – اتهامها لي؛ فاستعملت معي الشدة، وأساليب التعذيب الوحشي التي وصفتها لكم.

ولما كنت مسؤولا عن أسرة تتكون من زوجة، وثمانية أولاد، ولا عائل لهم غيري، ولما وجدت الموت يرفرف حول رأسي، ولما كان بيان الجبهة حقيقة واقعة لا أنكرها – وإن كان الدافع ليس ما تعتقدُه المباحث – فقد وجدتني مضطرًّا للاعتراف – كذباً، للتخلص من العذاب – بأني عضو في الجبهة، ثم أوضحت أن هذه الجبهة منظَّمة وطنية، يعني أن أهدافها هو تحقيق إصلاحات داخلية تراها هي ضرورية للبلاد، وإني لست شيوعيًّا، وأن الجبهة ليست منظمة شيوعية، معتمِداً، في ذلك، على ما فهمته من بيانها الذي نقلته.

وتُرِكت فترة قصيرة، ثم استُدعيت مرة أخرى، وقال لي رئيس المباحث ساخراً: «منظمة وطنية، إيه! إنها منظمة شيوعية، وتدَّعي أنها وطنية»، ثم مزَّق الإجابة التي كتبتها، وجلدني على رجلي بنفسه، وهددني قائلا: «إمَّا أن تعترف بالشيوعية، وإلا فإني سوف أقضي عليك».

وهنا اضطُرِرت لأن أُغيِّر الإجابة، وأقول إني عضو في المنظمة، وإنها منظمة ذات ميول يسارية، من هنا ترون - يا حضرات القضاة - أن الاعتراف ليس اعترافاً صحيحاً، وإنما هو اعتراف جاء نتيجة الإكراه، ونزولاً عند رغبة المباحث التي تريد أن تُثبِت دعواها، وتهمتَها لي أمام الحكومة بأي وسيلة كانت، متخطِّيةً كلَّ الشرائع والقوانين السماوية، وإني لأؤكد لكم، مرة ومرات، بأني بريء من العقيدة الشيوعية براءة الذئب من دم يوسف، وإني لأشجبها، وأستنكرها أشدَّ الاستنكار.

وهناك ملاحظة أُلفت نظركم إليها؛ وهي أني لما وجدت أني قد تورطت مكرَهاً، وأَدَنتُ نفسي بتهمة شنيعة، حاولت أن أُخفِف من ذلك، وقلت ما معناه: إني لم أمِل إلا للجانب الاقتصادي في الشيوعية، قاصداً التخفيف من هذه التهمة الشنيعة، في حين أني لا أميل لأي جانب منها، سواء كان ذلك جانباً اقتصاديًّا، أو عقائديًّا، بل إني أرفضها جملة وتفصيلاً؛ لأني أعتقد أن في الدين الإسلامي ما يغني عن كل نظرية، أو عقيدة أخرى.

حضرات القضاة

لقد جعل المدعي العام من تهمة انتمائي للمنظمة دليلاً على اعتناقي الشيوعية؛ لأنها، في رأيه، منظمة شيوعية، وهذا دليل متهافت.

فأولاً - إني لست عضواً في هذه المنظمة، ولم أنتم إليها، وإنما اضطُرِرت إلى الاعتراف، كذباً، بأني عضو فيها؛ لأني أُكرِهت على ذلك - كما أوضحت.

وثانياً – إن المنظمة نفسها – كما فهمت، أنا، من بيانها الذي نقلته من إحدى صحفها – ليست منظمة شيوعية، بمعنى أنها تهدف لبث الآراء والأفكار الشيوعية، وإنما هي تهدف لتحقيق إصلاحات وطنية محلية – كما تراها هي، وحسب مفهومها – ولا يلمس القارئ لبيانها هذا أنها منظمة شيوعية.

وأنا، هنا، لا أدافع عن هذه المنظمة – كما قد يَتصوَّر حضرة المدعي العام – وإنما أقرِّر حقيقة لمستها من قراءتي للبيان الذي نقلته من إحدى صحفها، من هنا تلمسون – بكل وضوح، يا حضرات القضاة – أن التهمة الأولى، تهمة الشيوعية، تهمة باطلة، لا ترتكز على أي أساس من الحق.

حضرات الأفاضل

أما التهمة الثانية – تهمة مناوأة الدولة – فهي تهمة باطلة أيضاً، إن أهمَّ دليل يقدِّمه المدعي العام هو:

أولاً – الاعتراف، وقد أوضحت ظروفَه، وملابساته.

ثانياً – وجود بيان الجبهة الذي نقلته من إحدى صحفها، ولقد أوضحت لحضراتكم أني لم أنقله لكوني منتمياً للجبهة، وإنما نقلته لأني شخص يُحِب الإطلاع، وقراءة كل ما تصل إليه يده مما يتعلق بهذه البلاد، وأحوالها، بل وكل البلاد العربية والإسلامية، وأنَّ نقل بيان أو مقال من صحيفة – حتى ولو كان ذلك البيان معادياً للحكومة – لا يعني –

بأي حال من الأحوال – معاداة الحكومة ومناوأتها، ولو اتُّبِعَت هذه القاعدة لما استطاع أيُّ كاتب أو صحفي أن يرد على أعداء الحكومة أو يُفنِّد أقوالهم؛ لأنه لا بد أن يقرأ، ويستمع إلى ما يقوله هؤلاء الأعداء.

أما وجود أعداد الجبهة لدي – كما ادعى سيادة المدعي العام – فغير صحيح، ولم يوجد في أوراقي ولا عدد واحد، حتى هذا العدد الذي نقلت منه البيان لم يكن موجوداً في أوراقي، وإنما جاء به إليَّ قريبي عبد الرسول حسن العلقم؛ لأنه يعرف عن اهتمامي بما يكتب عن هذه البلاد، فنقله لي، وبعد أن نقلت منه البيان مزقته.

أما وجود صحف عراقية لدي، وكتاب يطلب مني الاشتراك في المسابقة؛ فقد أوضحت كيف جاءت إلي هذه الصحف، وأنها لم تجئ بطلب مني، وأني لم أشترك في هذه المسابقة، ولم أرد على الكتاب، وما أدري ما الذي جعل المدعي العام يوجِّه لي تهمة (محاولة ضم المنطقة الشرقية للعراق)؛ لأن بعض الصحف التي تُصدِرها وزارة الإرشاد بالعراق وُجِدت لديَّ، وحتى لو فرضنا – مجرد فرض – أني طلبت هذه الصحف – مع أني لم أطلبها – فهل يكون ذلك دليلاً على أني أسعى لضم جزء من البلاد للعراق؟ وما علاقة قراءة صحف عراقية – حتى ولو كانت هذه الصحف صادرة عن وزارة الإرشاد بالعراق – بذالك؟

إن منشورات وزارة الإرشاد ما هي إلا من باب الدعاية للعراق ليس إلا، وما ذا في قراءة صحف عن بلد عربي مسلم مجاور، تربطنا به روابط الدين واللغة والعقيدة والعروبة؟

وأريد أن أسأل سيادة المدعي العام: ما ذا يكون موقفنا لو سمعنا أن الحكومة العراقية وجهت لأحد مواطنيها تهمة محاولة ضم جزء من العراق للسعودية؛ لأنها وجدت لدى ذلك المواطن بعض منشورات وزارة الإعلام السعودية، ألا نسخر منها؟ إنه ليؤسفني أن أقول: إنها تهمة مضحكة - وشر البلية ما يُضحِك.

أما المقال الذي يشير إليه سعادة المدعي العام، والذي قال فيه إنه يشرح أفكار الجبهة، فلا أعرف أني كتبت مقالاً يتضمن شرح أفكار الجبهة، وإن ردِّي على المقال يتوقف على إبرازه وقراءته؛ لأعرف مضامينَه.

حضرات القضاة

مِن هذا الدفاع يتَّضح لكم أن الأدلة التي ساقها المدعي العام لإثبات التهمتين الموجهتين ضدي إنما هي أدلة واهية لا تقف أمام المنطق السليم، ولا تَثبُت أمام الحجة الواضحة القاطعة الناصعة.

وإني لأعود فأكرر لكم، مرَّة أخرى، اطمئناني إلى عدالة حكمكم، ونزاهة موقفكم، وأنكم ستكونون بجانب الحق حتى ولو كان الإدعاء يُمثِّل

الحكومة؛ لأن الحكومة نفسها لا تريد أن تأخذ بريئاً بذنب لم يقترفه، ولهذا انتدبتْكم أنتم ممثلي الشرع الشريف، ومنفِّذي تعاليمه السمحة.

وختاماً لكم مني أزكى التحيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيد علي السيد باقر العوامي

(٢)

نص الخطاب الذي رفعته للملك فيصل

﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

حضرة صاحب الجلالة، الملك فيصل المعظم

بعد تقديم تحيات الإجلال والاحترام

يا صاحبَ الجلالة، قبل أن أدخل في صلب الموضوع الذي من أجله قمت برفع هذه الرسالة لجلالتكم، فإني أتقدم لجلالتكم برجاء خاص، طالباً من جلالتكم أن يمنحني بضع دقائق من وقته الثمين، المليء بالمهام والمسؤوليات، وأن يقرأ، جلالتكم، هذه الرسالة بنفسه، وأن يعطيَها ما تستحقه من عناية واهتمام، فهي صرخة مظلوم انبعثت من أعماق قلبه المكلوم، وأن لا ينظر إليها - جلالتكم، - على أنها رسالة تتعرض لموضوع سبق أن قال فيه جلالتكم رأيه، وأن لا عودة في هذا الرأي، فليس عيباً في الحاكم أن يعيد النظر في موضوع سبق أن حكم فيه، إذا اتَّضح له أن في هذا

الحكم عنصر خطأٍ لم يتبيَّنْه، وإنما العيب أن يُصرَّ على حكمه، ولا يقبل إعادة النظر.

إن ذلك خُلُق ناشئ من التعصب والعناد، وهو خُلُق أبعد ما يكون عن خُلُق جلالتكم الذي عُرِف بالرويَّة، وطول الأناة، والتبصر، والتمعن في أحكامه وآرائه.

لذا فإن لي كبير الأمل بأن يكون لهذه الرسالة صدىً طيب لدى جلالتكم.

والآن، وبعد هذه المقدمة أدخل في صلب الموضوع.

يا صاحب الجلالة.

عندما أعلنَت حكومة جلالتكم في ١١ رمضان ١٣٨٥هـ الأحكام الطويلة الأمد على المتهمين بالشيوعية: الحكم على سبعة منهم بالسجن خمسة عشر عاماً، وعلى سبعة آخرين عشرة أعوام، وعلى خمسة آخرين ثلاثة أعوام، وقد أنهى هؤلاء محكوميتهم، وخرجوا في ١٧/ ٢/ ١٣٨٧هـ.

عند ما أعلنت حكومة جلالتكم ذلك شعرت - كما شعر معي كل من عرَف هذه القضية وملابساتها - بمدى ما في هذه الأحكام من جور، وظلم لم يقع مثله في تاريخ هذه المملكة.

ولقد أحسست، أنا شخصيًّا، وأنا أحد المكتَوِين بنار هذه الأحكام؛ إذ حُكِم عليَّ بالسجن خمسة عشر عاماً، أن حقَّ الدفاع عن النفس يحتِّم عليَّ أن أرفع لجلالتكم، في حينه، موضحاً نقطة الخطأ الشرعي في هذا الحكم، وأن أطلب استئناف القضية، غير أن اعتبارات أخرى، وآراء أحترمها، وآمال كنت أعيش عليها حملتني على أن أتريَّث في الاعتراض، وأن ألجأ لأسلوب آخر غير أسلوب الطعن في الحكم، وطلب الاستئناف.

وهكذا رُفِعَت لجلالتكم عشرات الرسائل، والبرقيات مني، ومن زملائي، وفي مُختَلِف المناسبات، وعلى مدى ما يقرب من ثلاثة أعوام، وكلُّها تطالب بالنظر إلى القضية بعين العطف والشفقة، كما رُفِعَت لجلالتكم من أهالينا، وعوائلنا، ومن المواطنين عدَّة رسائل، وبرقيات تطلب من جلالتكم العفو والمغفرة، وقابل جلالتكم عدة وفود من أعيان البلد في مناسبات مختلفة، كما قابل جلالتكم وفداً نسائيًّا مكوناً من زوجات وأمهات السجناء، وكل هذه الوفود طالبت جلالتكم بالعفو عنا.

غير أن كل هذه المطالب لم تجِدْ، حتى الآن، صدى لدى جلالتكم، وباءت كل الجهود، مع مزيد الأسف، بالفشل الذريع، ولعل عنصر الخطأ في الموضوع هو الاقتصار على طلب العفو، والمغفرة من قِبَل جلالتكم؛ فلعل ذلك أوحى لجلالتكم بأننا مقتنعون بصحة هذه الأحكام؛ ولذا فإننا لم نلجأ

إلا لطلب العفو، ولو أننا قمنا بإيضاح عنصر الخطأ في هذا الحكم فلربما تغير وجه القضية.

وانطلاقاً من هذه النظرة قمت بتحرير هذه الرسالة لجلالتكم موضحاً عنصر الخطأ في هذا الحكم، آملا أن يجد فيه جلالتكم منفذاً لإعادة النظر في القضية.

يا صاحب الجلالة

إن التهمة الرئيسية الموجهة لنا هي أننا شيوعيون، والتهمة بالشيوعية - بمعناها الشرعي - تهمة بالإلحاد، وتهمة الإلحاد لها حكم واحد في الدين الإسلامي يعرفه كل من له أدنى إلمام بالأحكام الدينية، وهو أن الإنسان الملحد - إذا ما أعلن إلحاده - فإنه يُستدعى من قِبَل الحاكم الشرعي، ويُطلَب منه أن يتوب ويعود للتمسك بدينه، فإذا ما استمر الملحد على إلحاده، وأبى التوبة والعودة للإيمان بالدين الحنيف، وبقي مُصرًّا على ما أعلنه؛ فإن حكمه، حينئذ، الموت، أما إذا أنكر - المتهَم بالإلحاد - التهمة، وأعلن، أمام القضاء، تمسُّكَه وإيمانه بدينه فإنه يُصبِح، حينئذ، بريئاً، ويصبح مسلماً، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم.

وحتى إذا كان هناك شك في إيمانه، فإن مجرَّد إعلانه الإيمان بالدين، وإنكاره للإلحاد كافٍ للحكم عليه بأنه مسلم، ولا يجوز اتهامه بالإلحاد، والخروج من الدين.

إن الإسلام لا يقبل الحكم بالشك، أو الترجيح، وإنما الحكم يجب أن يكون مبنيًّا على القطع بلا لبس، ولا شك.

إذن؛ لا وسط في تهمة الإلحاد؛ فإمَّا أن يكون الإنسان ملحداً لاشك في إلحاده، وحينئذ لا جزاء له إلا الموت، وإمَّا أن لا يكون ملحداً، فلا عقوبة عليه، لا بالسجن، ولا غيره.

هذه هي القاعدة الفقهية في الدين الإسلامي الحنيف، وجلالتكم خبير بها وعليم، ونحن - كمتهمين بالشيوعية - حكمنا حكم المتهم بالإلحاد، فنحن إما أن نكون شيوعيين، قد أعلنا شيوعيتنا، وأعلنا إيماننا وتمسكنا بها، وأبينا أن نعود عنها أو أن نتراجع، وحينئذ فإن الحكم الشرعي علينا هو الموت، وليس السجن؛ لأننا خرجنا من ديننا الحنيف، وأما أن تكون الشيوعية تهمة موجهة الينا إلا أنها لم تثبت علينا ثبوتاً شرعيًّا، وذلك هو الواقع؛ لأننا طالما أعلنا - مراراً وتكراراً، وأمام اللجنة القضائية الشرعية - استنكارنا للشيوعية، وشجبَنا إياها، وتمسكنا بديننا الإسلامي الحنيف، وحينئذ فإن الحكم بالسجن علينا لمدد طويلة بتهمة الشيوعية أمر مخالف

للشرع؛ لأنه ما لم تثبت التهمة ثبوتاً شرعيًّا قطعيًّا، لا شك فيه ولا ريب؛ فإن الحكم بها يُصبِح خطأً يجب تجنُّبه، وكيف تثبت علينا تهمة الشيوعية، ونحن نُعلِن، ونصرخ - بأعلى أصواتنا - استنكارنا لها، وتبرُّؤنا منها، وتمسُّكنا بديننا الإسلامي الحنيف؟

إنَّ الحكم علينا بالسجن بهذه المدد الطويلة أمرٌ مخالفٌ - مخالفة صريحة - لأحكام الشرع الإسلامي الحنيف، ومنافٍ له تمام المنافاة.

ثم ما هذه التفرقة في الأحكام؟ خمسة عشر عاماً، وعشرة أعوام، وثلاثة أعوام، هل في الإلحاد، ومن ثم في الشيوعية، رُتَبٌ أعلى، وأوسط، وأدنى، إن المرء إمَّا أن يكون ملحداً أو لا يكون.

ألا يفسر التفاوت في هذه الأحكام مدى الشك في صحة التهمة، وأن الأمر لا يعدو مجرَّد ظن لا يبلغ مرتبة القطع؟ إنَّ الدين الإسلامي الحنيف لا يقبل الحكم بالظن، وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾(*)، وفي الحديث الشريف: «ادرأوا الحدودَ بالشبهات»، وحتى القوانين الوضعية تقول: (إن الظن يُفسَّر، دائماً، لصالح المتهم).

من هنا تُدرِكون، يا صاحب الجلالة، عنصر الخطأ القضائي في هذا الحكم الذي صدر علينا، نحن المتهمين بالشيوعية، وتدركون مدى ما لحقهم

(*) يونس ٣٦.

م

من ظلم، وجور، ومن هنا فإني أتقدم لجلالتكم - بصفتي أحد المحكومين بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً - طالباً إعادة النظر في القضية؛ إمَّا بإنهائها، وإطلاق سراح المحكومين عن أي طريق كان، وإمَّا بإحالتها لمحكمة شرعية جديدة.

يا صاحب الجلالة، إنني - بصفتي أحد المتهمين بالشيوعية - أرفع لجلالتكم - وأنا بكامل قواي العقلية - ومدرك تمام الإدراك لكل ما أقوله - أتقدَّم لجلالتكم بطلب إحالتي لمحكمة شرعية تنظر في القضية على ضوء أحكام الدين الإسلامي الحنيف في مثل هذه القضية، شريطة أن تتوَّفر لهذه المحكمة كلُّ الضمانات والصلاحيات المتوفِّرة للمحاكم الشرعية التي تنظر في سائر القضايا الأخرى، وأن تنظر إليها كما تنظر لأي قضية أخرى، وتُصدِر فيها صكاً شرعيًّا بالحكم بصورة علنية، كما تُصدِر صكوكا شرعية في سائر القضايا، وأن لا تكون هذه المحكمة خاضعة لتأثير أو توجيه أي سلطة، أو هيئة عليا من سلطات الدولة، وإنما يكون حكم المحكمة المتكون لديها من سير القضية ودفاعها هو الأول والأخير في القضية، وأن يتاح لي المثول أمام هذه المحكمة، والدفاع الحر أمامها.

فإذا ما توفرت كل هذه الشروط والضمانات فإني لعلى استعداد لتقبل أيِّ حكم تُصدِره هذه المحكمة مهما كان هذا الحكم.

يا صاحب الجلالة.

خمس سنوات عجاف تكاد تنتهي – منذ أن اعتُقِلنا بهذه التهمة الباطلة – قاسينا، وقاسى معنا أهالينا، وعوائلنا، وذوونا صنوفاً من الآلام، والمحن، وشظف الحياة، وضنك العيش، ومُرِّه، ولقد آن الأوان لكي يضع جلالتكم حدًّا لهذه المآسي التي لازال المحكومون يعانون آلامها دون أن يكونوا قد أتوا ذنبا يستحقون عليه كل هذا العذاب الطويل.

وإنني – برغم كل ما لاقيت – فإنني لم أفقد الأمل في أن تتضح الحقيقة أمام أنظار جلالتكم، وإني لأرجو أن يكون لهذه الرسالة أثرها الطيب في كشف الحقيقة أمام أنظار جلالتكم.

وختاماً أرجو أن يغفر لي جلالتكم ما قد يجده في هذه الرسالة من شطحات زل بها القلم، وبعثها الألم المكبوت، وتفضلوا – يا صاحب الجلالة – بقبول عاطر تحياتي، والله يحفظكم.

سيد علي العوامي

سجن الدمام العام

(٣)

رسالة إلى مفتي السعودية

نص الخطاب الموجه لفضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم (مفتي الديار السعودية)، مرفقٌ به صورة من الخطاب المرفوع لجلالة الملك فيصل.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

حضرة صاحب السماحة الشيخ محمد بن إبراهيم

مفتي الديار السعودية – أطال الله بقاءه

بعد تقديم تحيات الإكبار والتقدير.

يا صاحب السماحة.

لا بدَّ أنَّ سماحتكم قد أحاط علماً، وعرف كثيراً من تفاصيل قضية الذين اعتقلوا – قَبْل أكثرَ من ثلاث سنوات – بتهمة الشيوعية، ولا بدَّ أن سماحتكم قد اطلعتم على التحقيقات التي جرت معنا – نحن الذين وُصِمنا

بهذه التهمة المفتراة علينا - من قِبَل اللجنة الشرعية التـي أرسـلتها الحكومـة لنا، ولا بد أن سماحتكم عرَف من هذه التحقيقات الكثير مما جـرى لنـا مـن تعذيب، وإرهاب من قِبَل المباحث؛ لإرغامنا على أن نعترف بأننا شيوعيون، فلقد أوضحنا ذلك، تفصيلاً، للجنة الشرعية برئاسة فضيلة الشيخ بن جبير، كما وأن سماحتكم لا بد وأن يكون قد اطلع على تبرُّئنا، كلِّنا، من هذه التهمة، وإعلاننا تمسكنا بديننا الإسلامي الحنيف، كـما وأن سـماحتكم لا بـد وأنكـم علمتم بصدور الأحكام علينـا - رغـم نفينـا لهـذه التهمـة - بالـسجن لمـدة طويلة: (خمسة عشر عاماً على سبعة أشـخاص، وعـشرة أعـوام عـلى سـبعة، وثلاثة أعوام عـلى خمـسة)، وقـد قـضى هـؤلاء مـدتهم، وخرجـوا في صـفر ١٣٨٧هـ، كل ذلك لا بد وأن سماحتكم قد عرَفه وأحاط به علماً.

يا صاحب السماحة.

إن أبسط فرد ممن لهم أقلُّ إلمام بالأحكـام والفقـه الإسـلامي الحنيـف؛ يُـدرك، ولا شـك، أن الحكـم بالـسجن لمـدة طويلـة عـلى شـخص بتهمـة الشيوعية، في الوقت الذي يُعلِن فيه ذلـك الـشخص تـبرؤه مـن الـشيوعية، واستنكارَه لها، وتمسكه بدينه الإسلامي الحنيف، إن أبسط فرد مسلم يعرف، بديهةً، أن هذا الحكم ليس حكماً مستمدًّا من الفقه الإسلامي، ولا ينطبق على أحكام الشرع الحنيف؛ لأن الشيوعية عقيدة إلحادية، فالإلحاد، إذا مـا تمـسك

به المسلم، وأصر عليه، وأبى الرجوع عنه؛ فإن حكمه الموت، وليس السجن.

أما إذا أعلن المتهم استنكاره لتلك التهمة، وأعلن تمسكه بدينه فإنه يعتبر، حينئذٍ، مسلماً بريئاً، له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، وإذا ما سُجِن، بعد ذلك، بنفس التهمة - تهمة الإلحاد - فإن سجنه أمرٌ غير مشروع، ومخالف لأحكام الدين.

هذه بدهيَّة من بدهيَّات الفقه الإسلامي، يعرفها كل من له أدنى إلمام وإحاطة بأمور الدين، ومع ذلك فقد حُكِم علينا - نحن الذين أُلصِقت بنا هذه التهمة زوراً وبهتاناً - رغم تبرئنا منها، وتمسكنا بديننا - حُكِم علينا بالسجن خمسة عشر عاماً، وعشرة أعوام، وأصبحنا نقضي هذه الأحكام، وتشتَّتَت عوائلنا وأطفالنا، وأصابها البؤس، والشقاء، والألم، والجوع، دون أن نكون قد ارتكبنا ذنباً نستحق به ذلك.

وإني - بصفتي أحد المحكومين بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً - قد رفعت كتاباً لجلالة الملك (تجدون صورة منه مرفقة بهذا)، أوضحت فيه منافاة هذا الحكم للدين الإسلامي الحنيف، وطالبت فيه بإحالة قضيتي لمحكمة شرعية لتنظر فيها على ضوء وهدي الدين الإسلامي الحنيف.

وإنكم - بصفتكم الزعيم الديني في هذه المملكة، والمسؤول عن رعاية تطبيق أحكامه - فإني أرفع لكم كتابي هذا راجياً التدخل من قِبَل سماحتكم، والعمل على حل هذه القضية حسب الأحكام الشرعية، إحقاقاً للحق، ومنعاً للمظالم أن تمس الأبرياء.

إنَّني أعرف أنكم لا تملكون سلطة الأمر، والنهي، ولا تستطيعون الأمر بإطلاق سراح أي أحدٍ؛ لأن ذلك من شؤون الحكام، والمسؤولين، ولكنكم تملكون الكلمة النافذة، وبصفتكم الزعيم الديني لهذا البلد تستطيعون أن تعطوا رأياً في القضية من الوجهة الدينية.

وإني لأعتقد أن جلالة الملك، وهو الملك المسلم، المتمسك بدينه، والحريص على التقيد بأحكام الدين الإسلامي الحنيف، لا بد وأن ينظر لوجهة نظركم في القضية بكل احترام وتبجيل، وسيسير في القضية على هديها؛ لأنه لا يرضى لنفسه أن يُصِرَّ على التمسك بحكم مخالف للدين الإسلامي الحنيف، ولاسيما أن - في هذا التمسك، والإصرار - إضرارًا بعدد غير قليل من المسلمين، حاشا جلالته ذلك.

إن إعطاء رأي في مسألة كهذه تتعلق بمصير أربعة عشر شخصاً يعيلون عدداً غير قليل من النساء، والأطفال والعجائز أمر يحتِّمه عليكم مركزكم كزعيم ديني مسؤول عن رعاية أمر الدين وأحكامه.

لقد تشتتت عوائل، وتشردت أطفال، وأثْكِلت أمَّهاتٌ في هذه القضية، وإن تدَخُّلَكم قد يحل هذه المشكلة، وبذلك تعملون على لمِّ شعث تلك العوائل، التي تبعثرت، وتعرضت لضنك العيش، والعوز، والفقر، وشتى الآلام.

فباسم هذه العوائل أتقدم لكم مكرِّراً رجائي بتدخُّلكم في القضية، واستعمال نفوذكم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾(*).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيد علي السيد باقر العوامي

سجن الدمام العام

في ١٣/ ٦/ ١٣٨٨هـ

(*) التوبة: ١٢٠.

م

(٤)

تقرير الجمعية التعاونية متعددة الأغراض

نص التقرير عن أعمال الجمعية التعاونية بسجن الدمام العام بعد مضي عام على إنشائها.

حضرات المساهمين الكرام.

يسرُّ مجلسَ إدارة (الجمعية التعاونية متعدِّدة الأغراض) بسجن الدمام العام أن يتقدم لحضراتكم بتقريره السنوي عن أعمال الجمعية خلال عام ١٣٨٨هـ، وهو العام الأول من عمرها المديد، إن شاء الله.

لقد قامت هذه الجمعية؛ استجابةً طبيعية أملتها ضرورة السجن، وحاجة النزلاء الماسة إليها، نظراً لبُعْد السجن عن السوق، وتعذُّر حصول النزيل على حاجاته بصورة مستمرَّة، ومنتظمة.

ولقد سَدَّت هذه الجمعية فراغاً كبيراً، وأدت خدمات كبرى، لا للمساهمين فقط، بل لجميع نزلاء السجن، بمن في ذلك ضبَّاط الصف،

والجنود؛ إذ وفرت لهم الحصولَ على حاجاتهم هنا دون الحاجة لتجشُّم عناء الانتقال للسوق كما كان الوضع قبل تأسيسها.

ولسنا في حاجة للتطويل، واستعراض وضع السجن قبل إنشاء هذه الجمعية، لنقارن بينه وضعه آنذاك وبين وضعه بعد إنشائها، فأكثرُنا عاصر السجن قبل الجمعية، وعرف وضعه، ولعل ما حدث أخيراً من توقف للجمعية خلال شهر (من ١١/ ٢/ ١٣٨٩- ١١/ ٣/ ١٣٨٩هـ)(*) قد أوضح لنا، جميعاً، مدى الصِعاب التي يلاقيها النزلاء بدون هذه الجمعية.

وما دام هذا هو وضع الجمعية، وهذه أهمِّيَتها، فإن واجبَنا جميعاً - نزلاء مساهمين وغير مساهمين - حماية هذه الجمعية، وتشجيعها وتعضيدها؛ لأنها تؤدِّي خدمات للجميع، وليس للمساهمين فقط.

لقد تأسست هذه الجمعية في ٤/ ١٢/ ١٣٨٧هـ، وكان عدد المساهمين، آنذاك، (١٢) شخصاً فقط، بلغ مجموع ما دفعوه، يومذاك، ألفين وأربعمائة وخمسين ريالاً (٢٤٥٠)، وقد اختير لها – يومئذ، بصورة مؤقتة - اثنان هما السيد عمر جنيدل، وأنا - السيد علي العوامي - لنقوم بإدارتها خلال فترتها التجريبية، وفي نهاية الشهر ارتفع رأس مالها إلى خمسة آلاف وخمسمائة وخمسين ريالا (٥٥٥٠)، وعدد الأعضاء إلى (٢٦) عضواً، وقد اجتمع

(*)لست أتذكَّر، الآن، أسباب هذا التوقف.

هؤلاء الأعضاء، واختاروا مجلس إدارتها الحالي، وقد حققت ربحاً صافياً خلال (٢٦) يوماً من عام ١٣٨٧هـ قدره ستمائة ريال (٦٠٠).

ومنذ أول عام ١٣٨٨هـ طُبِّق عليها نظام الجمعيات التعاونية في سجلاَّتها وقيوداتها، وتسجيل مشتريات أعضائها، وسارت بخطى واسعة في طريق النمو والازدهار، فما إن انتهت الأشهر الستة الأولى من عام ١٣٨٨هـ إلا وقد بلغ مجموع رأس مالها ثلاثة عشر ألفاً وثلاثمائة وعشرين ريالاً (١٣٣٢٠)، وعدد أعضائها (٤٥) عضواً، وزاد مجموع مبيعاتها على تسعة وخمسين ألف ريال (٥٩٣٦١،٨٥)، وزاد مجموع مشترياتها على أربعة وخمسين ألف ريال (٥٤٢٦٤،٩٥)، وزاد إجمالي الفائض (الربح) على ثمانية آلاف ريال (٨١٥٣،٩٥)، الصافي (٦٨٨٠)، وقد وَزَّعَت أرباحاً بنسبة (٦٪) لرأس المال، و(١٠٪) للمشتريات.

ثم تابعت الجمعية خطاها في طريق النمو، فما إن انتهت الأشهر الستة الأخرى من عام ١٣٨٨هـ إلا وقد بلغ رأس مالها خمسة وعشرين ألفا ومائة وستين ريالاً (٢٥١٦٠)، ومجموع أعضائها (٥١) عضواً، وزادت مبيعاتها على ستين ألف ريال (٦١٨٦٧،٨٠)، ومجموع مشترياتها على ستين ألف ريال (٦٠٧٣٦،٩٥)، وبلغ إجمالي الفائض، الربح، (٦٥٦١،٤٥) الصافي (٥٠٦٨،٧٥)، وستوزع أرباحاً على المساهمين بنسبة (٦٪) لرأس المال، و(٩٪) للمشتريات، وهذا يعني أن رأس المال قد حقق ربحاً صافياً قدره

(١٢٪) في عام واحد، وهي نسبة عالية لا تتوفر إلا في الشركات الكبرى، علماً بأن نظام الجمعيات التعاونية لا يُجيز لرأس المال أن يحصل على ربح يزيد على (٦٪) لعام كامل، ولكن إدارة التعاون - تشجيعاً منها للجمعية، ومراعاة لظروف وأوضاع المساهمين؛ لكونهم سجناء محتاجين - تغاضت عن هذه النقطة، وأعطت المساهم حقَّ الحصول على هذه النسبة لمدة ستة شهور بدلا من العام، وهذه لفتة قيمة من إدارة التعاون تشكر عليها.

هذا، ولقد دعا الإقبال الشديد - من قِبَل النزلاء - على المساهمة في الجمعية؛ مما أدى إلى ارتفاع كبير في نسبة رأس المال، ومن ثَمَّ تجميد مبالغ كبيرة دون استثمار، كما لاحظت ذلك إدارة التعاون في دراستها لميزانية الفترة الأخيرة المنتهية في ٢٩/ ١٢/ ١٣٨٨هـ - دعا ذلك مجلس الإدارة إلى التفكير في مشاريع جديدة يُستثمَر فيها رأس المال المُجمَّد، فقام بدراسة إنشاء مشروع مخبز (فرن) في السجن ليوفِّر للنزلاء خبزاً نظيفاً، طريًّا، بدلاً من الخبز الأسود الحالي كما تعلمون.

وقد تقدَّم مجلس الإدارة بطلبه للسلطات المختصة في وزارة الداخلية، وجاءت الموافقة على ذلك من سعادة مدير الأمن العام، الفريق الطيب التونسي، كما أن إدارة التعاون وافقت، أخيراً، على ذلك، على أن يتقدم المجلس لها - قبل ذلك - بدراسة للتكاليف.

ولقد قدم المجلس تقديراً لإيرادات الفرن ومنصرفاته سنويًّا، كما أن المجلس قرر إنشاء أربع غرف خشبية (صنادق) مبلَّطة الأرضية، ومزودة بالماء، والكهرباء في حوش العنبر رقم (١) مساحتها (١٦×٤) أمتار، لتكون مستودعاً للجمعية، ومحلاً لحلاَّق، يزود بجميع أدوات الحلاقة اللازمة، ومحلاًّ للغسَّال، ويزود بغسالة كهربائية، ومحلاًّ للندَّاف(٭)، ويزود بماكنة لندف القطن، تسهيلاً للنزلاء، وللعاملين في هذه الحقول، ولقد جاءت الموافقة على هذه الغرف من الفريق التونسي، أيضاً، كما أن الجمعية قامت بشراء ثلاجتين كبيرتين (فريزر) إحداهما في العام الماضي - وهي مستعملة - بمبلغ ألف ومائتين ريال (١٢٠٠)، والأخرى في أوائل هذا العام، جديدة أمريكية، بمبلغ ألف وثمانمائة وخمسين ريال (١٨٥٠) لحفظ اللحوم، والبارد، كما قامت الجمعية بشراء خزَّانات كبيرة من أجل توفير الماء المقطَّر بصورة مستمرَّة داخل السجن، وكان، قبلاً، كثيراً مَّا ينقطع - كما نعرف جميعاً - وقد كلفتها هذه الخزانات مبلغاً يقارب الألف ريال (١٠٠٠).

هذه خلاصة موجزة لأعمال الجمعية خلال عام واحد، وقبل أن أختتم تقريرنا هذا لا بد لي من إيضاح نقطة تُشغِل، ولاشك، بال كثير منكم وتُثير

(٭) كانت الفرش تصنع من القطن، وكانوا يجدِّدونها بين الحين والحين، وذلك بإبدال القماش، أما القطن فينفش لتنقيته من الغبار، وإعادة الجِدَّة والمرونة إليه بآلة يدوية تسمى (المِنْدَف)، والذي يقوم بهذه العملية يسمى (الندَّاف). م

تساؤلات لدى البعض، تلك هي مسألة انخفاض نسبة الربح في الفترة الثانية، في حين أن حجم المبيعات لم ينخفض بل زاد قليلاً.

لقد بلغت نسبة الفائض في الفترة الأولى (١٣،٥٪) ثلاثة عشر ونصف في المائة، و(١٠،٥٪) عشرة ونصف في المائة في الفترة الثانية، أي إن النسبة انخفضت (٣٪) ثلاثة في المائة، فما هو السر يا ترى؟

إن السبب الرئيسي هو أن أرباح الفترة الأولى كان فيها قسم كبير جاء من أرباح بيع البيبسي كولا، وهذه أرباحها عالية؛ لأن الصندوق الواحد فيه ربح ريال ونصف (١،٥) أي بنسبة (٣٣٪) ثلاثة وثلاثين في المائة، أمَّا أرباح الفترة الثانية فجاءت كلها من البضائع الأخرى غير البيبسي، وهذه أقصى ما يصل الربح فيها (١٠٪) عشرة في المائة، بل إن كثيراً منها لا تصل إلى هذه النسبة، فمثلا الجمعية لا تربح في كيس الرز، وقيمته (١٢٠) مائة وعشرون ريالاً، سوى ريالين، أي إن النسبة لا تبلغ (٢٪)، وكذلك غيره مما يباع بالجملة كالصلصة، والحليب، والبصل، وغير ذلك.

ومع ذلك فإن نسبة الأرباح في هذه الفترة بلغت - كما ذكرت - (١٠،٥٪) عشرة ونصف بالمائة.

وهناك نقطة هامة أخرى؛ وهي أن رأس المال ارتفع إلى الضعف في نهاية الفترة الثانية، في حين أن حجم المبيعات لم يزد إلا قليلاً، ومعنى ذلك أن

هناك رأس مال أخذ نصيبه من الربح دون أن يُستثمَر، لذا فكَّرنا في مشاريع أخرى، كما أشرت سابقاً.

وختاماً أتقدَّم بالشكر الجزيل لإدارة التعاون بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية على رعايتها، ودعمها لهذه الجمعية، ولأخصائي التعاون السيد نبيل العسلي، الذي رعاها وهي وليدة تحبو، وللمسؤولين في وزارة الداخلية الذين أيَّدوا هذه الجمعية، وساندوها، كما نشكر المسؤولين في وكالة الأمن العام، وشعبة السجون، وإدارة السجن على تشجيعهم للجمعية، ورعايتهم لها، والسلام عليكم ورحمة الله.

مجلس الإدارة

(٥)

ترجمة حسن الشيخ فرج العمران

(بقلم والده الشيخ فرج العمران)

تمهيد

بعد أن كتبت ما كان متوفراً لديَّ من معلومات عن وفاة حسن الشيخ فرج العمران(*) (رحمه الله) اطلعت على ترجمة لحسن في الجزء الخامس عشر من كتاب (الأزهار الأرجيَّة في الآثار الفرَجيَّة) بقلم والده فضيلة الشيخ فرج العمران.

ونظراً لأن الترجمة مطوَّلة، وتتضمَّن تفاصيل قصة اعتقاله، وبحث والده عنه، والجهود الذي بذلها في سبيل معرفة مصيره، كما احتوت تسجيلاً

(*) ص: ٢٦٢ - ٢٦٣، ٢٩١ - ٣٠٣، و الهامشين (١١) و(١٢)، ص: ٣٥٧ - ٣٥٩. م

لأبيات نظمها الشيخ مؤرخاً وفاته، كذلك اشتملت الترجمة على قصائد عديدة نظمها (حسن) في مناسبات مختلفة، فقد رأيت أن أنقل مقتطفات من هذه الترجمة مما يتعلق بموضوع كتابنا هذا.

الترجمة (*)

ميلاده

«وُلِد به في الساعة الثالثة من يوم الأحد، الثالث والعشرين من شهر جمادى الأولى سنة ١٣٥١هـ(**)، وقد قلت في تاريخه هذين البيتين:

زهت رياضُ المعالي إذ تَولَّد مَن   نماه للمجد جدٌّ للعلا بلغا
وأشرقت نادِياتُ الأنس حين لنا   قال العلى: أرخوه (البدر قد بزغا)
١٣٥١هـ

(*) ملخَّصة من كتاب الأزهار الأرَجيَّة في الآثار الفرَجية، الشيخ فرج بن حسن العمران، طبع النجف، عام ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م جـ١٥/١٠٦ - ١٥٤، وطبعة دار هجَر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، جـ ١٥/ ٤١٨ - ٤٥٣، وبلحاظ تأخُّر هذا التاريخ عن التقويم يوماً واحداً، حسبما درج عليه أهل القطيف؛ لاعتمادهم على رؤية الهلال بدلاً من الحساب، فهو يقابل- بالتوقيت الزوالي والتاريخ الميلادي - الساعة: ٨،٤٩ من صباح الأحد، يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٣٢م.

(**) يوافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م.

دراسته

تعلَّم القرآن الكريم عند والدته، وتعلم الكتابة عند جملة من المعلمين (هم):

١ - الخطيب: الشيخ محمد صالح بن حسن البريكي.

٢ - الخطاط الماهر: ملا علي بن الحاج محمد الرمضان، أهل الكويكب.

سفراته

سافر، برفقتي، إلى الحجاز؛ لحج بيت الله الحرام، وزيارة الرسول، وأئمة البقيع، ابتداءً من يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر ذي القعدة ١٣٦٩هـ، وسافر للعراق وإيران، برفقتي، في صبيحة يوم الاثنين ٤/ ٧/ ١٣٧١هـ، وسافر إلى العراق، وسوريا برفقة والدته في ٢٢/ ١١/ ١٣٨٦هـ.

مهنته

كان عاملاً في أرامكو لفترة من الزمن حتى سافر إلى الحجاز، لحج بيت الله الحرام، وبعد أن عاد إلى وطنه تأخر عن العودة للعمل لعدة أشهر،

ففصلته أرامكو، فزاول التجارة مدة من الوقت، ثم صار كاتباً عند طائفة من المستأجِرين(❀).

إلقاء القبض عليه

في يوم الخميس التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول ١٣٩٠هـ (٤ يونيو عام ١٩٧٠م) أُلقي القبض عليه من قِبل الاستخبارات، وهو في السوق، في محل عمله عند الحاج مهدي سليس(❀❀)، وأُخِذ إلى جدة، ولم نتمكن من مواجهته أبداً، حتى بعد الاجتهاد الكامل، وحتى بعد الحضور في جدة في موسم الحج من العام المؤرخ (١٣٩٠هـ).

حضرت أنا ووالدته في حجرة الرئيس في سجن الاستخبارات، وتوسَّلنا إليه بكل ما استطعنا، ولم نتحصَّل منه إلا على قوله: (والله لا أقدر إلا بإذن).

نعم، عندنا ملابس للولد، فقال الرئيس: "أما الملابس فنأخذها، وندفعها إليه، ونبلغه، زيارتكما وسلامكما، وهو حاضر هنا في الطابق الثاني"، فأمر خادماً هناك فاستلمها منّا [١]».

(❀) عمل، أيضًا، كاتبًا بالمحكمة الجعفرية مع الشيخ علي بن حسن الجشي. م

(❀❀) مهدي سليس: جزَّاف، والجزاف لغةً: الصياد، لكن في اصطلاح أهل القطيف هو الذي يَجلِب إليه الصيادون السمك؛ فيتولى الدلالة عليه، وتسويقه لباعة المفرق، كما يقوم بتزويد سفن الصيد بما تحتاج من الأطعمة، والمؤن. م

ثم يتابع الشيخ شارحاً محاولاته للحصول على إذن بزيارة ابنه السجين قائلا:

«ولقد صرفنا مالاً كثيراً للوسائط (الوسطاء)؛ لأخذ الإذن لمواجهته من وزير الداخلية، ولم تنجح هذه المساعي»[٢].

ثم يتابع الشيخ المثكول في ابنه، معبِّراً عن أحاسيسه ومشاعره فيقول: «ولقد خطر ببالي بيتان من الشعر بمناسبة هذه الحادثة المؤلمة، والكارثة المُفزِعة، وذلك بتاريخ يوم الاثنين، العشرين من شهر ذي القعدة ١٣٩٠هـ، أي بعد رفض الاستخبارات السماح لنا بالزيارة:

لا تذكر السِّجنَ ولو مازحاً   لا تمزُجنَّ الجدَّ بالمزْح
لا تذكر السجن وأنباءه   لا تنثرِ الملحَ على الجرح»

ثم يتابع الشيخ شرح كيف عرف بوفاة ابنه فيقول:

«في ضحى يوم الخميس الحادي من شهر ذي القعدة ١٣٩٢هـ دعاني أمير المحلة(*) - الأمير منصور بن عبد الله المطرودي - إلى محل إقامته (الدرويشية)، فلما وصلت هذا المكان تلقاني بالترحاب، والتجلَّة، ومعه كاتبه عبد الرحمن بن محمد بن عبد اللطيف بن صالح[٣]، ثم جاء بي إلى حجرة لم يحضر فيها أحد سواه، وسوى كاتبه، وبعد أن استقرَّ بنا الجلوس

(*) يقصد أمير القطيف.   م

عرض عليَّ الكاتب ورقة مسجل فيها إبلاغي عن وفاة ولدي المسجون، وطلب مني أن أوقعها، وصورتها:

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

لقد فهمت - بواسطة إمارة القطيف - ما صورته - حسب الأمر السامي الكريم - أن ابني حسن، المسجون في الاستخبارات، توفي بسبب هبوط في القلب حصل بموجب التقارير الطبية الصادرة بحقه(٤)، ويجب إفهامي بموجب الأمر الكريم، وعليه أوقع" »، انتهى.

يقول الشيخ فرج: « وحينما أنهيت قراءتها وقَّعت عليها إجابة للطلب، وعند ما تلقَّيت هذا النبأ المؤلم اسودَّت الدنيا في عيني، ولكني كتمت الأمر ».

حيرة الشيخ فرج في تحديد تاريخ وفاة ابنه

يبدو أن أحداً من السجناء الذين خرجوا من سجن الاستخبارات باكراً - وأكثرهم من الطلبة الصغار - لم يجرؤوا، أو لم يشاءوا أن يبلِّغوا الشيخ نبأ وفاة ابنه، ولاسيما أن وفاته لم تكن وفاة طبيعية، واليك ما كتبه الشيخ فرج حول هذا الموضوع.

تاريخ وفاته

« وقد قلت في تاريخ وفاته هذين البيتين:

بقي في سجن الاخبارات نجلي

ثلاث سنينَ فهو به غريب

وفي ذا العـام، والعلاَّم يدري،

قضى، أرَّختُه (الحسن الغريب)

١٣٩٢هـ»

ثم يتابع الشيخ سرده للقضية فيقول: «بعد أيَّام من تبليغنا نبأ وفاته بلغني – والله أعلم بالواقع – أنه توفي في ١٧ رجب، أو فيما قبله من العام الذي ألقي القبض عليه فيه(*)، ودفن في مقبرة بجدة، وعلى هذا الاحتمال – وإن كان ضعيفاً – خطر ببالي هذان البيتان المشتملان على تاريخ وفاته، بناء على هذا التقدير:

يا ربِّ أرجوك رضواناً ومغفرةً

لابني السجينِ فظنِّي في رضاك حسن

قضى غريباً بسجن موحشٍ حسنٌ

آنِس بنورِكَ أرِّخ (للغريب حسن)

(١٣٩٠هـ)

أقول: ومن هذا الاحتمال يتولَّد احتمال آخر لعله أقوى منه وهو أن تكون وفاته في عام ١٣٩١هـ؛ لأنه في موسم الحج عام ١٣٩٠هـ أخذ

(*) واضحٌ – من هذا – أن الذي أخبر الشيخ لم يكن عالماً بتاريخ وفاة حسن.

الرئيس منا الملابس، وقال: "ندفعها إليه"، فلو لم يكن موجوداً لما أخذ الملابس[٦]، وفي شهر رجب ١٣٩١هـ أرسلت إليه ملابس مع بعض المعتمرين فلم يقبلوها، فلعل ذلك لكونه غير موجود، والله أعلم، وعلى هذا الاحتمال أنشأت هذين البيتين المشتملين على تاريخه على هذا التقدير:

يا ذا العلا يا عالم الغيوب   يا ذا العطايا غافرَ الذنوب

يا سيدي كن غافراً، مؤرِّخاً (لحسن الغريب)

(١٣٩١هـ)».

وبعد أن أورد الرسائل التي تلقاها تعزيةً بموت حسن (رحمه الله)، وإجاباته عليها، ختمها بملحق بترجمة كتبها حسن (رحمه الله) لنفسه بنفسه، يحسن أن نقتبس منها ما يناسب الموضوع:

ملحق

بعد أن كتبت هذه الترجمة، وقفت على جملة من مخطوطات صاحب الترجمة، فوجدت فيها ثروة من آثاره من نظم ونثر؛ فمن نظمه ما جاء في (التوحيد)، وفي مدح أهل البيت عليهم السلام، وفي رثاء الحسين عليه السلام من قريضٍ وشعبي، ومن نثره؛ وجيزة في ترجمة البحرين، ووجيزة في ذكر القرامطة، إلى غير ذلك، من قصص روائيَّة، شتى في مواضيع مختلفة، لو تُجمع لكانت كتاباً ضخماً هاماً، ولكنها تحتاج، جدًّا، إلى تهذيب وتصحيح، وذلك يقتضي

استفراغَ وسعٍ، وفراغَ بال، قيض الله من يجمع هذا الشتات، ويحفظ هذا التراث.

ورأيت - من جملة تلك القصص الروائية - قصة عنوانها: (الزواج المحرَّم)، وقد قدمها بسطور من حياته بقلمه، وكتب أمامها بيتين ليكونا تحت صورته، ولا باس بذكر ذلك تتميماً للفائدة:

« رسمي يمثِّلني أمام الناظر وكتابتي تحكي إليه خواطري
فكأنني طول الزمان مخلَّدٌ ما خُلِّدت لي صورتي ومآثري
حسن »

مؤلف الرواية

١ – اسمه، وشهرته: حسن الشيخ فرج العمران.

٢ – بلدته وموطنه: قلعة القطيف – المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

٣ – مولده ونشأته: ولد كاتب القصة في الساعة الثانية صباحاً - حسب التوقيت العربي - من يوم الأحد ٢١/ ٦/ ١٣٥١هـ، ٢٤/ ٩/ ١٩٣٠م(*)، في بيت محافظ، وأبوه أحد رجال الدين الإسلامي،

(*) هذا التاريخ مخالف للتأريخ الذي وضعه الشيخ، انظر ص: ٤١١ وهامشها، ومقارنته بالميلادي خطأ، فيوم ٢١/ ٦/ ١٣٥١هـ يقابل يوم الجمعة ٢١/ ١٠/ ١٩٣٢م، ==

وأمُّه إحدى النساء المتديِّنات، فأخذا يغذيانه بالتعاليم الدينية، حتى شب وترعرع، وتعلم القرآن على والدته في كتَّابها – فهي إحدى المعلمات – ودرس على الأستاذين الشيخ محمد صالح، وأخيه الشيخ الميرزا حسين البريكي.

حسَّن خطَّه، وتعلم الحساب على الملا علي بن رمضان، (و) درس النحو على والده، ثم على الأستاذ محمد سعيد الشيخ علي الخنيزي.

قال الشعر وهو، بعدُ، لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، وكان شاعراً مقلاًّ، ولكنه – بعد أن درس النحو – وجد أكثر شعره ملحوناً، فأصلح بعضه، وأتلف الآخر.

كان شعره حماسيًّا، فلا تكاد تقرأ له قصيدة لم توجد بها دعوة صريحة، أو تلميح للوحدة ومحاربة الظلم.

نشر بعض المقطوعات في جريدتي أخبار الظهران والوطن(*).

== وهو متأخر عن التقويم بيوم واحد، بلحاظ ما درج عليه فقهاء الشيعة في اعتمادهم على رؤية الهلال بدل التقويم، م

(*) أخبار الظهران: جريدة أصدرها بالدمام الأستاذ عبد الله الملحوق، صاحب شركة الخط للطبع والنشر، ورئس تحريرها الأستاذ عبد الكريم الجهيمان، وأما الوطن فهي جريدة كانت تصدر في البحرين، انظر: جـ١/ ١٤٢، والهامش (١٨) ص: ٢٢٣. م

له ديوان شعر يحمل اسم (آراء وأحلام) لم يطبع بعد.

لم يستطع أن يؤدِّي رسالته، ويعبر عما يجول في خاطره بالشعر، فاتجه إلى الخطابة، ولكن الظروف حالت بينه وبين ما يريد، ومن ثم اتجه إلى القصة يفصح بها عما يجيش في فؤاده، فكتب القصص القصيرة، مثل: (صديق الموت)، و(العامل العاطل)، وأخيراً هذه القصة (الزواج المحرَّم)، وهي أطول قصصه وأروعها وأصدقها انطباقاً على واقع المجتمع الذي يعيش فيه، انتهى»، ثم ختم الشيخ الملحق بعدد من القصائد في مناسبات مختلفة.

(هوامش الفصل الخامس)

(١) مهدي سليس: جزَّاف، والجزاف هو الصياد، لكن في اصطلاح أهل القطيف هو الذي يتولى وزن السمك للصبادين، والدلالة عليه، كما يقوم بتزويد سفن الصيد بما تحتاج من الأطعمة، والمؤن.

(٢) هذه هي رواية والده لموقف الإستخبارات منه حينما قام بزيارة ابنه، وهي تختلف عما سبق أن رويتُه – كما سمعت – من أن الإستخبارات قالت له إنه ليس موجودا بهذا السجن، ويتضح من رواية الشيخ فرج مدى الكذب والتضليل الذي مارسته معه الإستخبارات، حينما أخذت منه الملابس لإيصالها لحسن، وحينما قالت له إنه بالطابق الثاني، لأن حسن – يومها – كان قد قضى نحبه منذ عدة شهور (حسن توفي في ربيع الثاني عام ١٣٩٠هـ، وأبوه زاره في ذي القعدة من نفس العام).

(٣) وهذه كذبة أخرى؛ إذ وقع الشيخ ضحية للإحتيال، فأخذ منه الوسطاء المال لاستخراج إذن له بزيارة ابنه، بينما هو قد فارق الحياة، فلم يتركوه موضحين له عدم القدرة على استخراج الإذن، ولم يُظهروه على الحقيقة، أو أن الوسطاء لم يكونوا يعلمون بوفاته، بسبب تكتُّم السلطات عليها.

(٤) هو مدير مكتب أمير القطيف، ومعروف باسم " عبد الرحمن الصالح " وهو من أسرة الصالح، المعروفة في مدينة المبرز – الأحساء، وقد ظل في القطيف سنوات طويلة، حتى تقاعد.

(٥) وهذه كذبة أخرى، أشدُّ فظاعةً، من قِبَل السلطات السعودية؛ فحسن توفي – كما حكى لي من كان معه في غرفة واحدة وقت وفاته، ومنهم بعض السجناء اليمنيين، وليسوا من أهل القطيف – توفي وهو في غرفته وكان قبل وفاته يئن من ألم الضرب، إذ كان جسده كله مجرَّحا حتى البطن، ولم يُنقَل من الغرفة إلا بعد الوفاة بساعات، إذ إنه – بعد أن سكت عن الأنين – كان من معه يظنون أنه نائم، وربما بعد الوفاة أخذته الإستخبارات لطبيب وقالت له وقع بأنه مات بسبب هبوط في القلب، ثم لماذا تأخَّروا أكثر من سنتين في إبلاغ والده بخبر الوفاة لو كانت وفاته موتة طبيعية؟

(٦) الشيخ يفترض الصدق في الإستخبارات، ومايدري أنهم إنما أخذوا الملابس منه إيهاما وتضليلا، ومنعا للإحراج، لأنهم لو رفضوا أخذها لزرعوا الشك في نفس الشيخ وزوجته التي كانت برفقته خلال الزيارة، وهو أمر محرج لهم، ولكن المرة الثانية لم يأت بالثياب الشيخ نفسه، لذا رفضوها، فترجيح الشيخ هذا التاريخ غير راجح، والصحيح أن الوفاة عام ١٣٩٠هـ

الوثائق

وثيقة رقم (١)

الوثيقة رقم : ١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الأمير الأجل الشيخ سعود بن جلوي المو قر

بعد رفع عظيم الأحترام و رحمة الله و بركاته على الدوام . ياصاحب السمو

ان الحكومة الجليلة تكفلت لجميع المواطنين حرية المعتقد . و كنا في عديد المناسبات نرفع للحكومة ما نحسه مجحفا بحقنا كجماعة مسلمة لها معتقدها كسائر الأمم الأسلامية فنجد استجابة لطلبنا . لذا لانرى مناصا من ان نرفع لسموكم الكريم بصدد الكتب التي تـــرد لهذه البلاد ، فقد اصبحت هيئة الرقابة على الكتب و كأنها لاترى الأمة الشيعية الا كأمة ليست من الأنسانية في شيء . لأن الهيئة اصبحت تمنع الكتب حتى الرسائل العملية الفقهية و مناسك الحج التي تتداولها الشيعة . فاذا كانت هيئة الرقابة تشرف على الكتب السياسية او التي تتعرض للدين الأسلامي فليس من حقها ان تتعرض لكتب شيعية تدخل لأناس شيعة . ان الحكومة ذاتها لاتفرض على مواطنيها اعتناق مذهب و ترك آخر ، فكيف بهذه الهيئة التي اصبحت تتحدى الشيعة بصورة فاضحة مشينة ، و الأنكى من ذلك بدلا من اعلانها للكتب الممنوعة حتى يتجنب الناس جلبها ـ هو حرق جميع الكتب التي ترد ؛ في حال ان موردها مستعد بارجاعها الى محلاتها ـ الى الخارج ـ

ياصاحب السمو . ان الكتب التي جاءت لعبد الحميد الزاير و هي تقارب الألف و الأربعمائة كتاب و قد منعتها هيئة الرقابة . فبعد طلب ارجاعها للخارج الآنه حتى الآن و ما زال قاضي الظهران مصرا على حرقها ، و هذاشيء لايرضي الحكومة لأنه يضر بحالة المذكور المالية و يحط بمعاملته ، و الحكومة هي التي تشجع الناس و ترفع مستواهم . فاذا كانت الكتب لاتوافق رأي الهيئة فانه من السيء جدا حرق الكتب و صاحبها لم يكن يعلم بمنع دخولها ؛ و مادام قد استعد بارجاعها فلا مبرر لحرقها . لذا نرجو من سموكم حسن النظر و السماح له بارجاعها كما سبق ان امر سموكم بذلك . جعل الله مهدكم مهد مساواة و السلام عليكم ...

/ ٥ / ١٣٧٤

عريضة من أعيان القطيف تطالب بالسماح بكتب الشيعة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حضرة صاحب السمو الأمير الأجل الشيخ سعود بن جلوي الموقر

بعد رفع عظيم الاحترام ورحمة الله وبركاته على الدوام

يا صاحب السمو إن الحكومة الجليلة قد كفلت لجميع المواطنين حرية المعتقد، وكنا في عديد من المناسبات نرفع للحكومة ما نحسه مجحفاً بحقنا كجماعة مسلمة لها معتقدها كسائر الأمم الإسلامية، فنجد استجابة مطلبنا، لذا لا نرى مناصاً من أن نرفع لسموكم الكريم بصدد الكتب التي ترد لهذه البلاد، فقد أصبحت هيئة الرقابة على الكتب وكأنها لا ترى الأمة الشيعية إلا كأمَّة ليست من الإنسانية في شيء؛ لأن الهيئة أصبحت تمنع الكتب حتى الرسائل العملية الفقهية، ومناسك الحج التي ترد إلى الشيعة، فإذا كانت هيئة الرقابة تشرف على الكتب السياسية أو التي تتعرض للدين الإسلامي فليس من حقها أن تتعرض لكتب شيعية تدخل لأناس شيعة، إن الحكومة ذاتها لا تفرض على مواطنيها اعتناق مذهب، وترك آخر، فكيف بهذه الهيئة التي أصبحت تتحدى الشيعة بصورة فاضحة، والأنكى من ذلك بدلاً من إعلانها للكتب الممنوعة حتى يتجنب الناس جلبها، هو حرق جميع الكتب التي ترد، في حال أن موردها مستعد بإرجاعها إلى محلاتها، إلى الخارج.

يا صاحب السمو، إن الكتب التي جاءت لعبد الحميد الزاير وهي تقارب الألف والأربعمائة كتاب وقد منعتها هيئة الرقابة، قد طلب إرجاعها للخارج،

إلا أنه حتى الآن وما زال قاضي الظهـران مـصرًّا عـلى حرقهـا، وهـذا شيء لا يرضي الحكومة؛ لأنه يضر بحالة المذكور المالية، ويحط بمعاملته، والحكومة هي التي تشجع الناس، وترفع من مستواهم،، فـإذا كانـت الكتـب لا توافـق رأي الهيئة فإنه من المسيء جداً حرق الكتب، وصاحبها لم يكن يعلم بمنع دخولها.

وما دام استعد بإرجاعها فلا مبرر لحرقها، لذا نرجو مـن سـموكم حـسن النظر، والسماح له بإرجاعها كما سبق أن أمَر سموكم بذلك. جعل الله عهـدكم عهد مساواة، والسلام عليكم... / ٥/ ١٣٧٤هـ.

عبد الكريم الخنيزي　　حسن المرزوق　　عبد الرسول الصالح الجشي

أنور الجشي　　عبد الجليل الزهيري (توقيع)　　عبد الله الشماسي

عمدة حِلَّة محيش　　عمدة الجارودية　　عمدة صفوى

إبراهيم العجيَّان　　صالح السليمان　　سلمان عبد الهادي

عبد الله العبد الله الجشي　أحمد بن سـنبل　رضي الزايـر سـيد حـسين العـوامي

سعيد عمران　رضا محمد الشماسي　سيد علي العوامي　سيد حسن العوامي

حسن عبد العال　　عبد الكريم الزاير　　أحمد الزاير　صالح بن عباس

منصور الشماسي　محمد علي الشماسي　أحمد حسن الشماسي　فوزي الجشي

حسن علي السنان　　محمد سعيد الخنيزي　　عبد الواحد الخنيزي

وثيقة رقم (٢)



بيانان مـــن وزارة الداخليــــة

صدور الحكم على الأشخاص المعتنقين للمبادئ الشيوعية

كانت هذه الوزارة قد اعتقلت أربعة وثلاثين شخصـــا بتهمـــة الاشتراك في منظمات سرية منحرفة تهـدف الى الاخلال بأمن البلاد وبعد التحقيق معهـم وتسجيل اعترافاتهـم الخطية بذلك حوكموا من قبل محكمة [illegible] لهم ..

وصدر شرعا [illegible] الادانة [illegible] ولي الامر [illegible] العقوبة الرادعة وعلى اثر هذا صدر امر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء المعظم رقم ٢-١-٢٢١ وتاريـــخ ٤-٩-٨٥ [illegible] سراحهم بمناسبة شهر رمضان المبارك . على ان ينفذ ما يأتي :

١ - يؤخذ من كل فرد منهم اقرار خطي يعترف فيه بخطئه ويطلب الرأفة به والعفو عنه .

٢ - ينذر كل من يخلى سبيله بانه اذا سولت له نفسه الاتيان او الاشتراك بأي عمـــل في المستقبل يخل بالأمن فسينزل به اشد العقوبة دونما شفقة ولا رحمة ويحفظ هذا في ملفه بالجهات المسئولة .

٣ - عدم اعادة الموظفين منهم للخدمة وعـــدم توظيفهـم في المرافق العامة التي لها مساس بالجمهور .

٤ - ابعاد الاجانب منهم بعد اخذ الاقرار منهم بأن [illegible] في الجريمة [illegible] .

لذا فـــان الوزارة تأمل ان يكون في هذا [illegible] لكي يكفر كل فرد منهم عن نفسه وفيما اقترفه بحق وطنـــه ومواطنيه ليكونوا عضوا نافعا في مجتمعه بدلا من ان يكون اداة لا يفكر صفو الامة التي تعيش في امن واستقرار تحسد عليه . والله الهادي الى سواء السبيل .

* * *

كانت هذه الوزارة قـــد اصدرت بيانا بأنه نمى الى علمها عن وجود اشخاص في داخل المملكة يعتنقون المبـــادئ الشيوعية . وسارت في سبيلها الى ان تم القبض عليهم وان التحقيق جار معهم .

وقد كان عدد المعتقلين واحدا وثلاثين شخصا الذين ثبت لديهم باعتناق هذا المبدأ الهـــدام وتوجهت التهمـــة الى البعض الآخر باعتناق هذا المبدأ ايضا باعترافاتهم الخطية وبأدلة لا تقبـــل الشك . كما ثبت ان لبعضهم ارتباطا ببعض المنظمات المنحرفة التي تهدف الخـــروج على طاعـــة ولي الامر الشرعي والنيل من سلامة أمن الدولة .

وبعد محاكمة المذكورين مـــن قبل محكمة شرعية شكلت لهذا الغرض تقرر شرعا اعطاء ولي الامر الحق في توقيع العقوبة التي يراها في مصلحة الامة التي تعيش في امن واستقرار الحفاظ على مقدسات هذه البلاد وكيان هذه الامة الاسلامية التي دستورها الاسلام ولانتشار مثل هذه التيارات الكافرة التـــي لا يكون منهـــا الا الوبـــال والخسران على الامة والبلاد فلا بد من الضرب على ايدي هـؤلاء العابثين الذين تنكروا للرسالة السماوية غير عابئين بالمصير المظلم وما يجره اعتناق مثل هذا المبدأ الهدام مـــن الفوضى وسفك للدماء دون اي وازع من ضمير او دين الامر الذي يجب ان يكون في العقوبة الصـــادرة في شأنهم رادع لهم وعبـــرة لغيرهم ممن تسول له نفسه ان يسلك مثل هذا الطريق .

وقد صدر أمر حضرة صاحب الجـلالة رئيس مجلس الوزراء المعظم برقـــم ٢-١-٢٢٣ وتاريـــخ ٤-٦-١٣٨٥ هـ بالاحكام الآتية :

١ - الحكم عـــلى سبعـــة اشخاص بالسجن لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ سجنهم .

٢ - الحكم عـــلى سبعة اشخاص بالسجن لمدة عشـــر سنوات من تاريخ سجنهم .

٣ - الحكم عـــلى خمسة اشخاص بالسجن لمدة ثلاثـــة سنوات من تاريخ سجنهم .

٤ - اطلاق سـراح الباقين وعددهم اثنا عشـــر شخصا بمناسبة شهر رمضان المبارك .

٥ - فصل موظفي الدولة من هؤلاء جميعهم وحرمانهم مـــن الوظائف في الحكومة او فـــي المرافق العامة التي لها مساس بالجمهور وتسفير الاجنبي اذا اكمل محكوميته ووضعه فـــي قائمة الممنوع دخولهم للمملكة العربية السعودية .

وقد تم تنفيذ ذلك .

اذ الآن وزارة الداخليـــة تأمل ان يكون في هذا ما يكفل استمرار أمن واستقرار هـذه البلاد في ظـــل دستورهـــا السماوي .



بيانان من وزارة الداخلية بالأحكام

وثيقة رقم (٣)

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
مديرية الامن العام
مصلحة السجون

نموذج رقم (١)
رقم السجين ٤٠٨٠

بطاقة صرف أستلام الاعاشة

سجن (   )

اسم السجين بالكامل ....
السن ٤٨
رقم وتاريخ بطاقة اثبات الشخصية ومصدرها ....
تاريخ دخول السجن اعتباراً من ١٠/٣/٨٤ ....
فترة المحكومية ....
تاريخ انتهائه ....
تاريخ اطلاقه ....
رقم وتاريخ الامر بالسجن ....
رقم وتاريخ الامر بالاطلاق ....

مخصص الاعاشة — ٣ ثلاثة ريال
مخصص النظافة البدنية والحلاقة — ١ واحد ريال
٤ اربعة ريال

توقيع السجين ....

توقيع المحاسب .... توقيع مدير السجن ....
الاسم بالكامل .... الاسم بالكامل .... الاسم بالكامل ....

١ – هذه البطاقة ترفع لمصلحة السجون عند اطلاق السجين للرجوع اليها عند اللزوم .
٢ – توضيح تدوين بالمعلومات .

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
مديرية الامن العام
مصلحة السجون

رقم السجين ....

اسم السجين بالكامل ....
مقدار الاعاشة المصروفة خلال فترة سجن / ....
توقيع السجين .... توقيع المحاسب ....
الاسم بالكامل ....

ملاحظات :
١ – تنزع هذه القسيمة وتحفظ بالسجن
٢ – توضيح تدوين المعلومات

بطاقة صرف إعاشة المؤلف

وثيقة رقم (٤)

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
مديرية الامن العـام
مصلحة السجون

رقم بطاقة للدخول　　بطاقة الخروج سجن (　　) رقم (　　)

الصورة الشمسية

الاسم الكامل ....
الجنسيـة ....
العمـر ....
تاريخ التوقيف ....
اسباب توقيفـه ....
المحكوميـة ....
اسباب اطلاقه ....
اسم كفيله ....

الامر المستند عليه	مصير اوراقه	تسجيل الكفالة
رقم	رقم	رقم ....
تاريخ	تاريخ	تاريخ ....
الجهة	الجهة	الجهة ....

تنبيـه : عند اطلاق السجين تسحب منه البطاقة التي بيده سواء كانت دخول او محكومية تعبأ هذه البطاقة على نسختين ترسل نسخة لمصلحة السجون في يومه والنسخة الاخرى تحفظ مع بطاقتي الدخول والمحكومية في ملفه الخاص.

بصمة الابهام الايسر

بطاقة إدخال المؤلف السجن

المراجع والمصادر

كتب

١ – الأزهار الأرجيَّة في الآثار الفرَجيَّة، الشيخ فرج بن حسن العمران، مطبعة النجف، النجف، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م .

٢ – الأزهار الأرجيَّة في الآثار الفرَجيَّة، الشيخ فرج بن حسن العمران، دار هجَر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٣ – البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية (١) المنطقة الشرقية، محمد عبد الرزاق القشعمي، مطابع التقنية، الرياض، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٤ – البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية، (٢) المنطقة الوسطى، محمد عبد الرزاق القشعمي، إصدارات مركز حمد الجاسر، الرياض، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٥ - تقويم البلدان، تـأليف أبي الفـداء: اسـماعيل بـن محمـد بـن عمـر، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٦ - تنفيه الخاطر وسلوة القـاطن والمسافر، تـأليف محمـد عـلي النـاصري، منشورات دار الإرشاد العامة، البحرين، الحلقة الأولى، الطبعة الثانيـة، ١٣٩٩هـ، ١٩٩٧٩م.

٧ - جزيرة العرب في القرن العشرين، حافظ وهبـة، مطبعـة لجنـة التـأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.

٨ - دور الأمير فيصل في بناء السياسة السعودية في ضوء الوثائق الأمريكيـة ١٩٥٨ – ١٩٦٠م، د. آمـال سـعد زغلـول، مركـز المحروسـة للنـشر والخدمات الصحافية والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٩ - ديوان أبي فراس الحمداني، سلسلة من الـتراث العـربي، منـشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ.

١٠ - ديوان أبي نواس، (الحسن بن هانئ)، تحقيق أحمد عبد المجيد الغـزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م.

١١ - ديـوان أوس بـن حجـر، دار بـيروت للطباعـة والنـشر، بـيروت، ١٤٠٦ه، ١٩٨٩م.

١٢ – ديوان بشر بن أبي حـازم الأسـدي، تقـديم وشرح د. صـلاح الـدين

الهواري، راجعه د. ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٣ – ديوان (حبيبتي). نزار قباني، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع،، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م.

١٤ – ديوان خالد الفرج، خالد محمد الفرج، تقدبم وتحقيق خالد سعود الزيد، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

١٥ – ديوان دريد بن الصمة، تحقيق د. عمر عبد الرسول، ٥٩ من سلسلة ذخائر العرب، نشر دار المعارف، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

١٦ – ديوان ديك الجن، حققه وأعد تكملته د. أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري، دار الثقافة، بيروت، بدون تاريخ.

١٧ – ديوان رمال عطشى سليمان العيسى، مكتبة هاشم، بيروت، ١٩٥٧م،

١٨ – ديوان الشريف الرضي، المجلد الثاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٩ – ديوان (الإمام) علي بن أبي طالب، جمع وترتيب عبد العزيز كرم، المكتبة الثقافية، بيروت، بدون تاريخ.

٢٠ - ديوان (الإمام) علي بن أبي طالب، جمعه وشرحه عبد العزيز سيد الأهل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢١ - ديوان عنترة، دار بيروت للطباعة، والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٢٢ - ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٣ - ديوان (شرح) قيس بن الملوَّح، (مجنون) شرح وتحقيق د. رحاب عكاري، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٢٤ - ديوان الكعبي، الحاج هاشم بن حردان الكعبي، منشورات المكتبة الحيدرية ومتبتها في النجف العراق، الطبعة الثانية، ١٣٦٨هـ.

٢٥ - ديوان الكوفي، الشاعر أحمد بن سلمان الكوفي، مؤسسة الهداية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٢٦ - ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٧ - ديوان محمود صفوت الساعاتي، جمعه مصطفى رشيد، القاهرة، ١٣٢٩هـ، ١٩١١م،

٢٨ - رجال عاصرتهم، السيد علي السيد باقر العوامي، منشورات مجلة

الواحة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٢٩ - ساحل الذهب الأسود، محمد سعيد المسلم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط ٢، ١٩٦١م.

٣٠ - سنوات الغليان، محمد حسنين هيكل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١/ ١/ ١٩٨٨م.

٣١ - الشعر والشعراء، عبيد الله بن مسلم بن قتيبة، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٢ - شعراء القطيف، الشيخ علي المرهون، مطبعة النجف، النجف، العراق، ١٣٨٥هـ.

٣٣ - الشيخ حسن علي البدر، تأليف، فؤاد الأحمد، نشر مؤسسة البقيع لإحياء التراث، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ١٤١٢هـ.

٣٤ - الشيعة في المملكة العربية السعودية (١٩١٣ - ١٩٩١)، حمزة الحسن، مؤسسة البقيع لإحياء التراث، دمشق، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٣٥ - العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني الأزدي، حققه وفصله، وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٣٦ – في الوطن العربي (القسم الثاني من رحلات حمد الجاسر)، منشورات مجلة العرب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ،

٣٧ – لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تأليف حسن بن جمال بن أحمد الرِّيكي، درسه وحققه وعلَّق عليه أ. د. عبد الله الصالح العثيمين، سلسلة مصادر تاريخ الجزيرة العربية المخطوطة، إصدار دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٨ – مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني، د، سهيل صابان، نشر مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٣٩ – المعجم الذهبي، قاموس فارسي – عربي، د. محمد التونجي، دار الروضة، بيروت، طبعة مزيدة ومنقحة، ١٩٩٣م.

٤٠ – معجم المصطلحات العثمانية التاريخية، د. سهيل صابان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٣٢١هـ ٢٠٠٠م.

٤١ – ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة)، محمد حسنين هيكل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٤٢ – من رواد الشعر السعودي الحديث، محمد بن عبد الله السيف، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م

٤٣ - من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني، ١٢٨٨ - ١٣٣١هـ)، د، سهيل صابان، إصدار نادي الأحساء الأدبي، مطابع الحميضي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٤٤ - واحة الأحساء، ف، ش، فيدال، ترجمة د. عبد الله بن ناصر السبيعي، مطابع الجمعة الإلكترونية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

صحف ومجلات

١ - Aramco world, May- June 1984

٢ - جريدة اليوم، صحيفة يومية تصدر عن مؤسسة دار اليوم الصحفية بالدمام.

٣ - مجلة الدارة، تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

٤ - مجلة الواحة، مجلة فصلية تعنى بتراث وتاريخ شرق الجزيرة العربية، تصدر من بيروت عن شركة الواحة الصحفية.

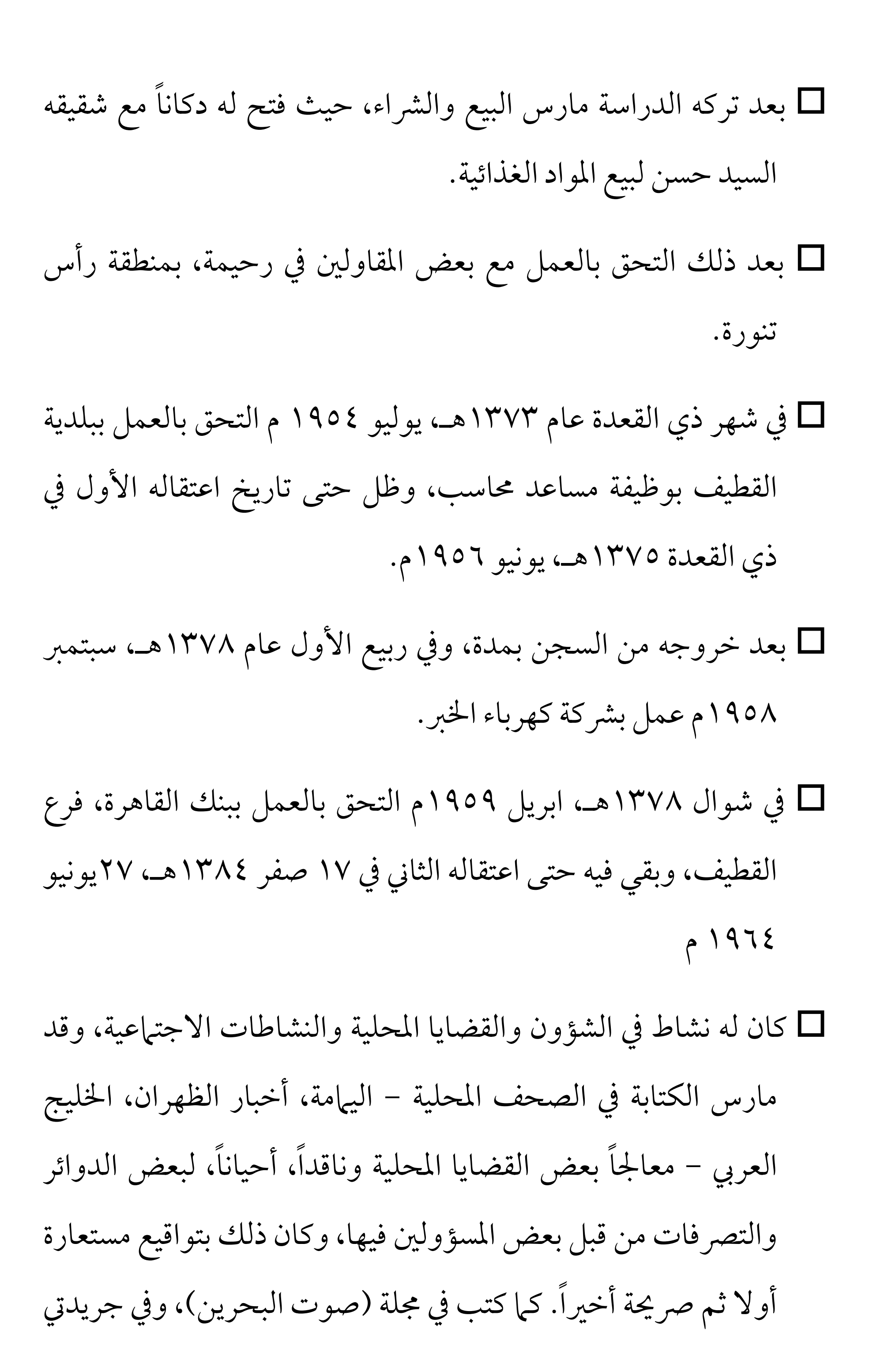
مصادر باللغة الإنجليزية

Aramco Hand Book, by Roy Lebkicher, George Retz. Max Steineke with contributions by other employees.Printed 1960 in Netherlands. by JOH ENSCHEDÉ EN ZONEN HAARLEM

.

(المؤلف في سطور)

- ولد في ١٦ محرم ١٣٤٣هـ، ١٧ أغسطس ١٩٢٤م.
- التحق بكُتّاب السيد محمد بن علوي العوامي (المعروف بالمعلم)، ولما أتمَّ دراسة القرآن ومبادئ القراءة انتقل لكتاب آل البريكي، وفيه تعلم مبادئ الحساب والإملاء والخط، ثم تخصص بالدراسة لدى الشيخ ميرزا حسين البريكي، وقد درس لديه القواعد - نحواً وتصريفاً - والبلاغة - معاني وبياناً - والمنطق، وشيئاً من أصول الفقه، وقد استمرت دراسته لدى الشيخ ميرزا حوالي عشر سنوات، وكان زميله في هذه الدراسة هو الشاعر والمؤرخ محمد سعيد المسلم، رحمه الله، وكان يساعد أستاذه الشيخ ميرزا في إدارة الكتاب.
- تزوج في ربيع الثاني عام ١٣٦٣هـ، إبريل ١٩٤٤م، وهو لا يزال متفرِّغاً للدراسة لدى أستاذه البريكي.
- له (٥) أولاد، و(٣) بنات.



☐ بعد تركه الدراسة مارس البيع والشراء، حيث فتح له دكاناً مع شقيقه السيد حسن لبيع المواد الغذائية.

☐ بعد ذلك التحق بالعمل مع بعض المقاولين في رحيمة، بمنطقة رأس تنورة.

☐ في شهر ذي القعدة عام ١٣٧٣هـ، يوليو ١٩٥٤ م التحق بالعمل ببلدية القطيف بوظيفة مساعد محاسب، وظل حتى تاريخ اعتقاله الأول في ذي القعدة ١٣٧٥هـ، يونيو ١٩٥٦م.

☐ بعد خروجه من السجن بمدة، وفي ربيع الأول عام ١٣٧٨هـ، سبتمبر ١٩٥٨م عمل بشركة كهرباء الخبر.

☐ في شوال ١٣٧٨هـ، ابريل ١٩٥٩م التحق بالعمل ببنك القاهرة، فرع القطيف، وبقي فيه حتى اعتقاله الثاني في ١٧ صفر ١٣٨٤هـ، ٢٧يونيو ١٩٦٤ م

☐ كان له نشاط في الشؤون والقضايا المحلية والنشاطات الاجتماعية، وقد مارس الكتابة في الصحف المحلية - اليمامة، أخبار الظهران، الخليج العربي - معالجاً بعض القضايا المحلية وناقداً، أحياناً، لبعض الدوائر والتصرفات من قبل بعض المسؤولين فيها، وكان ذلك بتواقيع مستعارة أولا ثم صريحة أخيراً. كما كتب في مجلة (صوت البحرين)، وفي جريدتي

(الوطن) و(الثورة) اللتين صدرتا بالبحرين في منتصف الخمسينات للميلاد، معالجا مواضيع سياسية ولكن بتواقيع مستعارة.

☐ بعد خروجه من السجن في شوال ١٣٩٣هـ، نوفمبر عام ١٩٧٣م التحق بالعمل لدى بنك القاهرة - فرع الخبر لمدة عامين، ثم انتقل، بعدها، لبنك الرياض، فرع شارع الأمير محمد بالدمام حتى تقاعد في عام ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

☐ له من المؤلفات:

(رجال عاصرتهم)، طبع بعد وفاته.

(جهاد قلم)، مخطوط، وهو يضم ما كتبه من المقالات في الصحف والمجلات في المملكة العربية السعودية والخليج.

☐ توفي (رحمه الله) فجر ١٤/ ١٢/ ١٤٢٢هـ ٥/ ٤/ ٢٠٠١م.

المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني



الكتاب:

يؤرخ لحقبة من حقب النضال الوطني في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، منذ انطلاقتها عام ١٣٧٣هـ ١٩٥٣م، حتى عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

المؤلف:

أحد أعمدة التنوير المعاصر في الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية، شهدت له ساحات النضال الوطني بالصدق والإخلاص والتفاني، وروعة التضحية. ويكفي أن يعرف القارئ الكريم أن المؤلف بدأت حياته النضالية في (سجن العبيد)، وانتهت بسجن الدمام العام متنقلاً فيهما ما بين معتقل الاستخبارات العامة بجدة، وسجون المباحث العامة بالدمام، وهي سجون أقلُّ ما يقال عنها أن: «الداخل فيها مفقود، والخارج منها مولود» ليدرك مدى ما عاناه ورصفاؤه طيلة مسيرتهم النضالية من مرارة وألم في سبيل الجهاد من أجل نهضة وطنهم وتَقَدُّمه.